

دراسة علم الاجتماع
دكتور محمد الجوهري
دكتورة علياء شكري
دكتور محمد علي محمد
دكتور السيد الحسيني
2000
عبد الغفار
فة الجامعية
الأزاريطة ـ ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبي ـ ت ٥٩٧٣١٤٦
Bibliotheca Alexandrina
0197654

دراسة علم الاجتماع

الدكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الإجتماع

جامعة القاهرة

الدكتورة علياء شكرى

أستاذ علم الإجتماع – كلية البنات

جامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد

أستاذ علم الإجتماع

جامعة الإسكندرية

الدكتور السيد الحسينى

أستاذ علم الإجتماع

جامعة عين شمس

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦

دار المعرفة الجامعية

للطبع والنشر والتوزيع

---

* الإدارة : ٤٠ شارع سوتير
الأزاريطة - الاسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣
* الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس
الشاطبى - الاسكندرية
ت : ٥٩٧٣١٤٦

محتويات الكتاب

مقدمة الطبعة الرابعة

يسعدنا أن نقدم لقراء العربية الطبعة الرابعة من هذا الكتاب الموسوعى الضخم عن علم الاجتماع المعاصر وميادينه المختلفة . وقد أبقينا فى هذه الطبعة على معظم فصول الكتاب ، مع بعض التعديلات التى تبين لنا من الخبرة الطويلة فى تدريس هذا الكتاب ضرورة إجرائها لتيسير مسائله على الطلاب ، ولتضمن بعض مجالات الدراسة الأساسية فى علم الاجتماع التى لم تكن متضمنة فى الطبعات السابقة .

فبالنسبة للقسم الأول من الكتاب الخاص بأسس علم الاجتماع ومناهجه ، رأينا أن نبدأ العرض بتقديم فصلين يعرفان القارئ بالمجتمع الإنسانى موضوع الدراسة فى علم الاجتماع . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى التعرف على تطور سريع لميدان علم الاجتماع نفسه ، ثم نتعرف فى فصل لاحق على علاقة هذا العلم بالعلوم الاجتماعية الأخرى . ويختم القسم الأول من الكتاب بنفس الفصل الذى كان موجودا فى الطبعة السابقة عن مناهج البحث الاجتماعى وأدواته .

أما القسم الثانى فقد أبقينا على معظم فصوله ، ولم نستبعد سوى فصلين من موضوعات الأسرة ، بحيث احتفظت هذه الطبعة بفصل واحد فقط يعرف بعلم الاجتماع العائلى . وأضفنا فى مقابل هذا فصلين جديدين أحدهما للتعريف بعلم الاجتماع السياسى ، والثانى للتعريف بالمفاهيم الأساسية فى علم السكان .

ونرجو أن نكون قد وفقنا فيما أدخلناه على هذه الطبعة من تعديلات ، بحيث تحقق مزيدا من النفع لقرائه ، ومزيداً من التقدم لحقل علم الاجتماع .

والله ولى التوفيق

محمد الجوهرى — علياء شكرى

محمد على محمد — السيد الحسينى

مقدمة الطبعتين الثانية والثالثة

حرصنا بعد نفاد الطبعة الأولى من هذا الكتاب على أن نعد لإخراج طبعة جديدة منه . تواصل بها « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » أداء الرسالة التى أوقفت نفسها عليها . ألا وهى النهوض بعلم الاجتماع فى بلادنا ، وتهيئة الفرصة لمسايرة الركب العالمى المتطور .

وسوف يلحظ القارئ أننا قد أبقينا فى هذه الطبعة على معظم فصول الكتاب فى طبعته السابقة ، وإن كنا قد استبعدنا بعض الفصول وأضفنا بعض الفصول الجديدة . وهكذا تنفرد هذه الطبعة بفصل جديد عن مناهج البحث الاجتماعى وأدواته . يجد فيه القارئ معالجة مستفيضة لطرق البحث الاجتماعى وأدواته المختلفة . أما الفصل الجديد الثانى « التفكك الأسرى » فيقدم تحليلا لأنماط التفكك الأسرى فى المجتمعات المختلفة ، كما يجد فيه القارئ عرضًا للآراء والمقترحات الكفيلة بمواجهة مشكلات التفكك الأسرى المختلفة .

أما بالنسبة للفصول التى استبعدناها من هذه الطبعة فقد أوجب علينا ذلك ضرورة أن نخرج الكتاب فى حجم معقول لا يرهق القارئ ، كما أن موضوعات تلك الفصول قد عولجت بشكل أكمل وأوفى فى كتب أخرى للمؤلفين . فمن الفصول التى استبعدت فصل « سكان المدينة » حيث نعمل حاليًا فى تأليف كتاب مستقل عن علم الاجتماع الريفى والحضرى . مما يحسن معه رجوع القارئ الحريص على التوسع فى موضوع المدينة إلى ذلك الكتاب .

أما موضوعات التغير الاجتماعى وعوامله وكذلك السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى فقد عولجت فى مؤلف مستقل لنا هو « دراسات فى التنمية الاجتماعية » (الكتاب العاشر من سلسلة علم الاجتماع المعاصر) .

وإنا لنرجو أن تصادف هذه الطبعة الجديدة من التشجيع الكريم والانتشار مالقيته سابقتها . وأن يكون ذلك عونًا لنا على مواصلة أداء الدور المتواضع الذى تضطلع به « جماعة علم الاجتماع المعاصر » فى خدمة العلم الاجتماعى فى بلادنا .

محمد الجوهرى	علياء شكرى
محمد على محمد	السيد الحسينى

مقدمة الطبعة الأولى

شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً ملحوظًا فى مجال المعرفة السوسيولوجية . ولقد شمل هذا التطور مجال الاهتمام فى علم الاجتماع . ومناهج البحث المستخدمة فيه . وأخيرًا القيمة التطبيقية التى تنطوى عليها نتائج البحوث فى هذا العلم ، ولاشك أن هذا الموقف يمثل انعكاسًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (العالمية والمحلية) التى شهدتها السنوات الأخيرة ، إن على علم الاجتماع المعاصر أن يستجيب – وبسرعة – لمقتضيات وظروف النصف الأخير من القرن العشرين . ولعل ذلك يفسر لنا ظهور ذلك التراث الضخم من المعرفة السوسيولوجية الذى يحاول تتبع وتشخيص الظواهر والمشكلات التى يزخر بها عالمنا المعاصر.

ويمثل هذا الكتاب استجابة إلى مطلب الإحاطة بالتيارات الجديدة . والتطورات العالمية فى علم الاجتماع سواء من حيث أسسه أو مناهجه أو مجالات البحث فيه ، لذلك فقد عمدنا إلى نقل مجموعة من المقالات أو الدراسات الأساسية . ولقد آثرنا أن تكون هذه المقالات والدراسات حديثة نسبيًا وشاملة لفلسفة الميدان ، وأن تتناول موضوعها بطريقة حضارية مقارنة ، مما قد يسهل على دارس علم الاجتماع العربى فرصة التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية من منظور أوسع وأشمل .

ومما يجدر ذكره أن فصول هذا الكتاب تتخذ نسقًا فكريًا . حاولنا من خلاله الربط بين أسس ومناهج علم الاجتماع من جهة ومجالات الدراسة فيه من ناحية أخرى . ونعتقد بذلك أن هذا النسق يضمن للدارس إقامة تصور شامل عن هذا العلم ابتداء من مفاهيمه الأساسية حتى معالجته للمشكلات التى يتناولها بالدراسة .

وقد خرج الكتاب فى قسمين يضمان عشرين فصلا . أما القسم الأول فيضم خمسة فصول : يتناول الأول منها موضوع علم الاجتماع والمشكلات الأساسية التى يتناولها بالدراسة . والثانى وجهة نظر علم الاجتماع حيث نجد مقارنة بين المدخل السوسيولوجى والمداخل الأخرى التى تتبناها العلوم الاجتماعية الأخرى . وفى الفصل الثالث نجد مناقشة لأنماط التحليل السوسيولوجى والنماذج النظرية المختلفة التى يستعين بها علم الاجتماع : وفى الفصل الرابع نجد تحليلا لبعض العمليات الاجتماعية الأساسية ، كالامتثال والانحراف والتغير الاجتماعى .. إلخ . وفى الفصل الخامس نجد عرضًا لأساليب البحث فى علم الاجتماع .

أما القسم الثانى فيعالج مجالات الدراسة فى علم الاجتماع . وفيه يتناول الفصل السادس الفروق

الريفية الحضرية مبرزًا الأهمية النظرية والتطبيقية التى تنطوى عليها دراسة هذه الفروق . وفى الفصل السابع نجد تناولا لمشكلات المقارنة الحضارية فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . ثم نجد الفصل الثامن يدرس بعض المشكلات المتخصصة لمدن الدول النامية . أما الفصل التاسع فيتناول تحديد موضوع علم الاجتماع الاقتصادى من خلال عرض دقيق ومفصل لتاريخ العلم سواء فى الفكر الاقتصادى أو السوسيولوجى أو ما يرتبط بهما من ميادين . ويعرض الفصل العاشر لعلم الاجتماع الصناعى موضحًا اتجاهات النظرية والبحث فى هذا الميدان من خلال مناقشة نتائج مجموعة متنوعة من الدراسات التى أجريت فى موضوعاته المختلفة . أما الفصل الحادى عشر فيتناول علم الاجتماع العائلى من حيث موضوعاته وأهم مشكلاته المعاصرة .. وفى الفصل الثانى عشر نجد تحليلا لتطورميدان دراسة الأسرة . فيناقش تاريخه .. ومشكلاته .. وقضاياه .. ويرسم صورة واضحة لمستقبله . أما الفصل الثالث عشر فيعرض للدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف حيث يناقش عددًا من القضايا المحورية من هذه الدراسة كالمعايير الاجتماعية والثقافية الفرعية والدور الاجتماعى .. إلخ . وفى الفصل الرابع عشر نجد تحليلا اجتماعيًا لمشكلة الدراسة فى علم السكان وأهم القضايا التى ينبغى أن يوليها اهتمامه . أما الظاهرة الدينية فتمثل محورًا لاهتمامات الفصل الخامس عشر حيث يتناولها من زوايا متكاملة تجمع بين الاتجاهات المختلفة التى تطورت لدراستها ، باعتبارها ميدانًا مشتركًا للدراسة بين علم الأديان المقارن وعلم الاجتماع . ويعالج الفصل السادس عشر سوسيولوجيًا المعرفة مبرزًا الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع بعامة والذين عنوا منهم بهذا الميدان بخاصة . أما الفصل السابع عشر فقد خصص لعلم اجتماع الفن . حيث يناقش دور العلم الاجتماعى فى دراسة الظاهرة الفنية التى تجسم طائفة من المشاعر والانفعالات الإنسانية وتعبر عنها فى صور جمالية متعددة . وتحلل هذه الصور من منظور ثقافى واجتماعى . وفى الفصل الثامن عشر نجد استعراضاً شاملاً للنظريات الكلاسيكية المختلفة فى التغير الاجتماعى ، ثم نجد الفصل التاسع عشر يتناول عوامل التغير الاجتماعى كما حددتها النظريات المختلفة فى هذا الميدان . أما الفصل العشرون فيتناول مشكلات العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية وما يمكن أن يسهم به علم الاجتماع فى مجال التخطيط الاجتماعى .

وإنا لنرجو بذلك أن يحقق هذا الكتاب هدفه الأساسى وهو تزويد القارئ العربى بصورة صادقة تعبر عن علم الاجتماع المعاصر .

علياء شكرى — محمد الجوهرى

السيد الحسينى — محمد على محمد

القاهرة فى أول أكتوبر ١٩٧٣

القسم الأول

علم الاجتماع : أسسه ومناهجه

الفصل الأول : العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية .
الفصل الثانى : العمليات الاجتماعية الأساسية .
الفصل الثالث : دراسة المجتمع .
الفصل الرابع : العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة .
الفصل الخامس : مناهج البحث الاجتماعى وأدواته .

الفصل الأول

العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية

يعمد الناس فى كل مكان إلى تطوير أنشطة متخصصة لمواجهة التحدى الذى تفرضه عليهم مشكلات تطوير وتدعيم وتنظيم حياتهم المشتركة . ويعد تنظيم العمل أول مبادئ الحياة الاجتماعية . وهو عبارة عن تنظيم محكم للأفعال المتباينة التى تستهدف مواجهة مقتضيات الحياة اليومية فى ظل الظروف الاجتماعية المختلفة . ويضطرنا تباين الأنشطة الإنسانية وتخصيصها إلى تطوير مجموعة من المصطلحات التى تتميز بقدر ملائم من التباين ، وقدر كاف من التخصص يناسب الظواهر التى نتصدى لدراستها .

وكثيرًا مايوجه النقد إلى علماء الاجتماع لاستخدامهم لغة متخصصة . وشغفهم الواضح بابتكار كلمات جديدة ، فى الوقت الذى يضفون فيه على المصطلحات القديمة المألوفة معانى جديدة كثيرًا ماتكون غريبة ، والحق أن هذه الاتهامات لها مايبررها فى الغالب . ولو أنها كثيرًا أيضًا ماتتجاوز المنطق السليم . فالمناقشة العلمية المنظمة سوف تصبح أمرًا مستحيلا إذا لم يستخدم الباحث مصطلحات على شئ من التحديد الدقيق . وبدون اللغة الفنية المتخصصة يصبح الاتصال العلمى شيئًا مرهقًا وقاصرًا فى نفس الوقت . بل إنه حتى فى الإنسانيات أدت الرغبة فى مزيد من الدقة فى التحليل إلى وضع مجموعة من المصطلحات الفنية الدقيقة كما يشهد بذلك أى مطلع على حركة « النقد الجديد » فى الأدب .

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع قد أصبح مستقرا نسبيا ، على الأقل بالنسبة لكثير من المفاهيم المحورية . ومنذ عام ١٩٠٠ تضمن كشاف أولى للمجلات الكبرى فى علم الاجتماع وهى مجلة الحولية الاجتماعية – تضمن كثيرًا من المصطلحات التى تعد مصطلحات قياسية فى الاستخدام السوسيولوجى المعاصر. من هذا مثلا التركيز الحضرى ، الطائفة الدينية ، العنصر (العرق) . السنن الأخلاقية . الزواج الاغترابى التفكك الأسرى ، التشقق الاجتماعى ، النزعة إلى الامتثال ، الطبقات . الطبقة المغلقة (الطائفة) ، الاتحادات ، التكيف . والحقيقة أن المشكلة لا تكمن أساسا فى المصطلحات نفسها ، وإنما فى عدم الاتفاق حول تعريفها ، وتضارب معانيها ، وعدم الاتفاق على أسلوب واحد فى استخدامها . فتلك هى المشكلات الأساسية فى علم الاجتماع ، ونجد

فى هذا الصدد أن علم الاجتماع فى موقف يتناقض تناقضًا حادا مع العلوم الطبيعية . ومع ذلك فالمشتغلون بعلم الاجتماع متفقون فيما بينهم على المفاهيم الأساسية .

وأيًا كانت أهمية المصطلحات ، فإن تعريفات المصطلحات الفنية فى أى ميدان أقل أهمية بكثير من استخدامات تلك المصطلحات فى تحليل موضوع العلم . وبرغم تسليمى الشديد بهذه النقطة ، فقد قررت عدم تقديم مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية الأساسية فى صورة قائمة تعريفات مبتسرة وموجزة ، واخترت بدلا من هذا أن أقدم تلك المصطلحات بشكل تدريجى فى ثنايا استعراض النظرة إلى الإنسان فى المجتمع . وتوضح مشكلات التحليل التى تواجه عالم الاجتماع ، الذى يأمل فى إثراء معرفتنا وتعميق فهمنا للعمليات الاجتماعية .

وقد قمت على سبيل التمهيد بتقديم عرض موجز للحد الأدنى من شروط الوجود الاجتماعى الإنسانى . أو متطلبات ذلك الوجود ، وهى تعد الشروط التى يتحتم على أى وحدة اجتماعية أن تفى بها إذا ما أرادت حياتها أن تستمر وتتدعم عبر الأجيال . وتمثل أساليب الوفاء بتلك الشروط مايطلق عليه سبيل التمييز الفعل الاجتماعى . تمييزًا له عن الفعل الإنسانى الذى لا يختلف عن سلوك التدريبات الأخرى . ومن أجل حل المشكلات الأساسية التى يواجهها الإنسان فى حياته قام بتطوير مجموعة من أنماط الفعل التى تعتبر الأشكال الأساسية للتنظيم الاجتماعى . وتتراوح تلك الأشكال مابين أبسط العادات الاجتماعية . كعادات التحية عند اللقاء وعند الافتراق مرورًا بالمستوى المتوسط من حيث الحجم ، ودرجة التعقيد والاكمال – كالمجتمع المحلى مثلا – وصولا إلى المجتمع المكتفى بذاته ، الذى يمثل أكبر وحدة للتحليل فى علم الاجتماع وتخلق العلاقة الاجتماعية كافة تلك الوحدات . وهى تمثل فى نفس الوقت العنصر المشترك فيها جميعًا مما دفع بعض الاجتماعيين إلى الاعتقاد بأنها الموضوع المتميز حقيقة للدراسة فى علم الاجتماع ونحن وإن كنا لا نقبل هذا الرأى بالضرورة ، إلا أننا نسلم مع ذلك بأهمية وجهة النظر هذه ، ومن ثم نتبع ذلك بمناقشة موجزة للجهود التى بذلت لتطوير مصطلحات خاصة لوصف الجوانب المختلفة لأية علاقة اجتماعية . وكذلك عرض بعض نماذج من تلك الجهود . استخلصت هذا الاتجاه فى البحث .

الحد الأدنى من الشروط اللازمة
للحياة الاجتماعية الإنسانية

إن الطبيعة المميزة للإنسان وأنه قادر على تنظيم الكثير من جوانب حياته ، وهو يفعل ذلك فعلا ، حتى تصل إلى درجة من التبلور والتعقيد الذى يفوق كل تصور . وهذا الاتجاه نادر كل الندرة . بل يكاد يكون منعدماً كلية فى عالم الحيوان والحشرات . إن الحيوانات قد تكون مزودة بوسائل بسيطة للاتصال ببعضها البعض ، كما هو الحال بالنسبة للإشارات المستخدمة للتنبيه إلى وجود عدو أو طعام . ولكنها لاتملك لغة يمكن أن تستخدمها فى تأليف حكايات شعبية محبوكة . وتؤلف بها الشعر . وتكتب بها الأعمال الروائية . حقيقة أن هناك بعض الحيوانات والحشرات التى تؤدى « رقصات » وعقدة . ولكن هذا النشاط يخضع خضوعاً صارماً للغرائز . ويتميز بنشأته بين النوع كله على وجه العموم . ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض الأفعال كالتزاوج مثلا . وهكذا لم تستطع الحيوانات ولا الحشرات أن تخلق رصيداً من الرقصات التى تصلح لمختلف المناسبات . أو لا تصلح ببساطة لأى مناسبة سوى الترويح والمرح . كذلك الطيور يمكن أن تبنى أعشاشاً معقدة . والعنكبوت قد ينسج بيوتاً رائعة . ولكن لايوجد حيوان أو طائر يستطيع أن يبنى المبانى ويزينها بما يفوق بكثير احتياجه المباشر إلى السكن وإلى الايواء كما يفعل الإنسان فى ميدان فن العمارة الراقى .

إن ميل الإنسان إلى تنظيم عناصر السلوك الإنسانى تنظيماً محكماً قد تحجب ببساطة الحقيقة التى مؤداها . أن هناك خلف ذلك الغشاء الخارجى تكمن نواة صلبة من مشكلات الوجود الأساسية التى يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لها . وليست تلك المشكلات مقتصرة على مجرد البقاء الفيزيقى للكائن العضوى المنعزل أو المستقل . إذ أنه لما كان الناس يعيشون دائماً فى جماعات . فإنهم يواجهون مجموعة من المشكلات الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية ، التى لاتقل أهمية عن ذلك .

ولا شك أن كل جماعة قائمة استطاعت أن تستمر فى الوجود لعدة أجيال ربما تكون قد توصلت إلى طريقة معينة لإشباع تلك الاحتياجات ، وإلا لما استطاعت البقاء طوال تلك المدة . وإذا كانت الحلول التى توصلت إليها قاصرة نسبياً . فإن المجتمع سوف يعانى من اختلال فى أداء وظائفه . ويتعرض لكثير من الضغوط . وربما قضى عليه بالتفكك إذا لم يتوصل على الفور إلى حلول أفضل . أما إذا كانت استجابة المجتمع للتحديات الأساسية التى تتعرض لها الحياة الاجتماعية استجابة مرضية بالقدر الكافى . فإن النسق الاجتماعى يمكن أن يستمر لأمد طويل . ولما كانت

جميع الأنساق الاجتماعية المتطورة تشبع الحد الأدنى من متطلبات الوجود إلى حد ما ، فإنه يصبح من السهل أن نأخذ تلك الشروط كشيء ملم به ، وننتقل مباشرة إلى مناقشة النظم الرئيسية كالأسرة مثلا . إلا أن هذا ليس ملائمًا فى الحقيقة . فالحد الأدنى من الشروط التى لاغناء عنها للحياة الاجتماعية تمارس تأثيرًا عميقًا ، بحيث إن مفهوم المجتمع لايمكن أن يكتمل أو يستوفى حقه من التعريف ، مالم نأخذ فى اعتبارنا الدور الذى تلعبه تلك المشكلات الأساسية فى تنظيم وتحديد الفعل الاجتماعى بكافة أنواعه .

والمشكلة التى نواجهها هنا شبيهة بتلك المشكلة المطروحة فى علم الحياة : فما هى الشروط التى يجب تحقيقها للحفاظ على حياة كائن عضوى معين؟ والصورة السوسيولوجية من ذلك السؤال هى : ماهى الشروط التى يجب أن يحققها المجتمع ، إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستمر؟ وهناك عدة مفاهيم مختلفة غطت الإجابة على هذا السؤال ، وتعتمد واحدة من أفضل المحاولات الحديثة فى هذا الصدد على مفهوم : « الشروط الوظيفية لأى نسق اجتماعى » . وقد قامت مجموعة من تلاميذ العالم الأمريكى تالكوت بارسونز Parsons فاقترحت – تحت هذا العنوان – قائمة تضم نحو عشرة شروط يتحتم على أى مجتمع أن يحققها . ابتداء من الاحتياجات الواضحة . كالحاجة إلى نسق للتواصل ، حتى الشروط الأقل وضوحا ومباشرة ، كالحاجة إلى « تنظيم التعبير العاطفى »[1] .

ولعله من السهل – برغم ماقد يكون فى ذلك من التبسيط الزائد – أن نصنف المشكلات المتكررة التى تواجه أى مجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية – تتعلق كل مجموعة منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الأساسية .

ويعتبر التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء بمثابة المحور الأساسى للمجموعة الأولى من الشروط فإذا أرادت جماعة ما أن تستمر فى الوجود ، فلابد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام ، والملابس ، والمأوى المناسب لحجمها ، وبيئتها الجغرافية ، ومناخها وغير ذلك من الظروف ، وعلاوة على مواجهة تلك المشكلة القصيرة الأمد . فإنه يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها فى المدى الطويل . ويتطلب هذا ، أولا وقبل كل شيء ، توفير الغذاء والرعاية للصغار الذين ليسوا قادرين بعد على إشباع احتياجاتهم الخاصة أو حماية أنفسهم . ولا يقتصر مفهوم الحماية على مجرد دفع أخطار الطبيعة والحيوان ، وإنما على دفع الأخطار الإنسانية أيضًا ، ولذلك يندرج تحت هذا المفهوم تنظيم السلوك الدفاعى والهجومى ضد الجماعات الإنسانية الأخرى .

كذلك نجد أن التكيف مع الطبيعة الاجتماعية الحيوية للإنسان يطرح مجموعة ثانية من لمشكلات . فالمجتمع لايستطيع أن يستمر فى البقاء إذا فشل فى إشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضائه ، وهذه الاحتياجات عند الإنسان لاتقتصر على الطعام واللباس ، وإنما تتضمن كذلك إشباع بعض المتطلبات النفسية والثقافية ، والتى لاتبدو فى أى شىء بنفس الدرجة الموجودة بها عند الحيوان ، ولم يستطع العلماء الاجتماعيون حتى الآن أن يضعوا قائمة بالاحتياجات الفردية المميزة التى يتعين على أى مجتمع أن يوفرها ، كما أننا لانستطيع أن نحدد بيقين أى الاحتياجات المشتركة يرجع فى الأصل إلى الوراثة الحيوية عند الإنسان ، وأيها ثمرة تاريخه الطويل فى الحياة الاجتماعية . إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أى حال حول أنماط الاحتياجات الفردية التى يجب أخذها فى الاعتبار ، وهى تتضمن الاحتياجات الواضحة إلى الطعام والمأوى ، والحاجة البالغة التعقيد إلى التنفيس الجنسى . ويرتبط بتلك ارتباطاً وثيقاً طائفة أخرى من الاحتياجات — التى ليست مفهومة بنفس الدرجة من الوضوح من ناحيتها البيولوجية — وهى الحاجة إلى الاتصال المادى والنفسى مع البشر الآخرين لممارسة الحياة ، وللتنفيس عن التوتر أو التخلص منه ، أما الاحتياجات التى تعد أكثر بعداً من هذا عن البناء الفسيولوجى المتميز فهى الاحتياجات التعبيرية . من ذلك النوع الذى يبدو عادة فى الرقص ، وفى الفنون ، وربما كذلك فى السحر ، وفى الحرب . وهناك احتياجات أخرى كالحاجة إلى الإحساس بالمكانة ، واحترام النفس ، لا نستطيع أن نقيمها من الناحية الفسيولوجية على الإطلاق ، ولكنها تكاد تكون عامة فى كافة أشكال الحياة الاجتماعية . بحيث إنه يتعين علينا أن نفترض أنها راسخة متأصلة فى الطبيعة الإنسانية الإجتماعية الحيوية الأساسية عند البشر .

ويهتم كل مجتمع . بلا استثناء . اهتماماً خاصاً بالجنس والسن والأحداث ذات الأهمية الحاسمة من الناحية البيولوجية كالميلاد والموت . ويحرص على ابتكار أساليب التكيف معها . كذلك تهتم أغلب المجتمعات بالفروق فى المزاج الفردى ، على الرغم من أنها أقل انتظاماً واطراداً . وتتخذ كافة المجتمعات ترتيبات خاصة لمواجهة المرضى . وحيثما توجد حياة اجتماعية ، يوجد نمط متميز للترويح وقضاء أوقات الفراغ ، كما يوجد نوع من التنظيم للحرف والفنون ، ويوجد كذلك شكل من أشكال الدين ، الذى يتم التعبير عنه فى مجموعة خاصة من الأفكار أو الأساطير وكذلك أيضاً مجموعة من الطقوس التى تتميز بقدر واضح من الأحكام والتنظيم .

وبوسعنا أن نقدم عدداً من التفسيرات المقنعة لهذه التنظيمات المحكمة للحياة الاجتماعية الإنسانية (٢) ولكن المؤكد أن هناك قوة هامة هى التى تخلق تلك الأشكال الثقافية العامة ، هى

حاجة الفرد إلى بعض الإشباعات . وهى الحاجة التى تتجاوز الحد الأدنى من احتياجه إلى الطعام ، والمأوى ، والملبس . وقد تعتبر هذه الاحتياجات اجتماعية حيوية أو نفسية . ويتعين على كل مجتمع أن يخلق نوعاً من التكيف لها .

ويخلق التكيف مع ظروف الحياة الجمعية مجموعة ثالثة من المشكلات التى يتحتم على كل مجتمع أن يحلها . ومن الواضح أن الإنسان لا يستطيع البقاء فى بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية الحيوية أو احتياجاته النفسية هى التى تدفعه إلى الحياة المشتركة . ولكن ما إن يجد نفسه يحيا فى جماعات ، حتى يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التى تتجاوز المستوى الفردى . ذلك أن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يخلقوا قدراً من التنسيق والتكامل بين أفعالهم . إذا ما أرادوا أن يتجنبوا الخراب والفوضى . والملاحظ بالنسبة الجمعية للحيوانات والحشرات أن الغرائز تتكفل بتحقيق هذا التنسيق . أما فى المجتمع الإنسانى فإنه يعد فى مجموعه تقريباً ثمرة الاختراع الاجتماعى . إذ يجب على الإنسان أن يضع قواعد محكمة وإجراءات منظمة لتحديد الأشخاص الذين يشغلون مواقع معينة ، وينسق حركة الأفكار . وينظم استخدام القوة وقدرة البعض على الخداع ، وينظم السلوك الجنسى . ويتحكم فى ظروف التبادل ، وهكذا إلى آخر السلسلة الكاملة للعلاقات الإنسانية بأنواعها . ومن خلال عملية وضع هذه القواعد . يتوصل الإنسان إلى خلق الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعى . ولقد كان اختراع التنظيم الاجتماعى أكثر أهمية وأبعد تأثيراً من اختراع الأدوات فى تمييز العالم الإنسانى عن العالم الحيوانى .

وحدات التنظيم الاجتماعى

إن الإنسان قادر على الاختراع بلا حدود ، غير أن أعظم اختراعاته هو عدم الاختراع ، أعنى مهارته فى نقل أساليب السلوك الأساسية التى تعلمها من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق سليمة ودون تغيير فأغلب أعضاء المجتمع يلدون الأطفال ويربونهم ، ويبنون البيوت ، ويصيدون الأسماك ، ويقتلون الأعداء بنفس الطريقة إلى حد كبير . وتستمر تلك النماذج السلوكية ثابتة لفترات طويلة نسبياً من الزمن . وتؤدى عملية النقل الثقافى هذه إلى اقتصاد هائل فى الجهد من وجهة نظر أبناء الجيل الجديد ، وبالنسبة للمجتمع ككيان تاريخى مستمر فى البقاء . وبفضل تلك العملية لا يحتاج كل جيل إلى أن يعيد اكتشاف كل منجزات أسلافه ، مع مراعاة ما يكلفه ذلك من وقت طويل وتعرض لأخطار الوقوع فى الفشل . ولا يتم بهذه الطريقة الحفاظ على الثقافة

فحسب ، وإنما تتلمس بهذه الطريقة نواة الحياة المشتركة القائمة على المعلومات المشتركة والفهم المشترك . ولما كان أبناء كل جيل يتلقون نفس الميراث الثقافى إلى حد ما عن الجيل السابق أصبح من الميسور عليهم أن يرتبطوا ببعضهم البعض وأن ينسقوا أفعالهم على نحو أكثر فعالية .

ويطلق الأنثروبولوجيون اسم الثقافة الجماعة على المجموع الكلى لكافة الأشياء ، والأفكار ، والمعارف ، وأساليب السلوك ، والعادات ، والقيم ، والاتجاهات التى ينقلها كل جيل فى المجتمع إلى الجيل التالى عليه . ويعد نقل الثقافة البديل الإنسانى للغرائز التى تتسلح بها معظم الكائنات الحية الأخرى لمواجهة بيئتها والارتباط ببعضها البعض إلا أن هذه الثقافة أكثر مرونة من الغرائز ، ويمكن أن تنمو ، بمعنى أنها تستطيع أن تختزن معلومات جديدة بشكل يفوق فى سرعته ما تستطيع أن تؤديه عملية الطفرة والتطور البيولوجى لإثراء المخزون الغرائزى لأى نوع آخر ، من الأساليب الشعبية إلى النظم :

العادة الاجتماعية custom أو كما تسمى فى بعض الأحيان العادات الشعبية folkways هى أكثر المصطلحات استخداماً للدلالة على الأساليب القياسية المتميزة للسلوك الشائعة بين أبناء ثقافة معينة ، ويمكن استخدام المصطلح للدلالة على فعل[٣] اجتماعى بالغ البساطة ، مثل رفع الرجل قبعته وإلقاء عبارة التحية – مرحباً – عندما يمر بامرأة يعرفها كما يمكن استخدامه فى الدلالة على مجموعة كبيرة معقدة من الأحداث كالخطب ، والاحتفالات ، والاستعراضات ، والألعاب النارية التى تمارس احتفالا بعيد الرابع من يوليو فى الولايات المتحدة ، فالعادة الاجتماعية إذن هى أن أى مجموعة من الأفعال تتصف بالقياسية وبقدر من التميز . وتمارس بشكل منتظم تبعاً لنمط يقبله عامة المشتركين فى جماعة معينة ، أما إذا كانت العادة لاتمارس بانتظام وحسب ، وإنما تحاط علاوة على هذا بنوع من العواطف والقيم (مثلا عندما يؤدى الخروج على نمط السلوك المتوقع جزاءات عنيفة على الفرد من جانب الجماعة) فإنها تعرف فى هذه الحالة بأنها جزء من – السنن الأخلاقية ، mores ويمثل التمييز بين العادات الشعبية والسنن الأخلاقية صلب عالم الاجتماع الأمريكى البارز – ويليام جراهام سمنر[٤] .

على أن الارتباط بين العادات الاجتماعية ، ليس ارتباطاً عشوائياً . إذ يمكننا أن نتعرف فى كل مجتمع إنسانى على مجموعات محددة أو مركبات محددة من الأساليب التقليدية فى السلوك ، التى تدور حول مشكلة معينة ، أو تستهدف تحقيق هدف معين . ويطلق على مجموعة الأساليب التقليدية (أو الاعتيادية) هذه اسم – الدور Role . ويتم تحديد الأدوار وقبولها بشكل عام من جانب الأفراد المشتركين فى نسق اجتماعى معين . فهى لذلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من

التوقعات التي تحدد أى الأفعال تناسب أى الأشخاص ، وتسلسل تلك الأفعال ، والظروف التي تم فى ظلها ، كما أن هناك بعض الأدوار المفتوحة التي يمكن تكليف أى شخص بها . فالطفل الذى يطلب منه أن يذهب ليجمع أوراق الشجر التي تساقطت على الحشائش قد كلف مؤقتاً بدور معين عندئذ يتوقع منه أن يتبع تسلسلا معيناً من الأفعال متفق عليه بشكل عام . بما فى ذلك وضع الأداة التي استخدمها فى جمع العشب مكانها فى جراج البيت بعد أن يفرغ من عمله ، وقد يطلب من أى طفل آخر فى الأسرة أن يؤدى هذا العمل نفسه ، وسينتظر منه أيضًا أن يتبع نفس الخطوات .

إلا أن هناك أدوارًا أخرى أكثر تخصصًا ومن ثم تصبح وقفًا على أفراد بعينهم ، وعندما توجد هذه الدرجة من التخصص . وبالذات عندما نستخدم اسمًا معينًا . أو لقبًا . أو تحديدًا معينا لشاغل دور معين ، فإننا نكون بصدد – وضعPosition اجتماعى محدد ، ويعد مصطلح « مكانة » status أشيع المصطلحات للدلالة على هذا الوضع . إلا أنه كثيرًا مايحدث نوع من الخلط بين هذا المعنى ومعنى آخر يقترب من مصطلح الهيبة Prestige أو وضع الشخص فى المجتمع المحلى . كما نجد ذلك عند « فانس باكارد » فى كتابه « الباحثون عن المكانة » * ، ولهذا سوف نقتصر على استخدام مصطلح « وضع » أو « الوضع ذى المكانة » Status-position ومن الواضح أننا فى داخل أسرتنا لا نعترف بوجود وضع ذى مكانة معينة لجامع أوراق الشجر من فوق الحشائش . أما فى الميدان المهنى ، حيث درجة التخصص أعلى من ذلك بكثير ، فإننا نعترف ببعض الأوضاع الاجتماعية ذات الاختصاص المحدود – كالوقاد ؛ مثلا الذى يعمل على ظهر سفينة تعمل بالفحم ، أو قطار يسير بالفحم .

فالوضع ذو المكانة إذن عبارة عن تسمية معترف بها من المجتمع على وضع الفرد فى وسط اجتماعى على خلاف الوسط الجغرافى ، وإن هذا الوضع ينتسب الأفراد ، وهو يضفى على شاغله مجموعة من الحقوق والواجبات ، وتمثل تلك الحقوق والواجبات الدور الذى يتوقع من شاغل الدور أن يؤديه . ويمكن أن تتباين الأوضاع فى مدى الأدوار التي تتضمنها وفى درجة تخصص تلك الأدوار ، فأنا فى الوضع ذى المكانة الذى أشغله كراكب فى إحدى السيارات العامة يكون حقى الأساسى هو تيسير انتقالى إلى هدفى بشكل مباشر قدر الإمكان . أما واجباتى فتقتصر أساساً على دفع أجر الانتقال . وعدم التسبب فى أى إزعاج للركاب الآخرين . ولكن عندما أنتقل إلى وضع الزوج أو الأب فإننى أكتسب مجموعة كبيرة مركبة من الأدوار التي تنطوى على سلسلة متنوعة

Vance Packard, The Status Seekers

أشد التنوع من الحقوق والواجبات .

ويمكن بصفة عامة التميز بين السبل التى تؤدى إلى اكتساب الوضع ذى المكانة على أساس ما إذا كان الوضع موروثًا أو مكتسبًا . فالوضع ذو المكانة الموروثة هو ذلك الذى يكتسبه الفرد تلقائيا – إلى حد ما – على أساس المولد . ويمثل العمر والنوع (ذكر أو أنثى) أبرز أسس ذلك النوع من الاكتساب الوراثى ، وغالبًا مايتدخل أيضًا اللون ، والطبقة المغلقة (الطائفة) ، والانتماء العائلى ، والدين فى تحديد ذلك النوع من الاكتساب ، أما الوضع ذو المكانة المكتسبة فهو ذلك الذى يمثله الفرد بسبب سلوك من جانبه معين أو إنجاز استطاع أن يحققه ، ويمثل العمل السياسى والمهنة أو التخصص – فى المجتمع الأمريكى مثلا – أهم نماذج الوضع المكتسب . وإن كنا نستطيع أن ننظر بنفس الطريقة إلى وضع كل من الزوج والزوجة ، أى باعتبارها أوضاعًا ذات مكانة مكتسبة ، وهناك بعض الأوضاع المكتسبة التى قد لاتكون متاحة إلا بالنسبة لمن تتوفر فيهم مؤهلات سابقة يمكن اكتسابها هى الأخرى ، كما أن هناك كثيرًا من الأوضاع التى كانت متاحة على أساس الإنجاز أساسًا . ثم استحوذت عليها جماعة معينة ، وحولتها إلى أوضاع موروثة .

وكما تتجمع الأفعال الاجتماعية فى صورة عادات اجتماعية ، وكما تأتلف مجموعات من تلك الأفعال فى صورة أدوار ، كذلك يمكن أن يأتلف بناء أكثر تعقيدًا من الأدوار – التى تدور حول نشاط معين على قدر من الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو حول حاجة اجتماعية معينة – فى صورة نظام اجتماعى ، ويرى رويتر Router فى القاموس الذى وضعه من مصطلحات علم الاجتماع أن نعرف النظام الاجتماعى بأنه : « ذلك النسق المنتظم من الممارسات والأدوار الاجتماعية التى تدور حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم[٥] ، وتلك الأداة التى تنظم هذه الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل »[٦] .

وتمثل النظم الاجتماعية بؤرة الاهتمام فى ميدان علم الاجتماع . فهى بمثابة أحجار البناء الأساسية فى صرح المجتمع . ويختلف عدد النظم كما تتباين درجة تخصصها من مجتمع لآخر. وتتميز الحضارات الراقية وكذلك المجتمعات الصناعية الضخمة الصناعية الحديثة بالتخصص الشديد فى النظم التى يدور كل منها حول « مشكلة محددة » من مشكلات الحياة الاجتماعية ، كما تتميز تلك المجتمعات بالتنظيم الداخلى (المحكم للأنساق الفرعية) الموجودة داخل النظم الكبرى .

ولذلك يجب أن نميز بين النظم المحدودة والنظم الكبرى ، ومركبات النظم التى تمثل أنساقًا فرعية داخل المجتمع الكبير ، وهناك على الأقل أربع مجموعات أو مركبات نظم رئيسية ذات أهمية خاصة تتفق عليها غالبية علماء الاجتماع ، ولو أنه سيبدو واضحًا أن كل مجموعة من هذه

مجموعات الأربع يمكن أن تنقسم إلى عدة فئات أو وحدات أصغر.

المجموعة الأولى هى **النظم السياسية** وهى التى تتعلق بممارسة القوة. وتتميز باحتكار الاستخدام المشروع للقوة. وتندرج تحت النظم السياسية تلك التى تنطوى على علاقات مع المجتمعات الأخرى بما فى ذلك الحرب. وهناك ثانياً **النظم الاقتصادية** وهى التى تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ثم **النظم التكاملية التعبيرية**، وهى تضم النظم التى تتصل بالفنون، والدراما، والإبداع، وهى المجموعة الثالثة فى هذه القائمة، وتضم تلك المجموعة كذلك النظم التى تتناول الأفكار، ونقل القيم التى يتوارثها المجتمع، ولذلك يمكن أن ندرج المنظمات العلمية. والدينية، والفلسفية والتربوية تحت هذه المجموعة، أما المجموعة الرابعة الأساسية فهى **النظم القرابية** التى تركز أساسا حول مشكلة تنظيم العلاقات الجنسية، وتهيئة إطار ثابت ومضمون لرعاية الصغار وتنشئتهم.

وعلى الرغم من أنه من المفيد. ومن الدقة إلى حد ما. أن ننظر إلى النظم باعتبارها تدور أساساً حول مشكلة أساسية واحدة من مشكلات الوجود الاجتماعى، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن إسهام كل نظام اجتماعى فى الحياة الاجتماعية يقتصر على هذا المجال الرئيسى فقط. ذلك أن كل مركب رئيسى من النظم يشارك فى حياة المجتمع ويساهم فيها بعدة طرق مختلفة، فالأسرة على سبيل المثال قد تكون، وهى فى الغالب كذلك. مؤسسة إنتاجية، كما أنها تشارك باستمرار فى عملية توزيع السلع والخدمات، كذلك النظم الاقتصادية لاتقتصر فقط على إنتاج السلع والخدمات وإنما يجب كذلك أن يكون لها نوع من النظام الداخلى، الذى ينطوى على التدخل فى القوة السياسية، وممارسة السلطة الشرعية، وقد أدت هذه الاعتبارات بعلماء الاجتماع إلى أن تميزوا بين البناء الاجتماعى بمعناه التحليلى (النظرى أو التجريدى) وبمعناه المشخص الملموس. فهم عندما يتكلمون عن **الأبنية الشخصية**، ويقصدون النظم التى لنا ألفة بها: كالأسرة، والمحكمة، والمصنع وما إلى ذلك. ويقصدون الأبنية التحليلية كافة الأساليب الاجتماعية، الشائعة فى العديد من النظم المشخصة، والتى يستطيع المجتمع من خلالها أن ينتج السلع ويوزعها، ويتحكم فى علاقات القوة ويشبع كافة احتياجات المجتمع الوظيفية الأساسية الأخرى. فنحن مثلا عندما نتكلم عن «بناء السلطة» بالمعنى التحليلى لفنى أسلوب تنظيم السلطة وممارستها، ليس فقط فى الشئون السياسية وإنما كذلك فى جماعة الجوار، وفى الكنيسة، والمدرسة، والأسرة، بل وفى الجماعات غير الرسمية أيضًا، ولهذا يمكن القول بأن الأبنية التحليلية عبارة عن صور عقلية فرضية، من إنتاج العقل. يتم تجريدها من الواقع المشخص لمجموعة من النظم المعينة.

ويتكون **النسق الاجتماعي** Social system من مجموعة من النظم التي يعتبر الواحد منها أو بعضها بمثابة نسق فرعي . ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي ، شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى . لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متباينة تمام التباين . ولذلك ليس من المستغرب أن نتكلم مثلا عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة ، كالقرية أو عصابات الطرق . أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة مثلا . ورغم مايسببه ذلك من غموض واضطراب ، إلا أن هذا المصطلح يمثل فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع أداة لانستطيع أن نعمل بدونها .

وهناك ثلاثة عناصر لابد من مراعاتها عند تعريف **المجتمع المحلى** Community فالمجتمع المحلى يوجد :

١ - عندما تتجاوز مجموعة من الأسر فى منطقة جغرافية محدودة .

٢ - عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعى المتكامل .

٣ - عندما يتحقق لديهم الإحساس بالعضوية المشتركة ، أو بالانتماء المشترك الذى لايقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فحسب . وتعد القرية الزراعية أكثر الأمثلة شيوعًا ، وأكثرها ألفة لنا ، وأكثرها قربًا إلى طبيعة الموضوع ، ففى مثل هذه القرية يعيش الفلاحون وأسرهم عادة فى علاقة جوار وثيق كما أن منطقة سكناهم المشتركة تكون محددة بوضوح ومعروفة لهم بصفتها كذلك ، ويتم القدر الأكبر من علاقات التفاعل بين ساكنى نفس القرية وبعضهم البعض . ويعتبر سكان القرية أنفسهم منتمين إليها . يعرفون اسمها ، ويسلمون بعضويتهم فى المجتمع المحلى ، وتتحدد هويتهم ويعاملون من جانب أبناء المجتمعات المحلية الأخرى تبعًا لمكانة القرية التى ينتمون إليها .

أما جماعة الجوار neighborhood فهى شكل أكثر تحديدًا من أشكال المجتمع المحلى ، ولكنها فيما عدا ذلك تتميز بنفس السمات ، فهى فى منطقة متميزة ومحددة مكانيًا ، وأعضاؤها يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مكثف نسبيًا ، كما يشعرون بالانتماء المشترك . وتعد جماعة الجوار فى العادة أصغر وحدة سكنية يتناولها علم الاجتماع ، بعلم الأسرة بطبيعة الحال . والمألوف ألا يوصف مجتمع الأسرة بأنه مجتمع محلى ، لأنه قائم فى المحل الأول على أساس القرابة .

وكلما ازداد حجم الجماعة التى تسكن منطقة معينة . كلما حدث تناقص يكاد يكون حتميًا فى احتمالات حدوث التفاعل بين أى شخصين يمكن أن يقع اختيارنا عليهما بالمصادفة وعندما تتناقص إمكانيات التفاعل بين العضو العادى وأى عضو آخر ، وتتجاوز فى تناقصها نقطة معينة ، تتفاعل قدرتنا على وصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع محلى . بمعنى آخر إن مجرد الجوار المكانى لايخلق

وحده مجتمعًا محليًا إن وضع بيانات التعداد بشكل تمسق ميكانيكى على خريطة مدينة معينة ليست له أى علاقة ذات دلالة بالمجتمعات المحلية الطبيعية التى تتكون فى مختلف أجزاء المدينة ، فبأى معنى يمكن أن تعتبر العشرة ملايين نسمة الذين يسكنون مدينة نيويورك أعضاء فى مجتمع محلى واحد ؟ وربما يمكننا أن نجيب على ذلك بالقول بأن التفاعل الشخصى المباشر يمكن أن يستعاض عنه إلى حد ما بالتفاعل الرمزى ، الذى تساهم فى تحقيقه وسائل الاتصال الجمعى أما الإحساس بالعضوية المشتركة فيمكن تدعيمه عن طريق بعض المؤثرات الخارجية التشريعية أو السياسية التى تجعل الفرد ينظر إلى نفسه كجزء من مجتمع محلى معين .

وعلى الرغم من أن مجرد التجاوز المكانى لايؤدى تلقائيا إلى خلق مجتمع محلى ، فهل يمكن القول أن المجتمع المحلى يمكن أن تقوم له قائمة مع عدم وجود مكان إقامة مشترك ؟ ذلك هو جوهر المشكلة التى تثور عندما نتساءل عما إذا كانت بعض الشعوب المتفرقة فى أرجاء الأرض ، كالغجر أو الأرمن تكون أمة واحدة ، طالما أن أبناء الشعب الواحد لايسكنون منطقة مشتركة . إن إجابتنا على هذا السؤال تتوقف على تعريفنا للمجتمع المحلى . فإذا كنا نعنى بالمجتمع المحلى مجموعة من الناس الذين يسكنون منطقة إقامة مشتركة ، فإن الإجابة ستكون بالقطع « لا » أما إذا كنا نعرف المجتمع المحلى أساسًا فى ضوء كثرة التفاعل ، أو الإحساس بالعضوية المشتركة ، فإن الإجابة يمكن أن تكون « نعم » ومن المؤكد أن فكرة اعتماد المجتمع المحلى اساسًا على الإحساس أو الاعتقاد المشترك تبرز بوضوح فى بعض التعبيرات الشائعة مثل : « مجتمع الأشخاص المتجانسين فكريًا » ، « ومجتمع العلماء الدولى » . ومن الواضح أن أيًا من هذين المجتمعين المحليين لايشترك فى سكنى منطقة إقامة معينة ومحدودة .

فجوهر المجتمع المحلى هو الأساس بالرابطة المشتركة ، والاشتراك فى هوية واحدة ، وعضوية جماعة معينة تضفى قدرًا من الاحترام على بعض الأشياء المادية أو الروحية ، إلى جانب بعض الحقوق والواجبات إزاء أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى ، ويمكن أن نحدد فيما يلى بعض أنماط المجتمعات المحلية . فهناك مثلا مجتمع الإقامة residence community ويطلق عليه المجتمع الأيكولوجى ، والرابطة التى تجمع بين أفراده هى الإقامة المشتركة فى منطقة مكانية محددة اجتماعيًا : كالمركب العمرانى (أو مانسميه الحى المتكامل Compound) ، أو جماعة الجوار ، أو البلدة . أو القرية . أو المدينة . أو الإقليم ، أو الدولة . وهناك مصطلح المجتمع المحلى الروحى أو النفسى ، وهو ينطبق على أولئك الأفراد الذين يرتكز الإحساس بالعضوية عندهم على رابطة روحية تضم مجموعة من القيم ، أو الأصول ، أو المعتقدات وقد يكون كلا النوعين من

المجتمعات المحلية كامنًا إلى حد كبير ، أى يتمتع فقط بالقدرة على القيام بأفعال مشتركة ، وقد يكون نشطًا أو فعالا حيث يتم التفاعل بين أفراده بشكل منتظم ومركز ، والملاحظ أن المجتمع المحلى الصغير الطبيعى المكون من أعضاء دائمين . كالقرية ، أو البلدة ، أو جماعة الجوار – يجمع بين هذه العناصر كلها . فهو مجتمع محلى أيكولوجى وروحى يتميز فى العادة بعدد كبير من علاقات التفاعل الواقعية ، كما يتميز بعدد كبير من الأسس الكامنة لتعبئة الإحساس بالتضامن فى العضوية المشتركة .

المجتمع : القومى والدولى :

هناك نوع من الأنساق الاجتماعية يتميز بأنه أكبر من النظام الاجتماعى ، ويختلف عن المجتمع المحلى . ومع ذلك فهو لايوجد تلقائيًا بمجرد توفر مجموعة من النظم الاجتماعية كما أنه لايتكون تلقائيًا من كل مجموعة من المجتمعات المحلية ، ويمثل هذا النوع من الأنساق الاجتماعية أكبر وحدة يتناولها علم الاجتماع عادة ، وهو مايعرف باسم المجتمع .

وقد اقترح ماريون ليفى levi فى كتابه « بناء المجتمع » أربعة معايير ينبغى توفرها فى الجماعة قبل أن يصبح لنا اعتبارها مجتمعا ، وهذه المعايير الأربعة هى : يجب أن تكون الجماعة قادرة على البقاء لمدة أطول من دورة حياة الفرد . كما يتعين عليها أن تضم إليها أعضاء جدد – على الأقل جزئيًا – عن طريق التكاثر الجنسى ، ويجب أن تتفق على الولاء لمجموعة مركبة مشتركة يطلق عليها اسم « نسق الفعل العام » وأخيرًا ينبغى أن يكون نسق الفعل هذا « مكتفيًا بذاته »[٧] والواقع أن المعيار الأخير فى هذه القائمة الرباعية يحتاج إلى شىء من الإيضاح فنحن نعنى بمصطلح « نسق الفعل » المجموع الكلى للعادات الاجتماعية والقيم ، والأساليب القياسية للسلوك المشتركة بين أفراد الجماعة ، الذين تربط بينهم علاقات اجتماعية متبادلة مستمرة نسبيًا ، وقد تكون أنساق الفعل محدودة نسبيًا ، كما قد تكون بسيطة إلى حد ما ، فنجد مثلا أن العلاقات القائمة بين المدرسين والتلاميذ فى مدرسة معينة تمثل نسق الفاعل الخاص بهذه المدرسة . ونحن لانعتبر نسق الفعل « مكتفيًا بذاته » إلا عندما تهيئ القوانين ، والعادات الاجتماعية ، والتكنولوجيا الخاصة بجماعة معينة كافة الموارد والمعارف ، والسلطة الشرعية التى تنشأ عادة خلال الحياة الاجتماعية .

وطبقًا لهذا التعريف لاتعتبر ضاحية المدينة العادية فى الولايات المتحدة ، برغم ثقافتها المادية المتقدمة وتنظيمها المركب ، مجتمعًا بالمعنى الصحيح ، إذ ليست لديها القدرة على تنظيم عملية الدفاع عن نفسها ، كما أنها تضطر عادة عندما تريد مقاضاة قاتل إلى الاعتماد على شرطة الولاية أو

المنظمة ومحاكمها وسجونها وما إلى ذلك . كذلك الدير لايصح أن يكون مجتمعًا حتى ولو كانت قوانينه تغطى احتمالات التعامل مع القاتل ، لأنه لايكفل إضافة أعضاء جدد عن طريق التكاثر الجنسى ، غير أن هذه التحفظات فى جوهرها تحفظات فنية ، وهناك طريقة أكثر بساطة من هذا ، وإن كانت مفزعة بعض الشىء ، لتحديد ماإذا كانت جماعة ما تصلح لأن تكون مجتمعا أم لا . ذلك أن نتصور أن جميع المجتمعات المحلية الأخرى الموجودة فى العالم - فيما عدا هذا المجتمع - قد اختفت فجأة من الوجود . فإذا زادت احتمالات بقاء ذلك المجتمع واستمراره بصورته الحالية أساسًا مدى الأجيال المتتابعة فإنه يصلح عندئذ لأن يكون مجتمعًا والواقع أن أغلب القبائل البدائية ، مهما صغر حجمها ، وكذلك جميع الدول التى تقوم على أمم تستوفى هذا الشرط . أما إذا لم يستطع المجتمع أن يستمر فى البقاء تحت هذا الاختيار القاسى . أو أنه لايستطيع ذلك إلا من خلال تطوير أو نظم اجتماعية جديدة كثيرة ، كأن يضع نسقًا للقانون والعدالة لأنه كان يعتمد فى الماضى على نسق اجتماعى أكبر ، فى هذه الحالة لايستوفى ذلك الكيان شروط المجتمع الحقيقى .

وقد يرى البعض أن السرعة المتزايدة لوسائل النقل والمواصلات ، وكذلك الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمى والسياسة الدولية قد استطاعت بالفعل أن تخلق مجتمعًا متفاعلا يضم كافة الناس الذين يعيشون على سطح هذه الأرض ، وقد يؤكد البعض من خلال هذا المنظور أن هناك نسقًا اجتماعيا عالميا ، وتقوم المشاركة فى هذا النسق على أساس فردى فى جانب منها ، وعلى أساس الجماعات غير الرسمية من الجانب الآخر ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات القائمة بين الأقارب المنتشرين فى مختلف البلاد ، كما قد تقوم المشاركة - فى جانب ثالث - بين كيانات ذات تنظيم رسمى كالشركات التى تمارس عملها على نطاق دولى أو منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ، كالصليب الأحمر مثلا ، على أن الجانب الأكبر من التفاعل الذى يتم داخل نطاق النسق الاجتماعى العالمى يرجع إلى العلاقات القائمة بين الدول كوحدات للتعامل ، أو على الأقل بين الأفراد والجماعات التى تكون بمثابة ممثلين أووكلاء لتلك الوحدات القومية ، وتتضمن تلك الأنشطة العلاقات الدبلوماسية ، والإشراف على التجارة وتحرك الأفراد ، وشئون الحرب .

ولا شك أن مسألة ما إذا كان نسق الفعل الذى تشارك فيه دول العالم يمثل مجتمعًا عالميًا حقيقيًا ، بالمعنى الذى نستخدمه هنا لكلمة مجتمع ، لاشك أن هذه المسألة تقبل النقاش وتحتمل أكثر من رأى . فالمسألة تتوقف تبعًا لتعريفنا على وجود نسق للفعل يتميز بأنه مشترك بين أفراد المجتمع ، وبأنه مكتف بذاته ، فإذا وضعنا المجتمع العالمى أمام هذا الاختيار ، وجدناه يفتقر إليه

بشكل صارخ فالقيم المشتركة بين أغلب شعوب العالم قليلة جدا . وأقل منها تلك القيم المشتركة بين حكوماتها إذ لم يتوصل المجتمع العالمى بشكل مرضى إلى وضع أساليب مسلم بها من الجميع لتسوية النزاعات تسوية سلمية ، وهو ما يعد عنصراً لا غناء عنه لأى مجتمع ، وبرغم وجود الأمم المتحدة ، فليست هناك سلطة منظمة قادرة على إلزام الدول الأعضاء بالخضوع للقرارات الجماعية ، ويبدو أننا اليوم أبعد عن المجتمع العالمى الحقيق من ذلك النظام الذى عرفه العالم فى ظل سيطرة روما ، أو ذروة سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى ومع ذلك فإن هناك من الأسباب مايدعونا إلى الإحساس بأننا قد أصبحنا منذ الحرب العالمية الثانية أقرب إلى خلق مجتمع دولى ، بشكل يفوق الوضع فى أى مرحلة من القرون القليلة الماضية .

طبيعة العلاقات الاجتماعية

استطعنا من خلال دراستنا للعناصر الأساسية للتنظيم الاجتماعى أن نتعرف على النظام ، والمجتمع المحلى ، والمجتمع ، على اعتبار أن كلا منها يعكس درجة مختلفة من الاكتمال كنسق من أنساق الفعل الاجتماعى ، ولكننا فى تتبعنا لهذا الخط أهملنا النظر فى مجموعة أخرى من الفروق التى تتمتع فى علم الاجتماع بنفس المكان الأثير ونفس الاهتمام الطويل . ذلك أن أحد أساليب التحليل الرئيسية فى علم الاجتماع يركز– بصفة أساسية– على تردد **العلاقات الاجتماعية** وخصائصها المختلفة . ومن الممكن تطبيق هذا الاتجاه فى الدراسة على كافة الجماعات التى تناولناها بالمناقشة حتى الآن . فهى تدخل فى صميم النظم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الجوار ، والمجتمعات المحلية والمجتمع .

ويعد « **الفعل الاجتماعى** » أصغر وحدة يقوم التحليل السوسيولوجى بدراستها ، وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل رواد الفكر السوسيولوجى ، مثل ماكس فيبر ، وجورج هربرت ميد[٨] ولكنه ظل مع ذلك مفهوماً خادعاً ، صعب القياس إلى حد ما . ومن الواضح أن معظم المفكرين النظريين كانوا يضعون نصب أعينهم دائماً أصغر وحدة للفعل يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة . وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركاً واضحاً إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخلون فى علاقة معهم ، ويمكننا أن نضرب فى هذا الصدد مثلا بسيطاً بحركة الجفن التى تتم فى أقل من اللحظة فإذا كنت « أطرف » بعينى تلقائياً ، خاصة كفعل منعكس لا أكثر ، فإن فعلى هذا يكون فعلا جسمانياً (فيزيقياً) ، وليس فعلا اجتماعياً . ولكن إذا كنت « أغمز » بعينى

لأوصل لحدثى الذى أعتقد أنه قادر على فهم تلك الإشارة فكرة مؤداها « أننى أوافقك ، أو أؤيدك » ، فإن حركة جفنى هذه تصبح « فعلا اجتماعياً » . وإذا استجاب الشخص الآخر بالإيماء موافقاً أو بالابتسام ، ومن ثم نقل إلى استقباله للإشارة الصادرة منى ، فإن إيماءته هذه تعتبر هى الأخرى « فعلا اجتماعياً » . وإذا نظرنا إلى هذه الجزئيات فى تتابعها الواحدة بعد الأخرى ، لوجدنا أنها تمثل « تفاعلا اجتماعياً بسيطاً » فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن نعتبرها مكونة من مجموعات أو مجموعات من سلاسل التفاعل هذه .

ومن الواضح أن هذه الأفكار تقودنا إلى عدد من التساؤلات المعقدة فقد نتساءل على سبيل المثال : هل يمكن أن يكون الفعل اجتماعياً حتى ولو أضفيت عليه أنا وحدى معنى معيناً ؟ وهل يكون اجتماعياً إذا لم يكن له معنى معيا بالنسبة لى ، وإنما له معنى عند الآخرين فقط ؟ ثم ماهو الوضع بالنسبة للأفعال « الداخلية » التى لايستطيع أحد آخر أن يلاحظها ملاحظة مباشرة ؟ ومن الأمور المختلفة عن هذا وإن كانت نفس القدر من الصعوبة ، مهمة تعيين حدود لبداية ونهاية أى فعل اجتماعى . فإذا لم أكن « أغمز » فقط ، وإنما ضحكت أيضاً وقلت « رائع جداً » فهل تعد كل وحدة من هذه الوحدات فعلا اجتماعياً متميزاً ، أم تعتبر سلسلة الوحدات كلها فعلا واحداً ؟ ومن هذا يتضح أن هناك مشكلات حادة تواجه أولئك الذين يطمحون إلى تصنيف وقياس التفاعل فى أثناء البحوث الأمبيريقية .

ومن السهل أن يتوهم الشخص وجود علاقة تشابه بين المفهومين السوسيولوجيين « الفعل » و « العلاقة » من ناحية وبين مفهومى الذرة والجزىء فى الفيزياء ، ومفهومى الخلية والنسيج فى علم الأحياء من ناحية أخرى ، إذ تمثل هذه جميعاً (الفعل والذرة والخلية) الوحدات الأساسية التى تتكون منها جميع الأبنية الكبيرة الأكثر تعقيداً فى تلك العلوم على التوالى . ومن ثم لاندهش عندما نجد كثيراً من المفكرين النظريين فى علم الاجتماع يعملون على تطوير مجموعة من المصطلحات لتمييز مختلف أنماط العلاقات . ولزيادة فهمنا لها . والكتابات السوسيولوجية زاخرة بالمخططات والمشروعات التى تستهدف تصنيف العلاقات الاجتماعية ، وهى تتباين فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث درجة التعقيد ، والدقة ، والشمول . وربما كانت أفضلها جميعاً محاولة تشارلز كولى التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية (٩) . والعلاقة الأولية فى رأى كولى هى تلك التى يسيطر عليها الارتباط والتعاون المباشر العميق . ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهاراً فى كيان مشترك يتلخص فى التأكيد على تونيز Tonmes فى ألمانيا (١٠) . ودور كايم فى فرنسا (١١) .

ولم تستمر هذه التصنيفات قائمة فى ميدان العلم وحسب ، وإنما ظلت قائمة أيضاً صعوبة استخدام

المفاهيم بأى قدر من الدقة أو الإحكام . وكما أوضح كنجزلى دافيز فإن تأكيد كولى على الشعور بالنحن ، لا يمكن أن يعتبر العنصر المميز فى الجماعة الأولية ، طالما أن نفس هذا الشعور يلزم إلى حد ما لأى مجتمع محلى مستمر فى البقاء بل أيد هذا الشعور ينبغى أن يكون موجوداً فى الأمم الكبرى ، التى لا يمكن أن يقوم فيها اتصال مباشر ووثيق – كما واضح – إلا بين شريحة صغيرة فقط من أعضائها(١٢) .

والمشكلة الواضحة هى أن تلك المفاهيم ، مثل مفهوم كولى عن الجماعة الأولية ، ومفهوم تونيز عن « المجتمع المحلى » Gemeinschaft تفترض التماسك الفعلى لمجموعة الجوانب المنفصلة للعلاقات الاجتماعية . مع أن هذه الجوانب قد ترتبط – فى الواقع الحسى – وقد لا ترتبط بنفس الطريقة التى يتصورها رجل الاجتماع ، فتلك المفاهيم هى بمعنى آخر – تلخيص للواقع أقرب إلى الطابع الشامل المجمل ، وهى تعنى الجانب الفرضى أكثر مما تعنى شيئاً أبدته الظواهر الأمبيريقية ولذلك كان من أهم الواجبات التى شغلت أتباع كولى وتونيز أن يتوصلوا إلى تحديد أدق لجوانب أى علاقة اجتماعية . ولا شك أن التبرير الأساسى لتلك الجهود التى تستهدف الوضوح النظرى هو أن تعيين الفروق النظرية بشكل أكثر دقة سوف يشجع القيام بملاحظات وقياس أدق . وسوف يمكننا تراكم البيانات القائمة على الملاحظة المباشرة من وصف النمط الفعلى للارتباط بين مختلف أبعاد التفاعل بشكل أكثر دقة . وهو الارتباط الذى نفترض وجوده ونحن نستخدم مفاهيم مثل « الجماعة الأولية » .

ومن الواضح أن هناك تمييزًا يجب أن ننتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية ، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لتلك العلاقة . وتتضمن العناصر الكمية فى المقام الأول . عدد الأشخاص المشتركين فى نسق الفعل ، وتركزهم أو انتشارهم فى منطقة جغرافية معينة ، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم بعضًا ، والاستمرار النسبى للارتباط بينهم .

أما الجوانب الكيفية للتفاعل فالاتفاق حولها أكثر صعوبة من هذا . وقد حدد كنجزلى دافيز خمس سمات يمكن الاعتماد عليها – إذا اجتمع إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية (التى يسميها « الظروف المادية » – كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية(١٣) ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائى ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ويعرض الجدول رقم(١) لتصوره هذا .

الجدول رقم (١)

العلاقات الأولية والثانوية*

العلاقات الأولية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
التجاور المكانى	تماثل الغايات	الصديق – بالصديق	جماعة اللعب
العدد الصغير	التقويم الداخلى للعلاقة	الزوج – بزوجته	الأسرة
الاستمرار الطويل	التقويم الداخلى للأشخاص الآخرين	الأب – بابنه	القرية أو جماعة
	المعرفة الشاملة بالأشخاص الآخرين	المدرس – بتلميذه	الجوار ، فريق العمل
	الشعور بالحرية والتلقائية تأثير وسائل الضبط غير الرسمية .		

العلاقات الثانوية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
الاتساع المكانى	تباين الغايات	البائع – والعميل	الأمة
العدد الكبير	التقويم الخارجى للعلاقة	المذيع – والمستمع	الاكليريكية
الاستمرار القصير	التقويم الخارجى للأشخاص الآخرين	الممثل – والمتفرج	الاتحاد المهنى
	المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين	الضابط – وجنوده	الشركة
	الشعور بالقيود الخارجية	المؤلف – والقارئ	
	تأثير وسائل الضبط الرسمية		

* المصدر Kingsley Davis, Human Society, New York, Macmillan, 1957, p 306

ويعد مخطط البروفسور ديفيز هذا صورة مغايرة لمخطط آخر أكثر شهرة ذلك الذى وضعه تالكوت بارسونز[١٤] وهو يستعين « بخمسة متغيرات نمط » ، لتمييز الجوانب المختلفة لأى علاقة اجتماعية . ويرى بارسونز أننا فى أى وقت نؤدى فيه فعلا اجتماعياً ، وفى كل دور نمارس فيه الفعل ، نؤكد فى الحقيقة على جانب أو آخر من هذه الأقسام الرئيسية الخمسة ، فإذا كان الدور **متخصصًا** . فإن علاقتنا تقتصر على تبادل بعينه محدد تحديدًا دقيقًا ، أما إذا كان الدور منتشرًا ، فإن التزامنا سوف يمتد ليشمل فئة عريضة من المشكلات أو العلاقات ونحن نؤكد إما على **الوجدانية** (أى الشعور . والعاطفة ، والرضا) ، أو على **الحياد الوجدانى** ، وهو ما يعنى أننا نؤكد أكثر على الاعتبارات العملية المفيدة ، أو الاعتبارات الأخلاقية ، وقد نبدى سمة **الخصوصية** عندما نبدى اهتمامًا خاصًا بالناس بسبب علاقتهم بنا ، على حين أننا فى حالة العمومية نعامل كافة الناس الذين يتصلون فى وضع معين معاملة متماثلة تقريبًا . أما إذا كانت معاملتى لك تتوقف أساسًا على ما أنت عليه بالفعل ، فى مقابل ماتفعله أو ما فعلته ، فإننى بذلك أرجح **النوعية على الأداء** ، أما إذا كان اهتمامى منصبا أساسًا على تحقيق أهداف الجماعة فإننى أظهر اهتمامًا **بالمصلحة الجمعية** ، أما إذا كنت أكثر اهتمامًا بتحقيق مصالحى الخاصة من خلال علاقاتى . فإننى أرجح **المصلحة الذاتية** . فإذا درسنا علاقات الزوج بزوجته . بل جميع العلاقات القائمة داخل الأسرة النووية فى ضوء متغيرات النمط هذه ، وجدنا أنها تميل إلى الانتشار ، والوجدانية ، والخصوصية ، وتعكس تأكيدًا على النوعية ، والمصلحة الجمعية ، أما العلاقة بين البائع والعميل فإنها تقع على الطرف المقابل لكل مقياس من هذه المقاييس الخمس .

والدقة فى تحديد المفاهيم شرط لازم ، وإن لم يكن كافيا ، لإجراء ملاحظة أمبيريقية دقيقة . فبعد عقود من الحديث عن عناصر التفاعل داخل الجماعة ، استطعنا أخيرًا بعد الحرب العالمية الثانية أن نبدأ – على أساس منهجى – قياس مضمون التفاعل الاجتماعى قياسًا دقيقًا . ومن أبرز الجهود التى بذلت فى هذا الصدد بحوث البروفسور روبرت بيلز فى معمل العلاقات الاجتماعية التابع لجماعة هارفارد ، وقد أحرز تكنيك البروفسور بيلز – الذى يعرف باسم تحليل عملية التفاعل – قدرًا كافيا من التقدم بحيث أصبحنا نستطيع من خلال دراسة مظهر التفاعل الذى يتم فى أثناء مناقشة داخل إحدى الجماعات أن نحدد للوهلة الأولى ما إذا كانت تلك الجماعة غير راضية . أو كانت تتمتع بروح معنوية عالية ، وقد سبق أن أعطيت نموذجًا لذلك فى الجدول رقم (٥) فى الفصل السابع من هذا الكتاب .

دراسة القيم :

على الرغم من أن أبرز الانتصارات التى تحققت فى الملاحظة المباشرة للعلاقات بين الأشخاص وفى قياس التفاعل قد تمت داخل المعمل إلا أنه أمكن كذلك إحراز تقدم كبير فى دراسة العلاقات فى الحياة الواقعية ، إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تتناول القيم المتعلقة بالعلاقات الإنسانية وليس السلوك الذى تم ملاحظته بشكل مباشر.

ويحظى مصطلح « القيم » فى علم الاجتماع بنفس الأهمية تقريباً التى يحظى بها مصطلحا « النظام الاجتماعى » ، و « النسق الاجتماعى » إذ يقال إن الأفراد ، والجماعات ، والتنظيمات ، والمجتمعات ، والثقافات لها قيم معينة ، أو تبدو فيها قيم معينة ، أو تعمل على بلوغ قيم معينة ، ولا يختلف مصطلح القيم كثيراً عن غيره من أغلب مصطلحات علم الاجتماع فى أنه مثقل بتعريفات كثيرة ، وإذا استعرضنا التعريفات العديدة للقيم التى قدمها علماء الاجتماع وعلماء الأنثربولوجيا ، وجدنا أن العنصر المشترك بينها هو الإجماع على أن القيم تعد تعبيراً عن الغايات ، أو الأهداف البعيدة (النهائية) للفاعل الاجتماعى ، فالقيم لاتتعلق بما هو كائن فعلا ، وإنما بما ينبغى أن يكون ، فهى بمعنى اخر تعبير عن بعض الدوافع الأخلاقية والفعالة . وهكذا فعندما نجد فيبر يوضح أهمية الاتزان ، والأخلاق الصارمة فى المعاملات التجارية ، وتجنب الانغماس فى الشهوات فى نظر بنيامين فرانكلين ، فهو بذلك يصف القيم التى يؤمن بها فرانكلين . ويكاد أى جانب من جوانب أى علاقة اجتماعية أن يصبح موضوعاً لقيمة معينة ، هذا إذا لم يكن ذلك قد حدث بالفعل فى مكان ما . فالأمانة والنفاق ، والصمت ، والثرثرة ، والاتزان والانفعال ، والنشاط الذى لايعرف هوادة ، والاستسلام السلبى ، كل تلك كانت محل نظرة قيمية عميقة فى المجتمعات المختلفة .

ويبدو أن أغلب المجتمعات قد أدركت إلى حد كبير نفس المدى من الخصائص الإنسانية ومن جوانب العلاقات ، ولكن الفروق الرئيسية بين الثقافات المختلفة تكمن فى القيمة التى تضفيها تلك الثقافات على هذه الخصائص ، فتعتبرها هامة أو قليلة الشأن . أو تعتبرها خيراً أو شرا . فهناك مجتمع يقدر العدوان ويستهجن السلبية ، ومجتمع آخر على عكس ذلك، بينما قد يكون هناك مجتمع ثالث لايهتم كثيراً بهذا البعد على الإطلاق ، وإنما يهتم بدلا من هذا بتفضيل الاتزان على الانفعال . وهو أمر لاتكون له أدنى أهمية فى كلا الثقافتين السابقتين[١٥] .

وكما كان الحال بالنسبة لدراسة التفاعل الاجتماعى ، لم يستطع علماء الاجتماع إلا بعد الحرب

العالمية الثانية أن يتجاوزوا مجرد تعريف القيم ومناقشتها ، إذ بدءوا بعد ذلك يدرسونها بشكل إيجابى عن طريق قياس طبيعتها وتوزيعها ، ومن أعقد وأطرف تلك الجهود الدراسة التى أجرتها فلورنس كلاكهون . فقد بدأت بتعريف بعض المشكلات الإنسانية الأساسية المشتركة التى كان على جميع الشعوب فى جميع العصور أن تجد حلا لها(١٦) وتؤكد كلاكهون أن كافة المجتمعات تتخذ موقفًا قيميًّا معينًا من علاقة الإنسان بالأفراد الآخرين ، وبالطبيعة ، وبالزمن ، وبالنشاط . وترى أن كافة الثقافات قد اكتشفت نفس المدى تقريبًا من المواقف أو البدائل التى يمكن أن يتخذها الفرد إزاء مشكلات الحياة هذه ، إلا أن الثقافات المختلفة تضفى قيمة مختلفة على كل من تلك البدائل .

ولكى تدلل الدكتورة كلاكهون على وجهة نظرها قامت بدراسة خمس مجتمعات محلية صغيرة يتميز كل منها بأسلوب فى الحياة واضح الاختلاف عن الباقين ، إلا أنها تشترك جميعًا فى أنها تسكن نفس المنطقة فى جنوب غرب الولايات المتحدة . وضمت تلك المجتمعات .

١ – إحدى مستعمرات المرمون*

٢ – مستعمرة لسكان تكساس القدامى .

٣ – إحدى قرى الأمريكيين الإسبان .

٤ – أحد معسكرات إقامة أبناء قبيلة الزونى .

٥ – أحد معسكرات أبناء قبيلة النافاهو . وكلا القبيلتين من قبائل الهنود الحمر .

وقدمت كلاكهون لعينات من أفراد كل مجتمع محلى نفس المجموعة من المواقف الإنسانية الأساسية ، وقامت بتسجيل الحلول البديلة التى كانوا يختارونها . وتبينت فى النهاية أن الجماعات مختلفة عن بعضها اختلافا حقيقيًّا – « ولم تختر أى ثقافتين من الثقافات المدروسة تمامًا نفس النوع من الحلول التى تفضلها لأى من التوجيهات القيمية »(١٧) .

إلا أنه تبين أن الجماعتين الناطقتين باللغة الإنجليزية كانتا أقرب إلى بعضهما ، على الرغم من اختلافهما فى بعض النواحى الهامة وبدا أنهما تمثلان أحد قطبى الموقف ، بينما يمثل الأمريكيون الإسبان القطب الآخر . أما الجماعتان الهنديتان فتقعان فى مكان ما بينهما ، ونجد على سبيل المثال أن أهل تكساس كانوا أقرب إلى الطابع الفردى ، أقل اهتمامًا بأفراد الأسرة الممتدة ، كما كانوا متطلعين إلى المستقبل . وليس إلى الماضى ، يميلون إلى النظر إلى الإنسان كشىء فوق الطبيعة وليس خاضعًا لها . أما فيما يتعلق ببعد النشاط فكانوا يهتمون بالعمل فى المقام الأول . على خلاف هذا

* طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف شميث عام ١٨٣٠ . (المترجم)

كان الأمريكيون الإسبان يؤكدون على مبدأ تسلسل الأصل (أى المبدأ الذى ينظر إلى الفرد أساساً فى ضوء موقعه من التسلسل المنظم للأوضاع الاجتماعية المستمر عبر الزمن) كما كانوا أكثر تطلعاً إلى الحاضر منهم إلى المستقبل ، وينظرون إلى الإنسان كخاضع للطبيعة ، ويفضلون الوجود على العمل [١٨] .

كذلك تتيح الدراسات المسحية للرأى العام ، خاصة تلك التى بدأت تجرى مؤخراً على مستوى عالمى ، الكلام بشكل أصح عن توزيع القيم فى جماعات كبرى تصل إلى حجم الأمم ، من هذا مثلا أنه طلب فى عام ١٩٥٨ من بعض الأفراد البالغين فى ١١ دولة أن يدلوا برأيهم فى بعض القيم التى يرونها فى غاية الأهمية لكى تلقن للأطفال ، ويلخص الجدول رقم (٢) بعض نتائج تلك الدراسة .

الجدول رقم (٢)

القيم الهامة فى تربية الأطفال

موضحة بالنسب المئوية تبعًا للبلد وللمستوى الاقتصادى والاجتماعى *

الدولة وقيم تنشئة الطفل	المستوى الاقتصادى الاجتماعى		
	الأعلى	الأوسط	الأدنى
استراليا			
الطموح	٥	٣	٨
الخضوع للوالدين	١٣	١٧	٢٣
الاستمتاع	٠٠	٠٠	١
الثقة فى الله	٢٦	٣٣	٢٥
الهدوء والأمانة	٦٠	٥١	٤٥
لايعلم	٥	٤	٣
عدد المبحوثين	٩٤	٣١٣	٣٦٧
الدانمرك			
الطموح	١١	١٣	٩
الخضوع للوالدين	١٤	١٨	١٥
الاستمتاع	٢	١	٣
الثقة فى الله	١٦	٩	١٠
الهدوء والأمانة	٥٤	٥٦	٦١
لايعلم	٣	٣	٢
عدد المبحوثين	١٦٧	٣٩٠	١٢٩

* المصدر

Data Provided by International R..sea..h Associates, from a release of March, 13, 1958 Alex Inkeles, "Industrial Man The Relation of Status to Experience, Perception and Value" American Journal of Sociology, january, 1960, 66, 224.

الدولة وقيم تنشئة الطفل	المستوى الاقتصادى الاجتماعى		
	الأعلى	الأوسط	الأدنى
اليابان			
الطموح	٢٠	٢٤	٢٢
الخضوع للوالدين	٦	٩	١٩
الاستمتاع	٤	٣	١
الثقة فى الله	٤	٤	٦
الهدوء والأمانة	٦٤	٥٨	٤٦
عدد المبحوثين	٣٦٨	٤٢٢	٦٩
هولندا			
الطموح	٨	٤	٣
الخضوع للوالدين	٤	٩	١٢
الاستمتاع	١	٢	٢
الثقة فى الله	٤٠	٤١	٣٧
الهدوء والأمانة	٤٦	٤٨	٥٠
لايعلم	٤	٢	٢
عدد المبحوثين	٢١٤	١٤٧	١٤٢

واتضح أن الهدوء والأمانة كانت أهم القيم على الإطلاق فى جميع البلاد، وفى كافة المستويات الاقتصادية ، حيث وقع عليها اختيار المبحوثين تقريباً . ويدل هذا على أن هناك بعض القيم التى تحتل نفس الدرجة من الأهمية لدى جميع الشعوب ، مما يعد أساساً لافتراض وجود مجموعة من القيم المشتركة بين كافة البشر ، إلا أنه تبين كذلك وجود فروق بعيدة فى الأهمية النسبية لقيم أخرى فى الدول المختلفة . وبدا بشكل واضح أن الطموح يمثل ثانى أهم قيمة لدى جميع الطبقات فى اليابان . بينما كان ذا قيمة ثانوية جداً فى أستراليا وهولندا . كذلك كانت قيمة « الثقة فى الله » ذات أهمية فائقة فى الدانمرك وفى أستراليا ، بينما لم يكد يرد لها ذكر عند اليابانيين ، مما يجعلها جديرة بأن تلقن للصغار .

إن أساليب البحث التى بلغت درجة عالية من الإتقان ، والتى وضعت للملاحظة وتسجيل التفاعل الإنسانى بشكل مباشر ، وكذلك الخطوات الواسعة التى أصبح بوسعنا الآن أن نقطعها فى دراسة القيم المتصلة بالعلاقات بين الأشخاص ، والتى تؤمن بها جماعات كبيرة كأبناء أمة بأكملها ، إن ذلك كله يوحى بأن الدارسين الذين يعتبرون علم الاجتماع هو فى الأساس علم دراسة العلاقات الاجتماعية سوف ينجحون خلال العقود القليلة القادمة ، وبفضل نوعية بحوثهم ، أن يكسبوا مزيداً من الأنصار والمؤيدين لوجهة نظرهم .

هوامش الفصل الأول

(١) David F. Aberle, et. al., "The Functional Prerequisites of a Society", Ethics (1950), LX: 100-111

(٢) Clyde Kluckhohn, "Universal Values and Anthropological Relativisim", Modern Education and Human Values (Pittsburgh: Uuniversity of Pittsburgh Press, 1952), pp. 87-112, and "universal Categories of Culture", in A.L. Kroeber (ed.), Anthroplogy Today (Chicago:university of Chicago Press, 1958), pp. 507-523.

هذا وقد نشرت ترجمة عربية لهذا المقال الهام ، انظر : كلايد كلاكهون ، « المقولات العامة للثقافة » ، ترجمة فاروق عبد القادر ، مجلة مطالعات فى العلوم الاجتماعية ، شتاء ١٩٥٨ - دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٩ - ٣٤ (المترجم)

(٣) سوف نقوم بتعريف مصطلح « الفعل الاجتماعى » Social action ومناقشته فيما بعد الفقرة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية .

(٤) انظر مؤلفه :

William graham Sumner, Folkways, Boston, Ginn, 1906, 692 pp.

وقد قدم الدكتور أحمد أبو زيد دراسة تحليلية لهذا العمل الكبير فى مقاله : « الأساليب الشعبية ، دراسة تحليلية لآراء وليام جرهام سمنر » ، المنشور فى : أحمد أبو زيد وزملاؤه ، دراسات فى الفولكلور ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، من ص ٩٩ - ١٣٧ . (المترجم)

(٥) سنقوم بتعريف القيم كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع ومناقشتها فى موضع لاحق من هذا الفصل .

(٦) Edward B. Reuter, Handbook of Sociology, New York, Dryden, 1941, p. 113.

(٧) Marion Levy, The Structure of Society (Princeton: Princeton university Press. 1952) p. 113.

(٨) Max Weber, (A. Henderson and Talcott Parsons, trans). Theory of Economic and Social Organization, New York Oxford university Press, 1947, especially pp. 88-112; George Herbert Mead (C.W. Morris, ed.) Mind, Self and Society, Chicago, university of Chicago Press, 1934, and (C.W. Morris, ed.) The Philosophy of the Act, Chicago, University of Chicago Press, 1950.

(٩) Charles H. Cooley, Human Nature and the Social Order, New York, Scribner, 1902.

(١٠) Ferdinand Tonnies (C.P. Loomis, trans), Fundamental Concepts of Sociology, New York, American Book, 1940.

(١١) Emile Durkheim, (G. Simpson, Trans.) The Division of Labor in Society, Glencoe, III, the Free Press, 1949

(١٢) Kingsley Davis, Human Society, New York, Macmillan, 1957, p. 303.

(١٣) انظر المرجع السابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

(١٤) Talcot Parsons, The Social System, Glencoe, III., The Free Press, 1951.

(١٥) للرجوع إلى مرجع عام واحد ، انظر :

Charles Osgood, The Measurement of Meaning, urbana, university of Illinois Press, 1957.

(١٦) Florence Kluckhohn and Fred 1. Strodtbeck, Variation in Value Orientation, New York, Horper and Raw, 1961, p. 10

(١٧) المرجع السابق ، صفحة ١٧٢ .

(١٨) المرجع السابق ، صفحة ١٧٠ وما بعدها .

الفصل الثانى

العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لايستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى ، والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا فى فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح – حينئذ – علماً استاتيكيا أقرب مايكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها . لذلك فنحن لانأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عدداً من العمليات كالامتثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتغير الاجتماعى ، على أن تكون مدخلا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاثة إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقا والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية ، غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا . ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة ، والتركز والتشتت ، والمحاكاة والانتشار .. إلخ . ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فالمحاكاة – مثلا – التى نالت اهتماماً كبيرًا فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لاتكمن فى ذاتها بقدر ماتكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

الامتثال والتباين والانحراف :

يتوقف وجود النظام الاجتماعى على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التى تعين على

شاغلى الأوضاع الاجتماعية أن يؤدوها داخل النسق الاجتماعى . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى : أن أكثر العمليات أهمية هى تلك التى يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدى أفراده الالتزامات التى تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية ، ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتباين ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال ، فهو يعنى أن تفعل مايتعين عليك أن تفعله كأن يؤدى التلميذ واجباته المدرسية فى المنزل ، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . فى كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع) محددة تحديداً قاطعاً ، فالسلوك الذى يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التى تحكمه صريحة ودقيقة ، فضلا عن أن القوة التى تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفى متناول اليد . وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهى . أن الامتثال للدور الاجتماعى وأداء المهام المرتبطة به يعتمد إلى حد كبير - على الجزاءات ، أى قوة الآخرين (سواء كانت متمثلة فى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلى) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ، ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيقية حتى ممارسة القهر ، وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهكم عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على مايجب أن يفعله الإنسان ، بل على مالا يجب أن يفعله ، ومن الأفكار الشائعة التى نلمسها فى العصر الحاضر (الذى يعد بحق عصر علم النفس) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم فى سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التعهد بأداء الالتزامات التى تفرضها الأدوار الاجتماعية ، وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء . وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعاً بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن الدافعية (أى استعداد الفرد ورغبته فى أن يؤدى الالتزامات التى يفرضها الدور) تمثل أساساً هاما فى تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفى ضمان الانتظام فى أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لايستطيعان أن

يؤديا وظائفها إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أداؤه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعى ، وإذا مااستطاع هذا الفرد أيضًا قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور ، فإنه يكون – من وجهة نظر علم الاجتماع – قد « استدمج » الدور وأسسه السيكولوجية . وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التى من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء فى شكلها العام أو تجسداتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها ، وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير – عادة – إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضًا للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التى يلتحقون بها .

وعادة مايوجه إلى علماء الانثروبولوجيا – وفى بعض الأحيان أيضًا علماء الاجتماع – انتقادًا مؤداه ، أنهم كثيرًا مايفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم – استنادًا إلى ذلك – يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع . فإنهم يلجأون – غالبًا – إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقلل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التى توجد فى أغلب المجتمعات . إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادرًا ماتفرض متطلبات ثابتة جامدة ، ذلك أننا نلحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور . ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية ، هى أن الثقافة لاتمثل بالنسبة للقضايا الأساسية فى الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ، بقدر ما تمثل قيمًا متنوعة تتميز بقدر من الشيوع والقبول[1] . والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم ، ومع ذلك فمن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معينة ، فى الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص فى نيو إنجلند والجنوب) تجعل من الماضى بعدًا أساسيًا من أبعاد التمييز الاجتماعى .

وإذن فالانحراف لايتمثل – بالضرورة – فى الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لايتمثل فى تبنى وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافًا إحصائيًا ، ولكنه لايمثل – بأى حال من الأحوال – انحرافا اجتماعيا . فالانحراف الاجتماعى ينشأ حينما ينطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذى يجعله يتبنى جزاءات معينة لكى يمنع

أو يتحكم فى السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماماً لهذه القيم ، ويبدو ذلك واضحاً تماماً فى حالة الجرائم الأساسية ، غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماماً . فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافاً إذا ماقام بها كل شخص ، إن الحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن مايعد انحرافاً يختلف باختلاف منظور الجماعات العديدة التى يضمها نسق اجتماعى واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة – أساساً – على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجريمة ، وجناح الأحداث ، والبغاء ، وإدمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التى تنتشر بصفة خاصة فى الطبقات الدنيا وفى القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعى الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً فى تطور هذه الدراسات ، إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة فى هذه الدراسات هى ، أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجاً للضعف العقلى أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه (أى الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً فى تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة فى ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعياً يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث[٢] حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلا مربعاً ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين فى كل منطقة من هذه المناطق ، ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة[٣] . وفى بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ، بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح – على الرغم من عزلتها المكانية – كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعى والتجارى ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون فى ظروف طبيعية سيئة ، فى الوقت الذى زادت فيه حدة الصراع الثقافى الناجم عن التغير السريع .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه

إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للانتحار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة فى الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلى بالتفكك ، ومن ثم لا يستطيع أن يتحكم تمامًا فى سلوك أفراده ، لأنهم لا يستشعرون الضغط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شو وزملاؤه فى هذا المجال : « إذا ما أصيب المجتمع المحلى بالتفكك ، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك ، ومن ثم لايخضع سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »[٤] . وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نمطًا شائعًا من السلوك ، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكًا طبيعيًا مألوفًا .

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل – بذاتها – تحديا سوسيولوجيًا قويًا للأفكار السائدة – حينئذ – حول الجناح ، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجًا للأمراض العقلية والنفسية الوراثية ، تلك الأمراض التى تعد (طبقًا لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد . غير أن دراسات شو وزملائه ما لبث أن واجهت تحديا من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحا – بطريقة قاطعة – أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طالما أن بعض الأولاد فى هذه المناطق (وهم قلة) هم الذين يرتكبون الجرائم[٥] .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح ، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريبًا ، فضلا عن تشابه الأصول العنصرية ، والملاحظ أن نتائجها قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية (كالعصاب مثلا) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيقية . . إلخ ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجها أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة ، كأن يقضى أحد الأبوين وقتًا طويلا خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلن Ohlin [٦] يجريان دراسة

حديثة نسبياً تمثل – إلى حد كبير – تفنيداً للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسي الجناح مؤداه ؛ أن الأولاد الجانحين غالباً ما يظهرون رفضاً للقيم السائدة فى الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التى لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شو قد أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضرى ، وإذا كان اتجاه شيلدون واليانور جلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التى تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح فى عنوان مؤلفهما : الجناح والفرصة **Delinquency and Opportunity**

هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين – فيما بعد – أساساً لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصية تميز الطبقات الدنيا فى المجتمع . وكنتيجة لذلك نجد إدوين سذرلاند **Sutherland** يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح ، وذلك فى مقال رائد له[٧] نشر فى سنة ١٩٤٠ بعنوان : « جريمة الياقة البيضاء »* ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن « كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام » ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة ، وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . إلخ ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة . .

ولقد رفض سذرلاند القضية الذاهبة إلى أن هذه الجرائم هى نتائج لطبيعة العمل الشاق

---

* مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عموماً إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء **Blue collar workers** وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . ففى دراسة س رايت ملير **Mills** عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات . بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلاً عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين انظر :

C. Wright Mills, White collar, New york Oxford university press, 1951.

أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة ، فإن « جريمة الياقة البيضاء » تعد جريمة حقيقية . . . لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائى (ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الإجرام) . أما القضية الحاسمة . . فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى »[٨] . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفنى ، ولكنه يتعدى ذلك ؛ فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يؤدى إلى فقدان الثقة فى المسئولين وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب ، وسرقة المنازل . والنشل . . إلخ .

ولقد كان من نتائج الحملة التى بدأها إدوين سذرلاند فى سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فينعكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الإجرام التى ظهرت فى الستينات والتى لا تحتوى فقط على فصول تتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء ، بل تضم أيضًا فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل فى المدن الكبرى . فضلا عن العلاقات العنصرية أو السلالية هذا ولم يلق السلوك المنحرف فى مجالى السياسة والدين الاهتمام العلمى الواجب حتى الآن . مما يدعم ما ذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف[٩]

التدرج والحراك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائمًا إلى إقامة تفرقة بين الأفراد . بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيما متفاوتة ولعل أشهر وأقدم تفرقة هى تلك التى تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ما تستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يبدو لنا فى نهاية الأمر نمطين محددين من المكانة ؛ الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقًا ذاتيا . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى فى المجتمعات التى تتميز بتكنولوجيا بداتية ؛ ففيها نجد – على سبيل المثال – تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر . بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة فى المجتمع وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقدًا ، ازدادت درجة التخصص . وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعى .

وعادة ما يشير التفاوت فى مقدار الهيبة إلى تفاوت فى مستوى المكانة الاجتماعية ، وبهذا المعنى

نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التى يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شىء يؤدى إلى حدوث تفكك فى المجتمع ، وبالتالى يسهم فى ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفى فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده – بدلا من ذلك – مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم . عاونهم على ذلك الفشل الذى منيت به كل المحاولات التى سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبررًا قويًّا للتسليم بأن التدرج الاجتماعى مسألة كامنة فى طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر فى المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقه طبقية .

واستنادًا إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التى يتمتع بها كل منهم ؛ بحيث نجد فى النهاية أفرادًا يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ، ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه فى بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال فى نظام الطائفة الهندى ، بل قد تجد تدعيما أو سندًا قانونيًّا فى مجتمعات أخرى . وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعيًّا واحدًا أو طبقة واحدة.

وحينما نتناول نسق التدرج فى أى مجتمع فإننا نشير – بالضرورة – إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقا لممتلكاتهم وتدرجهم طبقا لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التى يستند إليها هذان الضربان من التدرج ؛ فضلا عن العلاقة بينهما ، والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيرًا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التى تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة عن طائفة من التساؤلات . الأول : ما هو بناء التدرج فى أى مجتمع أوجماعة ؟ هنا تكون المهمة وصفية أساسًا ؛ أى أنها تتمثل فى تقديم خريطة اجتماعية . ويحاول عالم الاجتماع فى هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها فى ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلا عن حجمها وموقع أفرادها داخلها .

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة فى التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند

إليه فى قياس التدرج ، هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان فى ترتيب الأفراد طبقًا للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل . والممتلكات والتعلم ، أو القوة التى يمتلكها الفرد ، أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالمشاعر التى يحملها الشخص نحو الطبقة التى ينتمى إليها ، أو الآراء التى لدى الآخرين حول الموقع الطبقى الذى يحتله شخص معين .

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقى ، فإن ذلك يثير مباشرة عددًا من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه : ما هى العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التى تستخدم فى تحديد الوضع الطبقى ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ماكان هناك ارتباط بين المؤشرات ، فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة ، ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويد وارنر Warner فى دراسته الشهيرة عن « اليانكى سيتى Yankee City خلال ثلاثينيات هذا القرن[١٠] .

وفى هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التى درسوها (والتى يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) فى طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطًا قويًا بالوضع الذى تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقى ، فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا – العليا كانوا – طبقًا لمؤشر المهنة – من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصا ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أيًا من الذين يعملون فى المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا[١١] . كذلك لوحظ أن ٩٠٪ من أفراد الطبقة العليا الذين فى سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة . بينما لا تزيد هذه النسبة فى الطبقة الدنيا – الدنيا عن ٢٦٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادى[١٢] . وفضلا عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا – العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية فى الوقت الذى كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية (بالنسبة للأسرة) حيث بلغت ٦٤٠٠ فى مقابل ٨٨٢ دولارًا بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا – الدنيا[١٣] . وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا – العليا تعيش دائمًا فى أرقى أحياء المدينة ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة ، ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا – العليا حوالى ٥٨٠٠ دولار فى مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا – الدنيا[١٤] . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التى كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التى كانت

تمارسها ، فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التي كانت تحتلها الطبقات الأخرى (مجتمعة) في المجتمع . وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز في الوظائف العامة ذات النفوذ القوى . وعلى الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية . إلا أن بالإمكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران – بالفعل – على الوظائف الأساسية في مدينة اليانكى سيتى »[١٥]

وإذا كانت الطبقة العليا – العليا في اليانكى سيتى تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة ، فإن من اليسير – حينئذ – التسليم بأنها تشكل – بالفعل – طبقة اجتماعية متميزة . والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لا تنطوى على تدرج متجانس . طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل – بشكل أو بآخر – في إطار تدرج طبقى . وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحاً حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفراداً ذوى دخول عالية أو منخفضة جداً أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية ، مما دفع روبرت دال[١٦] Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا في مدينة اليانكى سيتى كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة . وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدراً ملحوظاً من التجانس . شأنها في ذلك شأن الطبقة العليا – العليا . فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى – الدنيا كانت تمثل – بشكل واضح جدا – كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك (١٤٪) حتى العمال نصف المهرة (٢٧٪)[١٧] . كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة[١٨] . فهل نستطيع إزاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديداً قاطعاً .

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التي يثيرها التساؤل التالى : ما هى طبيعة العلاقات التي تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك في واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد ، أو حينما يتقابلون سويا بانتظام ويمارسون تفاعلا اجتماعيا من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة ، وفي ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز **Mills** يذهب إلى أن

الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم « صفوة » من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هي التي تتخذ القرارات الأساسية في حياة الأمريكيين[١٩] .

ومن الطبيعي أن تكون صياغة هذه التعميات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها . وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل في عضوية الشركات الكبرى والخدمة ، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة ، ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها . ولقد حاول دانييل بيل Bell تفنيد بعض هذه الأفكار ، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكي يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير[٢٠] . فمن الصعب تتبع القرارات التي تتخذ على مستوى قومي ، خاصة إذا ما قورنت بتلك التي تتخذ على مستوى محلي . أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل - بعد دراسته لظاهرة القيادة في مجتمع محلي - إلى نتيجة مؤداها ، أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة ، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة ، بحيث يتعين أخذ موافقتها على أى قرار يتعلق بالمجتمع المحلي[٢١] . والملاحظ أن هنتر قد استند في بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التي شهدها المجتمع المحلي . والواقع أن الدراسات التي استطاعت تبنى مثل هذا الاتجاه النظرى (كدراسة دال لمدينة نيوهافن والتي أشرنا إليها من قبل) قادرة على إلقاء الشكوك على ماذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها في مقاليد الأمور

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن . ولكنها - مع ذلك - قد تخضع لتغيرات سريعة حادة . وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعي : الأولى أفقي ، والثاني رأسي . أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعي - اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادى مماثل . والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيرًا بدراسة هذا الشكل من الحراك . أما الحراك الرأسي فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعي - اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادى أدنى أو أعلى السلم الطبقي . غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلا خامسا ، لا يكف دارسو الحراك عن إثارته وهو : ما هي معدلات الحراك الاجتماعي ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعي يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد ، أو على مستوى الأجيال المختلفة . وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لا يستند - بالطبع - إلى تحليل نظرى دقيق للبيانات)

مؤداه ، أن لدى بعض المجتمعات - كالهند مثلا - أنساق تدرج مقفلة ، أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية ، وأن الأفراد غالبًا ما ينهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباؤهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى الأنساق الطبقية المفتوحة كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد (أو هكذا يفترض أن نجد) معدلا عاليًا جداً من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات(٢٢) . فى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة ، اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . فى بعض الدول النامية - كإيطاليا وبورتوريكو - استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين (من ١٠٪ إلى ١٥٪) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عاليًا بشكل ملحوظ ، إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤٪ و ٣١٪ . ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال جداً ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها(٢٣) . كذلك لوحظ أن الهند - التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقى - قد شهدت معدلا عاليا نسبيا من الحراك (٢٧٪) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد ، فقد لوحظ - طبقًا للدراسة السابقة - أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعا عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . فى ثلاث دول (هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا) تحول أكثر من ٤٠٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية(٢٤) .

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض بالفعل على مقاليدها . وهذا - بدوره - يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه : ما هو تأثير البناء الطبقى على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين - خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقية المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس - قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار

الاجتماعية التي تؤدى إلى البناءات الطبقية المختلفة ، وهى النتائج والآثار التى احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهى مشكلة احتلت مكانة هامة فى نظرية ماركس فى الصراع الطبقى .

ويبدو أن هذه التساؤلات بدأت – مؤخرًا – تأخذ نصيبها الذى تستحقه من الاهتمام . فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset فى مؤلفه الإنسان السياسى Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكى يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهى ؛ أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة ، وصفوة صغيرة غنية[٢٥] » . وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردى والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تميل الديموقراطية إلى الانتشار . (نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات فى الجدول رقم (١) وحينما كان ليبست بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقى ، توصل إلى النتيجة الحالية :

جدول رقم (١)

العلاقة بين الحكومة الديموقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر *

الدولة فى	متوسط الدخل الفردى (بالدولار)	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون فى الزراعة	عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون فى مناطق حضرية كبرى
أوروبا				
دول أكثر ديموقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٣٨
دول أقل ديموقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديموقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديموقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

* مقتبس من : S. Martin Lipset, Political Man (New York: Doubleday, 1960), pp. 51-54.

من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومى والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادى ، ثم إتاحة فرص التعليم العالى ، كل هذه الأمور تحدد – فى نهاية الأمر – شكل « الصراع الطبقى » . لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبنى منظورات بعيدة المدى ، وبالتالى تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى .

فى تحليل لأغنى ثمان دول (حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم تزد عن ٧٪ . أما بالنسبة للدول الأوروبية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى عن ٥٠٠ دولار . فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتًا فى البرلمان تزيد على ٢٠ [٢٦] .

وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم – بشكل مباشر – فى تشكل الأولى . وبإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو : ما هو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والتى لم تحظ من بعده باهتمام إمبيريقى) أنه فى فترات الاستقرار الاقتصادى . يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة ، بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع . يميل التدرج إلى الاعتماد – بدرجة كبيرة – على عوامل اقتصادية طبقية وفى ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة . ومن ثم يدفع الموقف الطبقى إلى المقدمة »[٢٧]

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة عن التساؤلات السبعة السابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لا تعنى أنها قد وجدت حلا للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته . ولسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يومًا ما مجتمعا يتساوى فيه الناس جميعًا سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمائرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى . ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلا عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد ، حوار مستند إلى أساس صلب متين .

التغير الاجتماعى :

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير

الاجتماعى . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسيولوجية فى هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة . . وعدم الرغبة فى مواجهة التناقضات التى يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدى إليه من تقدم إلى الأفضل . ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة فى التغير الاجتماعى . وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا أن علماء الاجتماع – فى دراساتهم للتغير – لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية فى التاريخ التى تحاول التنبؤ بالتغير فى مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذى يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماماً كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير . غير أن ذلك لايعنى – بطبيعة الحال – أن علماء الاجتماع المحدثين لايهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماما النظرية التى فى ضوئها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن ما يبدو واضحاً فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير . لذلك نجدهم – بدلا من ذلك – يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئنا الدقة ، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجها لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى ، تلك الأشكال التى تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التى تسهم فى حدوث تغير فيها . ففى دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات فى فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلى بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التى كانت تتبناها الكلية . بينما ظل البعض الآخر متمسكا بالقيم المحافظة التى اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلى ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللائى غيرن اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ فى علاقتهن بالآخرين . فضلا عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية »(٢٨) .

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجرى دراسة فى بيئة مختلفة تمامًا . حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التى يعتمدون عليها اعتمادًا كليًا قد تغيرت . ولقد وصف كوتريل فى مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون فى مجتمع محلى صغير فى الصحراء الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية ، تلك الردود التى تركزت تماما حول الاحتياجات التكنولوجية التى خلفتها الآلات البخارية [٢٩] ؛ ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتى ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع (مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة فى الصحراء) تغير الأساس الاقتصادى للمدن التى ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية ، وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية إلا أن اتجاهاتهم مالبثت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذى كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون فى الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتمامًا بدراسة التغير الذى يطرأ على النظم الاجتماعية فى دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهى دراسات تحاول – بصفة عامة – أن تجد إجابة على السؤال التالى : ما هى التغيرات التى تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمى ؛ لذلك نجد عددًا من الآراء المتعارضة تتطلب مزيدًا من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث (التنمية) فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة ، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة فى المسئولية على أساس الجنس ، وأخيرًا تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذى كان يمارسه الآباء أو الأقارب . وفى نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضًا فى تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك فى أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة (وعلى الأخص تلك التى يمارسها الرجال) لا تزال قائمة فى الأسر الحديثة وأن اختيار القرين – عادة – ما يكون محكوما بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتى عادة مايختار منها [٣٠] .

غير أن ذلك لا يعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تمامًا دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان

Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة فى المجتمعات الصناعية ، وأنها (أى العناصر) تتدرج ابتداء من الملامح الواضحة تماماً (كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المعرفة ، فضلا عن التوجيهات القيمية العامة (٣١) . ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات فى مجال التصنيع ، تتقدم فى مجالات الحياة الأخرى .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها ، وعلى الرغم أيضًا من ضروب التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة فى دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزنًا هى تلك التى تنشأ حينما نخفق فى تحديد وحدة التغير ، أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله ، أم مجتمع بعينه ، أم نظام اجتماعى محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلا ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماماً على مايمكن – موضوعياً – أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة – كمعدل الحراك الاجتماعى – تعد تغيرات حقيقية ، أم أنها مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » ... إلخ .

يضاف إلى ماسبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع – بذاتها – أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية (كأن نقول إن الناس يتحولون نحو العصرية) ينطوى على بعض الصعوبة . ولعل الصعوبات الأكبر هى تلك التى تنشأ حينما نكون بصدد تحديد « اتجاه » التغير . والسؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية – وإن كانت أكثر قابلية للدراسة – مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة ؟

ولا شك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصوغها على النحو التالى : ماهى أسباب التغير الاجتماعى ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافاً تلقائياً ، غير أنهم لم يستطيعوا – بهذه البساطة – أن يقيموا سلسلة متتابعة واضحة

للأحداث . لذلك نجدهم لا يحققون نجاحاً كبيراً عندما يحاولون عزل العوامل السببية فى هذه السلسلة . ويعود ذلك – فى حقيقة الأمر – إلى تعدد وتنوع المواقف التى تسهم فى تشكيل المواقف الاجتماعية . وفضلا عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعى ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعى يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ، بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التى تنطوى عليها النظريات الكلاسيكية .

هوامش الفصل الثانى

(١) Florence Kluckhohn and Fred L. Strodtbeck, *Variations in Value Orientation* New York: Harper & Row, 1961.

هذا وتعد فلورنس كلكهون أول من أدخلت مفهومى القيم السائدة والقيم المتباينة فى مجال علم الاجتماع ، ونستطيع أن نجد شواهد أمبيريقيةعديدة على الفكرة التى ناقشناها فى المتن فى دراساتها المقارنة للقيم فى الجنوب الغربى فى الولايات المتحدة .

(٢) Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago: University of Chicago Press, 1929), 214 pp.

(٣) Ibid; p. 203.

(٤) *Ibid, p.6*

(٥) **Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency* (Cambridge: Harvard Universiy Press, 1955.)**

(٦) Richard Cloward and LIOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* «Glencoe. 111.: The Free Press, 1961».

(٧) Edwin Sutherland, "White-Collar Criminality" *American Sociological Review* (1940), V: 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Popers* (Bloomingtin· INdiana University Press, 1956.

(٨) **Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5.**

(٩) Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems* (New York: Harcourt, Brace & World, 1961).

(١٠) W LIOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Community* (New Haven: Yale University Press, 1941).

(١١) *Ibid*, p. 261.

(١٢) *Ibid;* p. 424.

(١٣) *Ibid;* p. 290.

(١٤) *Ibid; p. 282*

(١٥) *Ibid; P. 312.*

(١٦) Robert Dahl, Who *Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven: Yale University, Press, 1962).

(١٧) Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community, p. 261.*

(١٨) *Ibid; p. 245.*

(١٩) C. Wright Mills, *The Power Elite*(New York: Oxford Universify Press, 1957)

(٢٠) Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America?" *The End of Ideology* (Glencoe, III: The Free Press, 1960), pp. 43-67.

(٢١) Floyd Hunter, *Community Power Structure: A Study of Decision Markers* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1953)

(٢٢) هذا وقد لعب سيمورليبست Lipset وربنهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً فى تبديد هذه الصور . انظر مؤلفها :

***Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley, University of California Press, 1959).**

(٢٣) S.M Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology (1960), IX: 1-89.*

(٢٤) *Ibid. p. 34.*

(٢٥) S. Martin Lipset, Political Man (New York: Doubleday, 1960), pp. 51-54.

(٢٦) *Ibid; p. 61.*

(٢٧) Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization:* Trans. by A. M. Henderson and Talcott Parsons, Free Press, N.Y.; 1947.

(٢٨) Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York: Dryden, 1948), p. 126

(٢٩) W.F. Cottrell, "Death by Dieselization", *American Sociological Review* (1951), XVI: 358-365.

(٣٠) See, for example the special issue on "Changes in the Family", in *International Social Science Journal* (Paris: UNESCO, 1962), XIV: 411-580.

(٣١) Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism: Convergence and Differentiation", *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology* (Louvain: International Sociological Association, 1962), II: 165.

الفصل الثالث

دراسة المجتمع

منذ آلاف السنين والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التى يعيشون فيها . ومع ذلك فعلم الاجتماع علم حديث ، لا يزيد عمره على قرن واحد كثيراً . . وقد وضع أوجيست كونت A. Conte – فى تصنيفه للعلوم – علم الاجتماع من الناحيتين المنطقية والزمنية فى مرتبة تالية على العلوم الأخرى . باعتباره أقلها جميعاً عمومية ، وأكثرها تعقيداً على الإطلاق . كما لاحظ واحد من أكبر علماء الأنثروبولوجيا المحدثون بأن « علم دراسة المجتمع البشرى لا يزال بعد فى مرحلة طفولته الأولى »[1] .

حقيقة أننا يمكن أن نجد فى كتابات الفلاسفة . والمفكرين الدينيين ، والمشرعين فى جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التى تتصل بعلم الاجتماع الحديث . فبعض الكتب الهندية القديمة * أو الكتابات الفلسفية الإغريقية (مثل كتاب السياسة لأرسطو) تحلل الأنساق السياسية على نحو لا زالت له أهميته بالنسبة لعالم الاجتماع . ورغم ذلك نؤكد أن هناك علماً جديداً لدراسة المجتمع ، وليس مجرد اسم جديد فحسب[2] ، قد تأسس فى القرن التاسع عشر . ومن المفيد أن نعرض هنا للظروف التى تم فيها تأسيس هذا العلم . وندرس الخصائص التى تميز علم الاجتماع عن الفكر الاجتماعى السابق عليه[3] .

لعله يمكن تصنيف الظروف التى ظهر فى ظلها علم الاجتماع إلى ظروف فكرية وأخرى مادية ، وسوف أتناولها بالمناقشة وفقاً لهذا الترتيب . وقد كانت جميع تلك الظروف متداخلة بطبيعة الحال مع بعضها . ولا شك أن تأريخاً سوسيولوجيا كفوا لعلم الاجتماع – وهو ما لم يتوفر لدينا بعد – سوف يأخذ هذا التداخل فى اعتباره . ولا أستطيع فى مثل هذه المقدمة الموجزة إلا أن أقتصر على ذكر بعض العوامل الهامة فحسب .

ليس من العسير علينا تحديد الأصول الفكرية الرئيسية لعلم الاجتماع . «ويمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعى يتمثل فى الفلسفة السياسية . وفلسفة التاريخ ، والنظريات

* يشير المؤلف إلى كتاب الأرثاشسترا Arthashāstra من تأليف المفكر الهندى كاوتيليا Kautilya

البيولوجية فى التطور ، والحركات التى قامت تنادى بالاصلاح الاجتماعى والسياسى ووجدت أنه من الضرورى أن تجرى لهذا الغرض دراسات مسحية surveys للظروف الاجتماعية »[٤] ، وقد لعب اثنان من هذه المصادر ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعى . دورًا عظيم الأهمية فى المراحل الأولى بالذات . وقد كانا نفسيهما من أحدث منجزات التاريخ الفكرى للإنسان .

وتعتبر فلسفة التاريخ كفرع متميز من الفكر الإنسانى من ابتكارات القرن الثامن عشر[٥] . ونذكر من بين مؤسسيها الأب سان بيير Saint-Pierre والايطالى جيام باتيستا فيكو G. vico وقد عملت الفكرة العامة للتقدم التى ساهما فى صياغتها على التأثير تأثيرًا عميقًا على تصور الناس للتاريخ . وانعكست فى كتابات مونتسكيو وفولتير فى فرنسا . وهيردر Herder فى ألمانيا . وكتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين الاسكتلنديين فى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر . مثل فيرجسون Ferguson وميلار Millar . وروبرتسون Robertson وغيرهم . ويبدو هذا الاتجاه التاريخى الجديد واضحًا كل الوضوح فى فقرة من مقال دوجالد ستيوارت المعنون « سيرة آدم سميث »[٦] Memoir of Adam Smith، حيث يقول « لابد لنا عندما نقارن مكتسباتنا الفكرية وآراءنا وأساليبنا فى السلوك ونظمنا ، ونحن فى هذه المرحلة الاجتماعية التى نعيش فيها ، بتلك السائدة عند القبائل البدائية ، لابد من أن يثور لدينا التساؤل عن الخطوات التدريجية التى قطعها التحول الاجتماعى ابتداء من الجهود البسيطة الأولى للطبيعة الخام وصولا إلى تلك المرحلة التى بلغت حدًا فائقًا من الاصطناع والتعقد . ويستطرد ستيوارت قائلا أن « هناك نقصًا فى المعلومات الخاصة بكثير من مراحل هذا التقدم ، وأنه لابد من الاستعاضة عن تلك المعلومات بالتخمين المعتمد على « المبادئ المعروفة للطبيعة البشرية » . ثم يقول ستيوارت :

« وسأعطى نفسى حرية إطلاق اسم **التاريخ النظرى أو التاريخ الظنى** Conjectural على هذه الدراسات الفلسفية التى ليس لها بعد اسم مناسب فى لغتنا . ويقابل هذا الاسم فى معناه تقريبًا اسم **التاريخ الطبيعى** Natural History كما استخدامه المستر هيوم Hume وما أطلق عليه بعض الكتات الفرنسيين اسم **التاريخ التأملى** Histoire Raisonée .

وقد أصبحت فلسفة التاريخ عاملا فكريًا هامًا فى أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال كتابات هيجل وسان سيمون[٧] . وقد نبعت من هذين المفكرين أعمال كل من ماركس وكونت ، وبالتالى جانبًا من أهم الخيوط فى علم الاجتماع الحديث . ويمكن أن نقدر بإيجاز

الإسهامات التى قدمتها فلسفة التاريخ لعلم الاجتماع بأنها أفكار النمو والتقدم ، على الجانب الفلسفى ؛ ومفاهيم المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية ، على الجانب العلمى ، ويرجع الفضل إلى فلاسفة التاريخ أساساً فى ظهور التصور الجديد للمجتمع باعتباره أكثر من مجرد « المجتمع السياسى » أو الدولة . وقد امتد ، اهتمامهم بحيث شمل كافة النظم الاجتماعية ، وفرقوا تفريقاً بين الدولة وما أطلقوا عليه اسم « المجتمع المدنى » Civil Society . وربما كانت دراسة آدم فيرجسون A. Ferguson المعنونة « **مقال فى تاريخ المجتمع المدنى** » * . (الصادر عام ١٧٦٧) . أفضل نموذج لهذا الاتجاه . ويبدو أن ترجمتها الألمانية قد أمدت هيجل ببعض المصطلحات التى استخدمها وأثرت على الاتجاه الذى اتبعه فى كتاباته الأولى عن المجتمع ويناقش فيرجسون فى هذا « المقال » ، وفى الكتابات التى نشرها بعد ذلك موضوعات : طبيعة المجتمع والسكان ، والأسرة والقرابة ، وتباين المراتب ، والملكية ، والحكومة ، والعادات الاجتماعية ، والأخلاق ، والقانون ، أى أنه كان يتناول المجتمع كنسق من النظم المترابطة المتداخلة . وقد اهتم علاوة على هذا بتصنيف المجتمعات إلى أنماط ، وبتحديد مراحل النمو الاجتماعى . ويمكن أن نجد ملامح مماثلة لهذه فى كثير من كتابات من أطلقنا عليهم اسم فلاسفة التاريخ . فهى تمثل جميعاً إجماعاً مذهلا وتغيراً مفاجئاً فى اتجاه اهتمام الناس بدراسة المجتمع الإنسانى ، وقد عادت هذه الملامح إلى الظهور فى القرن التاسع عشر فى مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل مثل كونت ، وماركس ، وسبنسر .

ويتمثل العنصر الهام الثانى فى علم الاجتماع الحديث فى المسح الاجتماعى ، الذى يرتكز بدوره على مصدرين اثنين . أول هذين المصدرين الاقتناع المتزايد بأن مناهج العلوم الطبيعية ينبغى — وهى أيضًا قادرة — أن تتسع لتغطى مجال دراسة الشئون الإنسانية ، وأن الظواهر الإنسانية يمكن تصنيفها وقياسها . أما المصدر الثانى للمسح الاجتماعى فهو الاهتمام بمشكلة الفقر (أو ما يعرف فى الكتابات الأوروبية المثقفة باسم « المسألة الاجتماعية » انطلاقًا من إدراك الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الفقر فى المجتمعات الصناعية لم يعد بعد ظاهرة طبيعية — كنقمة من الطبيعة أو من الله — وإنما هو نتيجة الجهل الإنسانى أو الاستغلال . وفى ظل هذين العاملين المؤثرين — وهما مكانة العلوم الطبيعية والحركات الرامية إلى الإصلاح الاجتماعى — أخذ المسح الاجتماعى يحتل مكانة هامة فى هذا العلم الجديد لدراسة المجتمع . وأفضل سبيل لتتبع التقدم الذى أحرزه هذا العلم أن ننظر فى تطوره فى المجتمعات الصناعية فى أوروبا الغربية كما يبدو فى بعض المؤلفات الرائدة مثل مؤلف

---

* Essay on the History of Civil Society

السيرجون سنكلير Sinclair المعنون «وصف احصائى لاسكتلنده» * (٢١ مجلداً صدرت فى الفترة من ١٧٩١ حتى ١٧٩٩)، وكتاب السير ف. م. ايدن Eden بعنوان: «دولة الفقراء» ** (ويقع فى ثلاثة مجلدات، صدر عام ١٧٩٧)، ومحاولات كوندرسية Condercet وضع «رياضيات إحصائية»[٨]. وفى كتاب «الفيزياء الاجتماعية» الذى وضعه كيتليه[٩] Quételet وفى الدراسات التى صدرت بعد ذلك مثل مؤلفات لوبلاى Le Play «العمال الأوربيون» (صدر فى طبعته الاولى عام ١٨٥٥، ثم صدرت له طبعة ثانية موسعة فى الفترة من ١٨٧٧ – ١٨٧٩) ***، وبوث Booth «حياة وعمل سكان لندن» **** (١٨٩١ – ١٩٠٣). وقد ظل المسح الاجتماعى من أهم طرق البحث فى الدراسات السوسيولوجية.

ونلاحظ أن هاتين الحركتين الفكريتين، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعى لم تكونا فى عزلة عن الظروف الاجتماعية فى أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر. وقد أثار هذا الاهتمام الجديد بالتاريخ والتنمية الاجتماعية تلك السرعة وذلك العمق اللذين جرى بهما التغير الاجتماعى، كما أثارته المقابلة بين الثقافات المختلفة التى كان الناس يعقدونها بفضل رحلات الاستكشاف. كما أن فلسفة التاريخ لم تكن مجرد وليد فى أحضان الفكر وحسب، وانما هى بنفس القدر بنت ثورتين هما: الثورة الصناعية فى انجلترا، والثورة الفرنسية، وبالمثل لم يقم المسح الاجتماعى نتيجة مجرد الطموح فى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العالم الإنسانى، وإنما نتيجة وجود تصور جديد للشرور والمشكلات الاجتماعية، تأثر هو نفسه بالإمكانيات المادية للمجتمع الصناعى. فالمسح الاجتماعى لمشكلة الفقر أو أى مشكلة اجتماعية أخرى، لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأنه من الممكن عمل أى شىء للقضاء على هذه الشرور أو التخفيف من وطأتها. وأعتقد أن انتشار الفقر بين القوى المنتجة الضخمة المتزايدة هو العامل المسئول عن تغير النظرة إلى الفقر، فلم يعد الفقر مشكلة طبيعية (أو حالة طبيعية)، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية قابلة للدراسة والإصلاح. ولعل هذا يمثل على الأقل عنصراً هاماً فى الاقتناع الذى ساد آنذاك بأنه يمكن استخدام المعلومات الدقيقة فى الإصلاح الاجتماعى، وبأنه إذا كان الإنسان قد

---

* Sir John Sinclair. Statistical Account of Scotland.

** Sir F.M. Eden, The State of the Poor.

*** Le Play, Les ouvriers Européens.

عن فريدريك لوبلاى انظر بالعربية، نيقولا تماشيف، المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها.

**** Booth, Life and Labour of the People in London.

استطاع أن يتحكم تحكماً متزايداً فى البيئة المادية ، فإنه يستطيع بالمثل أن يتحكم فى بيئته الاجتماعية .

وهكذا يمكننا أن نرجع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع إلى فترة طولها نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠ ، أو لعلنا نقول أنها تمتد منذ نشر مونتسكيو كتابه « روح القوانين » * حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لسبنسر . أما الفترة التى تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثانى من القرن التاسع عشر(١٠) ، ويمكننا أن نتبين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التى اتصف بها علم الاجتماع فى بداياته الأولى . فقد كان أولا ذا طابع **موسوعى** ، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للانسان فى مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله . ثم كان ثانياً **تطورياً** ، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوى ، فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعى . وكان الناس يعتبرونه – ثالثاً – علماً وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية . فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على أنموذج الفيزياء . أما علم الاجتماع فكان يفهم فى القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة ، ويبدو ذلك واضحاً فى الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعى ، وفى التصور الذى كان سائداً عند الأغلبية والذى كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً . ويبدو الاهتمام العام بالطابع العلمى لعلم الاجتماع أوضح ما يكون فى محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعى ، فى كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومن الطبيعى أن تثير هذه الدعاوى العريضة المعارضة ، وخاصة من جانب أولئك الذين يعملون فى ميادين أضيق وأكثر تخصصاً وتحديداً ، ومن بينهم المؤرخين ورجال الاقتصاد . وعلماء السياسة . ومن المشكوك – حتى فى يومنا هذا – ما إذا كان علم الاجتماع قد أفلح تماماً فى أن يسدل الستار على الأطماع العريضة التى كان يدعيها فى أوائل عهده . على أننا يجب أن نميز بين المزاعم المختلفة ، كما نميز بين الدعاوى الخاصة بمرور موضوع العلم ، والدعاوى الخاصة بمكتشفاته . ولم يعد يعتقد أى إنسان اليوم أن كونت أو سبنسر قد توصل إلى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى (على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن كارل ماركس قد توصل إلى ذلك) . ولكن لا يترتب على هذا أن كونت أو سبنسر (أو بالنسبة لغير المؤمنين بماركس أيضاً) قد أخطأوا كل الخطأ فيما ذهبوا إليه حول تحديد مجال علم الاجتماع ، أو أنهم لم يقدموا إسهامات هامة فى سبيل تقدمه ، ويبدو من الواضح أن هناك حاجة إلى علم اجتماعى يختص بدراسة المجتمع ككل ، أو البناء الاجتماعى

---

* Montesquieu, Esprit des lois.

الكلى ، على أن مثل هذا الادعاء يعنى إثارة مشكلة كيفية إمكان قيام وتقدم علم شامل كهذا ، وكيفية ارتباطه بالعلوم الاجتمـاعية الأخرى .

وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع فى مراحله الأولى – إلى حد كبير – عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً وليس مجرد التنسيق بينها ، وقد تخلى بعض علماء الاجتماع فى مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فنجد مثلا هوبهوس يفهم علم الاجتماع على أنه « علم يتخذ ميداناً له الحياة الاجتماعية للإنسان بأكملها » ، وليس كفرع تخصص جديد . ولكنه يرى أن العلاقة التى تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هى علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول : « . . ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلا مكتفيا بذاته قبل أن يبدأ التخصص ، ولاهو مجرد تركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلى لنتائج هذه العلوم . وإنما هو فى حقيقة الأمر مبدأ يبعث الحياة يتخلل كل أنواع البحوث الاجتماعية ، يغذيها ويتغذى منها بدوره ، يحفز إلى الدراسة والبحث ، ويربط بين النتائج المتباينة ، يعرض حياة الكل فى الأجزاء المكونة له ، وينتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل »[١١] .

كذلك فعل دوركيم ، فعلى الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيد على استقلال علم الاجتماع وبتعيين مجال الظواهر التى ينبغى أن يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ورغم ذلك لم يزعم أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علما موسوعياً ، أو أنه يمكن أن يؤدى واجبه بمعزل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد تصور دوركيم – على نحو قريب من هوبهوس إلى حد كبير – انتشار الاتجاه السوسيولوجى ، وبالتالى حدوث تحول فى العلوم الاجتماعية الخاصة من الداخل . ولم يفكر إلا فى مرحلة لاحقة فى إمكان قيام علم اجتماع عام ، يتضمن قوانين أكثر عمومية تستند إلى القوانين التى تم التوصل إليها فى المجالات الخاصة للعلوم الاجتماعية الفرعية[١٢] . وقد أوضح دوركيم فى كلمة المحرر التى كتبها للعدد الأول من « حولية علم الاجتماع » Année Sociologique أن « جهودنا سوف تتجه أساساً إلى العناية بالدراسات التى تتناول موضوعات محددة أشد التحديد ، تندرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع إذ طالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة ، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية ، فإنه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلا بالقدر الذى تنمو به هذه الفروع المكونة له »[١٣] .

ويكاد يكون من العسير أن ندعى أن تلك الأهداف المتواضعة التى حددها كل من هوبهوس ودوركيم قد تحققت على نحو يمكن أن نتفق عليه جميعاً . وقد كان دوركيم أكثر توفيقاً من هوبهوس

فى إدخال الاتجاه السوسيولوجى إلى علوم اجتماعية أخرى . فقد تأثر عدد كبير من الدارسين الفرنسيين – الذين ينتمون إلى تخصصات متنوعة – بمؤلفات دوركيم ، وكانت حافزًا لهم لطرق موضوعات معينة ، فنجد فى القانون كلا من دافى Davy ، وليفى برول Levy—Bruhl, ، وفى الاقتصاد سيميان Simiand . وفى الأنثروبولوجيا موس Mauss . وفى التاريخ مارك بلوش Marc Block . وجرانيه Granet . وفى اللغويات كاهان Cahen ، وميبه Meillet ، ونكتفى بهذه الأسماء باعتبارها أبرز أفراد هذه الطائفة من العلماء ، على أن أفكار دوركيم لم تنتقل من خلال مؤلفاته فحسب ، وإنما انتقلت بدرجة أكثر فعالية من خلال « حولية علم الاجتماع » التى أسسها فى عام ١٨٩٨ . ويمكننا أن نقول أن مفهومه عن علم الاجتماع كان متجسدًا فى طريقة تنظيم موضوعات « حولية علم الاجتماع » نفسها ، فقد كان كل عدد من أعداد الحولية يضم دراسة واحدة أو دراستين مونوجرافيتين أصليتين ، وعددًا من الدراسات المسحية – مكتوبة من وجهة نظر علم الاجتماع – للكتابات التى صدرت خلال ذلك العام فى بعض مجالات البحث الاجتماعى المستقلة . وقد برر دوركيم ذلك التنظيم بقوله : « نعتقد أن علماء الاجتماع فى حاجة ملحة إلى الوقوف بشكل منتظم على البحوث التى تجرى فى العلوم الاجتماعية الخاصة مثل : تاريخ القانون ، والعادات الاجتماعية ، والدين ، والاحصاء الاجتماعى والعلوم الاقتصادية . . إلخ . ففى هذه البحوث توجد المواد التى ينبغى أن نعتمد عليها فى إقامة علم الاجتماع »(١٤) .

أما فى ألمانيا فقد حدث كما يقول « ريمون آرون »(١٥) أن صادف علم الاجتماع رفضًا فى بادئ الأمر بسبب طبيعته الموسوعية التى لازمته فى تلك المرحلة . وقد بذلت فى ألمانيا – أكثر من أى مكان آخر – محاولات لتعريف وتحديد ميدان دراسة علم الاجتماع ، ولكن عن طريق تأسيس علم تجريدى يدرس « صور » الحياة الاجتماعية . وقد لعب جورج زميل Simmel الدور الأكبر فى هذا الصدد ، ولكننا نجد أنه قد ساوق هذه الجهود اهتمام مستمر بالتفسير التاريخى وبعلم اجتماع الثقافة Sociology of Culture كان للماركسية فضل التشجيع عليه . وقد اجتمعت هذه الاهتمامات المختلفة فى كتابات ماكس فيبر M. Weber الذى نلحظ فى مؤلفاته – كما هو الحال فى مؤلفات دوركيم – نفس الحرص على تطوير اتجاه سوسيولوجى داخل العلوم القائمة : التاريخ ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، والأديان المقارن .

وهكذا استهدف علماء الاجتماع الكلاسيكيون – وخاصة دوركيم – إرساء حدود العلم ومناهجه ، وإبراز أهميته من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية الرئيسية . وكذلك تأسيس رابطة

وثيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية القائمة . ثم حدث أن انحرف علم الاجتماع فيا بعد عن هذه الأهداف فى نقاط معينة . فنلاحظ فى المقام الاول عودة علماء الاجتماع – لفترة – إلى الاهتمام من جديد بوضع أنساق نظرية عامة . غير أنه يمكن توجيه النقد إلى هذا الاهتمام من عدة نواح . فيبدو أولا من غير الحكمة محاولة وضع مثل هذه النظريات فى مرحلة لم يتوفر فيها لدينا بعد سوى عدد قليل جدا من التعميمات الأكيدة على مستوى منخفض . كما تميل هذه الجهود النظرية مرة أخرى إلى عزل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى . أو إلى اظهاره من جديد بمظهر العلم « الامبريالى » الذى يستهدف إخضاعها جميعاً له .

أما فى ميدان البحوث فنلاحظ ميلا إلى التركيز على موضوعات تمثل « فضلات » العلوم الأخرى ، لا يدعيها لنفسه أى من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتتصف بطابع « المشكلة الاجتماعية » . فقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية الحديثة لعلم الاجتماع الأمريكى أن أهم ميدانين من ميادين البحث فى علم الاجتماع – من واقع عدد مشروعات البحوث التى أجريت فيها – فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هى : دراسات المجتمع الحضرى والمجتمع المحلى ، والزواج والأسرة . وقد كان الاتجاه فى بعض البلاد الأخرى قريباً من هذا .

على أن هذه ليست كل القصة ، فلدينا فى الواقع عديد من الشواهد على أن الاتجاه السوسيولوجى قد انتشر على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية الأخرى . وأفضل مثل على هذا علم السياسة . إذ يرجع الفضل إلى علماء الاجتماع فى إجراء عديد من البحوث أو التنبيه إلى أهميتها فى هذا الميدان ، ومنها دراسات الأحزاب السياسية (التنظيم ، البيروقراطية ، القادة) ، والجماعات الضاغطة . والانتخابات والسلوك الانتخابى ، والإدارة العامة (البيروقراطية ، وفئات الصفوة)(١٧) . وتمثل هذه البحوث جانباً كبيراً من الدراسات الجارية عن النظم السياسية . وأصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى يتمتع بنسق نظرى ذى مستوى رفيع ، فكان تأثير علم الاجتماع أقل كثيراً . ولو أنه الدراسات السوسيولوجية عن تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية ، وعن العلاقات الصناعية » وتلك التى أجريت مؤخراً عن عمليات التصنيع . قد ساهمت جميعاً مساهمة أساسية فى إثراء المعرفة الاقتصادية . كما أدى نمو التخطيط الاقتصادى إلى إبراز أهمية الجوانب السوسيولوجية فى السلوك الاقتصادى(١٨) .

وبوسعنا الآن أن نحدد مكانة علم الاجتماع فى دراسة المجتمع بدقة أكبر . مع أننا لا نستهدف من ذلك عزله عن بقية العلوم الأخرى . لقد كان علم الاجتماع (وكذلك

الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل ، بالنسق المركب من النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع . والمفهوم الأساسى ، أو الفكرة الموجهة . فى علم الاجتماع هى البناء الاجتماعى . فمن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التى لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية ، وهى : الأسرة ، والدين والأخلاق والتدرج الاجتماعى ، والحياة الحضرية . وقد أشرنا من قبل إلى أن الاهتمام ببعض هذه الموضوعات « الفضلات » قد يزيد إلى حد المبالغة ، غير أن دراستها تمثل جزءاً هاما من علم الاجتماع ؛ وإذا نظرنا إليها نظرة سليمة فلا يمكن فصلها عن دراسة النظم السياسية والاقتصادية . أما الإسهام الذى ينبغى أن يقدمه علم الاجتماع فى ميادين العلوم المستقرة : كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والقانون . إلخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعى ككل ، والتأكد على أهمية الدراسة المقارنة . أن التخصص أمر حتمى لا محيد عنه فى دراسة المجتمع الإنسانى ، ولكن عالم الاجتماع يرى أنه يجب أن يتم هذا التخصص داخل إطار تصور عام للبناء الاجتماعى ، وأن يرتبط – بوعى – بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعى . القائم على الدراسة المقارنة الواسعة . ولا يعنى هذا أن علم الاجتماع يحمل معه خطة شاملة للبناء الاجتماعى يسلمها لكل متخصص فى ميدان معين . فالواجب أن يكون معظم علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين ؛ وهم فى سبيلهم إلى الاتجاه بشكل متزايد نحو التخصص فى المستقبل ، على الرغم من أن بعضهم سوف يظل مهتما أساساً بالملامح العامة للبناء الاجتماعى . وإذن فما نحن بحاجة إليه هو قيام تعاون وثيق بين علماء الاجتماع والعماء الاجتماعيين الآخرين . ويعنى هذا التعاون ضمناً أن عالم الاجتماع ينبغى أن يتمتع بقسط من الكفاءة فى أحد العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة بعلم الاجتماع العام .

ويتمتع علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية ببعض الميزات فى هذه الأمور بسبب طبيعة المجتمعات التى يدرسونها عادة . فعلى الرغم من أن اهتمامهم الرئيسى كان موجها عادة إلى القرابة والطقوس . إلا أنهم استطاعوا دائماً دراسة النظم الاقتصادية والسياسة للمجتمعات القبلية دون مخافة التعدى على مجالات دارسين آخرين . ولقد أصبح موقفهم خلال السنوات الأخيرة أشبه بموقف رجال الاجتماع ؛ فقد أدى تصنيع كثير من المجتمعات القبلية (كما هو الحال فى بعض البلاد الأفريقية) إلى نمو البحوث التعاونية التى تضم اقتصاديين ، وعلماء سياسة ، وأنثروبولوجيين ، وعلماء اجتماع وغيرهم [١٩] .

هذا وقد بدأت الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع الهندى خلال عهد الاحتلال البريطانى ،

على الرغم من أن الهند – شأنها شأن أوروبا فى هذا الصدد – تحفل بتراث طويل من الفكر الفلسفى المتصل بمشكلات المجتمع . وكانت أول العلوم الاجتماعية تطوراً الاقتصاد والانثروبولوجيا الاجتماعية . فارتبط العلم الأول بنمو الاقتصاد الصناعى والتجارى وارتبط الثانى (كما قيل فى أحد المصادر)(٢٠) بالحاجة إلى خبراء استشاريين فى شئون إدارة المناطق القبلية . أما علم الاجتماع فلم يبدأ يشغل مكانة هامة بين العلوم الاجتماعية إلا فى السنوات الأخيرة ، ويمكن أن ندرك بسهولة أسباب نموه السريع فى الوقت الراهن . فالهند تمر منذ حصولها على الاستقلال بثورة اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن التصدى لكثير من مشكلات هذه الثورة إلا بمساعدة الدراسات السوسيولوجية . هذا فى نفس الوقت الذى يلعب فيه عالم الاجتماع دوراً ذا أهمية خاصة فى الهند ، ذلك أن علم الاجتماع يركز اهتمامه بالذات على بعض العناصر الأساسية فى البناء الاجتماعى . فالدين ونظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste System تمثل عوامل ذات أهمية حاسمة فى النمو الاجتماعى الهندى ، ولا يستطيع أى عالم اجتماعى أن يقدم على تجاهل آثارها على التقدم الاقتصادى ، والتنظيم السياسى ، والقانون ولم يكن هذا الوضع مفيداً للبحوث السوسيولوجية وحسب ، ولكنه أفاد ، كذلك فى قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية ، وقد أولى الدكتور انستى Anstey فى دراسة أصولية عن التنمية الاقتصادية(٢١) ، مزيد اهتمامه لموضوع النتائج الاقتصادية للطائفة كما لاحظ عديد ممن كتبوا عن السياسة الهندية تأثير الدين (الأحزاب الهندوكية) وخاصة الطائفة على شئون الحياة السياسية . من ذلك مثلا الميل إلى اختيار المرشحين للبرلمان من بين صفوف الجماعات الطائفية الهامة ، وتحول الطوائف نفسها إلى جماعات ضاغطة . كذلك فان القانون يمتلئ – شأنه شأن نسق الضبط الاجتماعى بأكمله – بالمفاهيم الدينية . ومن الصعب دراسة هذا الميدان بمعزل عن الدين ، لذلك نقول إن ظروف المجتمع الهندى تدفع العلوم الاجتماعية الخاصة نحو الاتجاه السوسيولوجى .

وهناك جانب آخر لدراسة المجتمع الإنسانى ينبغى أن نأخذه هنا فى الاعتبار . لقد وجهت الانتقادات إلى رواد علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بسبب تصورهم الموسوعى لطبيعة هذا العلم . غير أنه كانت لهذا التصور ميزة كبرى ، وهو أنه تطلب معرفة واسعة بمختلف أنماط المجتمعات والصور التاريخية . فعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد قام فى أوروبا الغربية ، وكان إلى حد كبير استجابة لدخول أوروبا مرحلة المجتمع الرأسمالى الصناعى ، فإن هؤلاء الدارسين الأوائل لم يقصروا اهتمامهم على المجتمعات الأوروبية وحدها . فقد اعتبروا أن جميع المجتمعات الإنسانية تكون موضوع الدراسة فى علمهم هذا(٢٢) . وعلى النقيض من هذا نجد علم الاجتماع الحديث

يتميز بأن مجال اهتمامه أضيق من هذا كثيرًا . فقد اشتغلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع بدراسة قطاعات صغيرة جدا من مجتمعاتهم التى يعيشون فيها . وهناك عدة أسباب مسئولة عن حدوث هذا التغير ؛ نذكر منها على سبيل المثال : التراكم الهائل فى المعلومات (الذى جعل من الصعب – وربما من المستحيل – أن يوجد ذلك النوع من الدراسات الذى نجده فى مؤلفات هوبهوس أو ماكس فيبر ، وقلة الميل إلى الدراسات المقارنة ، والتصور الخاطئ للتخصص ، ولعل علم الاجتماع لم يكن فى يوم من الأيام أكثر تعصبًا لمجتمعه منه فى خلال العقود القليلة الماضية . ومن حسن الحظ أن لدينا من الدلائل ما يشير إلى أن الموقف فى طريقه إلى التغير مرة أخرى : فهناك إحياء واضح للدراسات المقارنة ، وقد بدأ رجال الاجتماع يبارون الانثروبولوجيين الاجتماعيين فى اهتمامهم بإجراء البحوث الميدانية فى مجتمعات غير مجتمعهم ونلاحظ أن هذه الدراسات المقارنة تختلف من نواح هامة عن تلك الدراسات التى كانت تجرى فى القرن التاسع عشر . فهى تقتصر على طائفة أكثر تحديدًا من الظواهر ، كما أنها تعتمد بشكل متزايد على التعاون الدولى ، وليس على العمل المنفرد لباحثين أفراد ولكنها تتشابه معها فى سعيها نحو معرفة عامة واسعة بأنماط البناء الاجتماعى والنظم الاجتماعية ، وفى نظرتها إلى المجتمع الإنسانى نظرة تتجاوز السمات الخاصة للمجتمع المحلى الذى ينتمى إليه رجل الاجتماع .

وتقترب هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربى بالموقف فى الهند . فتطور علم الاجتماع فى الهند يرجع إلى حد كبير إلى نفس العوامل التى كانت ماثلة فى مرحلة مبكرة فى أوروبا ، وهى : ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ناشئة عن التغير الاجتماعى والاقتصادى السريع ، والرغبة فى التحكم فى هذا التغيير وتوجيهه ، لذلك كان من الطبيعى أن يتركز اهتمام علماء الاجتماع على تحليل البناء الاجتماعى الهندى . ولكن سيكون من سوء الحظ لو أن دراسة المجتمع أخذت تعنى هنا أيضًا – دراسة المجتمع الذى ينتمى إليه الباحث فقط . فهناك فرصة كبرى لنمو الدراسات المقارنة ، وذلك أولا : من خلال اتخاذ مشكلات البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى فى المجتمعات الآسيوية كإطار للبحث . وثانيًا : بما أن الهند تمر بثورة صناعية تشبه فى كثير من جوانبها تلك الثورة التى مرت بها أوروبا فى الماضى ، فلابد من الاضطلاع بدراسات مقارنة لعمليات التصنيع والتحضر فى ظروف بنائية وثقافية مختلفة .

إن المجتمع الإنسانى – كما أعلن كونت – ظاهرة بالغة التعقيد . ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص . ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة فى شئون المجتمع الإنسانى أكثر صعوبة منه فى دراسة العالم الطبيعى . ويرتكز تقسيم العمل

حاليًا بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التى يمكن إدراكها بسهولة ، كالنظم السياسية ، والاقتصادية ، والدينية والأسرية . غير أن قدوم علم الاجتماع كان يعنى ضمنا تحديًا لهذا التقسيم التقليدى ، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما . وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص فى علم الاجتماع وفقًا لهذه الأسس . ويبدو أن هذا التصنيف على أساس « عناصر البناء الاجتماعى » هو أفيد أساليب التصنيف جميعاً . ولكننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أمرين هامين :

أولا : نلاحظ – كما أشار جيرث Gerth وميلز Mills – أن استقلال هذه النظم المختلفة محدودة . ويقولان فى هذا الصدد : « نجد فى المجتمعات الأقل تطورًا من المجتمعات الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك فى المجتمعات الأكثر تطورًا ، أن أى من الوظائف التى عزلناها قد لا تكون لها نظم مستقلة لإشباعها . بل أن تحديد أى النظم الموجودة على نحو مستقل إلى حد ما يعتبر من الموضوعات التى ينبغى دراستها فى أى مجتمع من المجتمعات »[٢٣] .

الأمر الثانى : من الواضح أن الاهتمام العلمى المتزايد بحل المشكلات النظرية ، والبحوث التى تتم بالتعاون بين علوم مختلفة ؛ سيؤدى إلى ظهور تقسيم جديد لموضوع العلم ، على أساس أنماط المجتمع ، والظواهر الصغيرة أو الكبيرة الحجم . . وما إلى ذلك . ولا زال من الملائم – لأغراض الوصف والعرض – تناول الظواهر الاجتماعية تحت التقسيمات التقليدية ، ولكن يجب ألا نفترض أن تقسيم العمل العلمى سوف يلتزم دائمًا بهذه التقسيمات .

هوامش الفصل الثالث

(١) A.R. Radeliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (1952)

(٢) كان أوجيست كونت هو الذى أطلق على هذا العلم الجديد اسم « علم الاجتماع » Sociology ولكننا نجده مرة يأسف لهذه الطبيعة المختلطة للكلمة ، إذ تشتق من الكلمة اللاتينية Socius والكلمة الإغريقية Logos غير أنه يعود فيرى أن هناك نوعًا من التعويض عن هذا القصور الاشتقاقى ، من حيث إنه يذكرنا دائمًا بالمصدرين التاريخيين : المصدر الفكرى ، والمصدر الاجتماعى ، اللذين صدرت عنهما الحضارة الحديثة . انظر كتابه : « نسق السياسة الوضعية » .

System of Positive Polity (trans. S.H. Bridges), Vol. I, p. 326.

(٣) تؤكد كتب التاريخ للفكر الاجتماعى دون حق – على وجود نوع من الاستمرار فيه . ولعله من المفيد والكاشف لكثير من غوامض الأمور أن يوضع لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الحديثة تأريخ مماثل لذلك الذى وضعه بترفيلد Butterfield للعلوم الطبيعية فى كتابه « أصول العلم الحديث » The Origins of Modern Science (الصادر فى لندن عام ١٩٥٠) . حيث يبرز التغيرات الجذرية التى حدثت تجاه العالم المادى الطبيعى .

(٤) M. Ginsberg, Reason, and Unreason in Society (1947). p. 2.

(٥) يجب أن نستثنى من هذا مؤلفات الفيلسوف المؤرخ العربى ابن خلدون الذى عاش فى القرن الرابع عشر. فمقدمته للتاريخ العام تعرض على نحو فذ نظرية فى التاريخ تسبق نظائرها عند الكتاب الأوروبيين فى القرن الثامن عشر ، بل وتسبق كارل ماركس أيضًا . ولكنها تمثل فى نفس الوقت إنتاجًا لرجل فذ لم يكن له سلف ولم يترك بعده خلف يواصل استكمال عمله . قارن شارل عيسوى : « فلسفة عربية للتاريخ » .

An Arab Philosophy of History (2nd ed. 1955).

(٦) Dugald Stewart, Works, Vol. 10, pp. 33-4

(٧) للحصول على معلومات عن تطور فلسفة التاريخ وعن دراسات بعض الكتاب الذين ورد ذكرهم ، انظر :

R. Flint, History of the Philosophy of History (1893) and J.B. Bury. The Idea of Progress (1920).

(٨) See. G.G. Granger, La mâthèmatique Social du Marquis de Condorcet, (Paris 1956).

عن كوندرسيه انظر بالعربية : د . عاطف أمين وصفى ، كوندرسيه ، سلسلة نوابغ الفكر الغربى : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

(٩) A Quètelet, Sur l'homme et le dévelopment de ses facultés, ou essai de physique sociale (1835).

عن كيتليه انظر بالعربية : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة د . محمود عوده وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ ، ص ٦٩ وما بعدها .

(١٠) عن تاريخ علم الاجتماع انظر :

H. Stuart Hughes. Consciousness and Society (London 1959), and Heinz Maus, A Short History of Sociology (London 1962).

(١١) L.T. Hobhouse, Editorial Introduction. The Sociological Review, (London) I 1898.

(١٢) See especially Emile Durkheim, "Sociologie et Sciences, Sociales" Revue Philosophique LV, 1903, and "On the Relation of Sociology of the Social Sciences and to Philosophy",
Sociological Papers (London), I. 1904.

(١٣) Année Sociologique, 1. 1898, p. IV.

(١٤) نقلا عن « حولية علم الاجتماع » ، العدد الأول ، ١٨٩٨ . وقد عادت « حولية علم الاجتماع » إلى الظهور بعد توقفها (للمرة الثانية) بعد عام ١٩٤٥ ولا زالت مجلة علمية قيمة تخدم مجموعة من العلوم الاجتماعية .

(١٥) Raymond Aron, German Sociology (English Translation, London 1957), p. 1.

(١٦) R.H. Zetterberg (ed.), Sociology in the United States of America (UNESCO, 1956) p. 18.

(١٧) يمكن الوقوف على حجم الدراسات السوسيولوجية فى هذا الميدان من تقريرين عن اتجاهات البحوث نشرا فى مجلة Current Sociology ، السنة الثالثة (العدد الرابع) ١٩٥٤ – ١٩٥٥ بعنوان « السلوك الانتخابى » Electoral Behavoir بقلم G. Dupeux والمقال الثانى : السنة السادسة (العدد الثانى) ١٩٥٧ « علم الاجتماع السياسى Bendix and Lipset تأليف بندكس وليبست Political Sociology

(١٨) لم نشر إلى هذه الأمور إلا كأمثلة فقط . فالعلاقات المختلفة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تدرس بشكل أكمل فى الفصل الرابع .

(١٩) ومن النماذج الطيبة لهذا ، البحوث التى يجريها معهد « رودس ليفنجستون » Rhodes-Livingstone فى روديسيا

(٢٠) R.N. Saksena, "Trends in the Teaching of Sociology and Social Research in India, The Journal of Social Sciences (Agra), I (1), 1958, p. 3.

(٢١) V. Anstey, The Economic Development of India, (4 The revised edition, 1952).

(٢٢) حقيقة أنهم كانوا يميلون إلى أن يخصوا المجتمعات الغربية بأهمية فائقة ، باعتبار أنها وصلت إلى مرحلة من الحضارة قد لا تصل إليها المجتمعات الأخرى إلا بعد أن تمر بنفس مراحل التطور . وبهذه الطريقة برر كونت اقتصار بحوثه على « صفوة أو رواد الإنسانية » (أى الأمم الأوربية) . وليست الفكرة بغير أساس على الإطلاق ، من حيث إن العلوم والتكنولوجيا الغربية كانت العوامل الرئيسية فى تحويل العالم الحديث إلى الحالة التى صار إليها .

(٢٣) Hans Gerth and C. Wright Mills, Character and Social Structure, (London, 1954). p. 27.

الفصل الرابع

العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

على الرغم من أن علم الاجتماع لا يدعى أنه ذلك العلم الذى يغطى كافة جوانب المجتمع ، إلا أنه يطالب بأن يكون شاملا . ومن ثم علينا أن نهتم – بصورة أكثر تفصيلا من الفصل الأول – بفحص العلاقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، والدراسات المختلفة التى تتناول الحياة الاجتماعية الأخرى للإنسان . وسوف أناقش فى هذا الفصل أولا علاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس ، علاقاته بعلمين اجتماعيين متخصصين هما الاقتصاد وعلم السياسة ، وأخيرًا علاقاته بالتاريخ والفلسفة .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالبًا ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشآ من منابع أو مصادر مختلفة تمامًا (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسى ، والمسح الاجتماعى ، والآخر من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة) ، إلا أنه يصعب الآن – من الناحية العلمية – التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين ، لاتضح لنا أن الاختلاف لايزال قائمًا بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه بعد أن مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب إدراك صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما (مثل أعمال تايلور ، وسبنسر ، ووستر مارك) ، كانت الفترة التالية لذلك تمثل الاختلاف الكامل ، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفى بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوربا) فى اتجاهه التاريخى ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى ، ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين . أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية – بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية

تمثل مطلبًا حيويًا – فى دراسة المجتمعات الصغيرة ، والتى تختلف فى طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث إنها لا تخضع نسبيًا للتغير ، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية وكانت المناهج المستخدمة فى الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقيًا ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجى ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخى ، بل إن ذلك يبدو أمرًا غير ممكن على الإطلاق ، غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيرًا جوهريًا ، فمعظم المجتمعات البدائية – إن لم تكن كلها – قد تغيرت ؛ نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية ، التى يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذى يعيش فيه ، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة . وباختصار ، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، وهذا هو الموضوع الذى يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات فى آسيا وأفريقيا . يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أخذت تختفى بصورة واضحة ، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هى مسألة موضع جدل إلى حد ما ؛ فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ... إلخ ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل أحيانًا ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجيًا) ، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما تزداد الرغبة فى تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضًا إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة صناعيًا . وفى هذه المجتمعات – التى تعتبر الهند نموذجًا لها – تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير . فالبحوث السوسيولوجية فى الهند ، سواء اهتمت بنظام الطائفة ، أو المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتائجها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معًا .. إن هناك فرصة حقيقية فى الهند للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التدريب الذى يتلقاه

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ، إذ إنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لاتزال هذه التفرقة قائمة ، لكن تطور العلوم الاجتماعية فى الهند ، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سوف يؤدى إلى التكامل الحقيقى بين مناهج ومفاهيم العلمين فى ضوء المشكلات المدروسة ، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية هناك .

علم النفس :

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعى فى علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد . وهناك اتجاهان متطرفان فى هذا الصدد . فقد اعتقد ميل J.S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعى عام ، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية فى هذا العلم قد تم استنباطها منطقياً من قوانين الفكر . « فالكائنات الإنسانية فى المجتمع لا تنطوى على أى خصائص فيما عدا تلك التى تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية »(١) . أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التى يدرسها علم النفس ، وتلك التى يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة . فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتى تمارس قهرًا عليهم ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا فى ضوء ظواهر نفسية « إن المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل إن النسق الذى يمثله هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية ... وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تماماً تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيمائية - الفسيولوجية ، ويترتب على ذلك ، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح »(٢) .

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه فى الوقت الحاضر ؛ لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطًا ، فالبعض مثل جينزبرج Ginsberg يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة فى علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها(٣) . وبالمثل ذهب ناديل Nadel إلى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التى يطرحها البحث الاجتماعى بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل فى نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »(٤) . كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر - نتيجة تأثير ديلثى - إلى تبنى

الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة ، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون فى وسعه « فهم » معنى الأفعال الاجتماعية التى يحاول تفسيرها سببياً ، ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من « علم النفس العامى » ، وإن كان فيبر وديلثى لم يتخذا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين – من الناحية العملية – لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعى – الذى يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة – موضع خلاف . ومن اليسير أن نقول إن علم النفس الاجتماعى هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذى يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية ، أو الذى يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعياً » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر فى سياق اجتماعى يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من العسير أن نعين – ولو بصورة تحكمية – حدود علم النفس الاجتماعى . وهذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعى غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعى الذى يجرون بحوثهم فى نطاقه . على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى فى ميادين متعددة ، ففى دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية ، وأخرى سيكولوجية (٥) ، وفى دراسات التدرج الاجتماعى يبدو أن المدخل السيكولوجى قدم تحليلا للطبقة والمكانة فى إطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى فى ضوء عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى . ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبناء السياسى . وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف فى كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام .

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات فى هذا الصدد . ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills (٦) ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الأنماط . وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك

الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر ، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالبًا فى مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » . وهكذا يكون ميدان الدراسة فى علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى . ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة فى الماضى القريب تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة ، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالى يتم تناول كل منها بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديميًا . ولقد حاول جيرث وميلز تخطى هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » فى تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعى يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى . وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معًا » .

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتى سبق أن تناولها جينز برج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للغريزة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم [٧] . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخرًا هذه الدراسة ، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع . وأن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخيرا علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالبًا ما يرجع إليه بصورة ضمنية . وذهب رادكليف براون حديثًا إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تمامًا ؛ فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل [٨] . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، إذ كثيرًا ما نصادف فى وقت معين بحوثًا خصبة حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية . وعمومًا فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ؛ ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم .

الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall في محاضرة افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد فكرة كونت عن العلم الاجتماعي العام ما يلي : « لا شك في أنه إذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضوي تحت جناحه . لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علاقات تشير إلى إمكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم . إن علينا أن نفعل ما في وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية »[٩] . والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ إنني لا أعتقد ذلك . لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص في النظرية الاقتصادية ، وقدموا إسهاماً في دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التي تظهر في التحليل الاقتصادي دائماً والتي مؤداها : « أن كل الظروف الأخرى ثابتة » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذي يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الإنساني .

ويمكن أن نجمع الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ؛ فهناك أولا الدراسات النقدية ، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلا تماماً . وقد تبنى هذا المدخل – على سبيل المثال – لوى Lowe في مؤلفه : الاقتصاد وعلم الاجتماع[١٠] الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحث وجوانب النقص فيه فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الإنسان الاقتصادي » ، والمنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج . ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهناك مدخل مماثل لذلك يمثله سيمياند F. Simiand في مؤلفه « **المنهج الوضعي في علم الاقتصاد** »[١١] . وكان سيمياند معاوناً لدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية . وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار ، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تزيد في صدقها عن الفروض الأصلية ، والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي ويعتبر مؤلف ماكس فيبر : **الاقتصاد والمجتمع**[١٢] Wirtschaft and Gesellsechaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية

الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام . وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وسملسر[١٣] – يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحًا إلى حد ما – يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة . ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضًا تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي[١٤] .

ونستطيع أن نميز ثانيًا الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص سيمياند أمبيريقيا في مؤلفه : **الأثمان والتطور الاجتماعي للنقود*** (باريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور . وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن ، ١٩٥٥)** وفيه حللت وطون أولا الجوانب غير الملائمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلا سوسيولوجيا لمحددات الأجر والفروق في المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطاني . ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ؛ إذ إنه يدرس الإجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث . وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التي تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيلن Thorstein Veblen بعنوان : **نظرية مشروع العمل** (نيويورك ١٩٠٤)*** ، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A.A. Berle وميتز G.G. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة****.

وهناك ثالثًا أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية . وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجي بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادي التي أهملها علماء الاقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية ، ومن بين الدراسات العامة التي تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتي قدمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوي العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل

---

* Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie

** The Social Foundations of wage Policy

*** The Theory of Business Enterprise

**** The Modern Corporation and Private Property.

دراسة زومبارت W. Sombart **الرأسمالية الحديثة** Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان : **نشأة الاقتصاد** Die Entstechung der Volkswirtschaft ، وكتابات ماكس فيبر عن **الرأسمالية** ، وأعمال هوبسون J.A. Hopson وبخاصة دراسته : **تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية*** وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته . يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية . منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**** ، ومؤلف ستراتشى Strachey **الرأسمالية المعاصرة** Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism وتوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية(١٥) .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل : نظام الملكية وتقسيم العمل ، والمهن ، والتنظيم الصناعى . وسوف نتناول بعض هذه الإسهامات فى فصل لاحق نخصصه للنظم الاقتصادية فى المجتمع .

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذان ارتبطا ارتباطًا وثيقًا فى نشأتهما – فى أعمال كويزناى وآدم سميث – ثم افترقا بعد ذلك – باستثناء أعمال المدرسة التاريخية والاقتصادية فى ألمانيا – قد أصبحا أشد ارتباطًا مرة أخرى فى السنوات الأخيرة ، ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع ، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية ، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته . وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى(١٦) ، ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع . ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت ، والأهم

---

* The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism
** Capitalism, Socialism and Democracy

من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاما بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء إطار تصورى واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية . وليس هناك شك فى إمكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع (١٧) .

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية .

وهناك فئة محدودة جدا من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية .

علم السياسة :

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية) . ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسية إلا محاولات محدودة جدا للتعميم ، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد .

والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح . فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية ، إلى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه . ويبدو واضحًا فى تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات ، والسلوك الإدارى ، والأيديولوجيات السياسية وغيرها . ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة (١٨) ، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسة فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى (١٩) .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تمامًا عن العلاقة بينه وبين

الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعاً كعلم مستقل ، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدماً . أما علم السياسة – من ناحية أخرى – فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى ، إذ أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية – كما سبق أن أشرت – يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسية . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع ، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحاً كفرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى ، حينما يدرس كل منهما نظماً اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شىء واحد .

إن ذلك لا يعد مطلباً امبيريالياً لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية – تبدو لى كافية – لاستمرار النظرة إلى علم السياسة – من الناحية العملية – كنسق علمى مستقل ، بصورة قد لاتتلاءم تماماً علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك فى المحل إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانياً أن علماء السياسة قد أولوا اهتماماً خاصا للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الإطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة ، وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث . لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية . غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة – وبخاصة فى أمريكا – أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والإحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب . وعلى أية حال فلسوف نعود إليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة . فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى . ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات . فمن العسير تجنب الحقيقة التى

مؤداها : إن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام . ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام .

التاريخ :

تعرضنا فى الفصل السابق للنظرة التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ . أو هى نوع من الدراسة التاريخية غير أن ذلك يبدو لى أمرًا غير واقعى فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين . لكنهما يختلفان تمامًا فى الجوانب الأخرى وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما ويجب أن يكون واضحًا منذ البداية تنوع التاريخ . وتباين صور علم الاجتماع أيضًا ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع

إن أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالبًا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائمًا ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ . حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحيانًا أن يكون مؤرخًا لنفسه ، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس فى وسعه دائمًا ، إذ إن عامل الوقت يحول دونه .

ومن الملاحظ ثانيًا أن المؤرخ يفيد أيضًا من علم الاجتماع .. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة ، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن . ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث ، وفى علم الاجتماع الحديث أيضًا ، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ . فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكارًا نظرية واهتمامات ، لم تكن توجد على الإطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع ، وبالتالى قدمت العناصر الأولى التى يرتكز عليها تصنيف المجتمعات ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى : « يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ الطوائف والطبقات .

والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة ، تتساند فيما بينها أيضًا »[٢٠] . ويمكن أن يعد ذلك أيضًا تعريفًا لمجال علم الاجتماع التاريخي مع تعديل طفيف . فهناك فى الوقت الحاضر ، وفى أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففى فرنسا ، كانت الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ . وفى انجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى ، أو طبقة الأشراف فى القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا .

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالبًا ما يقال أن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما سعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات . غير أن ذلك ليس أمرًا حقيقيًا دائمًا ؛ إذ أن عمل ى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات . كذلك نجد كثيرًا من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث . وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلا من ذلك ، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فإن عالم الاجتماع غالبًا ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة . وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة . إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقًا مطلقًا ، فهى تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهى تصدق مثلا على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) . إما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة . فبإمكاننا أن نقول مع تروفر – روبر H.R Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة[٢١] . بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها

وكلما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ فكلاهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الإنسان فى المجتمع ، من زوايا مختلفة أحيانًا ، ومن زاوية واحدة أحياناً

أخرى ، ومن الضرورى لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر.

الفلسفة :

ظهر علم الاجتماع فى إطار الطموح الفلسفى إلى حد بعيد ، لكى يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الأزمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكى يقدم مذهبًا اجتماعيًا يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تمامًا . ومع التسليم بصحة ذلك ، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات .

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى عام الاجتماع ، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلا ، نظرًا للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانيًا : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الانسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضًا أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص ، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضرورى أيضًا أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضًا على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كلا منهما . ومع ذلك فإننا غالبًا ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية ، بينما تنعقد مناقشة التساؤلات الواقعية ، حينما يدخل الدارسون فى خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم . ويستطيع عالم الاجتماع عن طريق تدريب بسيط – فى الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها .

ثالثًا : قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفى . وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب – مثلا – فى مقال له على علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول[٢٢] : « إننى أعتقد أن علم الاجتماع – أكثر من أى علم آخر – قد أسهم فى تجديد

التساؤلات الفلسفية ... أن الفكر السوسيولوجي يتجه نحو الامتداد – عن طريق التقدم الطبيعي – لكي يصبح فكرًا فلسفيًا». ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن الدين ، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة ابستمولوجية خالصة . وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim – مثلا أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على مضامين ابستمولوجية . وحدد هذه المضامين بالتفصيل[٢٣] ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهامًا مباشرًا للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية ، لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ؛ فالابستمولوجيا هى أساس علم الاجتماع المعرفى ، لا العكس . إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار – أكثر من العلوم الأخرى – مشكلات فلسفية ؛ ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذى يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد اتجه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائمًا وراء الفكر السوسيولوجي . إننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ؛ بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ؛ ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانبًا كبيرًا من الأفكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الإنسان .

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضًا أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكارًا فلسفية ، فإن جانبًا كبيرًا من الفكر السوسيولوجي قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع ، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضًا على نطاق واسع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . إن قوة الماركسية – فى صورتها الأولى – وفاعليتها فى مجال البحث الاجتماعى ، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التى مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى . ونستطيع أن نقدم مثالا آخر . فقد وصف بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل فى إدراكه لعلم

المجتمع باعتباره غير كافٍ فى ذاته .، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى .

وهكذا يجب أن يكون واضحاً من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من عقم ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه إدراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنسانى . إن عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه . إنه يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاما لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة . كما أن فى وسعه أيضًا توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى ، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) . كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة ، وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائنًا اجتماعيًا . تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضًا على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم . إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كاطار عام للدراسات المتخصصة كما يزداد اعتراف المتخصصين بها ولكن باستثناء الذين يهتمون اهتماماً مطلقًا بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فإنه يتعين على علماء الاجتماع أنفسهم أن يصبحوا متخصصين فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجى ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقًا ودقة . إننا يجب أن ندرك وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والأطر التصورية ، لا بوصفها تمثل تاريخًا مشتركًا

هوامش الفصل الرابع

(١) J.S. Mill, System of Logic, Book VI, Ch. 7

(٢) E. Durkheilm, the Rules of Sociological Method

(٣) M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch 1.

(٤) S.F. Nadel, The Foundations of Social Anthropology,. (London 1951), Ch. 8.

(٥) See M. Ginsberg, "The Causes of War" in Reason and Unreason in Society (op cit) pp. 177. 95.

ويمكن تتبع الفروق بين المدخلين السوسيولوجى والسيكولوجى ، وبعض محاولات التغلب عليها فى :

(٦) The Nature of Conflict; UNESCO, 1957).
Hans Gerth and Wright Mills, Character and Social structure (London, 1954).

(٧) M. Ginsberg, The Psychology of Society (London 1921)

(٨) A.R Radcliff-Brown, A Natural Science of Society

(٩) A.C Pigou (ed) Memorials of Alfred Marshall (London 1925) pp 163-4

(١٠) A Lowe, Economics and Sociology, London, 1953.

(١١) F.-Simtand. la Méthode positive en science économique

(١٢) M Weber, Wirtschaft und Gesellschaft Tubingen 1971-2.

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، نيويورك ١٩٤٧)

(١٣) Talcott Parsons and N J. Smelser, Economy and Society. A study in the Integration of Economic and Social Theory (Glencoe, 1957).

(١٤) D.M Goodfellow, Principles of Economic Sociology (London 1939), and M.J Herskovits, Economic Anthropology (New York 1952).

(١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :

R. Firth, Primitive Polynesian Economy (London 1939) N.J. Herskovits op. cit, M. Mauss, The Gift (English trans, 1954), and Thurnwald; Economics of Primitive Communities (1932)

(١٦) انظر عرضاً للتراث فى :

Lyle W. Shannon "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, vol. (3), 1957.

(١٧) انظر Jesie Bernard, art cit, in the Nature of Conflict (UNESCO 1957).

(١٨) نذكر منها على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر

M. Duverger. Political Parties, (English trans. London, 1954) and S.M. Lipset, Political Man (London 1960).

(١٩) هناك – على سبيل المثال – تراث هائل ومتطور حول العلاقات بين الأحزاب السياسية . والسلوك الانتخابى . ونسق الطبقة الاجتماعية

(٢٠) International Review of Social History, Assen, 1956, Vol. 1 Part. I p. 4.

(٢١) H.R. Trevor-Roper, Historical Eassays (1957) Introduction

(٢٢) Revue de Métaphysique et de Morale, XVII, 1909.

(٢٣) Karl Mannheim, Ideology and Utopia (London 1952), Part V p 256 pp

الفصل الخامس

مناهج البحث الاجتماعى وأدواته*

أولاً : الأطر المنهجية العامة :

من الضرورى أن نقدم فى بداية عرضنا لمناهج البحث الاجتماعى بعرض موجز لبعض الأطر المنهجية الخاصة التى أرشدت العمل السوسيولوجى لفترة طويلة . ويقصد بذلك مداخل الدراسة ، أو القواعد والمخططات المستخدمة فى رؤية الظواهر الاجتماعية . ونستطيع أن نميز هنا عدة اتجاهات .

فلدينا أولا الاتجاه التاريخى : الذى ظهر بداءة فى كتابات علماء الاجتماع الأوائل ، حين سيطر عليهم تصور للإنسان والمجتمع باعتبارهما يتقدمان عبر خطوات محددة ، بحيث يسير التطور فى الطريق المرسوم له حتى ينتهى إلى الكمال ، وهو آخر المراحل . وقد عرض كونت نظرية عن المراحل الثلاث تمثل هذا النموذج . واعتبر هربرت سبنسر علم الاجتماع هو دراسة للتطور فى أكثر أشكاله تعقيداً[1] . ويعتقد أصحاب هذا النموذج أن كل مرحلة تظهر تؤدى دورها طبقًا لقانون طبيعى ، وتمثل نظرية التطور التى قدمها تشارلز داروين نقطة الانطلاق لهذه النظريات[2] . وهناك أمثلة عديدة على استخدامات هذه الطريقة فى علم الاجتماع ، فعالم الاجتماع الأمريكى وليم سومنر W.G. Sumner يقدم تبريرًا لامتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا ، على أساس أن التباين إنما هو قانون للطبيعة يعمل على تدعيم مبدأ بقاء الأصلح . ولقد استخدم سومنر باعتباره داروينيًّا اجتماعيًّا فكرة التطور كما فعل سبنسر ، لكى يعارض جهود الإصلاح والتغير الاجتماعى ، فهو يذهب إلى أن التطور الاجتماعى إنما يسير فى طريقه الخاص تحت قبضة الطبيعة وسيطرتها ، ولذلك « فمن العبث أن يعتقد الإنسان أنه قادر على تخطيط عالم اجتماعى جديد »[3] .

كذلك تأثر ماركس وانجلز تأثرًا كبيرًا بأعمال الأنثربولوجى لويس مورجان L. Morgan ، الذى حاول أن يبرهن على أن كل المجتمعات إنما سارت خلال مراحل محددة

* هذا الفصل من تأليف الدكتور محمد على محمد .

للتطور هى : الوحشية ، والبربرية ، والحضارية . ويرى ماركس وانجلز بالمثل أن كل حضارة تحمل فى ذاتها بذور فنائها ، كما أنها سوف تتبع حتما بالمرحلة التالية فى سلم التطور . وقد اعتبر بعض علماء الاجتماع درجة التخصص فى المجتمع هى أهم بعد فيه ، فهناك – فى رأيهم – اتجاه تاريخى ، أو تطور من درجة أقل إلى درجة أعلى فى التخصص ، الأمر الذى تترتب عليه نتائج بالغة الأهمية ، ولقد ميز دوركايم بين طرازين أساسيين للمجتمع على أساس درجة تقسيم العمل السائدة فى كل منهما ، الأول يسود فيه « التضامن الآلى » ، وهو نوع من التكامل يوجد فى المجتمع المحلى الصغير ، حين تكون درجة التخصص محدودة ، كما يرتبط الناس معاً ، بروابط وثيقة تنبع عن اشتراكهم فى نظم أولية قوية كالعائلة الممتدة ، والدين المحلى ، أما الطراز الثانى ، فهو يقوم على التضامن العضوى ، والعلاقات فى هذا المجتمع أقل مودة ، وأقل شخصية ، وأكثر رسمية ، فالرابطة بين الناس تحكمها المصلحة ، والعقد أساس العلاقة . ويعتقد دوركايم أن الطراز الثانى ينبثق عن الطراز الأول ، ويتبعه فى سلم التطور كلما زادت درجة التخصص وتقسيم العمل(٤) .

ونفس هذا الاتجاه يوجد أيضا عند فرديناند تونيز F. Tonnies حين فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع ، وكذلك عند ريد فيلد Redfield فى تفرقته بين مجتمع الفولك Folk والمجتمع الحضرى(٥) .

ويتخذ الاتجاه التطورى أشكالا متعددة ، فنظرية باريتو عن « دورة الصفوة » ، ونظرية سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية ، تعتبر نماذج للنظريات التطورية الأحادية الخط . أما ليزلى هـــوايت White فهو يطبق الاتجاه التطورى تطبيقاً مختلفاً إلى حد ما ، إذ إنه يأخذ الثقافة ككل ، ولا يؤكد أنه من الضرورى أن يشهد كل مجتمع نفس مراحل التطور ، ويرى هوايت أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة وطرق استخدامها ، تحدد صور ومضمون الثقافة فالثقافة تتطور فى شكل « انفجارات » قوية كلما اكتشفت مصادر جديدة للطاقة . وهكذا فإن الثورة الزراعية التى قامت على أساسها الحضارات الكبرى فى العالم القديم ، قد تلتها فترة طويلة نسبياً من الكساد ، حتى ظهور عصر الوقود فى العالم الجديد حوالى سنة ١٨٠٠ ، لكن هوايت يعود مرة أخرى إلى الاتجاه التطورى التقليدى حين يؤكد أن التطور « يتجه نحو غاية واحدة يتحرك نحوها تحركاً ثابتاً ، فالمستقبل يقدم وعدا لبنى البشر بمستويات أعلى التكامل ، وتحديداً أكثر للقوة السياسية والضبط ، وتنظيما سياسياً فريداً يتضمن كل العنصر الإنسانى »(٦) . ويقترب ولم أوجبرن W. Ogburn من اتجاه ليزلى هوايت ، عندما يؤكد دور الاختراع فى التغير الاجتماعى ، فالاختراع يؤدى من وجهة نظره إلى التعجيل بزيادة معدلات نمو الثقافة المادية ، الأمر الذى يؤدى

إلى ما أطلق عليه « بالتخلف الثقافى » ، حيث تتخلف دائماً التغيرات التى تلحق الثقافة اللامادية ، وراء التغيرات فى الثقافة المادية ، كتلك التى تحدث فى التكنولوجيا والاختراع (٧)

غير أن الاتجاه التطورى بصفة عامة قوبل بنقد مرير ، فلقد أكدت بحوث علماء الاجتماع والأنثروبولجيا مبدأ النسبية الثقافية (٨) ، ومن ثم يصعب أن يخضع تاريخ الثقافة الإنسانية بأكمله لقانون واحد ثابت للتقدم لا يطرأ عليه أى تعديل ، يضاف إلى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه يعتملون على الظن أو التخمين ، فلم تكن هناك معلومات وافية مؤكدة عن تاريخ هذه الشعوب ، ولا دراسات حقلية منظمة مثلما هو الأمر الآن بل ، إن أفكار هؤلاء الباحثين كانت تصدر عن كتابات الرحالة التى كانت فى أغلبها معلومات انطباعية تتناول فقط الجوانب الفريدة والعادات الغريبة لهذه الشعوب ، بدلا من التعمق فى فهم الثقافة والبناء الاجتماعى ، ذلك الذى يحتاج إلى التركيز على مجتمع واحد أو ثقافة واحدة ، حتى يمكن الإحاطة بالبناء الاجتماعى الشامل ، وإدراك التساند المتبادل بين النظم الاجتماعية المختلفة ، أو عناصر الثقافة القائمة فى هذا المجتمع ، الأمر الذى يتطلب القيام بملاحظة مباشرة دقيقة ، ومعايشة لهذا المجتمع تستمر لفترة طويلة من الزمن .

وعلى الرغم مما سبق ، فإن بعض علماء الاجتماع من أمثال جينزبرج M. Ginsberg يرون أنه لا ينبغى أن نبالغ فى توجيه النقد للإطار التطورى العام الذى استندت إليه أبحاث العلماء المبكرين ، فهو فى رأيه جدير بأن يساعدنا على إدراك اتجاهات النمو التى تطرأ على المجتمع البشرى بصفة عامة ، شريطة أن نأخذ فى اعتبارنا الظروف الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة ، والتى تعبر عن ظروفه التاريخية الخاصة المتميزة . بل إن بعض العلماء يذهبون إلى حد القول بأنه يمكن إدخال بعض التعديلات على التطورية التقليدية ، والإفادة منها فى دراسات التنمية الاجتماعية والتخلف ، التى تنصب على عمليات التصنيع والتحول الاقتصادى فى بعض المجتمعات ، بذلك يجب أن نعترف بتعدد خطوط التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وأن نهتم بالملابسات والظروف التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات (٩) . وجدير بالذكر أيضاً أن الأعمال التطورية التقليدية ليست عديمة القيمة تماماً ، فقد أفلحت هذه الكتابات فى تصنيف المعلومات الأثنوجرافية والحقائق التاريخية ، بصورة ساعدت على تطوير تصنيف للمجتمعات الإنسانية ، كما أنها أضافت إضافات جوهرية لفهمنا للتغير الاجتماعى والحضارى . بحيث أمكننا أن نحدد بعض العوامل المؤثرة فى تغيير البناء الاجتماعى .

ومع ذلك ، فالاتجاه التاريخى صورة أخرى تبدو واضحة فى كتابات ماكس فيبر وغيره من

العلماء الذين تأثروا بكتاباته ، فحينما كان فيبر بصدد نقد الماركسية ذهب إلى أن ماركس قد ارتكب خطأ كبيرًا عندما صاغ تصوره المادى للتاريخ الذى يقوم على مسلمة مؤداها : أن التفسير السببى للتطور التاريخى يتمثل فى تأثير العوامل والظروف الاقتصادية التى تنتج بدورها بناءات اجتماعية متميزة ، ويرى فيبر أن الخطأ فى ذلك يتمثل فى أن التفسير السببى وحده يعتبر منهجًا غير كاف . ومن ثم فإن المنهج التاريخى عنده يتجلى بوضوح فى دراساته لأصول الرأسمالية ، وتطور التنظيمات البيروقراطية الحديثة ، والتأثير الاقتصادى للديانات العالمية(١٠) . والملامح المنهجية الرئيسية لهذه الدراسات تتلخص فى بحث واستقصاء تغيرات خاصة ببعض المجتمعات أو نماذج البناء الاجتماعى ، ثم مقارنتها بتغيرات أخرى شهدتها نماذج مختلفة للمجتمعات ، وتقديم تفسيرات سببية لها بالإضافة إلى التأويل التاريخى ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن فيبر يقرر أن القضايا السوسيولوجية العامة تشير فقط إلى « اتجاهات » أما تطبيق هذه القضايا العامة على مجتمعات معينة أو مواقف بالذات ، فهو أمر يتطلب القيام بدراسة تاريخية تفصيلية ، ولكننا فى هذه الحالة الأخيرة سوف نجد صعوبات تعترض البحث السوسيولوجى راجعة إلى قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار ، ولن يستطيع عالم الاجتماع أو المؤرخ التنبؤ بالنتائج المترتبة على مثل هذه الصعوبات .ومع ذلك ، فلا يزال المنهج التاريخى يحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث ، وبخاصة رايت ميلز وريمون أرون Aron ، كما أن الاهتمام الواسع النطاق الآن بالتغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية ، والبلاد النامية ، قد شجع على قبول منهج فيبر ، ذلك أن صياغة المشكلات وتفسير النتائج يقتضى من الباحث أن يستعين بالتفسيرات السببية ، فضلا عن الالتفات إلى الحقائق التاريخية المتاحة عن هذه المجتمعات .

أما الاتجاه المنهجى الثانى فهو الاتجاه المقارن ، ولقد كان المنهج المقارن هو الطريقة الأساسية للبحث فى علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمان(١١) ، إذ استخدمه التطوريون الأول ، لكن استخدامهم لم يمنعهم بالطبع من التركيز على الإطار التطورى ، أى أن المقارنات التى حاولوا أن يعقدوها بين المجتمعات كانت تستهدف تدعيم أفكارهم ومسلماتهم عن تطور هذه المجتمعات . كذلك أكد دوركايم فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع بوضوح أهمية هذا المنهج ، فبعد أن طالب بأن التفسير السوسيولوجى يتكون أساسًا من ارتباطات سببية ، لاحظ أن الطريقة الوحيدة لإثبات أن ظاهرة معينة هى السبب فى حدوث ظاهرة أخرى ، تتمثل فى فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة ، وحالات أخرى لا تتحقق فيها ، وذلك حتى يمكن عن طريق المقارنة كشف ارتباطاتها . بل إن دوركايم يذهب إلى حد القول بأننا إذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد

من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة فإن هناك حالات كثيرة فى مجال علم الاجتماع يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة فى دقتها لتجارب العلوم الطبيعية ، ومن ثم فإن الطريقة التى أمامنا هى إجراء تجارب غير مباشرة ، وهى التى يتيحها لنا المنهج المقارن . وحتى فى الحالات التى نشك فيها فى إمكان وجود ارتباطات سببية بين الظواهر الاجتماعية ، فإن المقارنات المنظمة بين المجتمعات سوف تكشف لنا عن مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض ، وبالتالى تزيل هذه الطريقة أية شكوك توجد لدى الباحث السيوسولوجى [١٢] . غير أننا نجد باحثاً مثل رادكليف براون يرى أن المنهج المقارن وحده لا يمكن أن ينتهى بنا إلى شيء ، إذ إن الصعوبة التى تواجهه تتمثل فى عدم وجود فروض مبدئية تنطلق منها الدراسة ، يضاف إلى ذلك بعض المشكلات الأخرى التى تتصل بتحديد وحدة المقارنة . فمن الملاحظ مثلا أن أوجيست كونت استخدم المنهج المقارن لكى يدلل على صدق قانونه الشهير عن الحالات الثلاث ، ومعنى ذلك أن المقارنة كانت تتم على أساس نظرة فلسفية تستوعب الإنسانية كلها ، بدلا من الانطلاق من فروض علمية صالحة للاختبار ، ونفس هذا الانتقاد يمكن أن يوجه إلى استخدام هوبهاوس للمنهج المقارن ، حيث لم يكن يهدف من ذلك إلى مقارنة النظم الاجتماعية فى نماذج مختلفة للمجتمعات ، بقدر ما كان يحاول أن يتتبع التطور العام لهذه النظم فى ضوء تصور فلسفى عن التقدم [١٣] .

وفيما يتعلق بتحديد وحدة المقارنة ، فإن هناك صعوبات أخرى تواجهنا ، فمن العسير أن تكون المقارنة دقيقة إذا ما اتجه الباحث نحو عقد مقارنات بين المجتمعات الكلية ، ولذلك فإن الإجراء الشائع هو مقارنة نظام معين ، أو علاقة بين نظامين فى مجتمعات مختلفة ، ويشير الذين ينتقدون للمنهج المقارن إلى أن ما يبدو لنا على المستوى الظاهرى أنه تماثل فى النظم موضوع الدراسة . يمكن فى الواقع أن يعبر عن اختلافات جوهرية ، إذا تعمقنا فحص هذه النظم ، أى أن التماثل أو التشابه الظاهرى ليس دليلا على أن المجتمعات التى ندرسها تنتمى إلى نموذج واحد . فقد تكون هناك اختلافات أو فروق كامنة خلف هذا التشابه ، لا يلتفت إليها الباحث الذى يوجه كل اهتمامه نحو دراسة أوجه التشابه والاختلاف الظاهرية فقط ، أضف إلى ذلك أن عزل نظام بالذات عن السياق العام للحياة الاجتماعية الذى يؤدى وظائفه بداخله ، لا يجعلنا نستطيع أن نفهم هذا النظام فهماً حقيقياً ، وهذا هو النقد الذى يوجهه باستمرار أصحاب الاتجاه البنائى – الوظيفى للمنهج المقارن ، الذين يرون أنه يتعذر عزل أية ظاهرة أو نظام عن الصيغة البنائية العامة فى المجتمع . طالما أن هناك تسانداً وظيفياً واعتماداً متبادلا بين كافة النظم والظواهر الاجتماعية ، بل إن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن التركيز على المقارنة أصبح مطلباً حيويا بالنسبة لعلم الاجتماع

والأنثروبولوجيا ، على الأقل قبل التركيز على البناء الاجتماعي في مجتمعات معينة بالذات بقصد التعمق في دراسة النظم والظواهر الاجتماعية دراسة تكاملية ، بحيث يمكن بعد ذلك عقد مقارنات بين نماذج البناء الاجتماعي المختلفة .

ومع ذلك ، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات التي يثيرها الاعتماد على المنهج المقارن بإدخال بعض التعديلات عليه ، فمن الضروري أن ينحصر نطاق المقارنة ، بحيث تجرى بين مجتمعات توجد بينها درجة معينة من التشابه ، أي تدرس مجتمعات تنتمي أولا إلى نموذج واحد ، بعد القيام قبل ذلك بتصنيف هذه المجتمعات ، ولا شك أن التصنيف ذاته يتضمن المقارنة لكنها مقارنة على درجة عالية من العموم ، ومعنى ذلك أن المقارنات التفصيلية التي تستهدف اختبار الفروض سوف نقوم بها بعد التأكد من أن وحدات المقارنة ذاتها ليست متناقضة تناقضًا صارخًا .

والحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم على هذا النحو استخداماً ناجحًا في كثير من الدراسات القديمة والمعاصرة ، فقد عقد كل من هو بهاوس ، وهويلر ، وجينزبرج مقارنة منهجية بين بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات البدائية ، وكان المنهج المستخدم في الدراسة يتلخص في التفرقة – داخل هذه الفئة العامة – بين نماذج مختلفة للنسق الاقتصادي ، ثم ندرس بعد ذلك مدى التباين في نظم الحكومة . والتدرج الاجتماعي ، وارتباط ذلك بالفروق القائمة في النسق الاقتصادي ، كذلك ظهرت حديثًا مجموعة دراسات عن التدرج والحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية ، فبدأت بعملية تصنيف ، واختارت فئة معينة بالذات من المجتمعات ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى مقارنة نظام بعينه ، بدلا من أن توسع نطاق المقارنة ، فتضم مجتمعات تنتمي إلى نماذج مختلفة تماماً ، مما يؤثر بدوره في صدق النتائج[١٤] . على أن البحوث التي تستهدف اختبار الفروض بطريقة مقارنة تتميز أيضًا بأنها أصبحت محدودة النطاق ، بحيث تربط بين ظواهر معينة وفئات اجتماعية محددة داخل إطار عام واحد ، كأن ندرس مثلا العلاقة بين حجم الأسرة ومعدلات الطلاق والانحراف في المجتمع الحضري ، أو تربط بين الطبقات الاجتماعية في المدينة والتحصيل التعليمي ، وهذه هي البحوث التي تنتهي بنا إلى صياغة تعميمات واقعية محدودة .

والواقع أن الذين يدافعون عن المنهج المقارن حديثًا ، يرون أنه منهج يصلح للتطبيق بصفة عامة . فقد ذهب فريمان E.A. Freeman إلى أن « تأسيس المنهج المقارن في البحث يعتبر أعظم إنجاز فكري في عصرنا » . وأشار بصفة خاصة إلى نتائجه في دراسة اللغة . ثم حاول توضيح كيفية تطبيقه على دراسة النظم الاجتماعية . والحقيقة أنه بعد انقضاء فترة في إجراء مقارنات محدودة باستخدام أساليب متطورة للبحث ، اتجه بعض الباحثين نحو إحياء طريقة المقارنة بين المجتمعات .

فظهر ما يعرف باسم الدراسات الحضارية المقارنة Cross Culture Studies ، وتعتمد هذه الطريقة على دراسات لظواهر معينة فى مجتمعات تنتمى إلى ثقافات مختلفة ، ويحاول الباحث فيها - بقدر المستطاع - أن يتغلب على الصعوبات التى تصاحب هذا النوع من المقارنات عن طريق تحديد خصائص كل ثقافة وربطها بالظواهر المدروسة وأخذها فى الاعتبار عند تحليل أوجه التماثل والاختلاف . وغالبًا ما تهتم هذه البحوث باختبار مدى صدق نتائج الدراسات المقارنة المحدودة . أى أنها لا تكتفى بالمقارنات السطحية ، لكنها تحاول فى الوقت ذاته أن تدرك الظروف الثقافية والتاريخية الخاصة بكل مجتمع (١٥)

وهناك اتجاه منهجى ثالث تمثله الوظيفية كما ظهرت فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية كرد فعل للمناهج التطورية ، وللاعتماد على التاريخ الظنى أو التخمينى ، الذى استخدم معلومات غيرمحققة ، وغير منظمة أيضًا عن المجتمعات البدائية ، فى محاولة لإعادة بناء المراحل المبكرة للحياة الإنسانية الاجتماعية . وتعود أصول الوظيفية إلى المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، وهى قديمة قدم التفكير الاجتماعى ، فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة والتى تمثل كل منها طبقة اجتماعية ، وظلت هذه المماثلة فى التراث الفكرى السوسيولوجى حتى الآن ، وكانت فكرتا البناء والوظيفة هما النتيجة التى خلص إليها علماء الاجتماع بعد دراستها للكائن العضوى ، وحاولوا تطبيقها على المجتمع . وافتتح سبنسر هذا النوع من التفكير ، ثم توارثه من بعده دوركايم . وقام مالينوفسكى ورادكليف براون بتطبيقات مختلفة لهذه الفكرة . وأصبح للوظيفية تأثير بالغ بين علماء الاجتماع الأمريكى وبخاصة تلاميذ وأتباع بارسونز وروبرت ميرتون(١٦) .

ويجمل دعوى الوظيفية أن الحياة تدوم لأن المجتمعات تجد الوسائل (البناءات) التى تستطيع بواسطتها أن تلبى مطالب الحاجات (الوظائف) ، والتى إما أن تكون ظروفًا مسبقة ، أو نتائج مترتبة على الحياة الاجتماعية المنظمة ، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه دراسة الكيفية التى يسهم بها النظام فى حفظ المجتمع وبقائه بغض النظر عن الأعضاء ، ومن ثم فإنهم يدرسون الطريقة التى توجد بها البناءات الاجتماعية وتتكامل لكى تحفظ وحدة المجتمع كنسق كلى ، أوكائن عضوى ، ولقد عبر أوجيست كونت عن هذه الفكرة بوضوح حين أعلن « أن علم الاجتماع يتكون من البحث فى قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى »(١٧)

فلكل نشاط اجتماعى وظيفة تبرر وجوده ، وتحقق تكامله بالضرورة مع بقية الأنشطة الأخرى بحيث يتعذر علينا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها وإدراكها فى إطار السياق الاجتماعى

الكلى . لكن ذلك معناه أيضًا أننا لا نستطيع تفسير التغير الاجتماعى فى المجتمع إلا فى ضوء مؤثرات خارجية ، طالما أن الظواهر متشابكة على هذا النحو . غير أن هذه النظرة الوظيفية شهدت تعديلات أساسية ، فقد ذهب روبرت ميرتون R. Merton إلى أنها تمثل مدخلا ممكنًا فقط لدراسة السلوك الاجتماعى ، ثم عمق الوظيفية بتفرقته بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . الأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التى تسهم فى تحقيق توافق أو تكيف وحدة بالذات . بينما الثانية تشير إلى النتائج التى تحقق نفس الشىء ، ولكنها غير مقصودة ، بل ويحتاج التعرف عليها إلى مزيد من التعمق . وهذا بدوره ما يجعلنا نفهم وظائف النظم والظواهر التى تبدو أمامنا للوهلة الأولى عديمة الجدوى ، أو غير منطقية ، فضلا عن إمكانية وجود أكثر من وظيفة واحدة لنفس الظاهرة ، بعضها ينطوى على أهمية ودلالة أكثر من البعض الآخر . ولقد أوضح ميرتون فائدة هذه الفكرة حينما كان بصدد نقد دراسات دوركايم عن الدين الذى ذهب إلى أن الوظيفة الاجتماعية للدين هى التعبير عن التضامن الاجتماعى وتأكيده ، ولكن ميرتون ذهب إلى أن ذلك لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الحقيقة ، إذ يمكن أن يكون الدين مصدر الفرقة والصراع الاجتماعى بين الجماعات الاجتماعية فى بعض المجتمعات[١٨] . وإذن فالبحث التاريخى والمقارن ضرورى لاكتشاف نطاق الوظائف التى تؤديها النظم الاجتماعية ، كما أننا نتناول هنا الوظيفة الاجتماعية من منظور مختلف . تمامًا عن التصور البيولوجى لها ، ولذلك فمن الأفضل أن نتحدث باستمرار عن الأساليب والطرق التى ترتبط بها النظم الاجتماعية وتتساند فى المجتمع .

والمدخل المنهجى الرابع هو ما يعرف بالاتجاه الصورى أو الشكلى فى علم الاجتماع ، وقد تطور فى ألمانيا بعد دراسات جورج زيمل G. Simmel وكان الهدف من ظهوره هو تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، فى وقت كثر فيه الجدل حول مكانة كل من العلوم الاجتماعية والطبيعية والعلاقات بينهما . وذهب زيمل إلى أن علم الاجتماع يصطنع منهجًا جديدًا ، وطريقة مبتكرة فى رؤية الوقائع والظواهر التى تدرسها العلوم الاجتماعية الأخرى . وينحصر هذا المدخل الجديد فى دراسة صور وأشكال العلاقات والجماعات ، وأنماط التفاعل الاجتماعى ، باعتبار أن الصورة تختلف عن المضمون التاريخى . أى أن علم الاجتماع سوف يدرس صورة المجتمع ، والمقصود بالصورة هنا ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ، ويتخذ شكلا نمطيًا ، متميزًا عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر.

يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع عليه أن يدرس صور التفاعل الاجتماعى التى لم تدرسها العلوم الاجتماعية التقليدية ، والمثال الذى يستعين به زيمل لتوضيح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم

الاجتماعية الأخرى ، يتمثل فى دراسة موقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم ، فى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرار العمال ترك العمل ، أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعاً بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات . بينما ينظر رجل الاقتصاد إلى هذه الواقعة على أنها تتعلق بإضراب النقابة ضد الإدارة . فكأن علم الاجتماع سوف يركز على دراسة الصور مجردة عن مضمونها ، ويرجع ذلك إلى أن الأشكال العديدة للعلاقات الاجتماعية كالسمو ، والدونية ، والمنافسة ، والصراع ، وتقسيم العمل ، تكون الأحزاب .. متشابهة فى كل مكان برغم التباين الشديد فى مضمونها . ويرى زيمل أن العلوم الاجتماعية الأخرى قد اهتمت بدراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالاقتصاد ، والسياسة ، والدولة . بينما أغفلت تلك العلاقات القائمة بين الأفراد ، والتى تظهر فى حياتهم اليومية ، مثل نظرة العلاقات المتبادلة يجب أن يهتم بها علم الاجتماع اهتماماً خاصاً[١٩] . ولقد كان لهذه الفكرة الأخيرة دور أساسى فى تشجيع كثير من علماء الاجتماع المحدثين على دراسة الجماعات الصغيرة . والصور الأولية للسلوك الاجتماعى . بدلا من دراسة النظم والتنظيمات الاجتماعية الأخرى ، فأسهمت هذه الدراسات المحدودة النطاق فى ظهور عديد من التعميمات الامبيريقية بعد دراسة طائفة كبيرة من الجماعات الصغيرة[٢٠] .

يبقى بعد ذلك كله مدخل منهجى خامس وأخير هو الاتجاه العلمى البحت ، ويتخذ هذا الاتجاه عدة صور ؛ فهناك فريق من علماء الاجتماع يتبنى مصطلحات علمية خالصة ويسعى إلى ترجمتها لمصطلحات اجتماعية ، وفريق آخر يحاول إقامة فيزياء اجتماعية على أسس مماثلة للعلم الطبيعى ، وفريق ثالث يدرس أبعاد المجتمع وفقاً لنماذج رياضية إحصائية . ويمثل الفريق الأول تولكوت بارسونز الذى طبق مفهوم التوازن على المجتمع . وهذا المفهوم يرجع أصلا إلى مبدأ إعادة التوازن Homostasis [٢١] ، كما طبقه فى الفزيولوجيا البشرية والتركانون W.E. Canon فى مؤلفه الشهير : « حكمة الجسم » . وهو يقيم تحليله على أساس العمليات التى تثبت أن الدم يغزى الأنسجة بطريقة ثابتة . فيعمل على تعويض الضائع .

ولقد أوضح كانون كيف أن الجسم – دون أن يحدث أى تعطيل – ينتج باستمرار ميكانيزمات تلعب دوراً هاما فى حفظ التوازن ، تماماً كما يؤدى تقلص الأوعية الدموية إلى التلف ، فإن سلسلة التوافقات تؤدى إلى التجلط ، بحيث تزيد من إنتاج كرات الدم الحمراء ، ويساعد الجسم بهذه الطريقة على منع فقدان الدم من تغيير توازنه بطريقة فعالة ويعمل تدريجياً على إعادة النسق إلى توازنه الأول .

والمجتمع – فى رأى باسونز – يمر بنفس حالات التوازن واللا توازن ، فإذا حدث اضطراب معين ، عمل المجتمع تدريجيا على التغلب عليه ، واستعادة توازنه ، مثال ذلك « أننا إذا افترضنا أن النظام الأسرى قد أصيب بالضعف والوهن ، وذلك نتيجة لأزمة طارئة ، أو مشكلة من نوع ما ، حلت بطبقة من الطبقات بحيث كان من نتيجة ذلك أن الأسرة لم تستطع القيام بوظائفها على الوجه الأكمل ، فأهملت الأطفال ، ولم تقم بتنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة ، وإذا لاحظنا كذلك أن قيم هذا المجتمع تؤكد فى نفس الوقت ضرورة العناية بالأطفال ، وإتاحة الفرص لهم جميعًا ، فإن الموقف السابق يمثل مصدرًا للضغط على نسق القيم ، ذلك أنه سيحدث أن ترتفع معدلات انحراف الأحداث . والجرائم فى المناطق التى يسود فيها الاضطراب ، ومن ثم يحدث خلل اجتماعى عام . ويشهد المجتمع حالة لا توازن . غير أن المجتمع لن يقف صامتًا إزاء هذا الموقف ، بل إنه سيسعى جاهدًا إلى وضع مجموعة ترتيبات تعيد للنسق توازنه . تمامًا كما يحدث للجسم أو الكائن العضوى ، وقد تتضمن هذه الترتيبات ، وضع برامج للرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة ، وإقامة مراكز لنشر الوعى التربوى ، وبهذه الطريقة يمكن حصر مناطق الاضطراب ، والسيطرة على المصدر الأصلى « للعدوى » ، وفى وقت معين تكتسب الجماعة المفككة عادات جديدة أكثر إيجابية ، فيعود للمجتمع توازنه المفقود[٢٢] .

أما الجناح الثانى للاتجاه العلمى البحت ، فيرجع أصلا إلى التسمية القديمة التى اقترحها كونت لعلم الاجتماع حين وصفه بأنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم عدل عنها بعد ذلك ، وهناك أمثلة عديدة تدل على استمرار هذه الفكرة ، فنجد بارسونز أيضًا يؤكد قضية مؤداها « أن عملية معينة للفعل (الاجتماعى) سوف تستمر بدون تغيير من حيث المعدل والاتجاه إذا لم تعترضها أو تعوقها قوى دافعية معارضة »[٢٣] . وتنهض هذه القضية على ما يعرف بمبدأ القصور الذاتى Inertia ، وهو المبدأ القائل بأن كل جسم ساكن لا يتأثر بجسم خارجى يظل ساكنًا ، وأن كل جسم متحرك يستمر فى حركته إلى مالا نهاية ، وفى خط مستقيم ، وبنفس السرعة ، إذا لم يخضع لتأثير أى جسم آخر . ومعنى ذلك أن المادة شديدة الركود ، ولابد من بذل جهد لتحريكها ، فإذا تحركت لم تتوقف من تلقاء نفسها ، وإذا سكنت فيرجع السبب فى ذلك إلى بعض المؤثرات الخارجية التى تحول دون استمرارها فى الحركة ، وهكذا تصور بارسونز أيضًا مسألة استمرار الفعل الاجتماعى . ومن ناحية أخرى يطالب عدد كبير من علماء الاجتماع وبخاصة جورج لندبرج Lundberg وستوارت دود S. Dodd بأن علم الاجتماع إذا أراد أن يصبح علمًا ، عليه أن يحتذى نمط العلوم الطبيعية[٢٤] . فالقوانين التى تنطبق على الظواهر

الطبيعية ، يمكن أن تقدم تفسيرًا للأحداث الاجتماعية . بل أن رواد الفيزياء الاجتماعية المعاصرة ، يذهبون إلى أبعد من ذلك بكثير ، فالقوانين التى تفسر « طيران قطعة من الورق عبر الريح » ، يمكن أن تصلح فى تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية . ومن أظهر ممثلى هذا الاتجاه جورج كاتس زيبف K. Zipf ، الذى تناول تحليل حركة السكان فى ضوء ما أطلق عليه « مبدأ اختزال الجهد » . وهو قانون طبيعى ، يرتبط بمقتضاه عدد السكان الذين ينتقلون من مدينة معينة إلى أخرى ، بالمسافة التى تفصل بين هاتين المدينتين ، حيث إن كمية الجهد الذى ينفق فى الانتقال تزيد بزيادة هذه المسافة (٢٥) .

كذلك قدم صمويل ستوفر S. Stoufer تحليلا آخر للمشكلة ، فهو يحاول توضيح إمكانية التنبؤ بتحركات السكان باستخدام مفهوم « الفرص الوسيطة » ، فانتقال الناس من مدينة إلى أخرى يتأثر بالفرص المتاحة أمامهم عبر الطريق ، ومعنى ذلك أن هذه الفرص تجذب إليها المهاجر فتمنعه من الاستمرار فى استكمال طريقه (٢٦) .

وهناك أخيرًا جناح ثالث يتبنى الصياغات الرياضية والإحصائية ، ومعنى ذلك اعتبار هذه الصياغات تقدم وصفًا مناسبًا يتناول أحد جوانب العالم الاجتماعى (٢٧) . ويمثل هذا الاتجاه كثيرون من أبرزهم ستوارت دود S. Dodd فى نظريته عن أبعاد المجتمع التى تمثل محاولة منظمة لدراسة أى موقف اجتماعى وتفسيره على أساس مبادئ رياضية (٢٨) .

كذلك سجل روبرت بيلز R. Bales شبكة التفاعل الاجتماعى فى الجماعات الصغيرة على أسس مشابهة لذلك أيضًا (٢٩) ، وأفاد هربرت سيمون من نظرية الفئة Set theoly فى تحليل القوة السياسية والسلطة وعمليات اتخاذ القرارات (٣٠) . وقدم أناتول رابوبورت A. Rapoport فى مقاله : استخدامات وحدود النماذج الرياضية فى العلوم الاجتماعية أمثلة عديدة على تطبيق النموذج الرياضى فى دراسة السلوك الاجتماعى (٣١) .

تلك – باختصار – هى أهم المداخل المنهجية التى استعان بها علماء الاجتماع فى دراسة الظواهر الاجتماعية . والشىء الذى يعنينا الآن هو أن نناقش اسهامها فى فهم وتفسير هذه الظواهر ، وقدرتها على إقامة علم الاجتماع على أساس علمى . أما المدخل التاريخى التطورى فقد ساعد على تقديم أطر تصنيفية للمجتمعات الإنسانية ، فضلا عن تحليل مشكلات التغير الاجتماعى . لكن التفسيرات التطورية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى النظرية العلمية ، طالما أنها عجزت عن تحليل عوامل وديناميات التطور الاجتماعى . أما الاتجاه الوظيفى فقد أفاد فى توجيه الاهتمام نحو الأداء الفعلى للنظم الاجتماعية فى مجتمعات معينة بالذات ، وإن كانت المماثلة

العضوية ، التى انطلق منها ليست مقبولة من الناحية النظرية ، كما أنها أوحت بتصور مضلل للتماسك الاجتماعى .

وقد أسهم كل من الاتجاهين المقارن والصورى فى تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للمجتمع الإنسانى ، فكلاهما حاول صياغة تعميمات علمية ، كما أن كلا منهما يكمل الآخر ، بمعنى أن الأول يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى ، أما الثانى فيركز على وجه الخصوص على تلك الأنشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الأفراد والجماعات الصغيرة . ومع أن إسهامات الاتجاه العلمى البحت فيما يتعلق بكفاءة الوسائل التى اقترحها لإرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع لاتزال حتى الآن موضوعاً لجدل مستمر ، إلا أنه استطاع فى ميادين محددة للبحث السوسيولوجى أن يقدم تعميمات وتنبؤات ساعدت على إحداث التراكم فى النظرية السوسيولوجية العلمية .

والسؤال الآن هو : بأى معنى نستطيع أن نتحدث عن علمية علم الاجتماع فى ضوء هذه المحاولات المنهجية ؟ إننا نستطيع أن نصف نظاماً فكريا معيناً بأنه علمى على أساس المنهج الذى يستخدمه ، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها . ويبدو أن علم الاجتماع استطاع أن يحقق متطلبات المنهج العلمى .

فهو أولا : يهتم بالوقائع ويبتعد عن الأحكام القيمية والأخلاقية .

وهو ثانياً : يدلل على القضايا التى يستخلصها بشواهد إمبيريقية .

وهو ثالثاً : يسعى إلى تحقيق الموضوعية بقدر المستطاع بحيث لا يتخطى فى قضاياه وتعميماته حدود الوقائع والظواهر المشاهدة .

أما من حيث الأهداف فهو أيضًا يحقق أغراضًا علمية تلك التى تتمثل فى الوصف الدقيق ، من خلال تحليل خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها ، ثم التفسير أى محاولة التوصل إلى مبادئ عامة .

ولقد حدد بوتومور T.B. Bottomore ما يمكن أن تحققه مناهج علم الاجتماع على النحو التالى :

١ - يستطيع عالم الاجتماع أن يحصل على معلومات واقعية منظمة تساعد فى إصدار أحكام منطقية حول المسائل ذات الطابع العملى ، بدلا من الاعتماد على أفكار تقليدية .

٢ - إن عالم الاجتماع بإمكانه التوصل إلى تنبؤات صادقة فى بعض الأحيان من خلال دراسته الواقعية المنظمة ، حتى فى الحالات التى يتعذر فيها تفسير الظواهر تفسيرًا سببياً .

٣ - لدى عالم الاجتماع القدرة على تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، وترتيب قضاياه وفقًا لدرجة عموميتها ، لكى يقيم نظريات علمية .

وهذه الحالة الأخيرة بالذات هى التى تواجهها بعض الصعوبات الراجعة فى المحل الأول إلى تعقيد وتداخل الأحداث الاجتماعية ، فضلا عن قدرة الكائنات الإنسانية على الابتكار والتجديد . ومعنى ذلك أننا نستطيع القول بأن التعميمات السوسيولوجية تصف لنا الاتجاهات العامة أو الميول ، ولكن عندما تستخدم هذه التعميمات فى دراسة حالات خاصة ، فهى تحتاج بالضرورة إلى أن تستكمل ببحث تاريخى مفصل يكشف عن الملامح الفريدة التى تتصل بموقف معين بالذات . ولا يقلل ذلك بالطبع من القيمة العلمية لعلم الاجتماع ، ذلك أن الدليل على نضج هذا العلم يتمثل فى تواضع مطالبه ، وقدرته على تقييم مناهجه ، وتقدير درجة صدق النتائج التى يتوصل إليها العلماء باستخدام هذه المناهج .

وهناك من العلماء الاجتماعيين من يعارضون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الدليل على علمية علم الاجتماع هو تزايد الاعتماد على المناهج الكمية والاحصائية ، فهذه الأساليب وحدها هى التى تجعل نتائجه صادقة وموضوعية ، ويظهر هذا الموقف واضحاً فى كتابات أصحاب الاتجاه الرياضى فى علم الاجتماع ، الذين يرون أن القياس الكمى يعد ضرورياً ، إذا أراد العلم أن يقدم وصفاً وتحليلا أكثر دقة للظواهر التى يدرسها ، وهذا الاتجاه يرجع إلى التطور السريع الذى طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، هذا فضلا عن تزايد عدد العلماء الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية . ومع ذلك ، فإن الدقة والموضوعية والثبات التى يدعى أصحاب هذا الاتجاه أنها تتحقق لعلم الاجتماع باستخدام الاساليب الرياضية ، هى أمور سطحية وظاهرية فقط ، فليس هناك شىء ثابت فى الحياة الاجتماعية ، إذ من الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة تعوق التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

ثانياً : مناهج البحث الاجتماعى :

تناولنا فى الفقرة السابقة الأطر المنهجية العامة ، وأوضحنا أننا نقصد بذلك المداخل المختلفة التى يستعين بها علماء الاجتماع فى رؤية الظواهر الاجتماعية وتنظيمها من خلال إطار أو مخطط معين أما الآن فإننا نهتم بمناهج البحث الاجتماعى Methods of Social Research أى الطرق الفعلية التى يستعين بها الباحثون فى حل مشكلات بحوثهم . ولا شك أن مثل هذه الطرق والمناهج تختلف باختلاف مشكلة البحث ، وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التى يستهدف البحث تحقيقها ، ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى ، إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها .

ومنهج البحث هو النتيجة التى يخلص إليها الباحث بعد طرح تساؤل مؤداه : كيف يمكن حل مشكلة البحث ؟ ونحن نصف الخطة التى يرسمها الباحث لحل هذه المشكلة بأنها منهجه فى البحث والمنهج على هذا النحو يختلف عن أداة البحث Research Tool فالأداة هى الوسيلة التى يلجأ إلى استخدامها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التى يتطلبها موضوع الدراسة . فقد يجد الباحث أن عليه أن يجرى مقابلات مع المبحوثين ، أو أن يلاحظ الأنشطة وضروب التفاعل الاجتماعى ، ثم يسجل ملاحظاته ويقوم بتحليلها ، ومعرفة دلالتها ، وقد يجد أن من الأفضل أن يحدد شكل المقابلة بقائمة من الأسئلة يوجهها بنفسه للمبحوثين ، أو يرسلها إليهم عن طريق البريد ، كل هذه الأساليب تشير إلى أدوات البحث الاجتماعى ، وهى كلها تمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الذى مؤداه . بماذا سوف يحل مشكلة بحثه ؟

على أن تصنيف مناهج البحث الاجتماعى لا يزال يمثل مشكلة أساسية اختلف حولها المتخصصون فى هذا الميدان ، إلا أن أفضل تصنيف للمناهج هو ذلك الذى يربطها مباشرة بالهدف الذى يسعى الباحث إلى تحقيقه [٣٣] . فقد يستهدف الباحث تنمية وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للبحث العلمى الدقيق ، وهنا ينحصر اهتمامه – تقريباً – فى جمع معلومات وبيانات تمهد له طريق إجراء دراسة أكثر تعمقاً وتعقيداً . وفى مثل هذه الحالة نقول إن البحث من النوع الكشفى أو الصياغى Formulative ، وقد تسعى الدراسة إلى وصف أبعاد ظاهرة أو مجموعة ظواهر وتشخيص طبيعتها ، فى نفس الوقت الذى تحاول فيه التعرف عليها واستطلاعها ، وهنا يقوم الوصف بيانات أكثر تعمقاً من مجرد الكشف أو الاستطلاع ، وربما تكون هناك بيانات متوافرة ومتاحة بالفعل ودراسات سابقة عن موضوع البحث تجنب الباحث مهمة الاستكشاف أو الوصف ومن ثم ينتقل مباشرة إلى مهمة أخرى أكثر تعقيداً ، تتمثل فى محاولة التعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات ، أو التحقق من صدق مجموعة قضايا استخلصها الباحث من قراءاته السابقة وتأمله للبيانات الجاهزة ، وفى هذه الحالة الأخيرة نقول أن البحث يهدف إلى اختبار فروض سببية عن طريق التحكم فى الظروف التى تؤثر فى مسار هذا الاختبار ، ثم نصف منهج البحث بأنه تجريبى . غير أن هناك حالات كثيرة لا يقتصر فيها الأمر على مجرد الوصف أو التجريب ، بل يحتاج الباحث إلى تتبع مسار ظاهرة معينة عبر الزمن ؛ فيعكف على دراسة الوثائق والسجلات العديدة التى تنطوى على بيانات ذات صلة بها ، ويستعين فى دراسته هذه بوسائل وأساليب فنية متعددة ، وهنا نصف منهج البحث بأنه منهج تاريخى . ونستطيع أن نعالج الآن المناهج الأساسية للبحث الاجتماعى .

١ – الدراسات الكشفية الصياغية والوصفية :

البحوث التى تستهدف زيادة ألفة الباحث بالظواهر ، أو التوصل إلى استبصارات جديدة . حتى يمكن بعد ذلك صياغة مشكلة البحث بصورة أدق ، أو تطوير بعض الفروض هى البحوث الكشفية الصياغية ولسنا بحاجة هنا إلى أن نؤكد أهمية هذا النوع من الدراسات ، فنحن نعلم أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، ودراسة السلوك الاجتماعى بصفة خاصة ، لم تقطع شوطاً كبيراً من التقدم ، يقارن بذلك الذى وصلت إليه العلوم الطبيعية . يضاف إلى ذلك أن الموضوع الذى تدرسه هذه العلوم له طبيعته الخاصة المتميزة ، إذ يصعب أن نجرى عليه اختبارات وتجارب توازى فى دقتها تجارب علماء الطبيعة ، فالكائنات الإنسانية ذات إرادة ، وقدرة على الإبداع والابتكار ، كما أن الظواهر الاجتماعية سريعة التغير والتبدل ، ولهذا يقال أن موضوع العلوم الاجتماعية معقد إلى أبعد حدود التعقيد وأن مهمة الباحث فى مجال هذه العلوم أدق وأصعب بكثير من مهمة الباحث فى مجال العلوم الطبيعية . ومن ثم كان تقدم البحوث فى ميدان له هذه الخصائص يعتمد أولا على توافر درجة معينة من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعى ، وبطبيعة السلوك الاجتماعى ، ومعنى ذلك أننا يجب أن نقضى فترة كافية فى التعرف على الظواهر التى ندرسها ، ومعايشتها ، واكتشاف أهم ميادين المشكلات التى ينبغى أن توجه إليها البحوث فكأن الدراسات الكشفية أصبحت تمثل ضرورة ملحة للباحث لأنها تمهد له السبيل لكى يتقدم خطوة عن ذلك على طريق صياغة فروض يمكن إخضاعها للاختبار . وتبدو الحاجة ماسة إلى هذه البحوث أمام الباحثين المصريين على وجه الخصوص ، فنحن حديثو عهد بالدراسات العلمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وبخاصة فى المجال الاجتماعى والإنسانى ، ولا نزال نجهل الكثير عن نظمنا الاجتماعية ووظائفها وكيفية عملها ، وعن قيمنا وعاداتنا ، بل لا نكاد نعرف شيئاً له دلالته عن سمات ثقافتنا ومقومات تكاملها ، ومظاهر الاختلاف فيها ، أو بعبارة أخرى أننا أحوج ما نكون إلى خريطة اجتماعية منظمة تكشف جوانب واقع المجتمع المصرى المتغير ، ولا نزال بعيدين أيضاً عن التوصل إلى إطار نظرى صالح لدراسة أوضاعنا الخاصة ، ونابع عن واقع مجتمعنا ، وهذا كله ما يفسر أهمية هذا النوع من الدراسات[٣٣] .

ومع أن معظم الدراسات الكشفية تسعى إلى صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق فى مرحلة لاحقة ، أو إلى تنمية فروض تخضع للاختبار فى دراسة تجريبية ، إلا أن هذه الدراسات قد تستهدف تحقيق غايات أو وظائف أخرى ، مثل توضيح لبعض المفاهيم ، أو تحديد أولويات

المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، أو جمع معلومات حول الإمكانية العملية لإجراء بحث عن مواقف الحياة الفعلية ، أو حصر المشكلات التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

وتستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة ومعروفة ، وهى إجراءات ليست مستقلة أو منعزلة بعضها عن بعض ، ولكنها تتكامل فى وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية . وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية فى البحث العلمى ، فإن البداية دائماً هى أهم الخطوات إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث ، ومهما بلغت دقة المناهج والإجراءات التى يصطنعها الباحث فى مراحل لاحقة ، فسوف تكون عديمة القيمة ، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة .

وتضم إجراءات الدراسات الكشفية :

أولاً : تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ، والميادين المختلفة بمشكلة البحث .

وثانياً : استشارة الأفراد ذوى الخبرة العملية المتصلة بالمشكلة المراد دراستها .

وثالثاً : تحليل بعض الحالات التى تزيد من استبصارنا بالمشكلة . وتلقى مزيداً من الضوء عليها

أما الإجراء الأول فهو ما يعرف عموماً بمسح التراث Survey of Literature وهو من أبسط طرق اختزال الجهد فى دراسة مشكلات معينة ، إذ لا يعقل أن يبدأ كل باحث موضوعه دون أن يتعرف على ما توصل إليه الآخرون الذين تناولوه بالبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وغالبا ما ينصب اهتمام الباحث فى استعراضه للتراث على معرفة الفروض المتضمنة فى الدراسات السابقة . والتى تساعده فى إجراء بحث أدق وأعمق ، لكن معظم الدراسات الكشفية تتناول مجالات لا يوجد فيها فروض واضحة ، ومهمة الباحث فى هذه الحالة هى تلخيص المادة العلمية التى تتضمنها هذه الدراسات ، على أن يكون لدى الباحث أثناء ذلك حساسية بالغة بتلك الفروض التى يمكن استنباطها أو استخلاصها من هذه المعلومات ، ويتعين على الباحث أن يدرس بدقة كل المصادر العامة والخاصة سواء تضمن ذلك الدوريات العلمية أو المراجع العامة فى الموضوع أو التقارير التى تصدرها هيئات خاصة قبل أن يخاطر بالحكم بأنه لا يوجد دراسات سابقة فى موضوعه .

ومن الضرورى أيضاً أن يوسع الباحث نطاق مسحه البيبلوجرافى ، وذلك بألا يقتصر بالاطلاع على البحوث التى تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بالمشكلة التى يدرسها . فكثيراً ما يحدث

.ن القراءة فى ميدان آخر – وإن بدا بعيداً نسبياً – تكون باعثاً لمزيد من الاستبصار فى موضوع البحث . فقراءة الباحث فى بعض نواحى العلوم الاقتصادية أو فى التاريخ قد توجه بحثه . وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلا هى تغيير الاتجاهات المتعلقة بالأخذ بالثأر مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك . وعلى أن المراجع العلمية ليست وحدها هى التى توحى للباحث بأفكار جديدة . بل إن الأعمال الأدبية الأصيلة . بما تحتويه من وصف حساس للحياة الاجتماعية . تعتبر ميداناً خصباً لاستقاء فروض يمكن اختيارها . ومع أن الباحث لا يعتمد على الأوصاف الأدبية . التى قد تنطوى على غير قليل من المبالغة . والتصوير الجمالى الذى يجذب انتباه القارئ . إلا أنه قد يجد فيها تقارير تصور جوانب معينة من الواقع . أو فترات تاريخية معينة من المجتمع . وقد يجد فيها أفكاراً موحية توجهه نحو المتغيرات الهامة فى المواقف التى يرغب فى دراستها .

لكن المعلومات التى يحصل عليها الباحث من قراءة التراث المكتوب ليست إلا جزءاً يسيراً فقط مما يمكن أن يحصل عليه من معرفة . فكثيراً ما نجد لدى المشتغلين فى ميدان من الميادين انطباعات وخبرات لا نستطيع التعرف عليها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيرهم من المهتمين بالموضوع وربما كانت مقابلتهم والتحدث إليهم . وسؤالهم من أجدى الوسائل التى تزودنا باستبصارات حول الظاهرة المراد بحثها ذلك أن الحصول على هذه الخبرات يمنح الباحث معرفة واضحة بالمواقف العملية . والظروف الواقعية التى تحيط بموضوع دراسته

وبالرغم من أنه ليس من المحتم أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء فى موضوع بحثه ، إلا أنه يجب أن يراعى فى اختيارهم توافر بعض الشروط . منها أن تكون عينة الخبراء التى يقابلها ، ممثلة لمختلف الفروع والتخصصات ذات الصلة بموضوع دراسته . وأن يكونوا ممن لديهم القدرة على إعطاء ما لديهم من معلومات وبيانات شخصية . ذلك أن الباحث فى الغالب لا يريد أن يحصل على إحصاءات رسمية منهم . بقدر ما يهدف إلى معرفة خبراتهم ومواقفهم العملية الخاصة خلال تجربتهم الطويلة فى الميدان الذى يتخصصون فيه . ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يستمع إلى كل وجهات النظر التى تقال له . إذ كثيراً ما نجد أن الخبراء يختلفون اختلافاً تاماً فيما يظنونه من علاقات أو ما يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات وفى هذه الحالة ينبغى على الباحث أن يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية . فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون الآخر . بل ربما كان استماع الباحث إلى جوهر التضارب فى المسلمات التى يستند إليها كل فريق . أهم باعث له على التعرف على بعض الجوانب الهامة فى المشكلة أو بعض النواحى الناقصة فيها

على أن سؤال ذوى الخبرة غالبًا ما يتم على مرحلتين : فى المرحلة الأولى يعقد الباحث مع الخبراء فى موضوعه مقابلات حرة غير مقيدة يتبادل فيها معهم الأفكار ، ومن الطبيعى أن تكون لدى الباحث قبل ذلك معرفة مبدئية بجوانب الموضوع الذى يستشير فيه الخبراء . ثم على ضوء هذه المقابلات ، يصمم الباحث استمارة خاصة يضمنها مجموعة من الأسئلة الجوهرية التى توجه للمقابلة بينه وبين الخبراء ، نحو النقاط الهامة التى يريد استكشافها . وينبغى أن يراعى الباحث فى صياغته لأسئلة هذه الاستمارة أن تتعلق بأوضاع لا بأفكار عامة مجردة ، وأن تدور حول الأسباب والعوامل المرتبطة بالظواهر ، بحيث يطلب إلى الخبراء أن يفسروا من واقع خبراتهم أسباب الارتباط بين المتغيرات ، والظروف التى تؤدى إلى تغير الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، إذ إن التأكيد على معرفة رأى ذوى الخبرة فى أسباب التغير يمكن الباحث من الحصول على استبصارات حول العمليات التى تحدث خلال الزمن ، التى لا يستطيع أن يلاحظها سوى الشخص الممارس بالفعل . أما إذا كان الباحث لا يهتم فقط بمعرفة العلاقات النظرية بين المتغيرات ، وإنما يريد أن يعرف دلالتها بالنسبة للحياة العملية ، فإن عليه أن يحصل على معلومات تتعلق بتشابك هذه المتغيرات وتداخلها فى عالم الحياة اليومية ، وكيف يؤدى ذلك إلى تحقيق الغايات الاجتماعية أو تعويقها .

ومن الضرورى ألا يكتفى الباحث بتلك العبارات العامة التى يذكرها له الخبراء ، ذلك أن عليه أن يطلب إليهم المقارنة بين المناهج والطرق المختلفة المستخدمة لتحقيق بعض الأغراض ، كما أن عليه أن يحصل منهم على أمثلة حية حول ضروب النجاح والفشل التى واجهتهم فى حياتهم العملية أثناء اتصالهم بمسائل تتعلق بموضوع الدراسة .

وهكذا يتضح لنا أن استشارة ذوى الخبرة ، فضلا عن أنها مصدر هام لاستلهام الفروض ، فهى تزود الباحث بمعرفة واضحة حول الإمكانيات العملية التى ترتبط بإجراء النماذج المختلفة للبحوث ، فى ضوء هذه المعلومات نستطيع أن نتعرف على طبيعة التسهيلات التى يمكن أن يحصل عليها الباحث حينما يريد إجراء بحثه ، وكذلك العوامل التى يمكنه السيطرة عليها . وما هو مدى استعداد الهيئات المختلفة للمعاونة فى إجراء البحث ، يضاف إلى ذلك أن مسح آراء ذوى الخبرة يفيد فى حصر المشكلات التى يعتقد العاملون فى الميدان أنها بحاجة إلى دراسة علمية أكثر من غيرها ، ومن ثم يصبح لهذا الحصر أهميته عند وضع برامج البحوث ، وتحديد أولوياتها .

وهناك بعد ذلك إجراء أخير وهو دراسة بعض الحالات التى يمكن أن تلقى مزيدًا من الضوء على مشكلة البحث ، ويؤكد معظم الدارسين أن اختيار بعض الحالات الفردية . ثم دراستها دراسة متعمقة ، سوف يزيد من معرفتنا بتلك الميادين التى لا نعلم عنها سوى القليل ، ولا تزال

أيضاً خبرتنا بها محدودة ؛ وفحص هذه الحالات الفردية سوف يساعدنا فى صياغة بعض الأفكار ، وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للدراسة التجريبية .

والمثال الذى يدلل على أهمية هذه الطريقة ، هو أن معظم الاستبصارات النظرية التى توصل إليها فرويد Freud كانت راجعة إلى دراساته المتعمقة لمرضاه النفسيين هذا فضلا عن أننا قد استطعنا أن نغير كثيرًا من أفكارنا حول العلاقة بين الإنسان والمجتمع فى ضوء البحوث الأنثروبولوجية التى تناولت المجتمعات البدائية التى تمثل أيضًا حالات خاصة . ويقصد بدراسة الحالة هنا البحث المتعلق لنماذج مختارة من الظاهرة التى يهتم بها الباحث . وقد يركز الباحث اهتمامه فى هذه الصدد على الأفراد ، أو المواقف . أو الجماعات أو المجتمعات المحلية ، وقد يستعين فى بحثه بأدوات أو وسائل مختلفة ، فيمكنه الاعتماد على المقابلات الحرة ، وفحص الوثائق أو السجلات ، أو على الملاحظة المشاركة .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا لكى تصبح هذه الطريقة مثمرة فى استثارة الاستبصار :

أولهما : هو اتجاه الباحث الذى يجب أن يتميز بحساسية فائقة للبحث ، تجعله يدرك الأفكار الهامة . وتمكنه من إعادة صياغة مشكلة البحث وإعادة توجيهها كلما توافرت له بيانات جديدة .

وثانيهما : مدى عمق الدراسة للفرد أو للجماعة ، أو للمجتمع المحلى أو للثقافة أو للموقف المختار حسب الأحوال ، إذ ينبغى أن يحاول الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات التى تسمح له بالتمييز بين السمات النوعية المميزة لحالة المبحوث ، وبين السمات العامة المشتركة بين عدد كبير من الحالات ، وإذا كان الفرد هو مجال البحث فإن التعمق فى بحث حالته قد يقتضى تحليل موقفه الراهن ، بالإضافة إلى دراسة تاريخ حياته بأكمله يضاف إلى هذين الشرطين ، بالطبع حقيقة أخرى مؤداها ، أن نجاح هذه الطريقة يعتمد على القوى الفكرية المتكاملة للباحث . والتى تتجلى فى قدرته على أن يجمع فى إطار واحد متسق ما بين معلومات متنوعة متفرقة ، مما يسمح له بإعطائها تفسيرًا موحدًا ، وربما كانت هذه السمة الأخيرة لطريقة تحليل الأمثلة المثيرة للاستبصار هى التى دفعت بعض النقاد إلى اعتبارها كنوع من أنواع الأساليب الاسقاطية ، لكن هذا النقد لا ينطوى على أهمية كبيرة ، طالما أن الباحث لا يختبر فى هذه المرحلة فرضًا من الفروض ، فإن هدفه يكاد ينحصر فقط فى استثارة وتنمية الفروض فقط [٣٤] .

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذى يهتم بوصف الخصائص المختلفة ، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعى ، أو مجتمع محلى معين ، فنحن نستطيع تصوير الخصائص

الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن ، والديانة ونسبة التعليم ، والحالة الزواجية ، والتركيب المهنى ، ومعدلات الخصوبة ، ونظام الملكية أو الحيازة ، وقد تهتم أيضًا فى دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التى يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات فندرس أوضاع الإسكان والخدمات الصحية والثقافية . . إلخ . ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies ذلك أنها جميعاً تشترك فى عدم وجود فروض مبدئية ، أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين ، فمثل هذه الفروض تتطلب شروطًا خاصة فى الدراسات التى تجرى لاختبارها تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التى يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية .

على أن ما سبق لا يجب أن يوحى إلينا بأن الدراسات الوصفية تكتفى بمجرد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف أو المجتمع المدروس ، فلو اقتصر البحث على ذلك لما أمكن أن يدخل ضمن البحوث العلمية على الإطلاق فمن الضرورى أن يستخلص الباحث الدلالات والمعانى المختلفة التى تنطوى عليها البيانات والمعلومات التى أمكن الحصول عليها ، وهذا بالطبع يدفعه إلى ربط بعض الظواهر ببعضها ، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات ، وإعطاء ذلك كله التفسير الملائم حتى يمكن أن ترقى الدراسة إلى مستوى البحث العلمى :

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا فى البحوث الوصفية أو التشخيصية :

الأول : هو التقليل من احتمال التحيز فى وصف عناصر الموقف وفى تقويمها .

والثانى : هو الاقتصاد فى الجهد الذى يبذل فى البحث ، مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

وينبغى أن نراعى هذين الشرطين تمامًا فى خطوات البحث كلها سواء تعلق ذلك بصياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات اللازمة ، أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج[٣٥] .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية طالما أن كلا منها لا يبدأ من فروض ، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالى :

(١) تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤداه ، أن هناك قدرًا وفيرًا من البيانات عن المشكلة موضوع البحث وذلك بعكس الحال فى الدراسات الكشفية التى يدخل فيها الباحث

الميدان ، وهو لا يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التى يدرسها . ومن ثم ينحصر اهتمامه فى استكشاف كل جوانب هذه المشكلة .

(ب) إن موقف الباحث وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجرى دراسة استطلاعية . ففى الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح ، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة ، بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى ، إذ إن هذه البحوث تتميز بالمرونة ، فالباحث غالبًا ما يضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلما استكشف جوانب جديدة فى الموقف الذى يقوم بدراسته .

فى ضوء ذلك نستطيع أن نتناول الأسس التى تقوم عليها هذه الدراسات . فمن الملاحظ :

أولاً : أنه يمكن الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات فى الدراسة الوصفية . بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات ، والملاحظة ، واستمارة البحث ، وتحليل الوثائق .والسجلات .

ومن الملاحظ **ثانيًا** : اختلاف مستويات التعمق فى هذا النوع من الدراسات فبعضها يكتفى بالوصف الكمى أو الكيفى للجوانب الظاهرة . دون دراسة الأسباب والعوامل التى أدت إلى ما هو حادث فعلا ، بينما تعنى دراسات أخرى بالتعرف على الأسباب المؤدية إلى الظاهرة ، وما يمكن عمله أو تغييره . بحيث يؤدى إلى تعديل فى الموقف المدروس .

والملاحظ **ثالثًا** : إن الدراسات الوصفية فى الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذى تؤخذ منه . ويرجع ذلك إلى أن هذه العينات تؤدى إلى توفير جهد كبير سواء بالنسبة للباحث أو لجمهور البحث[٣٦]

والملاحظ **رابعًا** : أنه يجب أن يتحقق لهذه الدراسات مستوى معين من التجريد Abstraction والتجريد هو تمييز لخصائص أو سمات موقف ما ذلك أن كل المواقف الاجتماعية شديدة التعقيد والتداخل ولا نستطيع أن نشهد كل المواقف « على الطبيعة » ولهذا فليس هناك مفر من اصطناع التجريد[٣٧]

والملاحظ **خامسًا** : وأخيرًا أنه يتعين تصنيف الأشياء . أو الوقائع ، أو الكائنات على أساس معيار مميز . حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة منها ، ولهذا يعتبر التعميم مطلبًا أساسيًا لهذه الدراسات ، ووظيفته هى سد الثغرة بين ما لاحظناه فى عالم الحياة الاجتماعية من وقائع . وبين ما لم نتمكن من ملاحظته .

المسح الاجتماعي كنموذج للدراسة الوصفية :

المسح Survey هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين ، أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث ، أو المقابلات ، وإذن فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف ، أو مجتمع أو جماعة ، لكن بعض المسوح لا تقصر أهدافها على مجرد الوصف ، مثل الدراسة التي أجريت عن « غياب العمال في الصناعة » عام ١٩٤٣ . وشملت قطاعاً عريضاً من العمال الصناعيين ، وكان هدفها بالإضافة إلى تصوير المشكلة ، كشف العوامل المؤدية إلى الغياب ، وارتباطه بالكفاية الإنتاجية ، وفي هذه الحالة يطلق على هذه المسوح أنها تفسيرية . ولا تتميز المسوح الاجتماعية فقط بإمكان تطبيقها فقط على جماهير عديدة متنوعة ، ولكن يميزها أيضاً ذلك النطاق العريض من البيانات التي تتضمنها ، فهي في الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالنوع ، والسن ، والمهنة ، والتعليم ، والديانة ، والمستوى الاقتصادي ، وهذه الأسئلة تصور الخصائص العامة لجمهور البحث ، ثم بيانات عن البيئة تستهدف معرفة الظروف المعيشية للمبحوثين ، مثل الأسئلة الخاصة بالإقامة ، والجوار ، والجوانب الاجتماعية ، والثقافية والصحية والعمرانية للمنطقة المدروسة ، وبيانات أخرى سلوكية تتعلق بالأفعال والتصرفات الاجتماعية للأفراد مثل السلوك الاتفاق وأنماط الاستهلاك وأخيراً بيانات تتعلق بالمعلومات العامة ، والآراء والاتجاهات والدوافع والتوقعات ، وتهدف هذه الأسئلة إلى معرفة إدراك جمهور البحث لما يدور في الواقع الخارجي ، وآرائهم حول موضوعات بالذات مثل دراسة الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة(٣٨) .

والمسوح نوعان :

مسوح شاملة Total Surveys

ومسوح بالعينة Sample Surveys

أما المسوح الشاملة فهي التي تدرس فيها كل أعضاء أو جماعة معينة ، كأن تقوم مثلا بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حي من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية ، وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان وفي هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان في الخصائص المختلفة كالسن والمستوى الاقتصادي ، ونجرى عليها الدراسة وغالباً ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق

لسلوك الجمهور الذى يبحثه أو لاتجاهاته . خصوصًا إذا اختيرت العينة على أساس سليم . والفائدة التى يحققها هذا النوع الأخير تتمثل فى اقتصاد الجهد والتكاليف

دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفى :

تعتبر طريقة دراسة الحالة Case – Study Method من أقدم أدوات البحث الاجتماعى ، وهى تمثل أحد أساليب التحليل . أكثر من كونها تعبر عن إجراءات محددة للبحث . أو أنها مدخل يسعى إلى دراسة الوحدات الاجتماعية ككل ، و « الحالة » أو « الوحدة » قد تكون هى الفرد أو الأسرة أو نظام أو تنظيم . أو مجتمع ، ويذهب كل من أدوم Odum وجوشر K. Jocher إلى أن التطبيقات المبكرة لدراسة الحالة كانت تمثلها محاولات المؤرخين لوصف عادات الشعوب والأمم . ثم ظهرت بعد ذلك دراسات أكثر تخصصًا تناولت جماعات أصغر من ذلك . أما أول استخدام منظم لدراسة الحالة فى البحث الاجتماعى فقد كان عن طريق فريدريك لوبلاى Leplay عندما حاول أن يربط بينها ، وبين التحليلات الإحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة . لكى يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية فى الرفاهية الاجتماعية[٣٦] . وتكمن أهمية هذه الطريقة فى قدرتها على اكتشاف كافة المتغيرات الخاصة بإحدى الحالات . فهى تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر . من خلال الوصف الكامل والتحليل المستفيض لحالة معينة . أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة . وقد ركزت معظم الدراسات التى أطلق عليها أنها « بحوث حالات » على السلوك الفردى فى الموقف الاجتماعى الكلى . وأصبحت هذه الطريقة عظيمة الفائدة فى استكشاف قيم الفرد ، واتجاهاته ، وتعريفاته للموقف . وتعكس إجراءات البحث . ونوع البيانات ، التى ترتبط بطريقة دراسة الحالة هذا الاهتمام بفحص العلاقة بين السلوك الفردى ، والسياق الاجتماعى حيث تعتمد هذه الطريقة على الوثائق الشخصية . والخطابات ، وتواريخ الحياة . وسجلات الهيئات الاجتماعية ، والمقابلات المتعمقة . والواقع أن دراسة الحالة على هذا النحو . تمكن الباحث من الحصول على استبصارات لا يستطيع أن يتوصل إليها إذا اكتفى بالتحليل الإحصائى .

وهناك طريقتان يذيع استعمالها فى دراسة الحالة وهما : تاريخ الحالة Case history والتاريخ الشخصى للحياة Life history أما تاريخ الحالة فيشمل قصة تطورها . فإذا كانت الحالة شخصًا يلجأ الباحث للحصول على بيانات عنه إلى مصادر متعددة . مثل الأسرة ، والمدرسة وجماعة الأصدقاء ويستعين أيضًا بكل الوثائق والسجلات المتاحة التى يمكن أن تتضمن

بيانات من هذا النوع . أما التاريخ الشخصى للحياة فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها المبحوث الحوادث التى مرت به ، واهتماماته ، واتجاهاته ، والخبرات التى اكتسبها ، وذلك كله من وجهة نظره الخاصة . فكأن الفارق الأساسى بين تاريخ الحالة ، والتاريخ الشخصى للحياة ، أن الأول يهتم أبلغ الاهتمام بالتثبت من مدى صدق البيانات التى يدلى بها المبحوث أو التى يمكن جمعها عنه ، وذلك باللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على هذه البيانات ومقارنتها .

أما الثانى فيركز اهتمامه على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة ، بما يتضمنه ذلك من التفسيرات التى يراها للمراحل المتعاقبة لنموه الانفعالى والسلوكى .

وجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة فى البحث يحتاج إلى خبرة ومران كبيرين ، كما يتطلب من الباحث أن ينفق وقتًا طويلا فى جمع كل المعلومات والبيانات أولا عن الحالة التى يقوم بدراستها ، وقد يقتضى ذلك منه التنقيب فى أعماق التاريخ ، ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بمقابلات متعمقة مع هذه الحالات . ومن الضرورى أن تكون الحالات المختارة . ممثلة لحالات أخرى بقدر الإمكان . حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة ، ومعنى ذلك أن الباحث يستطيع أن يكسب دراسته لحالة واحدة طابعًا عامًا ، أو خاصًا وفقًا لمحاور اهتمامه ، ويتحقق الطابع لدراسة الحالة حينما تكون الدراسة موجهة بإطار نظرى محدد بوضوح ، يشتمل على مجموعة قضايا متسقة منطقيًا ، بحيث يتدخل هذا الإطار مباشرة فى تصميم خطة البحث ، ووضع إطار الملاحظة بصورة تجعل الباحث يختار ما يجده ملائمًا لبحثه من المعلومات والبيانات(٤٠)

أما أهمية دراسة الحالة ، فتتمثل فى أنها تمكن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التى يقوم بدراستها . بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التى قد لا تكون ذات دلالة حقيقية . وإذا كنا نعتقد أن كل فعل اجتماعى له معنى ذاتى . كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر ، وأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يستكشف هذه المعانى الذاتية التى يضفيها الأفراد على سلوكهم ، وأن يدرس أيضًا كل الدوافع . والمقاصد . والرغبات . والمشاعر ، التى تكمن خلف السلوك الاجتماعى كموجهات له . إذا كان ذلك يشكل أحد المهام الرئيسية للبحث الاجتماعى . فإن لنا أن نتوقع مبلغ الفائدة التى تحققها طريقة دراسة الحالة فى هذا الصدد .

٢ – المنهج التاريخى وتطبيقاته فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا :

وما المقصود بدراسة التاريخ؟ وهل تستحق دراسته كل ماتبذله الأمم من جهد ، ومال وزمن؟ وهل يستدعى مضمونه الغور فى أعماقه إلى هذا الحد ؟ وما الذى يمكن أن نفيد به كعلماء اجتماع

من دراسة التاريخ وكتابته ؟ لكى نصل إلى رأى مناسب بصدد هذه التساؤلات ، يتعين أن نشير أولا إلى ما يدل عليه لفظ التاريخ . يهتم التاريخ أساسا بتسجيل الماضى حيث يسعى المؤرخ إلى تقديم وصف دقيق للفترة الطويلة التى عاشها الإنسان على الأرض ، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ، ويحاول أن يربطها فى سياق زمنى من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضى إلى الحاضر(٤١) . فكأن التاريخ يختلف عن الدراسات التجريبية ، ذلك لأن التاريخ يركز على دراسة الماضى ، أما العلوم التجريبية فهى تدرس الظواهر الراهنة ، وتحاول أن تتوصل إلى القوانين العامة أى العلاقات الثابتة بين الأشياء ، وتعتمد فى ذلك على الملاحظة والتجربة ، كما تقوم على التعميم ، بل ويمكن تحديد صيغ القوانين فيها تحديدًا يكاد يكون رياضيا بحتًا .

أما الظواهر التاريخية فلا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا ، ولا تمكن دراستها إلا بعد وقوعها ، يضاف إلى ذلك أنها لا تتكرر مطلقًا على نمط واحد ، ويترتب على اختلاف طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن الطريقة التى تستخدم فى دراسة الأولى تختلف بالضرورة عن الطريقة المستخدمة فى دراسة الثانية ، وقد يقال أن المؤرخ يجمع الوثائق ويلاحظها بطريقة مباشرة ، وأنه يشبه فى ذلك عالم الطبيعة ، لكن الفارق واضح بين مسلك كل منهما ، وبين النتائج التى يصلان إليها.فالأول يتخذ الوثائق نقطة بدء للوصول إلى الظواهر التاريخية ، على حين أن الآخر يتخذ ملاحظة الظواهر وسيلة إلى وضع الفروض والكشف عن القوانين. لكن على الرغم من هذه الفروق فهناك أوجه شبه بين طريقة البحث فى التاريخ والعلوم التجريبية ، إذ يستخدم المؤرخ فى الواقع طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل والتركيب العقليين ، بينما يغلب طابع الملاحظة والتجربة على العلوم الأخرى(٤٢) كذلك يهدف البحث التاريخى إلى الكشف عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية ، وهذا هو الاتجاه الذى يطلق عليه أصحابه مصطلح « التاريخ العلمى » الذى لا يقنع بمجرد الوصف والسرد ، بل يستهدف معرفة الأسباب والربط بين العوامل المختلفة التى تؤدى إلى ظهور الأحداث التاريخية . وتتابعها فى سياق أو ترتيب منطقى معين بالذات ، ويثير هذا الاتجاه مسألة غالبًا ما تحظى بمناقشة علماء المناهج ، وتتلخص فى التساؤل الذى مؤداه هل التاريخ علم أم فن ؟ حيث يرى البعض أن التاريخ ليس جديرًا بأن يسمى علمًا . ويؤسسون دعواهم على فكرتين :

الأولى . أن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التى يدرسها بطريقة مباشرة . وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية التى تتلخص فى السماع عن الآخرين والنقل عنهم ، أو الأخذ عن بعض الوثائق التى كتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها ، ومن البديهى أنه يجب الحذر من مثل هذه

الطريقة والشك فى كل ما تؤدى إليه من نتائج إذ كثيرًا ما يشوه الناس الحقائق عندما ينقلونها . وإذا كان هذا التشويه أمرًا ملموسًا ومشاهدًا فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد أو المعاصرة ، فكيف لا يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة ؟ وأن الفارق كبير بين التاريخ ، وبين العلوم المضبوطة الأخرى والفكرة الثانية أنه لا يحق لنا أن نطلق اسم العلم على أى بحث نظرى ، إلا إذا أمكن استخدامه فى التنبؤ بالمستقبل ، أى إلا إذا مكننا من الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التى يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها . ولا شك فى أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط فى التاريخ ، إذ من العسير القول بأن المؤرخ يستطيع أن يستخلص القوانين العامة التى تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها[٤٣] .

غير أن الذين يتبنون فكرة « التاريخ العلمى » أو القول بأن التاريخ شأنه شأن أى علم آخر ، يذهبون فى الرد على القضية الأولى إلى أن التاريخ قد أخذ فعلا فى التحرر من طابع الفن الذى كان يغلب عليه فى العصور الماضية ، وأنه أخذ يقترب بعض الشىء من العلوم الاستقرائية ، إذ ينفر المؤرخون اليوم من وصف الحوادث الفريدة وبيان تتابعها ، وهم يحاولون تفسيرها ، والكشف عن العناصر الجوهرية فى النظم السياسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية فكأنهم إذن أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع ومع ذلك فهم يخالفونهم فى الاعتراف بتأثير العوامل الفردية ، ويفسحون فى تفسيرهم للتاريخ مجالا للصدفة والاحتمال ، ومهما يكن من شىء فقد مضى الزمن الذى كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية ، التى تقوم على سماع الأخبار ونقلها ، وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر إلا بعد نقده وتمحيصه وغربلته والمقارنة بين مختلف الروايات لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصى . وهكذا ضاقت الهوة التى كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائى على بحوثهم . فهم يبدأون دائمًا بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم ينتهون أحيانًا إلى وضع بعض الفروض التى يمكن التأكد من صدقها بالحوادث التاريخية وقد تكون الوثائق التاريخية ناقصة . وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة لكى يستطيع أن يثبت من صدق توقعاته[٤٤] .

ويمكن الرد على القضية الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشىء فى مفهوم العلم . حقيقة أن العلم لا يدرس سوى العام أو الكلى ، وأنه يرمى إلى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بين الأشياء . غير أن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التى لا يشك أحد فى أنها علمية . مثال ذلك علم الجيولوجيا الذى لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الأطوار التى مرت بها طبقات الأرض فى مختلف العصور . والواقع ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ

وعلم الجيولوجيا . إذ يدرس الأول ماضى المجتمعات الإنسانية ، ويدرس الثانى ماضى الكرة الأرضية .

وهناك سبب اخر يدعونا إلى وصف التاريخ بأنه علم ، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتنسيقها ، بل يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بينها لتفسيرها وتحليلها . وقد فطن ابن خلدون ، قبل علماء أوروبا بعدة قرون إلى الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنا ولبعضهم علمًا جديرًا بهذا الاسم ، فهو فن لدى العامة ، وعلم لدى الخاصة ، وهو يقول فى ذلك : « إذ هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول السوابق من القرون الأولى ، وفى باطنه نظرة وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق – فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق (٤٥) .

على أن التاريخ بمعناه العام لا يبحث فى الظواهر الإنسانية فحسب ، بل يبحث أيضًا فى الظواهر الماضية أيًا كان نوعها ، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات . ويمكن معالجة جميع الظواهر على أساسين مختلفين : أحدهما نظرى والآخر تاريخى . فمثلا يستطيع العالم دراسة تاريخ الأرض ، والمجموعة الشمسية . كما يستطيع دراسة القوانين التى تخضع لها هذه الأجرام فى الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء . أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدمًا فى ذلك ما خلفته وراءها من آثار مادية كالمعابد ، والمقابر ، والتماثيل ، والأدوات المصنوعة ، أو آثار اجتماعية كالقصص والأساطير والآداب ، والديانات . فالظاهرة التاريخية اجتماعية فى جوهرها ، غير أنها تختلف عن الأخيرة من حيث إنها محدودة فى الزمان والمكان ، ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة . وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة كالمسيحية أو الإسلام ، فكل ديانة من هذه الديانات نشأت فى عصر ومكان معينين ، كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة ، لكن يعالج مثلا هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق ، أو هجرة الشعوب الأوربية إلى أمريكا وأستراليا بعد كشفها . ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعة الإنسانية ، بل يمتد بحثه إلى حياة الأفراد ، ومع ذلك فهو لا يعنى بحياة هؤلاء إلا لارتباطها بحياة الجماعة ، أى من جهة تأثيرهم فى قومهم وعصرهم ، وحينئذ فإنه يؤرخ لأبطال التاريخ الذين حلقوا فوق عصورهم وقادوا أممهم ، وطبعوها بطابع خاص .

فى ضوء هذا الفهم لطبيعة دراسة التاريخ ، نجد باحثًا مثل ريكمان H.P.Rickman يعالج

فى مؤلفه : « الفهم والدراسات الإنسانية » طبيعة المدخل التاريخى وصلته بالعلوم الإنسانية الأخرى[٤٦] . فيقول أولا « إن المدخل التاريخى يعتمد على فهم التعبيرات والمظاهر المختلفة من خلال النظر إليها فى سياق تاريخى أو زمنى ، ثم إنه يسعى إلى فهم السياق الكلى للأحداث حينما ينتقل من تعبير أو مظهر إلى تعبير ومظهر آخر ، وهاتان العمليتان للفهم بينهما اعتماد متبادل ، لكن اهتمامات الباحث ومعلوماته هما اللذان يحددان تأكيده على أى منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المدخل التاريخى يتيح فرصة فهم الخصوصيات أى الأحداث والظواهر الفريدة التى لا تتكرر ، لكنه لا يقف عند هذا الحد ، إذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى إلى مستوى آخر أعم وأشمل ، حين يربط بين هذه الخصوصيات فى سياق الزمن ، ويسعى إلى اكتشاف المضامين العامة ، أو القوانين العامة التى تحكمها .

ويعتقد ريكمان أن المدخل التاريخى بهذا المعنى لا يستخدم فقط فى الدراسات التاريخية المتخصصة ، وإنما هو يستخدم فى كل العلوم الإنسانية – بل ويمكن القول أنه بالمعنى العام يستخدم فى العلوم الطبيعية كذلك – ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها فى أبحاثها . فتاريخ الحالات أمر لا غنى عنه بالنسبة لعالم النفس الذى يدرس الانحراف ، أو المرض العقلى ، أو مشكلات الزواج . كما أن تاريخ ارتفاع أسعار بعض السلع يعتبر من المسائل الهامة بالنسبة لرجل الاقتصاد ، وتطور النظم والأفكار يمكن أن ينطوى على دلالة بالنسبة للبحوث السوسيولوجية ، ولنا أن نأخذ على سبيل المثال استخدام ماكس فيبر للشواهد التاريخية .

كذلك يذهب جيبسون Q. Gibson فى تحليله لمنطق البحث الاجتماعى ، وفيما يتعلق بدراسة التاريخ بصفة خاصة إلى أن كافة البحوث الاجتماعية تستهدف اكتشاف وتفسير الحوادث المتعلقة بالإنسان فى حياته الاجتماعية ، كما أنها تستخدم العبارات العامة ، والنظريات ذات الأنواع المختلفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا يشذ المؤرخون عن هذه القاعدة . فالحوادث التى نحن بصددها هنا قد تكون فى الماضى ، أو الحاضر . أو المستقبل وينحصر اهتمام المؤرخ فيما حدث فى الماضى . ولهذا السبب لا يجب أن نقوم بأية محاولة للتفرقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية بوصفه يمثل مجالا محددًا للبحث ، بل إن جيبسون يذهب إلى حد القول بأن دراسة القضايا العامة وتحليلها تتطلب بالضرورة الاستعانة بالقضايا التاريخية ، ذلك أن كل بحث له جانبه التاريخى أما الاختلاف الوحيد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فيتمثل فى نوع القضايا التى يهتم بإقامتها كل من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين . فالمؤرخ عليه أن يصوغ قضايا عامة تتعلق بالحوادث الماضية فى تتابعها الزمنى . أما العالم الاجتماعى فإنه يستخدم القضايا العامة الخاصة بأحداث ماضية فريدة

والتى يمكن أن تنطوى على فائدة بالنسبة له ، لكنه عمومًا ينشغل بصياغة قضايا عامة ، وتطوير نظريات تفسيرية ، وتنبؤات تتعلق بالظواهر الاجتماعية(٤٧) .

ويظهر استخدام المنهج التاريخى لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا واضحًا فى دراساتهم لظاهرة الثقافة ، إذ يعكس الاهتمام بدراسة نشأة الثقافات وأصولها ، عملية إعادة بناء تاريخ الثقافات ، وتقوم هذه العملية على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ، ثم التحقق من مدى إمكانية حدوث احتكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية ، بل يمكن أن نكتشف أيضًا – ولو بصورة مبدئية – التتابع الزمنى الذى ظهرت فيه هذه الاحتكاكات والوقائع حينما نحاول أن نرسم مخططًا واقعيا لتوزيع خاصية ثقافية معينة ، أو مركب من الخصائص سنواجه بمشكلة هامة وهى أننا لن نستطيع أن نستبعد إمكان نشوء خصائص متشابهة من أصول مستقلة فى ثقافات مختلفة ، وتختلف وجهات النظر بصدد هذا العامل ، فبعض مدارس الأنثروبولوجيا تهمل أثر هذا العامل كلية وتذهب إلى القول بأن وجود خصائص متشابهة فى ثقافتين يدل دائمًا على حدوث احتكاك أو اتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزمانى أو المكانى الذى قد يفصل الواحدة عن الأخرى . ومعنى ذلك أن كل خاصية ثقافية نشأت فى الأصل مرة واحدة ، ومن منطلق واحد . ثم انتشرت بفعل الاتصال الثقافى بين الشعوب فى مناطق أخرى .

ويقابل هذه النظرية اتجاه فكرى ، مختلف تمثله المدرسة التطورية التى تذهب إلى أنه من الممكن أن تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية ، إذا تشابهت الظروف والأحداث ، وتقارب مستوى التقدم الثقافى .

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التطور المستقل للخصائص الثقافية المتشابهة فى ثقافتين ، إما أن يكون على شكل « تقارب » أو « تواز » وفى حالة التقارب تتطور الخاصية تطورًا مستقلا من أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما عن الآخر تميزًا تاما . مثال ذلك إقامة أبنية هرمية ضخمة فى كل من مصر والمكسيك وتختلف الأهرام التى شيدت فى مصر فى أصلها وهدفها اختلافًا تامًا عن تلك التى شيدت فى المكسيك ، فأما الهرم المصرى فقد تطور من شكل المدفن المصرى القديم ، وكان يستخدم ضريحًا لحفظ جثث الموتى ، وأما الهرم المكسيكى فقد تطور من شكل منصة المنزل ، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساسًا لإقامة هيكل أو محراب قاعدته العليا . ومها يكن من أمر فإن التشابه الظاهرى بين الهرمين من شأنه أن يستلفت النظر . أما فى « التوازى » فالذى يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلا عنصرًا ثقافيًا مشتركًا فى نقطة ما من تاريخها البعيد نسبيًا أو أنهما قد توصلا إلى اختراع أساسى واحد ، ثم تطور هذا الاختراع ، بعد إدخال التحسينات عليه ، إلى

أشكال وثيقة الشبه فى المنطقتين[٤٨] .

وعلى أية حال ، فإن النقطة الجديرة بالإشارة هنا أن الاهتمام بدراسة أصول الثقافات ، وتطورها وانتشارها ، قد ظهر فى نطاق المناقشة التى دارت فى القرن الماضى حول العلاقة بين التاريخ والعلم . وقد حاول كل من فلهلم ديلثى وريكرت التمييز بين التاريخ والعلوم الطبيعية فالتاريخ فى رأيهما يهتم بالمعرفة التصويرية أو الأيدوجرافية ، أى فهم الحوادث التاريخية الفريدة والظروف الخاصة التى ظهرت فى ظلها ، أما العلم فيبحث عن المعرفة القائمة على القوانين من خلال محاولة الوصول إلى تعميمات تتعلق بفئات من الوقائع ، وقد عملت هذه التفرقه على إيجاد وجهتى نظر فى الأنثروبولوجيا الثقافية الأولى تذهب إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى الفهم وإدراك المعانى ، والوصف الكيفى الدقيق للأحداث والظواهر ، وتميل الثانية إلى ربطها بالعلوم الطبيعية التى تستهدف التوصل إلى قوانين سببية للظواهر .

أما علماء مدرسة التأويل التاريخى للثقافة فقد فسروا وجهتى النظر السابقتين تفسيرًا خاصًا ، فنجد باحثًا مثل كروبير Kroeber يرى أن التاريخ هو فى جوهره محاولة لإعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة وليس معالجة التتابعات الزمنية ، ولهذا اعتقد أنه يمكننا الاعتماد على المنهج التاريخى فى دراسة الأحداث والوقائع الحالية ، وكذلك فى دراسة الظواهر التى تحدث فى زمن محدود ، وهو ما يعرف باسم الدراسات المتزامنة Synchronic هذا بالطبع، علاوة على دراسة الظواهر التى تحدث فى أزمان متعددة Diachronic فكأن ماهية التاريخ لا تنحصر فى عنصر الزمن ، كما أن الذى يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلى لأية مجموعة من الظواهر الثقافية فى موقف معين بالذات .

وعلى ذلك فإن الدراسة التاريخية تأخذ فى اعتبارها عنصر المكان إلى جانب عنصر الزمان . وهذا هو المحك الأساسى الذى تقوم عليه التفرقة بين العلم والتاريخ ، ولا شك أن هذا الإصرار على أهمية المنهج التاريخى فى دراسة الثقافة يوجد لدى كثير جدًا من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية المحدثين ، بل إن هناك حركة قوية يتزعمها الآن ليزلى هوايت L. White وهو باحث أمريكى ، تهدف إلى أحياء الاتجاه التطورى ، حيث حاول فى مؤلفه المعنون « تطور الثقافة » أن يعرض نظرية فى التطور لا تختلف من حيث المبدأ عن النظرية التى عرضها تايلور فى كتابه « الأنثروبولوجيا » الذى ظهر عام ١٨٨١ . وإن كانت هناك بالطبع بعض الاختلافات فى طريقة التعبير عن النظرية وإقامة الأدلة على صدقها[٤٩]

والواقع أن هذه الاتجاهات التى ظهرت حديثًا ، تمثل بقايا أو نتائج لبحوث قديمة شهدها

الربع الثانى من القرن العشرين حينما انتعش علم الاجتماع التاريخى وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى تلك المحاولات التى بذلت بقصد إكتشاف الانتظامات والمبادئ العامة التى تحكم حركة المجتمعات أو الثقافات ، أو الحضارات الكاملة . ويعد كتاب أوزفالد شبنجلر Spengler « تدهور الغرب » من أهم المؤلفات التى ظهرت وأحدثت تأثيرًا كبيرًا خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين ، الفكرة الأساسية التى تتردد على صفحات هذا الكتاب أن التقسيم التقليدى للتاريخ إلى قديم ووسيط ، وحديث تقسيم مضلل إلى أبعد حد ، لأننا يجب أن نهتم فى المحل الأول بتاريخ حياة كل ثقافة منفردة ، فلكل ثقافة أسلوبها الخاص ، أو روحها المميزة ولهذا كانت العلاقات المتبادلة بين الثقافات عديمة الأهمية . أما الثقافة نفسها فتوصف بأنها « كائن حى » وهى تمر خلال نفس مراحل النمو التى يمر بها الأفراد فلكل منها طفولتها ، وشبابها ، ونضجها ، ثم شيخوختها .

أما المحاولات الأخرى التى ظهرت بعد ذلك فأهمها محاولات كل من سوركين Sorokin وأرنولد توينبى Toynbee حيث اهتم الأخير فى كتابه دراسة التاريخ بتتبع العوامل والمبادئ التى تحكم نمو وأفول الحضارات ، واعتمد فى ذلك على دراسة إحدى وعشرين حضارة ، يفترض أنها قد اجتازت تاريخ حياتها بشكل طبيعى وكامل ، ويشير مفهوم الحضارة عنده إلى عدد معين من الشعوب التى تتميز بطائفة كبيرة من السمات المشتركة . ويعتقد توينبى أن الحضارة تظهر فى زمن معين ، وفى مكان معين ، ثم تنمو فى ظل ظروف خاصة ، ويعود هذا النمو فى النهاية إلى حالة اخفاق يليها أفول .

أما بيتريم سوروكين فمع أنه اهتم بعمليات التغير الثقافى ، إلا أنه سار فى نفس الاتجاه التطورى التاريخى عند دراسته لأصل الثقافات ونموها ، فهو يعتقد أن تطور الثقافة يأخذ شكل التحول أو الذبذبة بين الثقافة الفكرية والحسية ، ويتميز هذا التحول بانتقال دورى من حال إلى آخر فى أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط ، وفى الاتجاه الآخر خلال النمط الفكرى . ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله .

ويؤكد سوروكين أن التحولات التى تطرأ على الثقافة ترجع إلى طبيعة داخلية فيها ، فالتغير الملازم هو عبارة عن قدر أو تاريخ حياة أى نسق اجتماعى ثقافى ، لكن الثقافة فى رأيه لا تموت أبدًا ، قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المختلفة تمتص أجزاء أخرى ، وبالتالى يكتب لها البقاء . وهنا يبدو سوروكين أكثر تفاؤلا من شبنجلر وتوينبى ، على أن الاعتماد على المنهج التاريخى

فى دراسة الثقافة والحضارة لم يظهر فقط فى الدراسات السابقة فهناك أعمال أخرى ناقشت مشكلات علم الاجتماع التاريخى (٥٠).

هكذا يتضح لنا كيف يستعين علماء الاجتماع بالمنهج التاريخى ، وكيف يعد التاريخ مصدرًا لكثير من النظريات السوسيولوجية ، الأمر الذى دفع باحثًا مثل الفرد فيبر إلى حد القول بأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يعكف على دراسة التاريخ لكى يستطيع أن يحصل على مادة بحثه ، ومع ذلك فقد واجه هذا الاتجاه التاريخى تحديًا كبيرًا فى بداية القرن العشرين فى الأنثروبولوجيا الثقافية ، وفى علم الاجتماع على حد سواء . فى مجال الأنثروبولوجيا نجد باحثًا مثل مالينوفسكى يعارض بشدة منهج التأويل التاريخى ، فالنظرة العلمية الصحيحة فى رأيه أن تقتصر على فهم الحياة الاجتماعية ككل فى مجتمع معين بالذات ، وفى الفترة المحددة التى تستغرقها الدراسة الحقلية . ولهذا فليس هناك ما يدعو فى دراسة الثقافة إلى محاولة التعرف على نشأتها وتطورها ، وإنما الأهم هو تحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر الثقافية التى تؤلف كلا متكاملا معقداً فى مجتمع من المجتمعات ، وحتى حينما يجد الباحث الأنثروبولوجى ضرورة لدراسة تاريخ الثقافة عند تحليل عمليات التغير الثقافى والاجتماعى ، فإن ذلك لا يعنى الاعتماد على منهج التأويل التاريخى ، بقدر ما يشير إلى مقارنة يعقدها الباحث بين ثقافتين مختلفتين تسودان مجتمعين فى فترتين زمانيتين مختلفتين ، وكل ما يفعله الأنثروبولوجى فى هذا الصدد هو أن يفترض لحظة معينة يسميها مالينوفسكى وتلاميذه نقطة الصفر Zero-Point وهى التى حدث عندها التغير فى الثقافة وفى المجتمع ، ثم يقارن بين الأوضاع السائدة قبل هذه النقطة وبعدها . وفى ذلك كله يأخذ الحياة الاجتماعية فى كل حالة على حدة على أنها تؤلف وحدة متكاملة لها كيان متماسك ، وهكذا ، يرى مالينوفسكى أن البحث عن أصل الثقافة يجب أن يتحول إلى الظواهر الثقافية فى علاقتها بالخصائص العضوية البيولوجية للإنسان من ناحية ، وصلتها بالبيئة الخارجية من الناحية الأخرى .

وتكاد تسيطر هذه النغمة أيضًا على معظم الدراسات الأمبيريقية التى يقوم بها علماء الاجتماع الأمريكيون بصفة خاصة ، حيث نجد اهتمامًا ملحوظًا بدراسات تدخل ضمن ما يعرف باسم التحليل السوسيولوجى للوحدات الصغرى Micro-Sociology وهى دراسات تهتم فى الغالب ببحث بناء ، وتكوين ، وتغير الجماعات الصغيرة سواء كان ذلك فى التنظيمات الصناعية أو الحكومية أو التربوية ، أو فى المجتمعات المحلية الصغيرة . كما تتناول أيضًا هذه البحوث تحليل شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعات ، وعمليات اتخاذ القرارات ، والعوامل المؤثرة فى تكوين القيادة الجماعية ، والمعايير والقيم التى تحكم سلوك كل من القادة

والأعضاء ، والصراع بين الجماعات الصغيرة ، وبعضها ... إلخ ، وتستعين هذه الدراسات فى تحقيق أغراضها بأساليب منهجية بالغة الدقة والاحكام . كما تميل فى الغالب إلى التعبير عن نتائجها فى صورة صيغ رياضية وكمية ، وتعتبر أن ذلك هو الذى يضفى الطابع العلمى على دراسات علم الاجتماع ، وذلك بدلا من دراسة وتحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى Macro Sociology التى تعتمد على بحث اتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى على مستوى المجتمعات الشاملة أو حتى الحضارات الكبرى ، من منظور تاريخى مقارن .

وقد يذهب البعض إلى أن الاهتمام بالوحدات الصغرى من شأنه أن يجعل الدراسات الاجتماعية أكثر دقة ، كما لا يعدم الإفادة من نظريات سوسيولوجية كبرى صاغها رواد أمثال ماكس فيبر ، وميشيلز ، وباريتو . لكن ذلك لا يجب أن يخفى عنا الحقيقة التى مؤداها : أن اهتمام هذه الدراسات بكتابات هؤلاء الرواد سينحصر فقط فى تلك الجوانب التى تفيد فى الكشف عن العلاقات الوظيفية ، والعمليات النفسية الاجتماعية من النوع الذى يلفت إليه أصحاب الاتجاه الأمبيريقى الضيق النطاق[٥١] .

على أننا نجد فى هذه الأيام أصواتًا عالية ترتفع للمطالبة بضرورة العودة إلى تبنى الاتجاه التاريخى ، وتذهب إلى أن علم الاجتماع حينما يتخلى عن المنهج التاريخى ، يفقد روابطه بالمصادر الفكرية الأساسية التى كانت مسئولة عن تشكيله ، بل يذهب البعض إلى القول بأن هناك أمثلة عديدة تدلل على وقوع البحوث السوسيولوجية فى أخطاء فادحة نتيجة لأنها تتجاهل الشواهد التاريخية .

ويضرب أوسكار هاندلين Oscar Handlin وستيفان ثرنستورم S.Thernstorm مثالا على ذلك بالدراسة التى أجراها لويد وارنر L. Warner عن الحياة الاجتماعية فى مجتمع محلى حديث ، ضمن سلسلة بحوث اليانكى سيتى ، واكتفى فيها بدراسة التساند الوظيفى والاعتماد المتبادل بين النظم الاجتماعية معتمدًا على تقارير معاصرة حول الظواهر التى حدثت فى الماضى ، وكان فى وسعه أن يعمق تحليلاته ، وأن يفسر الكثير من أنماط السلوك لو أنه درس التاريخ الفعلى للمجتمع المحلى كما يوجد فى الوثائق المتاحة[٥٢] :

ومن بين المؤلفات الحديثة التى طالبت بضرورة إحياء الاتجاه التاريخى والمقارن ، كتاب رايت ملز C. Wright Mills بعنوان : « التخيل السوسيولوجى » Sociological Imagination

١٩٥٩ ، وكذلك كتاب سيمور مارتن ليبست S.M. Lipset بعنوان : « الثورة والثورة المضادة : التغير والاستمرار فى البناءات الاجتماعية ١٩٦٨ »(٥٣) .

ويعتبر الكتاب الأول من أهم المؤلفات النقدية للنظرية والمنهج فى علم الاجتماع الحديث ويؤكد فيه المؤلف أهمية « التخيل السوسيولوجى » ذلك المفهوم الذى يشير إلى قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع ، فى ضوء ما تنطوى عليه من دلالة داخلية بالنسبة للأفراد ، فضلا عن الظروف الخارجية والبيئية المؤثرة فى سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى - إذ يعتقد رايت ملز أنه من العسير دراسة اتجاهات الأفراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا عزلت عن سياقها التاريخى ، وإذا درست منفصلة عن العصر الذى تنتمى إليه . ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذى يلعبه الإطار التاريخى الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثاقبة إذا ما استعرضنا التساؤلات الرئيسية التى يطرحها عالم الاجتماع ذو القدرة على التخيل السوسيولوجى والتى تدور غالبًا حول ثلاث مسائل مترابطة يحددها على النحو التالى :

(ا) ما هو بناء المجتمع ككل ، وما هى مكوناته الرئيسية ، وكيف تتحقق الروابط والصلات بينها ؟ وما هو وجه الاختلاف بين البناءات الاجتماعية ؟ ثم ما هى المعانى التى تنطوى عليها بعض الملامح البنائية الخاصة . وأثر ذلك فى استمرار البناء وتغيره ؟ .

(ب) أين موقع المجتمع على خط التاريخ الإنسانى ؟ وما هى العوامل التى تؤدى إلى تغيره ؟ وما هو موقعه ، ودوره من تطور الإنسانية ككل ؟ وكيف تتأثر تلك الملامح الخاصة التى تقوم بدراستها بالفترة التاريخية التى توجد فيها ، ثم ما هو تأثيرها أيضًا فى تلك الحقبة التاريخية ؟ وما هى خصائص هذه الحقبة التاريخية ذاتها ؟ وكيف تختلف عن غيرها من حقبات التاريخ ! .

(حـ) ما هى نوعيات الرجال والنساء التى توجد الآن فى المجتمع خلال هذه الفترة التاريخية ؟ وما هى النوعيات المتوقعة بعد ذلك ؟ وما هو نوع « الطبيعة الإنسانية » التى تظهر فى السلوك والشخصية التى نلاحظها فى هذا المجتمع وفى هذه الحقبة التاريخية ؟

فكأن التخيل السوسيولوجى ، عند رايت ملز ، لا يستطيع أن يتخلى بأى حال من الأحوال عن الاعتماد على التاريخ ، ولهذا نجد رايت ملز يعقد فصلا كاملا عن استخدامات التاريخ فى مؤلفه السابق الإشارة إليه ، حيث يقول ملز فى مطلع هذا الفصل : « إن العلوم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة . والتاريخ . والارتباط بينهما داخل البناءات الاجتماعية ، وهذه الجوانب الثلاثة : تاريخ الحياة ، والتاريخ ، والمجتمع . هى الأسس التى ترتكز عليها الدراسة الجادة

للإنسان ، كما أنني أعتمد عليها في نقدي للمدارس المعاصرة في علم الاجتماع ، التي تجاهل أصحابها هذا التقليد الكلاسيكي .

إن مشكلة عصرنا الحالي – والتي تتضمن أيضًا مشكلة طبيعة الإنسان الحقيقية – لا يمكن وضعها بصورة ملائمة . دون أن نأخذ في اعتبارنا باستمرار تلك الحقيقة القائلة بأن التاريخ هو لب الدراسة الاجتماعية ، والاعتراف بالحاجة إلى تطوير فهم سيكولوجي للإنسان على أسس سوسيولوجية ، ويكون ملائمًا تاريخيا . فبدون استخدام التاريخ ، وبدون إحساس تاريخي بالمسائل النفسية ، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضع – على نحو ملائم – نوع المشكلات التي يجب أن تكون الآن هي الموجه الأساسي لدراساته » .

ويستطرد ملز بقوله : « إن علم الاجتماع الذي يستحق بالفعل هذه التسمية هو علم الاجتماع التاريخي » ، وهناك في رأيه أسباب عديدة لتلك العلاقة الوثيقة بين التاريخ ، وعلم الاجتماع . فنحن نحتاج :

أولاً : كعلماء اجتماع حينما نريد أن نحدد ما الذي يجب أن نفسره إلى معرفة كاملة النطاق لا نستطيع أن نتوصل إليها إلا من خلال التنوعات التاريخية للمجتمع الإنساني . أي أنه من الضروري أن تكون لدى الباحث السوسيولوجي معرفة منظمة بتاريخ المجتمعات . وبنوعيات البناء الاجتماعي لكي يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة ، تسهم في حل مشكلات الإنسان في العالم المعاصر من جهة . ولكي يحلل نتائج أبحاثه تحليلا دقيقًا من جهة أخرى . أما إذا حصر الباحث نطاق اهتمامه بوحدة قومية واحدة . ولتكن مثلا المجتمع الغربي ، فهو لن يستطيع أن يتعرف على الفروق والاختلافات القائمة بين النماذج البشرية والنظم الاجتماعية . وهنا بالذات تبدو أهمية المقارنة التي تعتبر مطلبًا أساسيا لاختبار الفروض والتوقعات التي يقدمها علماء الاجتماع .

ومن الملاحظ ثانيًا : أن الدراسات التي تخلو من المضمون التاريخي تميل إلى أن تكون دراسات استاتيكية أو محدودة النطاق جدًا ، في إطار وسط اجتماعي معين . ذلك أن الفرصة تتاح لنا لكي نفهم التفاعل بين البناءات الاجتماعية الصغرى . والبناءات الكبرى . وكذلك الأسباب العامة للظواهر الاجتماعية ، إذا كان في وسعنا أن نستوعب مادة تاريخية هائلة . بل إنه من العسير علينا أن نفهم مجتمعًا محدودًا ، في وضعه الاستاتيكي نسبيا . دون الرجوع باستمرار إلى المادة التاريخية . فصورة أي مجتمع هي صورة تاريخية ، ولا يمكن فهم أي مجتمع إلا في ضوء الحقبة التاريخية التي يوجد فيها .

ومن الملاحظ ثالثًا : أن الحقيقة القائلة بأن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهمه . تبدو

واضحة لعالم الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الاجتماع حينما يترك مجتمعه الصناعى المتقدم ويتجه نحو فحص النظم السائدة فى بناءات اجتماعية مختلفة – مثل تلك التى توجد فى الشرق الأوسط . واسيا ، وأفريقيا ، وخاصة حينما يحاول أن يقارن بين النظم السائدة فى مجتمعه ، ونظم هذه المجتمعات . ومعنى ذلك أن هناك رابطة وثيقة بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة ، ونحن لا نستطيع أن نفهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمعات المتخلفة . والشيوعية . والرأسمالية ، كما هى موجودة الآن ، بدون مقارنات تمتد عبر الزمان .

ولكى يمكن فهم وتفسير الوقائع المقارنة عبر الزمان ، يجب أن نعرف المراحل التاريخية ، والأسباب التاريخية ، لاختلاف معدلات واتجاهات النمو والتطور الاجتماعى . فمن الضرورى أن نعرف على سبيل المثال لماذا استطاعت المستعمرات التى أسسها الغربيون فى جنوب أمريكا وأستراليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . أن تصبح مجتمعات صناعية رأسمالية مزدهرة ، بينما ظلت تلك المجتمعات التى توجد فى الهند ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا متخلفة حتى القرن العشرين .

ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية تؤدى بالضرورة إلى المقارنة بين المجتمعات ، بل إن ملز يذهب إلى حد القول بأننا لن نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التى مر خلالها أى مجتمع غربى حديث فى ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط ، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والسوسيولوجية لهذا البناء الاجتماعى دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع . وتاريخ المجتمعات الأخرى ، ويقابل بين مشكلاته ومشكلاتها .

أما الكتاب الثانى فقد عالج فيه ليبست Lipset مسائل علم الاجتماع السياسى ، وأبرز فى معالجته أهمية المنظور السوسيولوجى الذى يرتكز على التحليل التاريخى المقارن . واستهل مقالاته بدراسة تحليلية مفصلة عن الجوانب المنهجية للعلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع . ويقول ليبست فى هذا المجال : « لقد تغير الموقف خلال العشر سنوات الأخيرة فيما يتعلق باهتمام علم الاجتماع بالموضوعات التاريخية » ، ومعنى ذلك أن هناك حركة قوية الان تستهدف إحياء علم الاجتماع التاريخى المقارن . وقد اتخذت هذه الحركة عدة أشكال منها الاهتمام بموضوع مثل سوسيولوجية العلم . أى دراسة العوامل والظروف الاجتماعية التى تؤدى إلى تغير الحياة الفكرية . فضلا عن الاهتمام بتطور القيم القومية . ودراسة الأنماط السابقة للسلوك الانتخابى ، وتحليل التغير فى الحياة الدينية » . ويعتقد ليبست أن من أهم العوامل التى ساعدت على إحياء الاتجاه التاريخى المقارن فى علم الاجتماع ، ظهور مجموعة من الدراسات التى تدخل ضمن مجال ما يسمى بعلم اجتماع التنمية . ويشير هذا المصطلح إلى الاهتمام بالعمليات التى تؤثر فى إمكانيات تمدين مجتمعات كلية . وهو

اتجاه فى البحث يوازى اتجاه علماء الاقتصاد فى دراساتهم لمشكلات التنمية الاقتصادية . فإذا كان علماء الاقتصاد فى دراستهم لهذه المشكلات يعتقدون أن فهم هذه المشكلات فهماً حقيقيا يجب أن يكون فى ضوء « التاريخ الاقتصادى » للمجتمعات التى يدرسونها . فإن علماء الاجتماع أيضًا الذين يهتمون بمشكلات تمدين المجتمعات وإعادة بناء بعض مجتمعات أفريقيا واسيا . أصبحوا يعترفون الآن بأن معرفة تاريخ المدن والدول القديمة . سوف يلقى مزيداً من الضوء على المشكلات المعاصرة التى يتعرضون لها فى دراساتهم ، ولا تقتصر مهمة المعلومات التاريخية على ذلك ، بل إننا إذا أضفنا إليها المقارنات ، لأصبح من الممكن أن يكتسب التحليل السوسيولوجى طابعا عالميا ، فبدلا من أن يحصر عالم الاجتماع اهتمامه فى دراسة ثقافته ، فإنه يستطيع أن يدرس ثقافات عديدة قديمة ومعاصرة ، وبذلك نبتعد فى بحوثنا عن ذلك التركز حول الذات الذى أخذ يسيطر على الدراسات الأمبيريقية المحدودة النطاق(٥٤) .

هكذا تبدو لنا الصلة الوثيقة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع . وحاجة علماء الاجتماع إلى الاستعانة بالمعلومات التاريخية . الأمر الذى دفع البعض إلى حد القول بأن علماء الاجتماع هم علماء التاريخ المعاصر . وأن المؤرخين علماء الاجتماع للعصور الماضية . وسواء نظرنا إلى الدراسة التاريخية على أنها تنصب على الأحداث الفريدة فقط فى تطور الكائن الاجتماعى . أو أنها دراسة شاملة تربط بين الماضى والحاضر . وتحاول أن تكشف عن العوامل والأسباب . فإن كلا النظرتين له قيمة فى البحث العلمى الاجتماعى . فمثلا قد ندرس قيام صناعة معينة فى قرية من القرى . ونكتشف أنها بدأت بنزوح أسرة معينة إلى القرية . فندرس تلك الحادثة نفسها . وما أدت إليه من تغير الظروف . ولكننا لن نستطيع التعميم إلا إذا حاولنا أن ندرس تطور الصناعات فى عدد من القرى . وأن نكشف الاتجاهات العامة لتطور الصناعات الريفية . كذلك قد يريد الباحث أن يدرس ظاهرة القيادة فى الريف فيختار عدداً من أنماط القيادة مثل القيادة الديموقراطية . أو القيادة القائمة على أساس السن . أو مكانة الأسرة . ليستخلص من دراسته هذه بعض التعميمات التى توضح طبيعة القيادة فى الريف . وأنماطها ، والعوامل المؤثرة فيها . لكنه لن يستطيع أن يفسر الكثير من جوانب هذه الظاهرة إلا إذا رجع إلى التاريخ . وهو إذ قنع من التاريخ بحالة واحدة . فإن ذلك لن ييسر له فهم ظاهرة القيادة إلا فى حدود ضيقة جدا . أما إذا درس عدداً متنوعًا من الحالات . أمكنه أن يستخلص منها ما يلقى الكثير من الضوء على ظاهرة القيادة فى حاضرها . بل أمكنه أن يتنبأ بما يحتمل وقوعه فى المستقبل ، كذلك الحال فى دراسة كثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل : الزواج ، والملكية ، والاتجاه نحو العمل الجمعى . ومن

الدراسات التى يستعان فيها بالمنهج التاريخى أيضًا تلك التى تستهدف معرفة الطابع القومى National Character وهى محاولة التعرف على الخصائص والسمات الشخصية العامة التى توجد لدى شعب من الشعوب نتيجة اشتراك أعضائه فى ثقافة واحدة ، كأن تحدد مثلا النمط الاجتماعى لشخصية المصرى ،وهنا يحتاج الأمر إلى شواهد تاريخية وبعض الأمثلة الشعبية والفولكلور (**)

خطة البحث التاريخى ومصادره :

تشمل خطة البحث التاريخى بصفة عامة عدة مراحل تبدأ باختيار موضوع البحث . ثم جمع الحقائق المتوافرة عن هذا الموضوع من المصادر الأولية والثانوية ، وترتيب هذه الحقائق وتبويبها وتنظيمها ، وأخيرًا العرض أوكتابة التقرير عنها . وعادة ما تشمل موضوعات البحث فى هذا المجال العرض التاريخى لأشخاص معينين ، أوالمؤسسات وتنظيمات معينة ، أوتتبع أصول حركة أوَ نشاط ، أو اتجاه أو تقليد ، أو معيار اجتماعى ويرتبط اختيارنا لموضوعات البحوث التاريخية بمدى توافر المصادر والمعلومات ، ومبلغ الحاجة إلى البحث فى الميدان ، ومران الباحث على المنهج التاريخى .

فإذا استقر الباحث على موضوع عليه أن يحصر كافة المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمصادر التاريخية تنقسم إلى :

(ا) مصادر أولية :

تضم هذه المصادر كل من الآثار . والوثائق : أما الآثار فهى بقايا حضارة ماضية ، أو أحداث وقعت فى الماضى ، فالأهرامات مصدر هام جدا من مصادر فهمنا للحضارة القديمة المصرية ، وهى بالنسبة لعلماء الاجتماع تدل على وجود شكل أو نمط معين من أنماط الحياة الاجتماعية : أما الوثائق فهى سجل لأحداث أو وقائع ماضية قد يكون مكتوبًا أو مصورًا أو شفهيا . أما السجل الكتابى فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات ، والسجل المصور غالبًا ما يضم الفنون المختلفة من نحت ورسم . أما الكلمة المنقولة التى لم تدون فهى مثل الحكم والأمثال . والأساطير المتناقلة بين الناس وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغانى الشعبية .

(ب) المصادر الثانوية :

معلومات غير مباشرة . تشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهى تعطينا فكرة عن الظروف التى أدت إلى اندثار المصادر الأولية ، فإذا لم تكن الأهرامات قائمة ، يستطيع دارس التاريخ المصرى القديم ، أن يستدل على وجودها ، وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التى ظهرت حولها .

غير أن البحث التاريخى لا يقف عند اختيار الموضوع وجمع مصادره ، وإنما يتعين على الباحث فى هذا المجال أن يقوم بعمليتين متكاملتين هما : التحليل التاريخى ، ثم التركيب التاريخى بعد ذلك .

والتحليل نوعان خارجى External وداخلى Internal ويتكون التحليل الخارجى من مرحلتين هما : نقد الوثائق ، ثم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . فطالما أن مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظاتنا بطريقة مباشرة . ولما كانت الوثائق هى السبيل الوحيد إلى معرفتها ، وجب الحذر فى استخدامها . والعناية بالتفرقة بين الصحيح والمزيف منها . ويقصد بنقد الوثائق التأكد من صدق . ما تنطوى عليه من معلومات ، خاصة وأن هناك أسبابا كثيرة للخطأ فى الوثائق ، فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها . وقد يفهمها فهمًا خاطئًا ، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الدى يأخذ عنه ، وبين غيره من الأصول . وتزيد الأخطاء والهفوات كلما كثر عدد الأيدى التى تتداول الوثائق . ولا يرجع ذلك الى السهو أو إلى غلبة الخيال اللاشعورى فى أثناء النقل فحسب ، بل هناك أيضًا تحريف مقصود . فربما يدرس الناسخ على صاحب الوثيقة ، ويكتب أشياء ينسبها إليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية ، أو لإرضاء نزعة دينية أو مذهبية ، وقد يزيف وثيقة بأكملها ، وربما يغير بعض فقراتها بالزيادة أو النقصان ، لأنه يظن أن من واجبه إصلاح الأصل وتوضيح ما غمض فيه على كاتب الوثيقة : ومن اليسير معرفة التحريفَ غير المقصود . ويكاد يكون الاهتداء إلى التزييف أمرًا مستحيلاً ، إذ لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل المفقود

على أن المقارنة بين الوثائق وتمحيص ما جاء بها من أخبار ليس كافيا ، إذ من الضرورى أيضًا الوقوف على مصدر كل وثيقة ، أين ومتى كتبت ، ومن كتبها . وذلك لأنه لا فائدة من استخدام وثيقة تجهل صاحبها ، وهذه العملية هامة جدًا إذا كان المؤرخ يدرس إحدى وثائق العصور القديمة أو المتوسطة ، التى لم يكن أصحابها يهتمون بتوقيع كتاباتهم أو تحديد تاريخها .

أما التحليل الداخلي ، فإنه يطلق على مجموعة العمليات التي يستخدمها الباحث في فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التي أحاطت بكتابتها . فهي خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل ، وهي ضرورية للسبب الآتي : وهو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظاتنا ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها ، دون تمحيص أو نقد .

والتحليل الداخلي نوعان : إيجابي وسلبي .

أما التحليل الداخلي الإيجابي فهو يستخدم للتفرقة بين العناصر الأولية التي يحتوي عليها النص التاريخي تمهيدًا لفهم كل عنصر على حدة ، وللوقوف على المعنى الحقيقي الذي ترمي إليه الألفاظ والعبارات ، خاصة إذا تعلق الأمر بوثائق العصرين القديم والوسيط ، حينما يجد الباحث أن لغته وتفكيره يختلفان اختلافًا كبيرًا عن لغة وتفكير الأصل التاريخي الذي يقوم بدراسته ، فكأن التحليل الداخلي الإيجابي يستهدف تحديد المعاني المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية . مما يضطر الباحث إلى معرفة لغة العصر الذي كتبت فيه الوثائق معرفة تامة ، وأن يفرق بين أسلوب كاتب إحدى الوثائق وأسلوب غيره من الكتاب .

أما عملية التحليل الداخلي السلبي فإنها تجعلنا نعرف الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته . أو شهادة الآخرين الذين رأوا الظواهر أو الحوادث التاريخية ، كما ترشدنا إلى الأسباب الخارجية . أو البواعث النفسية الداخلية ، التي ربما دعته إلى الكذب ، أو أدت إلى الخطأ ، والقاعدة التي يجب أن يتمسك بها هنا هي أن عليه أن يبدأ بالشك ولا يدعه إلا إذا تبين له فساده . لذلك يحاول المؤرخ أن يتبين ما إذا كانت هناك مصلحة خاصة يريد صاحب الوثيقة تحقيقها . أو أن هناك جماعة يحاول الدفاع عنها ، أم أن الراوي قد وجد في ظروف أكرهته على الكذب ، وهذا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية حينما لا يتفق الصدق مع السياسة العامة للدولة أو التقاليد أو الشعور العام . وهناك مسائل أخرى تتصل بالحالة العقلية للكاتب ، وتوافر الشروط العلمية للملاحظة والتسجيل(٥٦) .

ويمكن للباحث في هذا الميدان أن يستعين بالقائمة التي وضعها شابين S. Chapin والتي تحدد أسس النقد المستخدم في كافة المصادر الوثائقية على النحو التالي(٥٧) .

(أ) يجب أولا نقد الوثائق نقدًا خارجيا أو من حيث خصائصها الموضوعية .

١ – التحقق من كاتب الوثيقة .

٢ – تصنيف المصادر تصنيفًا نقديا .

٣ – يجب أن يتحاشى الباحث الإفراط أو المغالاة في النقد الذي يجعل الوسيلة تتحول إلى

غاية . وليست طريقة للتعرف على حقيقة المعلومات .

(ب) يتعين بعد ذلك نقد الوثائق نقدًا داخليا أو على أساس خصائصها الذاتية ، وهذا هو النقد التحليلى الهام .

١ – ما الذى يعنيه الكاتب بعبارة معينة بالذات ؟ وما هو معناها الحقيقى المتميز عن المعنى اللفظى لها ؟

٢ – هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟

(ا) هل يهتم الكاتب بخداع القارئ ؟

(ب) وهل كان يقع تحت ضغط للتزييف ؟

(حـ) هل كان متأثرًا باتجاه معين أو متعاطفًا مع تيار فكرى أو حركة سياسية ؟

(د) هل وقع الكاتب تحت تأثير الغرور ؟

(هـ) هل تأثر بالرأى العام ؟

(و) هل توجد شواهد تشير إلى وجود دوافع أدبية حفزته إلى تزييف الحقيقة ؟

٣ – هل العبارات صحيحة ؟

(ا) هل كان الكاتب ملاحظًا محدود القدرات نتيجة لضعف إمكانياته الفكرية ؟

(ب) هل الكاتب لم يستطع أن يختار الوقت والمكان المناسبين للملاحظة ؟

(حـ) هل كان غير مكترث تمامًا بالأحداث ؟

(د) هل الحقائق التى يتناولها من طبيعة يصعب ملاحظتها ؟

(هـ) هل المؤلف مجرد مشاهد أو أنه ملاحظ مدرب ؟

٤ – وحينما يتضح أن الكاتب ليس هو الملاحظ الأصلى ، من الضرورى أن نحدد مدى دقة وصدق مصادر معلوماته .

(حـ) ربما يمكن تحديد بعض الحقائق عن طريق المقارنة التى تقدر مبلغ أهمية التعارضات (جوانب الاتفاق ، وتخلص فى الغالب إلى تحديد لدرجة الاحتمال .

وهكذا ، تنتهى عملية التحليل الداخلى بنوعيها إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية المبعثرة المنعزلة ، التى تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب فهى تحتوى على ظواهر متباينة كاللغة ، والأسلوب والعادات الاجتماعية ، وتتحدث عن أشياء مادية كالآثار والأمكنة والمواقع . وهنا يجد الباحث من الضرورى أن يبدأ مرحلة التركيب التاريخى فيقوم بتصنيف الظواهر التاريخية إلى فئات تحتوى كل منها على أمور خاصة متجانسة . ومع ذلك فإن التصنيف وحده لا يكفى ،

إذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق عنها شيئًا . وحينئذ لابد من الاعتماد على الفروض والاستنباط لسد الفراغ . ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علما بمعنى الكلمة ، إلا إذا سلك سبيل العلوم الأخرى ، أى إلا إذا اعتمد على الفروض لكى يسد بها النقص فى الوثائق . ولكى يربط الظواهر التاريخية ويفسرها ، وينعكس ما سبق فى كتابة البحث وعرض النتائج بصورة واضحة موضوعية ، إذ لابد أن يشير الباحث إلى مصدر كل العبارات المقتبسة فى بحثه ، وأن يرتب المراجع بصورة تتضح فيها المصادر الأولية والثانوية ، كما أنه من المهم الإشارة إلى كيفية الحصول على هذه المصادر . ويتعين أيضًا أن يستخدم الباحث فى عرض مادته لغة واضحة دقيقة ، فيبتعد عن الألفاظ التى تدل على معانى مجردة غامضة ، حتى يستطيع تحديد الظواهر الإنسانية التى يكتب عنها .

٣ – المنهج التجريبى :

التجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف التى من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث فى الإطار الذى رسمه الباحث وحدده بنفسه ، وإذن فالتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادى للفرد بإقباله على التعلم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادى ، أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث ؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضى اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة ، والتحكم فى مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث ، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج .

وإذا كانت الملاحظة تنحصر فى فحص الظاهرة على النحو الذى تبدو عليه ، وكان الملاحظ يكتفى بمشاهدتها والمقارنة بينها ، وكأنه يصغى إلى الطبيعة ليأخذ عنها ما تقول ، وليسجل كل ما قد تكشف له من صفات الأشياء أو العلاقات بينها ، إلا أن الباحث عادة لا يكتفى ، ولا يقنع بهذا الموقف السلبى ، ويسعى باستمرار إلى معرفة أكثر عمقًا وتفصيلاً . مما يدفعه إلى التدخل فى مجرى الظواهر الطبيعية وتعديل الظروف التى توجد فيها ، حتى يستطيع دراستها فى أنسب وضع ، وهكذا يمكن تعريف التجربة بأنها ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلا كبيرًا أو قليلا عن طريق بعض الظروف المصطنعة .

وهذا هو المعنى العام للتجربة : لكن المصطلح قد يستخدم أيضًا بمعنى خاص ، فيراد به الدلالة على الخبرة التى يكتسبها العالم بتصحيح آرائه ونظرياته العلمية دون انقطاع ، حتى يوفق

بينها وبين الكشوف الجديدة ، لكى يزداد قربًا من الحقيقة . غير أن الذى يهمنا هنا هو المعنى العام للتجربة باعتبار أنها جزء جوهرى من المنهج الاستقرائى ، ووسيلة لتحقيق بعض النتائج السريعة التى لا يمكن الوصول إليها عن طريق الملاحظة ، فهناك مثلا فارق كبير بين ملاحظتنا للبرق ، يمر خاطفا ، وبين ملاحظة العالم لشرر كهربائى يثيره فى معمله متى أراد ، ويستطيع تكراره ، كيفما شاء حتى يدرس الشروط الضرورية لوجود الكهرباء .

والواقع أن التجربة بهذا المعنى تجد أوسع مجالاتها فى العلوم الطبيعية ، فالباحث فى العلاقة بين متغيرين لا يكتفى بالمشاهدات العامة التى تتصل بهذه العلاقة ، ذلك أنه يستطيع أن يصطنع موقفًا تجريبيًا يمكنه من التحكم فى كل المتغيرات الأخرى ، التى قد تكون ذات تأثير فى هذه العلاقة ، بصورة يمكن معها قياس النتائج موضوعيًا ، ثم التأكد من صحة الفرض الذى صاغه منذ البداية .

أما الباحث فى العلوم الاجتماعية ، فلا تتوافر له فى كثير من الحالات تلك الظروف المهيئة للباحث فى ميدان العلوم الطبيعية ، نظرًا لشدة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التى يصعب ضبطها والتحكم فيها ، هذا فضلا عن النقص فى كثير من أدوات الملاحظة والقياس . لذلك يقال إن الباحث الاجتماعى يلجأ فى كثير من الأحيان إلى التجريب الطبيعى ، أى إلى تلك الحالات التى تتهيأ فيها طبيعيا ظروف تيسر الملاحظة أو المقارنة أو القياس ، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية التى تختلف فى بعض المتغيرات الهامة ، أو دراسة ظروف الجماعات فى مواقف معينة . ولا شك أن التخطيط لمثل هذه الدراسات تعترضه صعوبات عديدة ، تتصل بالتصميم التجريبى الملائم لاختيار عينات تجريبية وأخرى ضابطة ، وكافة الظروف الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى مجرى التجربة (٥٨) .

وترجع أصول المنهج التجريبى إلى ثلاث طرق أساسية لإقامة البراهين والأدلة قدمها جون ستوارت مل G.S. Mill فى مؤلفه : « نسق المنطق System of logic » (٥٩) . ويرى مل أن طرقه هذه ، وإن استخدمت فى الكشف عن القوانين ، فإنها الطرق الوحيدة فى البرهنة ، وهى تعتمد على الاعتقاد فى مبدأ السببية ، والسبب هو المقدمة الثابتة التى لا تتوقف على أى شرط ، أنه يكفى وحده فى إحداث النتيجة ، دون تخلف ، مهما تغيرت الظروف .

أما الطريقة الأولى التى استخدمها مل فهى ما يعرف بطريقة الاتفاق ، Method of Agreement وتنحصر هذه الطريقة فى المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الظواهر أو الظروف التى تحتوى بالضرورة على سبب الظاهرة الأولى . وإذن ، تقوم هذه الطريقة على

أساس الاعتراف بأن وجود السبب يؤدى إلى وجود النتيجة . وقد حدد مل القاعدة التى تعبر عن هذه الطريقة على النحو التالى : « إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها فى ظرف واحد فقط ، فهذا الظرف الوحيد الذى تتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب فى هذه الظاهرة » .

فإذا قلنا إن الظاهرة المراد تفسيرها هى «ص» وأنها تسبق أو تصاحب :

فى الحالة الأولى بالظروف ، س ، ك ، ب .

وفى الحالة الثانية بالظروف ، ل ، م ، س .

وفى الحالة الثالثة بالظروف ، ط ، س ، و .

فالظرف الوحيد المشترك بين هذه الحالات الثلاث وهو « س » يعد سببًا لـ « ص » أو نتيجة لها .

ولا تستلزم هذه الطريقة كثرة عدد الحالات فقط . بل لابد من تنوعها أيضًا ، فمثلا حين نقول إن علة جذب الحديد لبرادة الحديد هى حصول قطعة الحديد على خصائص الجذب ، فإن فرضنا لا يتحقق بكثرة ملاحظتنا لقطع أخرى من الحديد ، وإنما يتحقق بملاحظتنا لمعدن الرصاص حين نجد أنه ليس من الضرورى أن يكون الظرف الوحيد المشترك سببًا فى وجود الظاهرة ، لأن هذا الاتفاق قد يكون وليد الصدفة ، أو يرجع لأن كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد .

أما الطريقة الثانية فهى طريقة الاختلاف Method of Difference وهى على العكس من الطريقة السابقة ، إذ إنها تنحصر فى المقارنة بين حالتين متشابهتين فى جميع الظروف ما عدا ظرفًا واحدًا ، بحيث توجد الظاهرة فى إحداها ، ولا توجد فى الأخرى وتعتمد هذه الطريقة على الفكرة القائلة بأن غياب السبب يؤدى إلى غياب النتيجة ، وقد حدد مل هذه الطريقة على النحو التالى :

« إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة فى إحداهما ولا توجد فى الأخرى ، فى جميع الظروف ما عدا ظرفًا واحدًا لا يوجد إلا فى الحالة الأولى وحدها ، فإن هذا الظرف الوحيد الذى تختلف فيه الحالتان هو نتيجة للظاهرة أو سببها ، أو جزء ضرورى من هذا السبب » .

فإذا قلنا مثلا إن الظاهرة المراد تفسيرها هى « س » .

وأنها توجد إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م ، ص .

وتختفى إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م .

فمن المرجح أن يكون الظرف « ص » هو السبب فى وجود الظاهرة « س » .

أما الطريقة الثالثة والأخيرة فى طريقة التغير النسبى

Method of Concomitant Variation وقد حدد مل هذه الطريقة بقوله : « إن الظاهرة التي تتغير على نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص ، تعد سببًا أو نتيجة لهذه الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية » . أى أن الزيادة والنقصان فى المعلول يرتبط بالزيادة أو النقص فى العلة ، وإذن فالبحث هنا يتجه إلى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة ، فبعد أن تفرغ مثلا من إثبات أن الاحتكاك هو أحد علل توليد الحرارة ، نجد بمقتضى هذه الطريقة أنه كلما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة فى الأجسام المعرضة له ، وكلما قل الاحتكاك قلت هذه الدرجة ، وكذلك شدة سماع الصوت مرتبطة بتعدد ذبذباته ، أو أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسبًا عكسيا .

ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات هى تحديد مشكلة للبحث ، وصياغة فروض تمس جوانب هذه المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل Independent variable والمتغير التابع Dependent variable ، ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى إجراء التجربة . ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذى نريد اختبار تأثيره فى ظاهرة ما المتغير المستقل أو التجريبي ، أما المتغير الذى نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير التابع أو المعتمد . فإذا أردنا مثلا معرفة أثر دراسة بعض الكتب على مدى الوعى القومى لدى التلاميذ ، كان المتغير المستقل فى تجربتنا هذه هو دراسة الكتب ، أما المتغير التابع فهو درجة الوعى القومى .

ويعتمد إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف – بقدر المستطاع – ما عدا الظرف المراد اختبار تأثيره ، أو ارتباطه بظروف أخرى ، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين ، وتسمى المجموعة التى تتعرض لتأثير المتغير السببى المجموعة التجريبية Experimental Group أما المجموعة الأخرى فهى المجموعة الضابطة Control Group ، ويجب استبعاد كل العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة ، فعلى الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة ، وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بالجماعتين ، ثم التأكد من أن التغير الذى حدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية « للمسبب » لم يحدث نتيجة لفروق قائمة أساسًا بين أفراد الجماعتين قبل بدء التجربة ، سواء كان هذا الفرق بالنسبة للمتغير المسبب أو عوامل أخرى ، والغرض من إيجاد هذا التشابه هو التأكد – قدر الإمكان – من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب .

ومن الضرورى بعد ذلك كله زيادة حساسية التجربة ، بحيث تسمح بأن تسجل أقل تأثير

يحدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية للمؤثر أو المتغير المستقل ، إذ قد لا يظهر مثل هذا التأثير الطفيف فى حالة وجود عوامل أخرى تؤثر فى النتائج ، وقد تطغى آثارها على فعل وأثر المتغير السببى .

وهناك نماذج مختلفة للتصميم التجريبى يقوم أبسطها على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة ، يشترط أن يتعادلا فى كافة المتغيرات الهامة ، ما عدا متغيرًا واحدًا يوجد فى الجماعة التجريبية فقط ، هو المتغير السببى الذى نفترض أن له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة ، فإذا لوحظت تغيرات واضحة فى الجماعة التجريبية وليست موجودة فى الجماعة الضابطة ، استنتجنا وجود ارتباط بين المتغيرين .

على أن هذا الارتباط السببى بين المتغيرات الذى يبدو أنه يقينى فى العلوم الطبيعية ، يصعب أن يكون كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، لهذا فإنه بدلا من القول بأن نتائج التجربة تثبت صحة الافتراض ، يكون من الأفضل القول : بأن نتائج التجربة لا تتعارض مع ادعاء صحة الافتراض ، كما يتعين علينا دائمًا أن نتأكد من أن حدوث الظاهرة ، أو وجود ارتباط بين متغيرين ليس وليد الصدفة . ومن ثم يكون فى إمكاننا أن نحصل بنسبة كبيرة على نفس النتائج إذا تكررت نفس الظروف ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا إن الفرق جوهرى أو العلاقة جوهرية إحصائيا . ولكى نوضح ما سبق نفترض أننا أردنا أن نتحقق من مدى صحة الفرض القائل : بأن وضع بعض البرامج التوجيهية ، التى تستهدف اكتساب التلاميذ اتجاهات مرغوبة فيما يتعلق بالمشاركة فى العمل الجماعى ، وتدريب التلاميذ عليها سوف يؤدى إلى تحسين اتجاهاتهم . ويمكننا أن نتحقق تجريبيا من صحة هذا الفرض بطرق مختلفة ، فمثلا نختار جماعتين مدرستين مثل فصلى الصف الخامس بإحدى المدارس الابتدائية ، على أن نراعى فى اختيارنا ضبط مجموعة ظروف مثل المستوى الاقتصادى والأسرى ، ثم نعرض إحدى الجماعتين (التجريبية) لهذه البرامج (المتغير المستقل) ولا نعرض الجماعة الأخرى لها ، وذلك لمدة شهر مثلا ، ثم نقيس بعد ذلك اتجاه الجماعتين نحو العمل الجماعى .

فإذا كان اتجاه أفراد الجماعة التجريبية قد تغير بدرجة واضحة ، ووجدت فروق ظاهرة بينها وبين الجماعة الضابطة ، كان ذلك داعيًا إلى الاطمئنان لصحة الفرض . ويسمى هذا النوع من التجارب باسم التجارب البعدية After Experiment ، لأن القياس لم يحدث إلا بعد استخدام البرامج التوجيهية مع الجماعة التجريبية ، كما أننا افترضنا أن الجماعتين متكافئتين من حيث كل العوامل الهامة . وإن كان ذلك أمر يصعب التأكد منه بصفة تامة فى البحوث الاجتماعية ، لكننا

إذا لم نستوثق من تكافؤ العينتين ، فإننا لن نستطيع التأكد من تأثير المتغير المراد قياس أثره ، لأن الفروق بين الجماعتين التجريبية والضابطة قد ترجع فى هذه الحالة إلى فروق سابقة بينهما ، أو إلى فروق بينهما من حيث الاستعداد للاستجابة أو للتغير.

لكن الباحث قد يلجأ للتغلب على بعض الصعوبات المتضمنة فى التجربة البعدية إلى تصميم آخر ، فيستخدم نفس الأفراد كجماعة تجريبية وكجماعة ضابطة ، فيقيس اتجاه أفراد فصل دراسى نحو العمل الجماعى مثلا ثم يعرض مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة لمدة شهر ويعيد تطبيق مقياس الاتجاه مرة أخرى . فإذا وجدت فروق جوهرية إحصائيا ، افترض أنها ترجع إلى تأثير المتغير السببى . ويطلق على هذا النوع من التجارب اسم التجربة القبلية البعدية Before-After Experiment، باستخدام جماعة واحدة ، إلا أنه من المحتمل دائمًا أن تكون هذه الفروق راجعة إلى متغيرات أخرى تحدث أثرها فى الفترة بين الملاحظتين ، مثل الاستماع إلى الإذاعة ، أو قراءة كتب تتصل بالموضوع ، أو الاشتراك فى مناقشات جماعية قد ترجع إلى الأثر الناتج عن تطبيق المقياس مرتين ، كذلك قد يقاوم الأفراد التجربة ، نتيجة لشعورهم بأنهم تحت الاختبار ، فيحتفظون بنفس الإجابات عند تكرار الاختبار ، أو إلى تغييرها دون أن يكون ذلك بالضرورة دليلا على تغير حقيقى فى الاتجاه.

على أن التجربة القبلية – البعدية تتميز عن التجربة البعدية بأنها تتضمن تحليلا أعمق لعملية التغير ، فمن الممكن فى المثال السابق أن نميز التلاميذ من ذوى الاتجاهات المؤيدة والمعارضة قبل استخدام مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى ، وأن نميز أيضًا الاختلافات فى استجابات مختلف التلاميذ لهذه البرامج .

وقد يحاول الباحث الجمع بين مزايا النوعين السابقين إلى حد ما ، ويلجأ فى هذه الحالة إلى إجراء تجربة قبلية بعدية باستخدام جماعة ضابطة واحدة ، وتتضمن الطريقة ملاحظة أو قياس كل الجماعتين التجريبية والضابطة ، قبل إدخال العامل المتغير إلى الجماعة التجريبية وبعده . أى أن الباحث يختار إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية ، ثم يقيس الاتجاهات فى الجماعتين قبل تعريض الجماعة التجريبية للمتغير السببى (البرامج التوجيهية) ثم يعيد القياس على الجماعتين ، والفرق بينهما يمكن اعتباره نتيجة تأثير هذا المتغير.

وفى هذه الحالة نجد أن الجماعتين تعرضتا لنفس العمليات القياسية ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية ، لذلك فالفرق بين الجماعتين يعبر عن أثر المتغير التجريبى فقط ، ولهذا السبب يمكن إما مقارنة درجات كل جماعة على حدة أو الجماعتين ببعضهما . ومن أمثلة هذه التجارب تلك التى

قام بها ستوارت دود S.Dodd فى قرى الريف السورى ، فقد أراد اختبار تأثير برنامج للتثقيف الصحى على عوامل عدة ، فاختار مجموعتين من القرى تعرضت إحداهما للبرنامج (الجماعة التجريبية) ولم تتعرض الأخرى له ، وقاس هذه العوامل فى كل من المجموعتين قبل التعرض للبرنامج وبعده قياسًا دقيقًا ، ثم حسب بعد ذلك الفرق بين الجماعتين(٦٠) .

غير أن القياس قبل إدخال العامل المتغير قد يؤثر فى نوع الاستجابة لهذا العامل فى الجماعة التجريبية ، فمثلا قد يؤدى تطبيق مقياس للاتجاه نحو العمل الجماعى إلى زيادة انتباه التلاميذ فى الجماعة التجريبية للبرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى بدرجة أكبر مما يمكن أن يحدث ، إذا لم يطبق مقياس الاتجاه قبل ذلك . وللتغلب على هذه الصعوبة تستخدم أحيانًا جماعة ضابطة ثانية متكافئة مع الجماعة التجريبية ، والجماعة الضابطة الأولى ، ولكن الفرق بينها وبين هاتين الجماعتين أنه لا يطبق عليها المقياس القبلى ، وإنما تتعرض لتأثير العامل المتغير ثم يتم القياس بعد ذلك .

وهناك أخيرًا نوع آخر من التجارب يطلق عليه التجربة المقارنة ، فلنفرض أننا أردنا أن نقارن بين محاضرة عن محو الأمية ، وتأثير مناقشة جماعية فى نفس الموضوع ، على اتجاهات القرويين نحو الأمية ، يمكن فى هذه الحالة أن نخطط للتجربة على أى أساس من الأسس السابقة ، وذلك بإضافة جماعة ضابطة إلى الجماعات التى تتضمنها كل طريقة . فإذا ، اتبعنا الطريقة البعدية علينا أن نكون جماعة تجريبية تستخدم فيها طريقة المحاضرة ، ثم جماعة تجريبية أخرى تستخدم فيها طريقة المناقشة ، وجماعة ضابطة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيرًا من البحوث الاجتماعية التى قد لا تستعين بالطرق السابقة ، حين يصعب على الباحث أن يخلق الظروف التجريبية المضبوطة ، ومن ثم تلجأ هذه البحوث إلى ما يسمى بالتجريب الطبيعى .

مثال ذلك الدراسات التى تتناول بحث مشكلة الطابع القومى . أو الشخصية القومية ، وهى بحوث تحاول أن تكشف عن أهم الخصائص أو السمات المميزة لشعب معين ، والتى تفرقهم عن الشعوب الأخرى ، والذين يدرسون هذا الموضوع يلجأون فى ذلك إلى المقارنة بين الشعوب والمجتمعات الإنسانية البدائية والمتحضرة ، ويستعينون فى ذلك بالملاحظة المباشرة ، وبدراسة التراث الفنى والأدبى والحكم والأمثال والأساطير والفولكلور ، كما يستخدمون مختلف أنواع اختبارات الذكاء ، والاتجاهات ، والقيم ، والاختبارات الإسقاطية للشخصية ويخرجون من ذلك بتعميمات عن كل مجتمع من هذه المجتمعات تقارن بالتعميمات التى خلصت إليها دراسات أجريت على مجتمعات أخرى ، وتلقى هذه المقارنات الكثير من الضوء على العلاقات بين الثقافة

والشخصية ومستوى التفاعل بينهما . وثمة نوع آخر من التجريب الطبيعى أسهم أيضًا فى فهمنا للسلوك الإنسانى فى مختلف المواقف ، وهو دراسة السلوك فى مواقف الأزمات والنكبات والكوارث ، كأن ندرس مثلا سلوك الناس فى القرية فى حالة حدوث حريق بها ، هل سوف يتجه الفرد أكثر نحو الالتزام بأسرته وعائلته ، أم أنه يفضل الخدمة العامة ، فى هذه الفترة الحرجة ؟ . ولا يعنى ذلك أن الباحث يتعين عليه أن يخطط لهذه المواقف ، أو يتنبأ بحدوثها ولكن عليه أن يستغلها فى الدراسة حين وقوعها ، طالما أنها يمكن أن تكشف لنا عن سلوك الأفراد والجماعات إزاء موقف معين . وواضح أن هذه التجارب ينقصها الكثير من الضبط العلمى ، وهذا هو ما جعلها موضع النقد ، وقد بذلت عدة محاولات لإكسابها مزيدًا من الضبط من حيث اختيار العينات ، وتحسين أدوات القياس ، ورغم تسليم معظم المشتغلين فى هذا الميدان بصحة هذه الاعتراضات ، فإن هذا لا يعنى أن هذه الدراسات عديمة القيمة ، بل إنها أسهمت بالفعل وإلى حد كبير فى زيادة فهمنا للشخصية الإنسانية فى مختلف الثقافات والمواقف ، أضف إلى ذلك أنه تتحقق لها خاصية هامة وهى أنها تتخلص من القيود المصطنعة التى تفرض على السلوك فى التصميمات التجريبية السابقة ، والتى قد تؤدى إلى تشويه النتائج أو عدم دقتها ، ولهذا فهى ذات قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية(٦١) .

من الضرورى إذن التأكد من اختيار الجماعات المتكافئة من حيث الخصائص والصفات المختلفة فى تحقيق الضبط التجريبى ، فكلما استطعنا أن نحقق ذلك أمكننا التخلص من التأثير السلبى للظروف أو العوامل الدخيلة . وهناك عدة طرق لاختيار هذه الجماعات نوجزها فيمايلى :

(ا) المزاوجة بين أفراد الجماعتين أو التماثل الفردى ، أى التأكد من أن الفرد الأول فى الجماعة التجريبية يتعادل تمامًا مع الفرد الأول فى الجماعة الضابطة ، من حيث كل المتغيرات الهامة فى الدراسة مثل السن ، والمستوى الاقتصادى ، والوضع الأسرى ، والحالة الصحية . وهكذا بالنسبة لكل أفراد الجماعتين . ومعنى ذلك أننا نقوم بعملية مضاهاة Maching عن طريق التحكم الدقيق Precision Control فإذا أردنا مثلا قياس تأثير استخدام المناقشة كطريقة لتوصيل معلومات زراعية لبعض الريفيين بدلا من استخدام المحاضرات ، فيجب علينا أن نختار جماعتين (تجريبية وضابطة) على أن نختارهم فردًا فردًا بحيث يتعادل كل زوج فى معلوماتهم الزراعية ، ومعلوماتهم العامة ، وخبراتهم السابقة ، ومستواهم التحصيلى .

ويخصص لكل جماعة عدد متساو من الأفراد ، ومتكافئ بالنسبة للعوامل المذكورة . وعلى أن المضاهاة على هذا النحو بالغة الصعوبة ، إذ يجب أن يتوافر لدينا عدد كبير جدا من الأفراد حتى

يمكن الاختيار بينهم ، كما أنه يصعب فى كثير من الأحيان تحديد أكثر العوامل أهمية ، والتى يمكن بناء عليها إجراء عملية المضاهاة ، يضاف إلى ذلك أننا غالبًا ما نواجه صعوبة فى إيجاد مقاييس يعتمد عليها .

(ب) المزاوجة بين الجماعتين كجماعات وليس بين الأفراد كأفراد ، ويتم ذلك عن طريق جماعتين تتساوى متوسطاتهما فى المتغيرات الهامة مثل السن ، ومستوى الدخل . فكأن المضاهاة هنا تعتمد على التحكم بالتوزيع التكرارى Frequency distribution Control أى تبعًا لتوزيع عامل أو عدة عوامل بكل جماعة بدلا من كل فرد على حدة . ومن عيوب طريقة التوزيع التكرارى أنها لا توفر مضاهاة تامة بين أفراد الجماعتين ، فمع أن التوزيع التكرارى متعادل بالنسبة لعامل واحد فى الجماعتين ، فقد يحدث سوء توزيع بالنسبة لباقى العوامل . فمن المحتمل مثلا أن نحصل على عينة تجريبية يكون فيها صغار السن من طبقة اقتصادية مرتفعة ، أو كبار السن من طبقة اقتصادية منخفضة وعينة ضابطة تكون على العكس من ذلك تمامًا .

(حـ) التوزيع العشوائى Randomization : يعنى التوزيع العشوائى إعطاء كل فرد فرصة متكافئة لاختياره فى التجربة ، ذلك أن الطريقتين السابقتين يفترضان أننا نعرف كل المتغيرات الهامة فى الدراسة ، وهو افتراض يصعب التحقق منه فى كثير من الأحوال على وجه الدقة . لذلك يلجأ الباحث إلى توزيع الأفراد توزيعًا عشوائيا على كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، أى توزيعهم بطريقة تتيح لكل منهم فرصًا متكافئة للالتحاق بإحدى الجماعتين ، فقد نأخذ تلاميذ الفرقة السادسة فى المدرسة مثلا ، ونعطى لكل منهم رقمًا ، ثم نستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع كل فرد فى الفرقة ، فيكون نصفهم الجماعة التجريبية ، والنصف الآخر الجماعة الضابطة . ولا يعنى هذا الإجراء تكافؤ الجماعتين فى كل المتغيرات ، ولكنه يعنى أن الفروق بينهما ، إذا وجدت تكون راجعة للصدفة ، وطبيعى أن تزداد ثقتنا بالنتائج بازدياد عدد الأفراد فى كل من العينتين .

هكذا يتضح لنا أن المنهج التجريبى يعتمد على التحكم الدقيق فى المتغيرات ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر نفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببى ، وكانت أقدم تصميمات التجارب هى تلك القواعد التى قدمها جون ستوارت مل فى مؤلفه نسق المنطق ، وإذا ما فحصنا هذه القواعد بالنظر إلى التصميمات الحديثة ، سنجد أنها كانت هى الأساس الذى ارتكزت عليه كل الطرق الأخرى . وعلينا لكى نصطنع التجريب كمنهج للبحث . أن نبدأ بفروض أو قضايا ممكنة ، خلصت إليها بحوث سابقة ، نحاول اختبارها باستخدام تصميم

محدد للبحث ، وأخيرًا أنه يجب التأكد تمامًا من توافر الظروف التى تسمح لنا بإيجاد جماعتين أو مجتمعين متماثلين فى كل الظروف ما عدا الظرف المراد قياسه .

تلك هى الأسس الثلاثة التى يرتكز عليها المنهج التجريبى . ولعلها تلائم بصورة واضحة عالم الطبيعة الذى يتعامل مع مادة يمكن إخضاعها لأقصى درجات الضبط ، ويمكن فى نطاق هذه العلوم أن نتحدث عن ارتباط سببى أو علاقة بين علة ومعلول ، لكن هذا المنهج وما يعتمد عليه من إجراءات بالغة الدقة يصعب أن يطبق تمامًا فى العلوم الاجتماعية ، إذ إن الباحث فى هذه العلوم يدرس كائنات إنسانية ، أى أن موضوعه ينطوى على إرادة ، بعكس موضوع العلوم الطبيعية ، مما يصعب معه القول بوجود قوانين اجتماعية تحكم ظواهر المجتمع والإنسان تماثل قوانين العلوم الطبيعية فى مبلغ دقتها . يضاف إلى ذلك أن الهدف من البحث الاجتماعى لا يتمثل فقط فى كشف تتابع الأسباب والنتائج ، إنما هناك هدف آخر يتمثل فى « فهم » أبعاد الظواهر المدروسة ، والتعمق فى الكشف عن العمليات الاجتماعية ، والدوافع المختلفة المؤدية إلى سلوك اجتماعى بالذات ، أو الوظائف الكامنة داخل النسق الاجتماعى .

إذن يصعب أن نطبق التجربة بالمعنى الطبيعى فى بحوث العلوم الاجتماعية [٦٢] ، ولا يقلل ذلك من مكانة هذه العلوم أو أهميتها بالطبع ، لذلك نتحدث عن البحث الأمبيريقى ، باعتباره يشير إلى عملية استقراء الواقع الاجتماعى على أساس مستوى متاح أو ممكن للضبط لا مستوى مفروض . يبقى بعد ذلك كله أن نوضح نقطة هامة تتمثل فى أن اصطناع التجربة يعتمد أولا وقبل كل شىء على توافر قدر مناسب من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعى ، بحيث نستطيع أن نؤسس على هذا المستوى من المعرفة تصميمنا للتجارب ، وتظهر أهمية مراعاة ذلك فى المجتمعات النامية التى لم يبلغ فيها البحث العلمى الاجتماعى المستوى الذى يلائم اصطناع التجربة ، ولهذا تكون البحوث الاستطلاعية . والوصفية ، والتشخيصية ، هى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها الدراسات التجريبية .

٤ - المنهج الأنثروبولوجى :

يتوقف تقدم أى علم من العلوم على وجود « منهج » محدد وواضح المعالم للبحث ، يساعد فى التوصل إلى معرفة منظمة بجوانب الواقع ، بحيث يعتمد الدارسون على هذه المعارف فى تشييد النظريات العلمية ، وفى إعادة فحصها من جديد للتأكد من صدقها ، أو إضافة عناصر جديدة لها ، لكى تصبح أكثر شمولا وتكاملا ، والبحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة

منظمة ، لتحقيق هدف من الأهداف ، أما المنهج فهو الطريقة التى يتبعها الباحث للوصول إلى هذا الغرض ، أو هو الخطة العامة أو الإطار الذى يرسمه لتحقيق أهداف بحثه . وإذا مانظرنا إلى تاريخ الانثروبولوجيا والاتجاهات النظرية المختلفة التى ظهرت خلال هذا التاريخ ، سنجد أن أهم مايميز الأنثروبولوجيا عن علم الاجتماع هو منهج البحث ، واعتماد الدراسات الأنثروبولوجية على أداة أساسية فى الحصول على المعلومات هى الملاحظة المباشرة أو المشاركة Participant observation التى تقتضى من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمان فى المجتمع محل الدراسة ، يستطيع معها أن يتعرف على الوظائف المختلفة – الظاهرة والكامنة – التى تؤديها النظم الاجتماعية فى هذا المجتمع . والواقع أننا لانستطيع الآن إلا أن نحصر نطاق دراستنا للمنهج الأنثروبولوجى فى الإجابة على عدة تساؤلات أو إلقاء الضوء على بعض الاعتبارات المنهجية الأساسية ، ويمكن أن نقول إن أهم هذه الاعتبارات هى :

الأنثروبولوجيا الاجتماعية علم أم تاريخ ؟

أهمية الدراسية الحقلية وتطور التقليد التجريبى ؟

قواعد المنهج أو الطريقة التى يستخدمها الأنثروبولوجيون فى البحث ؟

(١) الأنثروبولوجيا علم أم تاريخ ؟

ظهرت كتابات كثيرة تفحص العلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا ، وطرحت هذه الكتابات مجموعة تساؤلات مثل :

ماهى الأنثروبولوجيا إن لم تكن تاريخاً ؟

وأجاب البعض على ذلك بأنها علم . ولكن التساؤل الذى فرض نفسه فى هذا المجال هو :

هل الموضوع الذى تدرسه الأنثروبولوجيا يمكن معالجته بمناهج العلوم ؟

كذلك طرحت طائفة أخرى من الاسئلة حول استخدام التاريخ فى الدراسات الأنثروبولوجية . وهنا يمكن أن يشير التاريخ إلى أشياء مختلفة ، فهو يعنى كل مايستطيع الأنثروبولوجى أن يكشفه عن ماضى الشعوب التى يدرسها ، وكذلك مايتعلمه من كتابات المؤرخين حول النظم الاجتماعية ، وهل يمكن أن يستخدم مناهج البحث التاريخى فى دراسة المجتمعات التى لاتتوافر عنها سجلات مكتوبة (٦٣) ؟ .

كتب هربرت سبنسر عام ١٨٧٨ يقول : « إن القصص أو السير بالنسبة للأنثروبولوجيا تماثل التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع » ، كذلك كتب ميتلند F.W. Maitland عام ١٨٩٩ يقول :

« يجب على الأنثروبولوجيا أن تختار بين أن تكون تاريخ ، أو لا تصبح شيئًا على الإطلاق » وكان ميتلند من المهتمين بالمراحل المتتابعة التي يمر بها المجتمع البشرى .

إن التفرقة التي يقيمها سبنسر تنحصر بين القصص أو الروايات الخاصة ببعض الأحداث . وبين البحث عن التعميمات ، التي يمكن أن تصدق على الأجناس والسلالات فى مجال الأنثروبولوجيا وعلى المجتمعات فى مجال علم الاجتماع . وهو فى كلتا الحالتين يهتم بمحاولة إقامة قوانين التطور ، وحينما كان يكتب عن الانثروبولوجيا ، كأن يقصد بالذات مايعرف الآن بالأنثروبولوجيا الفيزيقية ، لكن اهتمامه الأساسى يتمثل فى أن الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إنما يدخلان فى نطاق العلم ، ومعنى ذلك أنهما يجب أن يبحثا فى القوانين التى تحكم تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، شأنهما فى ذلك شأن العلوم الطبيعية والحيوية التى تصف تطور الكائنات البشرية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى متقدمة .

ذلك أن سبنسر يعتقد أن تطور المجتمع الإنسانى هو استمرار طبيعى ولازم من التطور العضوى على أية حال . الشىء الذى يعنينا من ذلك كله أن فريقًا يرى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تدرس أنساقا طبيعية Natural Systems تخضع لقوانين اجتماعية يمكن اكتشافها والتوصل إليها عن طريق الملاحظة والاستقراء ثم استخلاص التعميمات ، ويقابل ذلك فريق آخر يرى أن المجتمعات أنساق أخلاقية وبالتالى لانستطيع أن نكتشف بصددها قوانين تماثل فى صدقها القوانين الطبيعية ، ولهذا فإن الأنثروبولوجيا هى نوع من الدراسات الإنسانية التاريخية ، أكثر من كونها علم بالمعنى الذى يطلق على العلوم الطبيعية والحيوية .. ويختلف العلماء فى رأيهم حول هذه المسألة ، فبينما نجد رادكليف براون من بين أنصار الفريق الأول ، نلاحظ أن إيفانز بريتشارد يعارض بشدة هذا الاتجاه ، إذ يقرر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى شىء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، لذلك يحق لنا أن نتشكك فيما إذا كانت الأنساق الاجتماعية هى فى حقيقتها أنساق طبيعية على الإطلاق وإذن فالأنثروبولوجيا الاجتماعية لاتهتم بالعمليات ، قدر اهتمامها بالأشكال ، وتسعى إلى اكتشاف الانماط لاالقوانين وتدلل على الأنساق بدلا من العلاقات الضرورية بين الأنشطة الاجتماعية ، كما أنها تحاول التأويل أكثر من التفسير ، ومثل هذا الاتجاه فى الدراسات الأنثروبولوجية يماثل الاتجاه التاريخى أكثر مما يقترب من تصور العلم (٦٤) .

كذلك لاحظ فورتس Fortes أن التعميمات التى أمكن صياغتها فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية سوف تظل صادقة بغض النظر عن الزمان والمكان بينما يستهدف التاريخ إقامة تتابعات محددة بعد دراسة أزمنة وأمكنة معينة بالذات فى الماضى ومع ذلك فإن فورتس ينبه أن المؤرخين أنفسهم

لايستطيعون ترتيب معلوماتهم ، إلا بعد افتراض وجود « اتجاهات أو ميول عامة » من نوع معين بالذات . ونحن حينما نعترف بهذه الحقيقة ، فإن لنا أن نتناول موضوعنا بروح العالم ، لكن ذلك لايعنى أننا نعتقد فى الحتمية الآلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية الإنسانية ، ذلك أن القوانين الاجتماعية تشير إلى ملامح معزولة مثاليًا للحياة الاجتماعية ، ويمكن صياغتها فقط فى ضوء فكرة الاحتمال .

أما ليفى ستروس Levi-Strauss فإنه ينظر إلى التاريخ والأنثروبولوجيا على أنهما يشتركان فى أصل واحد ، فهو يذهب مع المؤرخين ، إلى أن معرفة الماضى تعتبر ضرورية لفهم أية ظاهرة اجتماعية ، كما أنه يقرر مع الأنثروبولوجيين بأن تتبع تاريخ المجتمع يمكننا من تحديد ماهو دائم فى البناء الاجتماعى ، أى يجعلنا نتعرف على تلك العناصر التى يكتب لها الاستمرار والبقاء بغض النظر عن التغيرات الراجعة إلى أحداث مثل الحروب ، أو الهجرات ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن ليفى ستروس يعترف ويطالب بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا ، ذلك أن التوصل إلى تعميمات يحتاج منا إلى فحص عديد من الصور والأشكال الاجتماعية فى أمكنة وأزمنة مختلفة ، حتى نستطيع أن نكتشف المبادئ الأساسية للبناء الاجتماعى .

(ب) أصبحت الفكرة القائلة بأنه يتعين على الأنثروبولوجى أن يبحث بنفسه عن البيانات التى تحتاج إليها دراساته ، بدلا من الاعتماد على كتابات الرحالة ، شائعة فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فقد قام فرانز بواس Boas بدراسات عن الأسكيمويين عامى ١٨٨٣ — ١٨٨٤ ، ثم قام فى إنجلترا هادون على رأس بعثة جامعة كمبردج لدراسة منطقة مضايق توريس Torres Strais فى المحيط الهادى بين عامى ١٨٩٨ — ١٨٩٩ . وكانت هذه الرحلة علامة مميزة فى تشكيل الأنثروبولوجيا كعلم يحتاج إلى التخصص والتفرغ ، ويعتمد على الخبرة الحقلية باعتبارها عنصرًا جوهريا فى تمرين الطلاب والدارسين لهذا العلم

أما مالينوفسكى فهو الذى عمل على تدعيم البحث الحقلى فى ميدان الأنثروبولوجيا ، فقد قام بدراسة لسكان جزر التروبرياند Trobriand فى ميلانيزيا أمضى فيها أربع سنوات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وهى فترة تطول كثيراً عن المدة التى أمضاها أى أنثروبولوجى آخر من قبل ، كما كان مالينوفسكى هو أول أنثروبولوجى يستخدم لغة الأهالى أنفسهم فى إجراء البحث ، وكذلك أول من عاش مع الأهالى وبطريقتهم الخاصة طيلة مدة الدراسة وترجع أهمية دراسات مالينوفسكى الحقلية إلى أنها أكدت أن فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب البدائية لن يتحقق إلا إذا درست دراسة مركزة ؛ كما كان يؤمن بأن القيام بدراسة حقلية مركزة واحدة على

الأقل فى مجتمع بدائى يؤلف جزءًا ضروريا من تدريب الأنثروبولوجى الاجتماعى . ويتلخص الموقف الحالى فى أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرين يرون أن الدراسات التفصيلية المركزة التى تقوم على الملاحظة تستطيع – إذا أجريت على عدد معين من المجتمعات بقصد حل بعض مشكلات محددة – أن تكشف لهم من طبيعة المجتمع البشرى مالا تكشفه التعميمات الواسعة الفضفاضة التى كان العلماء السابقون يقيمونها على أساس قراءاتهم الواسعة . والنتيجة من ذلك كله هى أننا بدأنا نعرف بالفعل بعض الحقائق المؤكدة عن البدائيين .

وهكذا يتضح لنا أن « المعرفة » التى يعتمد عليها الأنثروبولوجى تستند إلى « بيانات تتعلق بالمجتمع » Data-about-Society وهذه الأخيرة تقوم بدورها على معلومات توجد فى المجتمع «Information in Society» والحصول على هذه المعلومات يحتاج إلى الاستعانة بكافة الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه المعلومات تسجيلا دقيقًا ، ثم عرضها بالطريقة العلمية المألوفة .

لدينا إذن ثلاثة مصطلحات أساسية هى :

المعرفة – والبيانات – والمعلومات .

أما المعرفة فى العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها تمثل قضايا أو عبارات على أعلى مستوى من العمومية تقترب من قوانين العلوم الطبيعية .

أما البيانات فهى وقائع تستند إلى معلومات ، أى أنها تعترض ظواهر الحياة اليومية عرضًا موجزًا ، ومن ثم فهى توازى مايعرف بالتصنيف .

وأخيرًا توجد المعلومات فى أدنى مستوى ، إذ إنها تشير إلى « مايعرفه كل منا فى الحياة اليومية » ، أى أنها سجل الأحداث اليومية ، أو هى « البيانات الخام » التى يحصل عليها الباحث الحقلى [٦٥] . ويمضى الباحث الحقلى فترة طويلة من عمله فى تسجيل الملاحظات والمقابلات التى يقوم بها ، حتى يتمكن من تصنيفها والإفادة منها .

وهناك معياران أساسيان يجب أن يحتكم إليهما الباحث الأنثروبولوجى فيما يتصل بالعلاقة بين المعرفة والبيانات ، والمعلومات .

أولاً : أن يتأكد من وجود صلات حقيقية ، صحيحة وملائمة بين الملاحظة وسجل المعلومات ، وبين المعلومات وتصنيفها إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها فى التوصل إلى التعميمات .

ثانيًا : أنه بالإضافة إلى هذا التحديد الواضح للملاحظات وماتنطوى عليه من دلالات علمية يجب أن يوجد أيضًا وصف دقيق لخطوات البحث وعملياته ، أى أن يوضح الباحث كيف يمكن لباحث آخر أو لمجموعة باحثين ملاحظة نفس الظواهر . ويمكننا الاستعانة بهذين المعيارين فى تحديد

ملاءمة « البيانات » للنظرية ومعنى ذلك أننا يجب أن نحدد إجابات واضحة لتساؤلين هما :

ماالذى يتحدث عنه الباحث؟ وكيف استطاع أن يتوصل إلى هذه المعلومات ؟

وجدير بالذكر أن الموقف الذى يحيط بالباحث الحقلى بالغ التعقيد فى العلوم الاجتماعية عنه فى العلوم الطبيعية ، فإذا كان موقف الملاحظة بصفة عامة يتكون أساساً من أربعة عناصر على الأقل هى :

(ا) القائم بالملاحظة .

(ب) الظاهرة التى يتوفر على ملاحظتها .

(حـ) المعلومات التى يسعى إلى الحصول عليها .

(د) دور القائم بالملاحظة .

فإن هناك تفاعلا شديداً بين هذه العناصر فى بحوث العلوم الاجتماعية ، فعلى الباحث فى هذا الميدان أن يواجه مهام عديدة ، فمن الضرورى أن يحدد نوع المعلومات التى توجد فى المجتمع وتحتاج إليها دراسته ، وأن يكتسب هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضا الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضًا الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات (٦٦) .

(حـ) ماهى الطرق التى يستخدمها الأنثروبولوجيون فى دراساتهم الحقلية ، أوكيف يحصلون على كل هذه المعلومات والبيانات ؟ إذا استعرضنا طبيعة الدراسات التى أجراها علماء الأنثروبولوجيا فى ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة ، سنجد أنهم استعانوا بأكثر من طريقة أو منهج واحد للبحث فالكتابات الانثروبولوجية فى القرن التاسع عشر كانت تستخدم كلاً من الطريقتين : « المقارنة » و « التاريخية » .

فهربرت سبنسر كان يؤكد الحاجة الماسة إلى المقارنة التى تتمثل فى جمع أكبر قدر ممكن من العادات والأفكار فى مناطق متفرقة . وخلال فترات مختلفة ، حتى يمكن الاستعانة بها فى تحديد المراحل التطورية للمجتمعات ، كذلك استخدم جيمس فريزر المنهج المقارن فى الحصول على بيانات عن بعض الشعائر والطقوس والعادات الجمعية . على أن دراسات القرن الماضى أيضًا كانت تصطبغ بصبغة وصفية بحتة ، أى أنها كانت تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوعات المختلفة من كل أنحاء العالم ، وخلال العصور التاريخية أيضًا ، ثم تحاول إعادة تصنيفها وترتيبها وتبويبها ، دون أن تكون هناك نظرية اجتماعية توجه تلك الدراسة .

فى ضوء ماسبق كانت الانتقادات التى توجه إلى هذه الطرق فى البحث مؤداها أن الباحث

عليه أن يحصر نطاق اهتمامه بمجتمع واحد أو ثقافة واحدة يركز على دراستها دراسة متعمقة ، موجهة منذ البداية بإطار نظرى واضح ومحدد تماماً . يتمثل فى الإحاطة بكل الكتابات والنظريات الخاصة بالموضوع الذى يقوم على دراسته . كما تكون الدراسة أيضاً موجهة بفرض أو مجموعة فروض علمية ، يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها عن طريق التجريب ، ويعتبر الفرض العلمى من أهم العناصر التى تؤدى إلى نجاح الدراسة الأنثروبولوجية . ومعنى ذلك أن الدراسة التكاملية Integrative study فى الأنثروبولوجيا لن تتحقق إلا إذا اتصل الباحث اتصالا مباشراً وثيقاً بالمجتمع أو الثقافة التى يتناولها ، وهذا هو مايعرف بالدراسة الحقلية Field-Study أى أن الباحث عليه أن يعايش المجتمع ، ويلاحظ نظمه ملاحظة مباشرة دقيقة . لكن ذلك لايمنع بالطبع من الاستعانة بالكتابات الأخرى التى قد تتناول ذلك المجتمع أو تصور ثقافته أو تاريخه . وهذا الاعتماد على الملاحظة العلمية المنظمة حديث نسبيا . إذ إنه حل محل كتابات الرحالة والمبشرين ، الذين كانت تنقصهم الخبرة والمران الكافيان لضبط الملاحظة . كما أن معظم ملاحظاتهم كانت تنصب على العادات الغريبة غير المألوفة دون غيرها . أى أنهم كانوا لايعرفون على وجه الدقة كيف يلاحظون ويسجلون ، وماذا يلاحظون [٦٧] .

وتعتمد الدراسة الحقلية الناجحة على عدة خطوات أساسية منها :

اختيار الوحدة الاجتماعية أو المجتمع الذى سيقوم الباحث بدراسته وتختلف العوامل التى تحدد المنطقة التى ستجرى عليها الدراسة باختلاف الأنثروبولوجيين . مثال ذلك أن اختيار الأنثروبولوجى الذى يقوم بإعداد رسالته للدكتوراه للمنطقة الجغرافية التى سيقيم بها ويتصل بسكانها غالباً ماتحكمه اهتمامات وخبرات الأساتذة الذين يشرفون على دراسته لكن الشىء المتفق عليه الآن أنه يجب أن يحصر الأنثروبولوجيون دراساتهم فى المجتمعات المحلية الصغيرة المحددة . والمنعزلة نسبيا ، بدلا من دراسة مجتمعات كبرى يصعب تمييز معالمها وحدودها ، وتتبع نظمها الاجتماعية ، وإدراك العلاقات المتبادلة بينها .

ويجب أن نشير هنا إلى الصعوبة التى تواجه تحديد أو تعيين الوحدة الاجتماعية المدروسة . فمن الضرورى قبل أن نقصر دراستنا على قرية واحدة – مثلا – أن نتأكد من طبيعة العلاقات التى تربطها بالقرى المجاورة وبالمراكز الحضرية أيضاً . تلك التى تؤثر فى تشكيل بنائها ونسقها الاجتماعى وينبه كثير من علماء الأنثروبولوجيا ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم فى دراسة المجتمعات الريفية إلى أن الباحث الأنثروبولوجى حين يدرس مجتمعاً قرويا يجب أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة التى مؤداها أن ثقافة هذه القرية هى ثقافة جزئية . تنتمى إلى ثقافة أكبر وأشمل . هى ثقافة المجتمع الكبير

ككل ، وإغفال العلاقة بين الثقافتين قد يؤدى إلى تشويه نتائج الدراسة ، أو إلى عدم فهم الوظائف الحقيقية للنظم المختلفة ، التى قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاجتماعى الأشمل .

ويتعين على الباحث بعد ذلك أن يضع خطة أو مشروع البحث بصورة واضحة دقيقة ، وتشمل خطة البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

ماالذى يريد الباحث أن يقوم به بالفعل ؟ وكيف سيحقق أغراضه ؟

وماهى الدراسات التى تنتمى إلى نوع دراسته وأجريت قبل ذلك ؟

ماهى الاعتمادات المخصصة للبحث ؟

ماهى الفترة التى سيقضيها الباحث فى دراسته ؟

ومن الضرورى أن يجرى الباحث الأنثروبولوجى حواراً مع غيره من الأنثروبولوجيين حول مشروع بحثه ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم فى المنطقة التى يزمع دراستها ، وهذا الحوار سوف يمكنه من تقييم خطة بحثه ، وصياغتها فى صورتها النهائية ، إذ قد يمكنه اتصاله بغيره من الدارسين من الحصول منهم على معلومات غير منشورة عن منطقة البحث أو يساعدونه فى الدخول إلى المجتمع وتقديمه للمسئولين عنه ، أو تزويده ببعض الإحصاءات والصور الفوتوغرافية وغير ذلك من المواد التى يمكن أن يفيد منها فى بحثه (٦٨) .

ومن المسائل التى تهم الأنثروبولوجى بعد ذلك مسألة دخوله إلى المجتمع الذى اختاره واندماجه فيه مع الأهالى ، لكى يحصل منهم على المعلومات اللازمة للدراسة وعلى الباحث لكى ييسر مهمته أن يتصل بالمسئولين الرسميين عن هذا المجتمع وأن يوضح لهم الهدف من دراسته ، إذ من الممكن أن يقدموا له معاونات عديدة ، فبوسعهم أن يطلعوه على الوثائق والمعلومات المتاحة لديهم عن منطقة الدراسة وأن يوضحوا له طبيعة الثقافة السائدة فيها ، وكذلك عن البناء السياسى المحلى ، إذ أن معرفة كل هذه الموضوعات منذ البداية تجنب الباحث صعوبات عديدة قد يواجهها فى المستقبل . وكثيراً ماتتطلب الإقامة فى منطقة الدراسة ضرورة أن يتعلم الباحث اللغة الوطنية التى يتحدث بها الأهالى ، لأنه حين يتكلم لغة ذلك الشعب فإنه يتعلم فى نفس الوقت ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية اللذين يتبلوران فى مصطلحات تلك اللغة وألفاظها ، فكل شئ فى حياة الأهالى الاجتماعية يعبر عنه ، إما فى شكل ألفاظ ، أو فى شكل أفعال : أى بالقول أو العمل ، وحينما يصل الباحث إلى فهم معانى كل كلمات تلك اللغة وطريقة استعمالها فى مختلف المواقف والمناسبات يكون قد استكمل دراسة المجتمع (٦٩) .

وقد يلجأ الباحث الأنثروبولوجى فى بداية اتصاله بالمجتمع الذى اختاره للدراسة إلى الاستعانة

ببعض المرشدين أو الإخباريين Informants الذين يكونون فى العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه ، ويقومون بدور أساسى يتمثل فى تقديم المجتمع للباحث وتعريفه بمختلف ظواهره ، كما يكون لهم دور فى تعلم الأنثروبولوجى لغة الأهالى ، إذا كانوا على درجة من الوعى تمكنهم من القيام بهذه المهمة ، لكن ذلك لايعنى أن يكتفى الباحث الأنثروبولوجى فى بحثه بتلك المعلومات والتفسيرات التى يحصل عليها عن طريق الاخباريين ، بل إن عليه أن يتحقق بنفسه من كل مايذكر أو يقال له ، ومن ثم فإنه يتخذ من الاخباريين مدخلا للاندماج فى المجتمع والتعرف عليه . وتعد الأيام الأولى من إقامة الباحث فى المجتمع المحلى بالغة الأهمية بالنسبة لبحثه ، فمن الضرورى أن يتصل الباحث بالقادة غير الرسميين ويتعرف عليهم ويطلب معاونتهم .

وتتضمن خطة العمل خلال الأسابيع الأولى من الإقامة وضع خريطة تفصيلية للمجتمع وحصر الأسر المقيمة فيه ومعرفة التكنولوجيا السائدة ، وبعض العادات الاجتماعية ، وعمل قوائم الأنساب . تلى ذلك محاولة حصر وتعداد الأسر ، وتصنيفها وفقًا للعمر ، والنوع ، والعلاقات القرابية ، ثم حساب معدلات المواليد والوفيات ، وتسهم هذه البيانات فى دراسة السكان والهجرة فى المجتمع . كما أن التعرف على الثقافة المادية السائد فى المجتمع يساعد فى فهم كثير من أنماط السلوك الملاحظة خلال مرحلة مبكرة من البحث . ويعتبر جمع سلسلة الأنساب ضروريا أيضا لفهم البناء الاجتماعى للمجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية بين العلاقات المختلفة . وما أن ينتهى الباحث من مهمته هذه ، عليه بعد ذلك أن يضع برنامجًا يوميا لإجراء دراسته ، ويعتمد هذا البرنامج اليومى Routine of Research على طبيعة الدراسة ذاتها ، وأسلوب الحياة المحلية .

ففى دراسة عامة عن الثقافة يمكن عمل برنامج منتظم للملاحظة ، والمقابلة ، وتسجيل عدد من الموضوعات دون أن تواجه الباحث صعوبات عديدة . أما الدراسات المتخصصة أكثر من ذلك ، والتى قد تتناول الفن أو التنظيم الاجتماعى أو النظام السياسى فقد تتطلب وضع برنامج يومى للبحث على أساس ظروف الأهالى وإمكانيات الاتصال بهم .

وعلى أية حال ، ففى كلا النوعين من الدراسات يتعين أن يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة فى المجتمع المحلى . وينصح بعض علماء الأنثروبولوجيا أنه فى حالة الاهتمام بدراسة الثقافة الكلية فى مجتمع محلى معين ، أو دراسة البناء الاجتماعى ككل ، يجب على الباحث خلال الشهور الأولى من دراسته أن يختار مناطق معينة من المجتمع المحلى لإجراء ملاحظة متعمقة ومقابلات مع الأهالى المقيمين فيها . فالبيوت المحيطة بمكان إقامة الباحث يمكن أن تشكل وحدة اجتماعية أولية للملاحظة والمقابلة . ويمكن بعد ذلك اختيار مناطق أخرى عديدة من المجتمع باعتبارها وحدات

اجتماعية ثانوية للدراسة . وتسمح هذه الوحدات الثانوية بوضع الأساس الذى نحتكم إليه فى تحديد صحة المعلومات التى حصل عليها الباحث من الوحدات الاجتماعية الأولية ، كما تساعد على دراسة التباين الثقافى فى المجتمع المحلى . على أن تحديد المناطق المختلفة التى سيقسم إليها المجتمع للملاحظة والمقابلة ، يعد شرطًا جوهريًا للبحث المنظم ، ومحكًا أساسيًا لدقة النتائج .

واضح إذن ، مماسبق أن الدراسة الأنثروبولوجية الحقلية تحتاج من الباحث فترة كافية من الزمن يستطيع معها أن يتغلغل فى الثقافة التى يدرسها . وأن يتعمق فهم الوظائف المختلفة للنظم والظواهر الاجتماعية . والمتفق عليه ألا تقل هذه الفترة فى العادة عن سنة كاملة بحيث يعيش الباحث « دورة حياة » مكتملة للمجتمع . يلاحظ خلالها ويسجل كل مظاهر الحياة الاجتماعية . والنشاط الاجتماعى السائد فى هذا المجتمع . وقد تقل المدة التى يقضيها الباحث عن السنة الكاملة فى بعض الأحيان . لكن ذلك يعتمد بالطبع على نوعية الأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها وعلى طبيعة المجتمع الذى اختاره الباحث للدراسة ، واستعداد الأهالى للاستجابة . ومدى تقبلهم للغرباء الذين يأتون إلى مجتمعهم . ونوع العادات والتقاليد السائدة عندهم . ومدى صعوبة اللغة التى يستخدمونها فى حياتهم اليومية

وهناك وسائل فنية عديدة يستخدمها الأنثروبولوجيون فى جمع معلوماتهم الاجتماعية والثقافية . تضم هذه الوسائل ملاحظة السلوك . وإجراء مقابلات مع الأشخاص حول أنماط السلوك . والتسجيل المنظم للبيانات باستخدام المذكرات الخاصة ، والصور الفوتوغرافية . والخرائط . وجمع الأشياء المادية . أما فيما يتعلق بالملاحظة فمن المفيد أن يختار الباحث لإقامته منطقة تعتبر مركزًا لتجمع أكبر قدر من الأنشطة . ثم يضع الباحث بعد ذلك جدولا للزيارات التى سيقوم بها خلال أيام الأسبوع . ويعتمد هذا الجدول على العلاقات التى يستطيع تطويرها مع جماعات الجوار . وعلى التقاليد السائدة فى المجتمع المحلى . وعادة ما يكون عسيرًا خلال الشهور الأولى من الدراسةإجراء تصنيف للملاحظات . ذلك أن الباحث لا يستطيع أثناء هذه الفترة أن يقف على معانى الظواهر وأنماط السلوك التى يكتفى بتسجيلها . كما يصعب عليه أيضًا إدراك العلاقات الوظيفية بين الأشكال الثقافية العديدة إلا بعد القيام بمقابلات متعمقة مع الإخباريين

كذلك يتعين أن يتجنب الأنثروبولوجى تصنيف ملاحظاته فى ضوء خبراته الثقافية الخاصة . وقد يكون من المفيد أيضًا خلال هذه الفترة الأولية تصنيف كافة الملاحظات بوصفها « أنماطًا سلوكية » . أى كأفعال يلاحظها الباحث وتكشف عن ضروب من التشابه . وبعد مضى فترة تصل أحيانًا إلى عام كامل . سوف تؤدى الملاحظات إلى ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية . حيث

يمكن أن نحدد بناء على هذه المعلومات تكرار بعض الأشكال الثقافية . وأن نحدد ارتباطاتها بالأشخاص والجماعات التى تمارسها ، ويمكن أيضًا أن نتعرف من هذه المعلومات على تقسيم العمل السائد . وطبيعة بناء المكانة الاجتماعية ، والأدوار المختلفة . وأشكال التعبير عن السمات الثقافية العديدة . أما المقابلات التى يعقدها الباحث مع أعضاء المجتمع ، فمن شأنها أن تجعله قادرًا على إدراك الدلالات المختلفة السلوك . والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة . ويستطيع الباحث أن يختار موضوعات المقابلة بالاعتماد على بعض المؤلفات المتاحة للأنثروبولوجيين التى تقدم لهم دليلا عاما للدراسة الحقلية ، وأكثر هذه المؤلفات شيوعًا هى :

« موجز المواد الثقافية » (ميردوك ١٩٦٠) (٧٠) والدليل الذى أصدره المعهد الملكى الأنثروبولوجى فى بريطانيا بعنوان Notes and Queries no Anthropology (١٩٥١) (٧١) . ويحتوى الدليل الأول على ثمانين فئة عامة تنقسم إلى ٦٣٣ موضوعًا ، يضم كل منها مابين ٥ - ٢٠ موضوعًا متخصصًا للبحث . وبالإضافة إلى ذلك يستطيع الباحث أيضًا أن يستعين بمؤلفات أخرى مخصصة لميادين محددة بالذات مثل تنشئة الأطفال ، واللغة ، وهى تستخدم جميعًا كأساس للمؤلفات(٧٢) .

وطالما أن شخصًا واحدًا لايستطيع أن يحيط بكل الجوانب الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع المحلى ، فإن الباحث الأنثروبولوجى عليه أن يستعين فى دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز أو أوضاعًا أساسية فى مختلف قطاعات البناء الاجتماعى ، ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الإخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة ، لكن ذلك لايمنع بالطبع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على إخبارى أساسى ، بحيث يعتبره معاونًا له فى الدراسة . ومن بين المادة التى يفيد منها الأنثروبولوجى إفادة محققة المادة المسجلة سواء كانت صورًا فوتوغرافية ، أو أشرطة مسجل عليها مواد ثقافية عديدة . أو أفلامًا تعرض بعض الأنشطة الاجتماعية .

وهناك أخيرًا صعوبة تتعلق بطريقة كتابة تقرير البحث أو عرض نتائجه ، فإذا كانت الدراسة الحقلية الصحيحة يجب أن تستوعب كل نواحى الحياة الاجتماعية عن شعب معين بالذات ، فهل معنى ذلك أنه من الضرورى نشر تقرير كامل يستوفى كل الملاحظات التى جمعها الباحث عن ذلك المجتمع ؟ يرى كثير من العلماء أنه يتعين أن يقوم الباحث الحقلى بنشر كل الوقائع والحقائق التى جمعها سواء كانت هذه الوقائع تتفق مع أغراضه أولا تتلاءم معها ، على رغم أن المهمة الأولى للأنثروبولوجيا فى الوقت الحاضر هى جمع أكبر قدر ممكن من الحقائق ، طالما كانت هناك مجتمعات تقليدية يمكن دراستها . فواجب الأنثروبولوجى إذن هو التسجيل والتدوين ، ثم تفسير

المعلومات التى جمعها تفسيرًا غير متميز .

وهذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى مناقشة العلاقة بين المنهج والنظرية فى هذا الفرع من فروع المعرفة ذلك أننا اقتصرنا حتى الآن على تناول الاجراءات المنهجية بصفة عامة دون الإشارة إلى البناء النظرى.وقد يكون فى هذا الإجراء نوع من التضليل ، ذلك أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين النظرية والمنهج فى ميدان الأنثروبولوجيا . فالمناهج المستخدمة فى الحصول على المعلومات تشكل المبادئ النظرية العامة ، وقد تؤدى إلى تعديلها ، كما أن القضايا النظرية بدورها تحدث تغييرات عميقة فى المنهج . ومعنى ذلك أن المناهج ليست إجراءات بسيطة للحصول على المعلومات من الميدان ، ولكنها وسيلة التحقق من صحة الفروض المشتقة من النظريات ، ولذلك فإن تقدم مناهج البحث مرتبط بالتطورات التى تطرأ على النظرية الأنثروبولوجية ، كما أن الأخير يعتمد إلى حد كبير على المناهج المستخدمة(٧٣) .

ثالثًا : تصمم البحث :

البحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة منظمة فالباحث يطرح منذ البداية مجموعة تساؤلات يسعى إلى الإجابة عليها عن طريق البحث ، وهذه التساؤلات تمثل « المشكلة » أو الموضوع المدروس . والذى يهمنا الآن هو أن نحلل عملية البحث ذاتها ، وأن نجيب على التساؤل الذى مؤداه ، كيف نصمم بحثًا أو دراسة ؟

ولاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الإجرائية التى يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة إلى أن ينتهى فى تقرير متكامل . فكأن تصمم البحوث وتنفيذها هى أساسًا مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للمنهج العلمى على مشكلة معينة بالذات . ومع ذلك فإن إجراء بحث يحتاج إلى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للمنهج العلمى خطوة خطوة ، فبينما يكون من الضرورى أن نفهم المبادئ الرئيسية إلا أن القيام الفعلى بإجراء بحث يثير مشكلات نوعية بحاجة إلى إيجاد حلول لها .

وقبل أن نمضى فى تحليل عملية البحث ، يتعين أن نوضح ماسبق بمثال ملموس ، فلاشك أن اشتراك شخصين فى مباراة رياضية ، يعنى أن كلا منهما يعرف الأسس أو المبادئ العامة لهذه الرياضة بالذات ويخضع لها أثناء المباراة ، لكن نجاح أحدهما وفوزه أو الحكم على مهارته لايتوقف فقط على مبلغ خضوعه للمبادئ العامة ، ولكنه يرتبط كذلك بظروف المباراة الفعلية ، والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة أثناء ذلك ، وكذلك مقدرة اللاعب على الابتكار واصطناع طرق

جديدة للأداء الفعال . ونحن نتصور أن البحث العلمى هو عملية حل لمشكلات متصلة ، أما تصمم البحث وتنفيذه فهو يتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث ، أو الهيئة القائمة على البحث ، فى كل خطوة تمر بها هذه العملية . ومثل هذه القرارات بدورها هى نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للمنهج العلمى ، والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته .

وإذن ، فالبحث هو مشروع اجتماعى تفرض عليه الضغوط لامن متطلبات المنهج العلمى فحسب ، بل ترجع هذه الضغوط أيضًا إلى البناء المعيارى للعلم[٧٤] .

أما التحدى الذى يواجه عملية تصمم البحث فيتمثل فى ترجمة النموذج العلمى العام إلى بحث يتم القيام به عمليًا ، والمقصود بتصمم البحث هنا الإجراءات والخطوات التى يمر بها الباحث عندما يشرع فى تخطيط البحث وتنفيذه .

وقد حدد ويلبرت ميلر Miller عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تصمم البحث على النحو التالى[٧٥] :

(أ) اختيار مشكلة سوسيولوجية وتعريفها .

(ب) وصف العلاقة بين هذه المشكلة بالذات وبين الإطار النظرى الأشمل .

(حـ) صياغة الفروض المبدئية .

(د) التصمم التجريبى للبحث .

(هـ) تحديد العينات .

(و) اختيار أدوات جمع البيانات .

(ز) إعداد دليل للعمل .

(ح) تحليل النتائج .

(ط) تفسير النتائج .

(ى) كتابة التقرير ونشره .

والواقع أن هذه الخطوات التى حددها ميلر تكشف عن أن تصمم البحث يمر بمرحلتين أساسيتين هما : وضع الخطة التى تحتاج إليها الدراسة ، ثم تنفيذ هذه الخطة عمليًا ، وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين تظهر مشكلات خاصة .

ففى المرحلة الأولى : علينا أن نختار مشكلة البحث ، ونحدد أهدافه ، ونعيد صلاته بالإطار النظرى الأشمل ، ثم نصوغ الفروض التى ستنطلق منها الدراسة .

أما المرحلة الثانية : فإنها تشمل تصمم العينات ، وتجهيز أدوات جمع المعلومات ، ثم

الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان . وأخيرًا تحليل النتائج وتفسيرها . وكتابة تقرير البحث ، وسوف نحاول فيما يلي أن نتناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

إن أول خطوة تواجه الباحث هي اختيار مشكلة محددة تصلح للبحث العلمي . ولاشك أن الدوافع إلى اختيار مشكلات البحوث تتفاوت بتفاوت الباحثين . فقد يرجع اختيار باحث معين إلى مشكلة معينة إلى إحساسه بوجود فجوة فى التراث العلمى يجب تخطيها عن طريق البحث . وقد يكون الدافع لدى باحث آخر دافعًا تطبيقيًّا أو عمليًّا بعكس اهتمام المشتغلين بالسياسة والتخطيط الاجتماعى بمشكلة معينة بالذات يرون أن هناك ضرورة ملحة لحلها . ولايجب أن نتصور أن هناك تعارضًا بين هذين النوعين من المشكلات ، ذلك أن الدراسة العلمية أو البحث الذى يرجع إلى دافع نظرى تسهم نتائجه اسهامًا واضحًا فى تناول كثير من المسائل التطبيقية . وعكس ذلك صحيح أيضًا.وعلى أية حال ، فإن الشىء الذى يعنينا أنه من الضرورى أن نختار موضوعًا ملائمًا للبحث ، وأن نصوغ مشكلته صياغة محددة واضحة ، إذ إن هذه الخطوة لها تأثيركبير على كل الخطوات المنهجية التالية ، حيث يتوقف عليها اختيار المنهج المناسب للبحث ، والأدوات الملائمة لجمع البيانات . ونوع المعلومات التى سيتم الحصول عليها ومايمكن أن تسهم به فى تقدم المعرفة وهناك العديد من المشكلات التى يمكن تناولها بالبحث فى ميدان العلوم الاجتماعية ، تتعلق أساسًا بالظواهر الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات ، فضلا عن المشكلات التى يشهدها المجتمع نتيجة اضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية ، واختلاف معدلات التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى . وعمومًا ، فإن هناك عدة اعتبارات يجب أن تكون واضحة عند اختيار مشكلة البحث هى .

١ – من الضرورى أن نصوغ المشكلة فى قضايا ومفاهيم محددة تمامًا ، فمن العسير مثلا أن نقول إننا سندرس « التصنيع » أو الأسرة أو القرية ، إذ لابد من تحديد نطاق المشكلة وتوضيح طبيعة العلاقات التى ستكشف عنها الدراسة العلمية .

٢– علينا أن نحدد مدى أهمية مشكلة البحث فى ضوء محك أو أكثر من المحكات التالية :

(ا) من حيث اتصال هذه المشكلة ببعض الجوانب ذات الطابع التطبيقى .

(ب) من حيث ارتباطها بقطاع له أهميته فى المجتمع .

(حـ) هل ستفيد دراسة هذه المشكلة فى تغطية نقص معين فى التراث العلمى ؟

(د) هل سوف يخلص بنا بحث هذه المشكلة إلى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر التفاعل الاجتماعى ؟

(هـ) هل ستدعم دراسة هذه المشكلة تعريفًا معينًا لمفهوم رئيسى أو علاقة من نوع خاص ؟

(و) مامدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات ؟

(ر) هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية فى تطوير أدوات جديدة للبحث ، أو فى تحسين الأدوات المستخدمة حاليًا ؟

غير أن المحكات السابقة تبدو موضوعية إلى حد كبير ، وهذا لايتحقق تمامًا بالنسبة لكثير من مشكلات البحوث ، فالعوامل الذاتية تؤثر أيضًا تأثيرًا مباشرًا فى اختيار الباحث لموضوع بحثه ، فالخبرات السابقة للباحث ، وميوله العلمية ، وميدان تخصصه ، وتفصيلاته وقيمه ، من العوامل التى ترسم الإطار العام لموضوع بحثه . أى أننا نعترف بأنه لاتوجد قاعدة ثابتة يمكن الاحتكام إليها فى اختيار مشكلات البحوث ، وإنما توجد بعض المبادئ العامة ، التى تحدد للباحث الاتجاه الصحيح الذى يجب أن يسير عليه عند اختياره لمشكلة بحثه ، من ذلك مثلا الغرض أو الهدف من البحث ، وطبيعة الفلسفة أو السياسة السائدة فى المجتمع ، وقيام بعض الأفراد أو الهيئات بالإنفاق على البحث ، ومدى توافر الإمكانيات اللازمة .

وما إن يقع اختيار الباحث على مشكلة معينة بالذات عليه أن يحدد صلة هذه المشكلة بالإطار النظرى الأشمل ، وهذا الإطار النظرى يضم كل الموضوعات والفروض والتعريفات ، والقضايا النظرية التى تمس جوانب هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويقتضى ذلك من الباحث أن يحيط بكل ماكتب أو نشر عن موضوع دراسته من أبحاث سابقة ، فضلا عن الموضوعات الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بموضوع بحثه . وتستهدف هذه الخطوة تلخيص نتائج الأبحاث السابقة ، والتعرف على المناهج ، والأدوات المستخدمة فيها ، واستكشاف الصعوبات التى صادفت الباحثين السابقين ، وكيفية تغلبهم عليها .

وقد يجد الباحث فى نهاية هذه العملية أن النتائج التى يبغى التوصل اليها قد توصلت إليها فعلا بحوث أخرى ، وفى هذه الحالة عليه أن يدخل بعض التعديلات على موضوع دراسته ، حتى يستطيع أن يضيف إلى التراث العلمى شيئًا جديدًا.ومن الجدير بالذكر أن ربط مشكلة البحث بالإطار النظرى الأشمل يفيد فى استلهام الفروض ، وفى توضيح المفاهيم ، كما تبدو أهميته عند مرحلة تحليل وتفسير النتائج ، إذ يتمكن الباحث من وضع نتائج دراسته بين نتائج الدراسات السابقة ، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف وأن يوضح الإضافة التى قدمها العلم ، وهذا هو طريق الاستمرار النظرى والتقدم العلمى فى أى ميدان . ومن الضرورى فى هذه الخطوة أن يصوغ الباحث مفاهيم دراسته صياغة واضحة ، والمفهوم هو تجريد

للأحداث أو وصف مختصر لوقائع كثيرة ويستهدف تبسيط التفكير عن طريق الإشارة إلى فئات من الوقائع برمز عام ، وهو رمز أو اسم لفئة ، لأنه يشير إلى شيء معين ، وفي بعض الأحيان لايدرك البعض أن المفاهيم هي بناءات منطقية وتجريدات ، ويؤدي ذلك بهم إلى الوقوع في خطأ اعتبار المفاهيم ظواهر موجودة بالفعل ، وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التي ترمز إليها ، مثل مفاهيم : الطفل ، والرجل ، وكذلك المفاهيم التي تشير إلى صفات الكبر ، أو الصغر ، أو القلة أو الكثرة ، أو البياض أو السواد . . وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد فتشير إلى علاقات بين أشياء أو حوادث . وهذه هي البناءات الفرضية Constructs ويمثل هذا البناءات مصطلحات مثل : العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والاتجاهات ، والدور ، والمكانة ... إلخ . وتعتبر هذه المفاهيم وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة البناء الفرضي تحديده إجرائيا ، أي وضوح العلاقة بينه وبين الأساس الواقعي الذي أقيم عليه ، وعموماً ، فإن صياغة مفاهيم صالحة للبحث تحتاج إلى إجراءين : الأول يقوم الباحث بعملية تحليل منطقي تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم ، وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد بحيث يمكن تمييز كل الأنماط التي تشير إليها ، ثم حصر هذه الأنماط لدراستها . وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية ، وهي الأنماط المختارة للدراسة إلى فئات إجرائية ومؤشرات أمبيريقية . كذلك يحتاج الباحث في هذه المرحلة أيضًا إلى تحديد المصادر التي سيحصل منها على المعلومات . وهنا سيجد أمامه نوعين من مصادر تاريخية وأخرى ميدانية ، أما المصادر التاريخية فهي عبارة عن بيانات مدونة في سجلات أو نشرات أو تقارير ، مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والدراسات التي تنشرها الهيئات المختلفة وهذه هي المصادر التاريخية الأولية ، وهناك فضلا عن ذلك مصادر ثانوية وهي البيانات المستقاة من المصادر الأولية ، وقامت هيئات أخرى ، أو باحثون بتحليلها وتفسيرها والربط بينها كالبحوث التي تجرى بالاعتماد على بيانات التعداد لوصف خصائص السكان في مجتمع معين . أما النوع الثاني فهو المصادر الميدانية ، فإذا كانت المعلومات التي يحتاج إليها البحث موجودة لدى بعض الأفراد ، أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات البحث . فإنه جدير بالذكر أن البحوث العلمية تحتاج إلى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية .

أما الخطوة التي تلي ذلك فهي صياغة الفروض التي ستنطلق منها الدراسة ، ويجب أن يكون واضحًا أن ذلك يرتبط بالطبع بالأهداف التي حددها الباحث لدراسته . وعادة مايصيغ الباحث أهداف دراسته في صورة سؤال أو مجموعة أسئلة ، تختلف درجة تعمقها في فهم الظواهر

المدروسة ، فإما أن يكون الاتجاه العام لأهداف البحث متمثلا فى وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات ، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات ، وقد لايحتاج فى هذه الحالة إلى صياغة فروض مبدئية .

أو أن يهدف البحث مباشرة إلى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، كأن نفحص مثلا مدى ارتباط المستوى الاقتصادى الاجتماعى بالإقبال أو الإحجام عن تنظيم الأسرة . وفى هذه الحالة الأخيرة يقال إن البحث يستهدف التحقيق من صدق فرض أو مجموعة فروض . ويمكن تعريف الفرض بأنه قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات ، هكذا يكون الفرض نوعًا من الحدس بالقانون ، أو هو تفسير مؤقت للظواهر ، لأنه متى ثبت صدقه أصبح قانونًا عاما ، يمكن الرجوع اليه فى تفسير جميع الظواهر التى تشبه تلك التى أوحت بوضعه .

أما إذا ثبت بطلانه فيجب التخلى عنه ، والبحث عن تفسير آخر ينتهى إلى الكشف عن القانون الحقيقى الذى تخضع له الظواهر أو الأشياء ، والقابلية للاختبار Testability هى الخاصية الأساسية لكل فرض له قيمة علمية ، فالظن أو التخمين الذى لا يمكن اختباره بطريقة معينة لايحقق فائدة مباشرة للعلم ، أى أن الفرض يشير إلى المدى الذى لايمكن عنده إجراء اختبارات تجريبية عليه . ولذلك يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة ، يمكن التحقق منها أو بالملاحظة أو التجربة ، أى عبارة تقرر علاقة بين متغيرين ، فى حدود الواقع الاجتماعى الذى يحتكم إليه الباحث فى تحديد مدى صدق الفرض العلمى ، كذلك يتعين تحديد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل فى تكوين الفرض . فكأن صياغة فروض البحث تحتاج أولا إلى تحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين متغير مستقل (سببى) ومتغير تابع (نتيجة) . والخطوة الثانية هى ادخال متغيرات إضافية (وسيطة Intervening) على العلاقة المفترضة ، وذلك إما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة ، أو أنها تتناول الظروف الأخرى المؤثرة فيها . وتعد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة فى البحوث الاجتماعية التى تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتساند المتبادل بين الأحداث .

وبعد أن ينتهى الباحث من تحديد الفروض التى ستدور حولها الدراسة عليه بعد ذلك أن يختار نموذجًا من نماذج التصميم التجريبى التى أشرنا إليها فيما سبق ، وذلك فى ضوء طبيعة الموضوع الذى يتناوله ، والظروف المحيطة بالتجربة . ويواجه الباحث عند هذه النقطة مسألة تصميم العينة اللازمة للبحث ويحتاج ذلك منه إلى تحديد جمهور البحث ، ثم تحديد حجم العينة ، ودرجة تمثيل العينة للجمهور الأصلى . أما فيما يتعلق بالجمهور فمن الضرورى أن يتساءل الباحث عن طبيعة

الجماعات التى يرغب فى أن تنسحب عليها نتائجه ، ويتطلب ذلك بالطبع معرفة خصائص هذا الجمهور باستخدام طريقة واضحة ومحددة . ويرتبط تحديد حجم العينة ودرجة تمثيلها بأهداف البحث ، فالبحوث الوصفية مثلا لاتحتاج إلى عينات الحجم ، كذلك تعتمد درجة تمثيل العينة على مدى التجانس بين خصائص جمهور البحث ، ذلك أن عينة معينة يمكن أن تكون ممثلة ، بغض النظر عن طريقة الحصول عليها ، إذا انعدم الاختلاف أو التباين بين الأشخاص أو أنماط السلوك التى تقوم بدراستها ، ويجرى علماء الطبيعة بحوثهم استناداً إلى هذا المبدأ ، ذلك أن « المادة » التى تدور حولها بحوثهم متماثلة ، بحيث نستطيع التعميم بعد دراسة عينة منها بغض النظر عن حجمها أما فى العلوم الاجتماعية ، فإن مشكلة تغير السلوك الإنسانى وتباينه تفرض على الباحثين مجموعة صعاب فالتعميم لاينطبق على كل الحالات ، لهذا توصف القوانين الاجتماعية بأنها قوانين احتمالية ، طالما أن السلوك الإنسانى لايحكمه عدد محدود من الأسباب ، ومن ثم يأخذ التعميم الصيغة التالية : « إذا احتفظنا بالعوامل س و ص و ع ثابتة ، فإن الموقف (ا) يصحبه دائمًا الموقف (ب) بدرجة احتمال قدرها ٨٠٪ »[٧٦] ولعل هذه الدرجة من الاحتمال ترجع إلى وجود تغيرات فى المتغير التابع لايمكن تفسيرها بالتغيرات المقابلة التى تطرأ على المتغير المستقل ، على الرغم من محاولة الاحتفاظ بالعوامل الدخيلة ثابتة . وقد يرجع هذا التباين إلى اختلاف الثقافات الفرعية ، أو الخبرة الفردية أو إلى أخطاء القياس ، ولكن نسبة كبيرة من الفشل فى نتائج البحوث الاجتماعية مردها عدم القدرة على ضبط متغيرات هامة . وإذا أدركنا أن ثقافة المجتمعات المعاصرة تنطوى على مجموعة من الثقافات الفرعية : فإننا لانتوقع فحسب اللاتجانس بين الحالات التى تؤلف عينة بالذات ، وإنما نتوقع أيضًا تباينًا فى نتائج الدراسات المتعددة لنفس الظواهر .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعادة إجراء الدراسات Replication of Studies وهو مصطلح يستخدم بمعنيين :

الأول : هو تكرار دراسة مشكلة معينة عن طريق استخدام إجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة فى كل دراسة ، والاختلاف يكون فى العينة فقط .

الثانى : يعنى محاولة اختبار نتيجة دراسة بعينها ، دون التقيد بإجراءات ووسائل قياس الدراسة السابقة . والوظيفة العلمية لهذا الإجراء هى التثبت من صدق التعميمات ، وتحديد الحدود التى تصدق فيها نتائج الدراسات المختلفة ، وتحقيق الطابع الدينامى للنظريات العلمية .

وكذا ، ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية : وهى تصميم الأدوات . Instrument design التى سيعتمد عليها فى الحصول على المعلومات من جمهور البحث ، ويتعين هنا تقيم الأدوات

المختلفة لجمع البيانات . فى ضوء كفاءة كل منها فى القيام بالوظيفة التى اختيرت لها . وقد يعتمد الباحث على الأسئلة المقننة . أو غير المقننة . أو يكتفى بالمشاهدة والتسجيل . أو يجمع بين الطريقتين وعلى أية حال . فإن الباحث عليه أن يبذل جهداً فى تنقيح أداة بحثه والتأكد من سلامة بنائها وقدرة الأسئلة المختلفة – فى حالة الاعتماد على استمارة البحث – على التمييز والنفاذ إلى الهدف الذى صيغت من أجله وإذا استقر الباحث على استخدام أداة معينة عليه بعد ذلك أن يدرب فريق البحث عليها تدريباً كافياً . وأهم شروط التدريب توحيد التصور الذى لدى كل فرد فى فريق البحث عن أهداف الدراسة . والغرض من كل سؤال . وبذلك يصبح المنبه أو المثير واحداً . فيتحقق للبحث شرط « التقنين » . أما إذا حمل كل باحث ميدانى فكرة مختلفة عن الآخر . فإن البيانات سوف تعكس وجهات نظر متباينة لاتصلح للبحث العلمى . وتظهر أهمية هذا التدريب بصفة خاصة إذا كان البحث سوف يعتمد على طريقتى الملاحظة المباشرة أو دراسة الحالة . إذ من الضرورى أن تكون لدى الباحثين فى هذه الحالة خبرة ومعرفة كافية بنوع الوقائع والأنشطة التى ستدور حولها الدراسة الميدانية .

تبدأ بعد ذلك مرحلة جمع البيانات من الميدان . وتحتاج هذه المرحلة إلى اهتمام خاص من الباحث أو الهيئة المشرفة على البحث . وغالباً ماتضع هيئة البحث دليلا مفصلا للعمل الميدانى . توضح فيه مختلف الاحتمالات . ولابد أن تتحقق صلة وثيقة بين الباحثين الميدانيين والهيئة المشرفة على البحث . فقد تظهر بعض الظروف التى تتطلب إعادة النظر فى تصميم البحث جزئياً أو كلياً ومن الضرورى تهيئة كل الظروف التى تضمن سلامة إتمام هذه المرحلة . لأنه تتوقف عليها أهمية نتائج الدراسة وقيمتها العلمية . إذ من العبث أن ننفق وقتاً . وجهداً ومالا فى تحليل بيانات زائفة أو لسنا متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلا صادقاً .

تبقى بعد ذلك كله خطوة هى تحليل البيانات إحصائيا تمهيداً لتفسيرها أى معرفة ماتنطوى عليه من دلالات . وتشمل هذه المرحلة التبويب . والتصنيف . واستخراج الارتباطات بين المتغيرات المختلفة . ثم إعداد خطة كتابة تقرير البحث وفقاً للأسس العلمية والتى سنتناولها فيما بعد .

والواقع أن ماحاولنا توضيحه فيما سبق هو أن مشكلات تصميم البحث هى مشكلات عملية تظهر باستمرار منذ بداية البحث حتى نهايته . فكأن عملية البحث هى عملية اتخاذ قرارات مستمرة . ومراجعة هذه القرارات على أساس قواعد المنهج العلمى . والظروف الواقعية التى تواجه الباحث عند التخطيط أو التنفيذ . ولهذا يقال أن تصميم البحث هو ضرب من العلم والفن .

رابعًا : أدوات جمع البيانات :

يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات التى سوف تعتمد عليها الدراسة من أهم خطوات البحث . ويرجع ذلك إلى أن قيمة البحث الاجتماعى . ومدى دقة نتائجه . وقدرته على الإسهام فى تقدم العلم الاجتماعى . يرتبط كل ذلك بمدى قدرة الباحث على الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة . التى ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة والتى يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق من جهة أخرى على أن البحث العلمى لا ينتهى عند مرحلة جمع البيانات . بل من الضرورى أن يكون واضحًا تمامًا أن هذه المرحلة تأتى بعد خطوات أخرى يمر بها البحث الاجتماعى . وتأتى بالضرورة بعد أن يحدد الباحث أهداف دراسته بدقة . إذ لا قيمة للبيانات التى نحصل عليها من الميدان على الإطلاق دون أن تكون ذات صلة وثيقة بمشكلة البحث .

ومن المسلم به أن نجاح البحث فى تحقيق أهدافه . يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات . والجهد الذى يبذله الباحث فى تمحيص هذه الأدوات . وتنقيحها . وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضرورى أن تتحقق درجة معينة من الثقة فى البيانات التى نحصل عليها عن طريق أدوات البحث . وهنا يبرز أمامنا تساؤلان أساسيان هما : ما مدى ثبات البيانات التى يحصل عليها الباحث ؟ أو بعبارة أخرى إذا كان الباحث يعتمد فى الحصول على المعلومات على استمارة للبحث صممها خصيصًا لهذا الهدف لكى يطبقها على عينة من الأفراد . فهل لو طبق هذه الاستمارة مرتين . تفصل بينهما فترة زمنية معينة . على نفس المجموعة . هل يتغير شكل البيانات تغييرًا جوهريًا أم هناك درجة من الاستقرار فى الشكل العام للبيانات . مع افتراض أن الشىء المبحوث سواء كان يتعلق بظاهرة . أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهرية خلال هذه الفترة ؟

أما التساؤل الثانى فهو يتعلق بمدى صدق الأداة التى يستخدمها الباحث . أو بمعنى آخر مبلغ تطابق مانحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية . أى أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التى نستخدمها فى القياس تقيس فعلا الظاهرة المراد دراستها ولاتقيس شيئًا آخر غيرها

والواقع أن ماسبق يثير مسألة هامة وهى قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل إلى مقاييس ثابتة وصادقة . . ومما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدمًا كبيرًا فى هذا المجال . وذلك راجع بالطبع إلى أنه قطع شوطًا كبيرًا فى تحقيق الضبط والدقة والتجريب . وبذل

المتخصصون فيه جهوداً ملحوظة فى معرفة حدود الاختبارات التى يستعملونها ومدى الثقة فيما تتوصل إليه من نتائج صادقة . ويسلم كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أنه من الضرورى أن يبذل الباحث جهوداً منظمة فى إعداد أدوات البحث وتنقيحها ، حتى يتحرروا من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة ، ويتخلصوا من الذاتية التى تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس ، ويرجع ذلك إلى أن أداة البحث المستخدمة فى البحوث الاجتماعية غالباً مالا يعاد تطبيقها بعد المرة الأولى ، فإذا اعتمد الباحث على استمارة المقابلة مثلا ، فإنه لايعود إلى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدى الغرض منها فى المرة الأولى ، وذلك بعكس الحال فى المقاييس السيكولوجية التى تصمم لغرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبياً ، بل إنها تستخدم فى مجتمعات مختلفة ، ولهذا يتعين أن يبذل الباحث جهداً كبيراً فى التأكد من ثباتها وصدقها . أضف إلى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعى والثقافى ، ومايؤدى إليه ذلك من تعديلات أساسية فى بناء المجتمع تقتضى من الباحثين ألا يتوقفوا عن إجراء بحوث مستمرة ، ومن ثم لايجدون ضرورة تدفعهم إلى تضييع وقت طويل فى حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال ، ينبغى أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهومى الثبات والصدق ، فالثبات هو مدى الاتساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التى تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الجماعات فى ظل ظروف متشابهة بقدر الإمكان ، مرتين متتاليتين . وعادة مايتم حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية ، ثم يحسب معامل الارتباط بين الإجابات الأولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الاجابات ، بحيث إن السؤال الذى لايحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالى ٧٠٪ أو معامل ارتباط يزيد عن ٥٪ يسقط من الاستمارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت أو دقيق .

أما الصدق Validity ، فهو يترجم أحياناً « بالصحة » أو « الصلاحية » ومعناه أن يقيس الاختبار ماوضع لقياسه ، فالاختبار المخصص لقياس القدرة الميكانيكية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط ، ولايقيس مثلا المهارة اليدوية ، وغالباً مايلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التى حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية ، فإذا كنا نسأل مثلا عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر ، والدين ، والدخل والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومستوى التحصيل فى استمارة للبحث ، فإننا نستطيع التأكد من صدق هذه البيانات ، إذا كانت هناك سجلات

أو وثائق تتضمن هذه المعلومات ، فنقارن بينها ، وبين المعلومات اللفظية التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نكتفي منها بالحديث عن ثلاثة أدوات أساسية هي [٧] .

(ا) الملاحظة Observation

(ب) المقابلة Interview

(حـ) استمارات البحث Schedules & Questionaires

(ا) الملاحظة :

العلم يبدأ بالملاحظة ، ثم يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها . وهناك فارق بين الملاحظة السريعة السطحية التي يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر وعن العلاقات التي توجد بين عناصرها ، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين ، وليس كيفما اتفق ، كما أنها مخططة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث ، ثم أن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل بطريقة معينة ودقيقة ، والملاحظة العلمية فوق كل ذلك يمكن تكرارها ، وذلك بالعودة إلى ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها ، والوقوف على مدى دقتها .

وهكذا نستطيع القول إن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، بل إن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجاً مستقلا من مناهج البحث العلمي . وتخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلا في استكشاف بعض الظواهر ، أو للاستبصار بسلوك معين . كما أنها قد تلقي الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل في هذه الحالة محكًا خارجيًا يمكن الاحتكام إليه في التثبت من مدى صدق هذه البيانات ويمكن القيام بالملاحظة في المواقف الطبيعية ، مثل الملاحظات التي قام بها الباحثون في التنظيمات الصناعية لدراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنشأ بينهم في موقف العمل ، وصلة ذلك بالإنتاجية ، والقدرة على الإنجاز . . . إلخ وتفيد الملاحظة أيضًا في دراسة جماعات الأطفال ، ومعرفة الشخصيات القيادية منهم ، ومن الجدير بالذكر أن تشارلز كولي C. Cooley قد صاغ جانبًا كبيرًا من أفكاره حول

الجماعات الأولية وماتتميز به من خصائص المواجهة المباشرة ، والتعاون ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف ، من خلال ملاحظاته الوثيقة لجماعات الأطفال ، ذلك أن إمعان النظر إلى الأشياء – كما يقول – مكنه من الفهم التعاطفي للظواهر ، ومن الأمثلة أيضًا ملاحظة انفعالات جمهور فى تجمع معين ، مثل جمهور كرة القدم ، أو سلوك الناس خلال الاحتفالات العامة . كذلك فى حالات التجمهر والندوات الشعبية ، ومن مزايا الملاحظة تسجيل الحدث فور وقوعه تلقائيًا ، فهى تصور الحدث والموقف مباشرة ، وتنقله إلى الشخص القائم بالملاحظة Observer دون أن يتحتم عليه مقابلة الأشخاص وسؤالهم وتسجيل إجاباتهم ، مما قد يجعلهم فى حرج أو تحيز ، وهى لذلك تتميز بالمرونة التى تسمح للباحث بتغيير وتعديل خطته وفقًا للظروف التى يواجهها . أى أن قيمة الملاحظة كطريقة فى البحث تزداد فى الحالات التى نتوقع فيها احتمال مقاومة الافراد لما يوجه إليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة إذا كانت الأسئلة تتناول مسائل خاصة لايحب الفرد أن يتحدث عنها أو لايطمئن الاطمئنان الكافى إلى التصريح عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الإجابة ، أو يلجأ إلى تحريفها . ورغم أن الناس قد يغيرون من أنماط سلوكهم إذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، إلا أن تحريف السلوك الفعلى عن صوره المألوفة ، أصعب بكثير من تحريف الألفاظ المعبرة عن السلوك الحقيقى ، ومهما كانت الطريقة المستخدمة فى الملاحظة فإن على الباحث أن يجيب على عدة تساؤلات هامة هى :

ماهو الغرض من الملاحظة ؟

وماالذى يجب ملاحظته ؟

وكيف تسجل الملاحظات ؟

وماهى الاجراءات التى يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟

ثم ماهى العلاقة التى تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تنشأ النقاط التالية :

وهناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها فى النقاط التالية :

١ – يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظاته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه ، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة ، وعليه أيضًا أن يتأكد من أن الأشياء ، أو المواقف أو الاشخاص الذين تركهم بدون ملاحظة ليست لها دلالة بالنسبة للدراسة .

٢ – إذا شارك فى القيام بالملاحظة أكثر من باحث واحد . فمن الضرورى أن يتخصص كل منهم فى جانب معين من الموضوع الذى تجرى الملاحظة من أجل دراسته ، فإذا كنا ندرس مثلا البناء الاجتماعى فى إحدى القرى ، فمن الممكن أن يتولى باحث تحليل النظام القرابى ، وآخر دراسة النظام الاقتصادى ، وثالث جمع شواهد تتعلق بالنظام القانونى ... وهكذا ، على أن يأخذ كل منهم فى اعتباره التساند المتبادل بين هذه النظم المختلفة .

٣ – لابد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين مايقوله الناس وبين مايمارسونه بالفعل أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة مايدلى به أفراد البحث من معلومات دون إشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها .

٤ – المشاركون Participants : يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين فى الموقف الذى يقوم بدراسته ، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة والعلاقة المتبادلة بينهم ، وكيفية ظهور جماعات صغيرة أو فرعية بينهم ، أى درجة التفاعل الاجتماعى ، أو العزلة .

٥ – الموقف الاجتماعى قد يحدث فى أماكن مختلفة فى المنزل ، وفى المصنع ، أو فى مكان عام أو خاص ، وبذلك تختلف المواقف باختلاف المكان ومن الضرورى أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها ، والأنماط الأخرى المرغوب عنها أو غير المسموح بها ، فى كل موقف من هذه المواقف .

٦ – هل هناك هدف عام يجمع المشركين فى الموقف مثل المناسبات الاجتماعية والرسمية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف ، ومامدى توحدهم بها ، أو تعارض هذه الأهداف العامة ، مع رغباتهم الشخصية ؟

٧ – ماهى أنماط السلوك الاجتماعى الفعلية التى يمارسها الأفراد فى الموقف ، وماهى الوسائل التى يستخدمونها لممارسة أنشطتهم ؟ وماهى العوائق أو العقبات التى تعترض أنشطتهم مثل ضغط المعايير الاجتماعية ، أو قلة الإمكانيات المادية ؟ ثم ماهى البواعث أو الدوافع التى تؤدى إلى استمرار الموقف ؟

٨ – المدة والتكرار Frequency & duration متى حدث الموقف ؟ وماهى الفترة الزمنية التى يستغرقها ؟ وهل هو موقف فريد غير متكرر ؟ أم أنه موقف متكرر الحدوث ؟ وماهو معدل التكرار ؟ ومانوع الظروف التى ساعدت على حدوثه ؟ وهل يعتبر هذا الموقف « نموذجيًا » بالنسبة للمواقف الأخرى ؟

٩ – على الباحث أن يساير العادات والتقاليد السائدة فى مجتمع البحث ، حتى لايكون

وجوده غير مرغوب فيه ، كما أن عليه أن يسجل نتائج اتصالاته بالأشخاص موضوع الملاحظة ، من حيث مدى إيجابيتهم أو سلبيتهم ، وكذلك الفترة التى استغرقتها الملاحظة .

أنواع الملاحظات :

هناك تصنيفات مختلفة للملاحظات ، وذلك وفقًا لدرجة الضبط التى تفرض على القائم بالملاحظة ونوع القيود التى توضع لكى تكون الملاحظات أكثر دقة ، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة أنواع رئيسية .

(ا) الملاحظة المشاركة **Participant Observation:**

وهى تتلخص فى أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبيًا ، قد تمتد إلى مايقرب من العام ، وذلك للتعمق فى فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية ، وقد استخدمت هذه الطريقة فى البحوث الأنثروبولوجية – كما أوضحنا فيما سبق – لدراسة مجتمعات كلية ، وثقافات ، وأحياء من المدن ، ومصانع ، وجماعات ذات أنواع مختلفة . ويتعين على الملاحظ المشارك أن يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات ، فإذا أراد دراسة مصنع مثلا فإن عليه أن يدرس العمال والإدارة معا دون أن يتحيز إلى جانب معين .

(ب) الملاحظة المنظمة **Systematic or structured observation:**

تستخدم لدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعى ، بدلا من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث ، وهى عادة ماتستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحيانًا للتأكد من صحة الفروض ، ويقوم الباحث بملاحظاته وفقًا لخطة محددة بوضوح من قبل ، ولهذا فهو غالبًا مايستعين بطرق تزيد من دقة ملاحظاته ، كأن يستخدم استمارة ملاحظة بها بعض الأسئلة المفتوحة ، ومعنى ذلك لا يتمتع بحرية اختيار محتوى ملاحظاته ، وغالبًا مايلجأ الباحث إلى تقسيم السلوك إلى فئات Category system والفئة هى طبقة معينة من الظواهر التى يصنف السلوك الملاحظ وفقًا لها ، وهذا النظام يمد الباحث بإطار مرجعى للملاحظة ، ويزيد من احتمال إدراك الجوانب الهامة وذات الدلالة فى السلوك . ومن أشهر الفئات المستخدمة تلك التى استعان بها روبرت بيلز **R. Bales** فى تحليل عملية التفاعل **Interaction Procoss Analysis** داخل الجماعات الصغيرة حيث قسم السلوك الذى يمكن ملاحظته إلى ١٢ فئة ، بناء على تصوره

للمراحل التى تمر بها الجماعة حينما تسعى إلى حل مشكلة من المشكلات وهذه المراحل هى : التعرف على المشكلة ، ثم تقويم وجهات النظر المختلفة بصدد حلها ، وضبط أى محاولات الأعضاء من التأثير بعضهم فى البعض الآخر ، وأخيرًا اتخاذ القرار النهائى .

(حـ) الملاحظة التجريبية **Experimental Observation:**

هناك صعوبتان أساسيتان تعترضان تنفيذ الملاحظة المشاركة والمنظمة على الوجه الأكمل :

أولها : الموقف الاجتماعى أو الظاهرة التى يقوم الباحث بملاحظتها لا يمكن التحكم فيها ولا الاحاطة بالظروف المحيطة بها .

وثانيها : أن الموقف أو الظواهر موضوع الملاحظة ليست من البساطة ، حتى يمكن الإحاطة بجميع جوانبها بسهولة ، ولكنها عادة معقدة ، ولذلك فعلى القائم بالملاحظة أن يسجل ملاحظاته فور حدوثها ، وكذلك يصف التفاعل الاجتماعى الذى يحدث بين الأشخاص والسلوك بين الأفراد قبل أن تتغير معالمه ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه فى حالات كثيرة . ولكى يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين يتجه الباحث نحو السيطرة على الأوجه المختلفة من الظاهرة ، والتخلص من بعض العوامل التى قد تؤثر على خط سيرها فى طورها الطبيعى ، وبذلك تكون ملاحظته مركزة على السلوك أو التفاعل موضوع الدراسة فقط ، وتحت ظروف قام الباحث بإعدادها فى تجربة . والمثال على ذلك التجربة التى قام بها هوايت Whyte وليبيت Lippit عن الأجواء الاجتماعية ، حيث قاما بتكوين ثلاث جماعات أطفال متكافئة فى المتغيرات الهامة ، ماعدا نمط القيادة أو الجو الاجتماعى السائد سواء كان ديموقراطيًا . أو أوتوقراطيًا أو فوضويًا . ولوحظ بعد ذلك سلوك القادة واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم للفظ « نحن » بدلا من اللفظ « أنا » فى كل من الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، كذلك لوحظ استجابات الأطفال نحو العدوان الخارجى ، ومواقفهم حينما يتغيب القائد عن الجماعة ، وقدرتهم على الإنجاز .

المقابلة :

المقابلة كأداة للبحث هى حوار لفظى وجهًا لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين . وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التى تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الإدراكات ، أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك فى الماضى أو الحاضر :

وتسهم المقابلة فى المراحل الأولى من البحث فى الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة ، وفى تنمية الفروض ، وفى إلقاء الضوء على الإطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة ، وتمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعى بأنها أكثر مرونة ، وبأنها تيسر لدرجة أكبر ملاحظة المبحوث والتعمق فى فهم الموقف الكلى الذى يستجيب فيه للمقابلة ، كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ما قد يكون غامضًا من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض فى الإجابات ، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض ، وهو فوق ذلك يستطيع تغيير الجو الاجتماعى للمقابلة ، بحيث يكون أكثر واقعية وهو أقدر على الحكم على صدق الإجابات التى يحصل عليها من المبحوثين .

وعمومًا ، فإن المقابلة تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هى :

القائم بالمقابلة **Interviewer** والمبحوث **Interviewee** وموقف المقابلة . وهناك ارتباط وثيق بين هذه العناصر الثلاثة ، على نحو يؤثر فى النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعيه وإدراكه لمختلف العوامل فى الموقف المحيط به ، التى يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفًا سلبيًا من الباحث ، أو إلى إعطاء بيانات محرفة لاتتسم بالصدق والثبات .

ومن الجدير بالذكر أن المقابلة كأداة للبحث قد تطورت نتيجة عاملين هما : المقابلة الإكلينيكية ، وحركة القياس السيكولوجى .

أما الأولى : فقد تطورت عن تقارير الأطباء والأخصائيين النفسيين والمعالجين عن الحالات التى كانت تعرض عليهم ، ورغم أن الهدف الأساسى لهؤلاء كان هو التشخيص والعلاج ، أكثر منه تصنيف البيانات ، إلا أن المقابلة الإكلينيكية كان لها أثر بالغ فى توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث ولجمع البيانات . وكان لتطور حركة القياس السيكولوجى واهتمامها بالتقنين ، أثر بالغ فى إكساب المقابلة كطريقة للبحث طابعًا موضوعيا .

والمقابلة فن يحتاج إلى مهارة ، وخبرة ، ومران ، وتدريب ، يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية ، بالنزول إلى الميدان ، والاحتكاك بجمهور البحث والقدرة على النفاذ إلى دوافع السلوك ، ومكونات الشخصية ، وأساليب الاتصال والتأثير ، وأنواع العلاقات الاجتماعية . نستطيع أن نتناول بعض القواعد التى يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالمقابلة ، وهى مستخلصة بالطبع من خبرات الباحثين فى الميدان . إن أول مايسعى إليه القائم بالمقابلة هو استثارة دوافع المبحوث للاستجابة ، فالمبحوث يواجه شخصًا غريبًا عنه لاتربطه به صلة سابقة . ويطلب إليه أن

يدلى ببيانات تتصل بشئون حياته الخاصة ، وقد تكون من النوع الذى يحتاج إلى السرية ، أو مما يرتبط بتقاليد خاصة راسخة ، ولاشك أن درجة الاستعداد للاستجابة تختلف باختلاف الدور الذى يقوم به الباحث ، وباختلاف المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، ونوع الثقافة السائدة ، وذلك كله يجب أن يدخله الشخص القائم بالمقابلة فى اعتباره ، إذ إن نجاح المقابلة ودقة الحصول على البيانات المطلوبة يتوقفان إلى حد كبير على مدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم. وقدرته على تطوير رابطة شعورية Research بينه وبين المبحوثين. لذلك يتعين على الباحث أن يعمل على كسب ثقة المبحوث ، فيبدأ بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة ، كما يبين لأفراد البحث أن البيانات المطلوبة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمى ، وأن البحث يهدف إلى الوقوف على مجموع آراء الأفراد واتجاهاتهم دون البحث عن آراء فرد بالذات . كما ينبغى عليه أن يقدم مايثبت شخصيته إذا تطلب الأمر ذلك ، مع ملاحظة عدم الاطالة فى المقدمة ، حتى لايستغرق وقتاً كبيراً ، ولا يثار الشك لدى المبحوث .

وينبغى أن يخصص للمقابلة الوقت والظروف الملائمة . ويقتضى الأمر فى كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والمبحوث ، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف المبحوث ، وقد يدفعه إلى الاحجام عن الإدلاء بالبيانات الصحيحة ، وإن إشاعة جو من عدم الكلفة والبساطة والتبسيط فى الحديث يؤدى إلى عدم ظهور توترات نفسية لدى المبحوث ، وعدم الخوف والقلق . ويحسن أن يقوم القائم بالمقابلة بدور الخبير الذى يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له المعلومات .

ويقول جى W. Gee فى هذا الصدد : « ينبغى أن يكون الباحث متفهماً تماماً للهدف من المقابلة وأن يكون مستعداً للإجابة على أى أسئلة توجه إليه من المبحوث ، وأن يحدد موعداً معه لإجراء المقابلة ، مع إشعاره بأن هذا الوقت مخصص له بالذات ، وأن يهيئ المكان المناسب لإنجاح المقابلة ، ويؤكد مطلب السرية ، ويجتهد فى التواضع ، والظهور بمظهر اللياقة ، وأن يقدم نفسه للمبحوث باختصار » .

ولكى يحصل الباحث على الفائدة من المقابلة عليه إجراؤها عن طريق المناقشة والحوار فلا تلقى بطريقة جامدة إملائية ، وإذا كانت الأسئلة معدة من قبل فى استمارة خاصة ، على الباحث أن يقرأها جيداً ، وأن يتدرب عليها ، وأن يعرف بدقة ترتيبها المنطقى فيبدأ بالبسيط ويتدرج إلى أن يصل إلى مستويات أعمق فأعمق . كما لايجب توجيه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع المبحوث أن يستجمع أفكاره ، بالنسبة لكل سؤال . وأن ينظم إجاباته تنظيما دقيقاً . كما يتعين أن يظل

القائم بالمقابلة هو الذى يمسك بزمام المقابلة ، ويسيطر على توجيهها إلى الناحية التى تحقق أهداف البحث دون أن يترك الأمر للمبحوث يوجهه كيفما شاء . ويستحسن توجيه نفس الأسئلة بنفس الأسلوب لكل الأفراد ولكن ذلك لا يمنع بالطبع من توضيح معانى الكلمات الغامضة . أو إعادة السؤال عدة مرات إذا دعت الضرورة إلى ذلك ويجب أن يسعى القائم بالمقابلة إلى الحصول على إجابات عن جميع الأسئلة فإذا وجد أن المبحوث قد أجاب على سؤال فى سؤال سابق ، فلا ينبغى أن يتخلى عن ذلك السؤال . بل يتلوه على المبحوث ، ويدون إجابته ، ويفيد ذلك فى التأكد من صدق الإجابة السابقة .

أما إذا كانت الإجابة ناقصة . فعلية أن يحاول استكمال المعلومات الناقصة والتى يرى أنها ضرورية للبحث وإذا أحجم عن الإجابة على سؤال معين بحجة أنه « لايعرف » فعلى القائم بالمقابلة أن يحاول معرفة العوامل التى تدفعه إلى عدم الإجابة .فقد يكون المبحوث حقا لارأى له فى الموضوع . أولا يكون قادراً على التعبير عن رأيه بالألفاظ ، أو قد يكون السؤال غير واضح ، وعلى القائم بالمقابلة أن يميز بقدر الإمكان بين هذه الحالات ، وأن يتصرف فى كل موقف بما يناسبه . ويجب أن يجيد الإصغاء إلى كل مايقول ، وأن يمنحه الفرصة الكافية ليقول كل مايريد ، دون أن يخرج من موضوع السؤال . وينبغى ألا يظهر القائم بالمقابلة نفوراً أو اشمئزازًا من الإجابات التى يدلى بها المبحوث أو استنكاراً لما يقول ، فمهمته الأساسية هى الحصول على البيانات دون أن يقف منها موقف المعارض أو المؤيد . ومن الأسئلة مايتناول بعض الحقائق التى تسعى إلى معرفة السن ، أو الدخل . ومن الضرورى التأكد من صحة هذه البيانات ، فى ضوء البيانات الأخرى التى أدلى بها المبحوثون . ومحاولة الاستدلال على صحتها ، بشتى الطرق ، من الممكن فى هذه الحالة إلقاء بعض أسئلة أخرى التى لاتشتمل عليها استمارة البحث . وقد تكون الإجابات عن الأسئلة غامضة . أو ناقصة وفى هذه الحالة يتعين على القائم بالمقابلة أن يحاول استكمال المعلومات الضرورية للبحث . أو توضيح الناقص منها بصورة لاتشعر المبحوث بالضغط ولاتؤدى إلى التحيز فى الإجابة .

وتشير كثير من البحوث إلى أن عدم تدوين إجابات المبحوثين وقت سماعها يؤدى إلى نسيان كثير من المعلومات ، وتشويه الكثير من الحقائق . وعلى ذلك فإنه من الضرورى تسجيل إجابات المبحوثين بعد الإدلاء بها مباشرة ، ولاتؤجل هذه العملية إلى مابعد انتهاء المقابلة ، وفى حالة الأستمارة المقننة ذات احتمالات الإجابة ، أى التى لاتحتوى على أسئلة مفتوحة ، فما على الباحث إلا أن يضع علامة مميزة أمام الإجابة التى يختارها المبحوث . أما إذا كانت المقابلة حرة فينبغى

تدوين كل مايقوله المبحوث تدوينًا مرتبًا . وإلى جانب استمارات المقابلة يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل كل ما يقوله المبحوث ، ويراعى فى ذلك موافقة المبحوث ، لأن إخفاء ذلك عنه يتعارض مع الأصول الأدبية التى يجب مراعاتها فى جميع مواقف البحث . ولذلك فمن المستحسن تسجيل إجابات المبحوثين مباشرة تسجيلا كتابيًا أو آليًا وعلى مشهد منهم لتفادى الأخطاء التى تترتب على التسجيل من الذاكرة وأهمها النسيان أو التحريف .

أنواع المقابلات :

يمكن تصنيف المقابلات على أسس مختلفة فقد تصنف طبقًا للغرض منها كأن تكون تشخيصية ، أو استقصائية ، وقد تصنف على أساس الدور الذى يقوم به القائم بالمقابلة مثل التوجيه أو التدخل أو التركيز حول موضوع معين ، على أن أكثر أنواع المقابلات استخدامًا هى : المقابلة الحرة ، والمقابلة المقننة ، والمقابلة المتمركزة حول موضوع .

(ا) المقابلة الحرة Free-Interview:

هى نوع من المقابلة يتميز بالمرونة المطلقة ، فلا تتحدد فيها الأسئلة التى ستوجه للمبحوث . ولا احتمالات الإجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه ، واتجاهاته ، وانفعالاته ، ومشاعره ، ورغباته . وهى لهذا تستخدم فى التعرف على الدوافع والاتجاهات ، وتقييم المبحوث للأمور ، كما تلقى الكثير من الضوء على الإطار الشخصى والاجتماعى لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت استجابات المبحوث تلقائية ومتعمقة ويستخدم هذا النوع من المقابلات فى تنمية الفروض التى يمكن إخضاعها بعد ذلك للاختبار المقنن ، إلا أنها أقل قيمة فى اختيار الفروض .

(ب) المقابلة المقننة Standardized Interview:

يتحدد هنا شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان قبل القيام بها ، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجيه الأسئلة بنفس الكلمات ، وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين ، ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو المنبه . وعادة مايتم تدريب الباحثين على طريقة إلقاء الأسئلة ، وعلى الوقت الذى سوف يتم فيه المقابلات وعلى المواقف غير المتوقعة التى يحتمل أن تواجه كلاً منهم ، وطريقة التخلص منها ، أو الإجابة عليها . وتختلف درجة

تقنين الأسئلة المستخدمة فى هذه الطريقة ، فإما أن تكون أسئلة مقفولة أى أن احتمالات الإجابة محددة أمام كل سؤال ، أو أسئلة مفتوحة النهاية .

(حـ) المقابلة المتمركزة حول موضوع (البؤرية) Focused Interview:

إن الوظيفة الأساسية للباحث فى هذا النوع من المقابلات هى تركيز الاهتمام حول خبرة معينة صادفها الفرد ، ونتائج هذه الخبرة . ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلن أن المبحوثين قد اشتركوا فى موقف معين . مثل رؤية فيلم سينمائى ، أو سماع برنامج إذاعى أو قراءة كتاب أو إعلان . ولهذا فهو غالبًا مايعد قائمة بالموضوعات والجوانب المختلفة التى سوف تدور حولها الأسئلة ، والتى يستنتجها من مشكلة البحث ومن تحليله لموقف أو خبرة شارك فيها المبحوث ، ومن الفروض المستخلصة من نظريات اجتماعية أو نفسية . وفى المقابلات البؤرية قد يسعى الباحث إلى التعمق بقصد معرفة درجة اندماج المبحوث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة . ويلجأ لذلك إلى المرونة وعدم التوجيه . والتركيز على المشاعر والاتجاهات .

استمارات البحث :

استمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية Interviewing Schedule أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد Questionnaire أما فى الحالة الأولى فإن الباحث (أو مجموعة الباحثين) يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها فى استمارة ثم يقوم بتسجيل الإجابات فى المكان المخصص لكل منها .

ومن أهم مزايا هذه الطريقة :

(ا) أنها ضرورية فى حالة ماإذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة .

(ب) عن طريق المقابلة الشخصية يستطيع الباحث التأكد من صحة البيانات ، وعدم تناقضها مع الواقع ، أو مع إجابات سابقة ، وإمكان مراجعة أفراد البحث فى الحال .

(حـ) يمكن الحصول على تعاون أفراد البحث ، وتجاوبهم إذا ماأحسن عرض الموضوع ، هذا يتوقف على خبرة الباحث .

(د) يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يضيف إلى بيانات الاستمارة معلومات أخرى كيفية يرى أنها ذات أهمية بالنسبة للبحث ، ومع ذلك فهى ليست متضمنة فى الاستمارة :

إلا أن لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولاً : تحتاج إلى عدد من الباحثين مما يتطلب بدور جهداً كبيراً فى اختيارهم وتدريبهم .

ثانياً : تخضع لخطأ تحيز الباحث ، فإذا كان يتبنى فكرة معينة أو مذهباً من المذاهب ، فمن الممكن أن يؤثر على إجابات أفراد البحث عن طريق الإيحاء بالإجابة المطلوبة .

ثالثاً : وأخيراً لاتصلح فى الحصول على بيانات تعتبر سرية أو محرجة بالنسبة لأفراد البحث كما فى حالة السؤال عن العلاقات الزوجية أو المبادئ السياسية .

ولكى يمكن التغلب على هذه الصعوبات يلجأ بعض الباحثين إلى الاستبيان البريدى ، أى جمع البيانات عن طريق إرسال الاستمارات إلى المبحوثين بالبريد ، أو توزع عليهم باليد وترفق معها نشرة صغيرة مبيناً بها الغرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع ، مع رجاء التعاون فى استيفاء البيانات المطلوبة ثم إعادة الاستمارة ، كما يجب أن يذكر فى هذه النشرة مايطمئن الأفراد على سرية هذه البيانات ، وأنها لن تستخدم لغرض آخر غير البحث العلمى ، وإن محتويات البحث لن يستفيد منها غير الهيئة المشرفة على البحث ، التى لايهمها أسماء الأفراد أو الأسر . بقدر مايهمها المعالم العامة والبيانات الأساسية للمجتمع موضوع الدراسة ككل ، دون الاهتمام بخصائص وحداته إلا بكونها أجزاء من هذا الكل ، كما يرفق مع استمارة البحث مظروف بعنوان الهيئة المشرفة على البحث ويلصق عليه طابع بريد ، وفى ذلك تسهيل وتشجيع لأفراد البحث على إعادة الاستمارة بعد استيفائها .

ولهذه الطريقة بعض المزايا أهمها :

(ا) قلة التكاليف اللازمة لجمع البيانات .

(ب) تحاشى تحيز الباحثين إذ لا يلتقى الباحث بأفراد البحث .

(حـ) تستخدم فى البحوث التى تتطلب الحصول على بيانات حساسة أو محرجة .

(د) تعطى وقتاً كافياً لأفراد البحث لدراسة الأسئلة وتقدير الإجابة عليها .

(هـ) يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، أى على عينات كبيرة الحجم .

ومع ذلك فإن لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولاً : لاتستخدم إلا إذا كان أفراد البحث يجيدون القراءة والكتابة .

ثانياً : لاتصلح إذا كان عدد الأسئلة كبيراً ، إذ إن ذلك يؤدى إلى ملل أفراد البحث وإهمال الإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها .

ثالثاً : تحتاج إلى عناية خاصة فى صياغة الأسئلة حتى يسهل فهمها ، لأن أفراد البحث

لايجدون وسيلة يلجأون إليها لفهم مدلول الأسئلة الّتى يصعب عليهم فهمها .

رابعًا : يلاحظ أن نسبة الامتناع عن الإجابة non-response أو التجاوب مع هيئة البحث باستخدام هذه الوسيلة أكبر من طريقة المقابلة . وعادة مايكون معظم المتجاوبين من الأفراد المتحمسين لرأى مَعين يتضمنه البحث .

القواعد المنهجية لبناء استمارات البحث :

يحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة . إذ تعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ويتطلب ذلك دراية واسعة ، وإلمامًا تاما بأوضاع جمهور البحث ، لهذا يجب مراعاة بعض القواعد عند بناء الاستمارة منها مايتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها مايتعلق بالأسئلة وأنواعها . والبيانات المطلوبة . ورغم أن تصميم الاستمارة يختلف باختلاف موضوع البحث . إلا أن هناك بعض الأسس والقواعد العامة نوجزها فيما يلى :

١ - تحديد إطار البحث :

إطار البحث هو سلسلة من الأسئلة الّتى يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث ، ويتعين وضع هذا الإطار قبل تصميم الاستمارة ، حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة المدروسة ، إلى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية ، وكل مشكلة فرعية إلى عدة نقاط ، فإذا كنا مثلا بصدد وضع إطار البحث عن قضاء وقت الفراغ بين العمال فإن علينا أن نقسم البحث إلى مشكلات فرعية تشمل : صفات العامل الأساسية ، والعادات والتقاليد وبناء الأسرة وخدمات وقت الفراغ فى العمل . وطول وقت الفراغ ومواعيده ، وكيفية قضاء وقت الفراغ ، والمستوى التعليمى . . إلخ ثم يتفرع كل موضوع من هذه الموضوعات إلى نقاط أخرى جزئية ، وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث ، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية . ويعتمد تحديد إطار البحث على هذا النحو ، على استعراض وتلخيص كل التراث العلمى المتصل بالمشكلة المدروسة سواء فى الكتب أو المراجع ، أو الدوريات العلمية ، أو الأبحاث السابقة ، أو النشرات الرسمية الّتى تصدر عن بعض الهيئات .

٢ - تصميم الجداول الخيالية Dummy Tables

لايعتبر الإطار كافيًا لمساعدة الباحث فى صياغة الأسئلة اللازمة للاستمارة ، إذ لابد للباحث

أن يحصر كل المعلومات المطلوبة . وأن يتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها في شكل جداول صماء قبل بدء البحث ، وهذه الطريقة الدقيقة توصله إلى الاسئلة ذات الدلالة ، وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الإحصائي اللازمة .

٣ – الأسئلة التي تشملها الاستمارة :

لكي يستطيع الباحث تحديد الأسئلة التي سوف تتضمنها الاستمارة يجب عليه أن يحصر البيانات التي يحتاجها ، هل هي من النوع الذي يتصل بالحقائق ، أو مضمونها التأكد من المعتقدات والاتجاهات أو تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة . والأسئلة نوعان ، فإما أن تحصر جميع الإجابات المحتملة وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الإجابات المناسبة ، وهذه هي الأسئلة المقفولة ، مثل تحديد الإجابة عن السؤال عن الحالة التعليمية بالفئات التالية :

(أمي – يقرأ ويكتب – تعليم متوسط – تعليم عال) . ولهذا النوع مزاياه وعيوبه ، فمن مزاياه أن تحديد الإجابات المحتملة يضمن للباحث توحيد الإجابات ، ولايتكلف أفراد البحث مشقة الكتابة . وكل ماتتطلبه الإجابة هو وضع علامة أمام الاحتمال المناسب لها ، ويمكن ترميز الإجابات وتحليلها آليا بسهولة ، ثم قلة التكاليف والسرعة في الحصول على الإجابات . ومن عيوب هذه الطريقة أن تحديد الإجابات المحتملة من وجهة نظر الباحث قد توحي لبعض أفراد البحث باختيار إحدى الحالات على أنها الإجابة الصحيحة رغم مخالفتها لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة . وقد يختلف المعنى المقصود بالسؤال في ذهن بعض أفراد البحث عن المعنى الذي يقصده البحث ويحدد إجابات محتملة له . هذه الإجابات المحتملة قد لاتعطي معلومات كافية عن الرأي الصحيح . يضاف إلى ذلك أن من بين الاحتمالات التي توضع فئة « لاأعرف » وهذه يجدها كثير من أفراد البحث هي الإجابة الصحيحة التي لاتكلفهم مشقة التفكير في غيرها ، وفي هذا ضياع لجزء من المعلومات التي قد تكون مفيدة للباحث .

أما النوع الثاني من الأسئلة فهو مايعرف بالاسئلة المفتوحة النهاية ، وفيه يترك لأفراد البحث الحرية في تحديد الإجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم . ومن مزايا هذه الطريقة : أنها تعطي لأفراد البحث صورة واضحة دقيقة لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة ، كما تكون إجابة الأفراد في حدود الإطار الذي يرسمونه لأنفسهم لما تتطلبه الإجابة على السؤال ، يضاف إلى ذلك أن أفراد البحث يعبرون عن آرائهم بحرية مطلقة ، ويجدون أمامهم وقتا كافيا للإجابة

أما عيوبها فتتلخص فى أنها تحتاج إلى وقت أطول من أفراد البحث ، وجهد أكبر قد يدعوان إلى الملل ، وخاصة فى حالة استخدام الاستبيان البريدى ، قد لاتمكن هذه الطريقة الباحث من المقارنة بين بعض الإجابات التى يتوقعها فى ضوء هدف البحث فتكون الإجابات غير موحدة مما يجعل عملية الترميز والتحليل الإحصائى صعبة ، وتحتاج هذه الطريقة إلى جهد كبير فى تصنيف البيانات إلى فئات ، وعادة مايستخدم من أجل ذلك مجموعة من الباحثين ، وقد يفتح ذلك مجالا للتحيز .

فى ضوء ذلك تستخدم بعض الأسئلة التى تسمح بالاحتفاظ بمميزات كل من الأسئلة المقفولة والمفتوحة النهاية ، فيحدد الباحث احتمالات الإجابة المتوقعة أمام السؤال ويترك فى النهاية فرصة لاحتمالات أخرى وذلك بكتابة عبارة (أخرى تذكر ...) .

٤ – صياغة الأسئلة :

هناك مجموعة شروط يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة التى تتضمنها استمارة البحث وهذه الشروط هى :

(ا) يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى بحيث لاتقبل اللبس أو إساءة الفهم ، وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة « بلغة الحياة اليومية » كنوع من التبسيط

(ب) يجب أن تصاغ الأسئلة لكى تكون إجابتها قاطعة وبسيطة بقدر الامكان كأن تكون الإجابة بنعم أو بلا .

(حـ) أن يراعى فى صياغة الأسئلة ألا تتطلب من المجيبين إجراء عمليات حسابية مطولة . تستدعى ذاكرة حادة ، أو مجهوداً فكريا شاقا .

(د) ألا تكون الأسئلة محرجة أو تمس جوانب حساسة مما يعتبر تدخلا فى أمور شخصية .

(هـ) ألا تكون الأسئلة من النوع الإيحائى ، أى التى توحى للمبحوث بإجابات معينة .

(و) ألا تكون الأسئلة ذات إجابة بديهية معروفة بدون إلقاء السؤال .

(ز) يجب تحاشى الأسئلة التى تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء .

(ح) يجب ألا تشمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة ، فإن كان الباحث يريد السؤال عن شيئين فيستحسن وضعها فى سؤالين متتاليين .

(ط) تضاف أسئلة لايقصد الإجابة عليها لذاتها ، بل للتأكد من دقة بعض الإجابات

ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة ، وتسمى هذه الأسئلة بأسئلة المراجعة **Checking Questions**

(ى) غالبًا مايراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص ويسمى ذلك بالترتيب القمعى **Funnel approach**

٥ – شكل الاستمارة وتنسيقها :

يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسبًا ، ونوع الورق جيدًا يتحمل الكتابة ولونه مقبولا . والطباعة جيدة وسهلة القراءة ، كما يوضح على غلاف الاستمارة موضوع البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، ومايفيد سرية البيانات . أما التنسيق الداخلى للاستمارة فيجب ترتيب الأسئلة ترتيبًا منطقيًا يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها ، كما يجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متجانسة توضع لها عناوين فرعية وتترك أمكنة كافية للإجابة . حتى لايضطر أفراد البحث إلى الإجابة على ورقة منفصلة ، كما ينبغى مراعاة التنفيذ الآلى لتحليل البيانات فى حالة الابحاث الكبيرة التى تستخدم فيها الآلات الإحصائية . ولذلك يجب وضع دليل رقمى **Code** لاجابات كل سؤال .

٦ – الاختبار المبدئى **Pretest** :

يقوم الباحث بعد الانتهاء من بناء الاستمارة : بتجربتها على نطاق محدود . وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث . وتساعد هذه العملية على كشف الأخطاء فى صياغة الأسئلة وترتيبها . كما تعطى الباحث فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات . ومدى الحاجة إلى إضافة أسئلة جديدة . أو استبعاد أسئلة لاداعى لها . ومعرفة الاحتمالات المختلفة للإجابة . كما يمكن أيضًا تقدير درجة التعاون بين الباحث وجمهور البحث . على أن هذه التجربة إذا أسفرت عن إدخال تعديلات كثيرة على بناء الاستمارة فمن الضرورى أن تتكرر مرة أخرى على عينة ثانية عشوائية . حتى نصل إلى أفضل صياغة لاستمارة البحث .

٧ – مراجعة استمارات البحث **Editing** :

بعد القيام بجمع البيانات من الميدان تتم مراجعتها . والمراجعة تكون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : فى الميدان حيث تتم مراجعة سريعة للاستمارات للتأكد من أنه قد تم استيفاء البيانات جميعًا ، وفى حالة اكتشاف أخطاء أو نقص تعاد الاستمارات إلى الباحث الميدانى لاستيفائها بالرجوع إلى أفراد البحث .

والمرحلة الثانية : للمراجعة تكون مكتبية وفيها يتم اكتشاف الأخطاء التى لم تكتشفها المراجعة الميدانية ، ومحاولة تصحيحها إن أمكن أو إعادتها للميدان لو استدعى الأمر ذلك . كما تتضمن هذه المرحلة القيام ببعض العمليات الحسابية التى يستلزمها البحث مثل حساب السن حتى تاريخ البحث . أو نصيب الفرد من دخل الأسرة أو حساب تكلفة الوحدة ، وغير ذلك من البيانات التى أعفينا أفراد البحث من القيام بها خشية الوقوع فى الخطأ .

خامساً : التحليل والتفسير وكتابة تقرير البحث :

بعد أن ينتهى الباحث من جمع البيانات . يوجه كل اهتمامه نحو تحليلها وتفسيرها تمهيداً لكتابة التقرير النهائى . وهى عملية متصلة الحلقات . فالتحليل يهدف إلى تلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التى انطلق منها البحث . أما التفسير فإنه يسعى إلى استكشاف المعانى والدلالات التى تشير إليها هذه التساؤلات . والتى تتضمنها الإجابات المختلفة التى أمكن تطويرها بعد البحث . من خلال ربطها بالمعلومات والمعارف الأخرى السائدة . وهذان الهدفان بالطبع يحكمان عملية البحث كلها . فكل الخطوات الأخرى إنما تقوم بها لكى نصل فى النهاية إلى هذه المرحلة .

على أنه من الضرورى أن نؤكد هنا أن التحليل ليس مرحلة أخيرة مستقلة أو منفصلة عن المراحل السابقة . فالباحث عليه منذ البداية أن يضع خطة متكاملة لبحثه . ذلك أن الطريقة التى سوف يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها . تتحدد فى ضوء نوع البيانات التى سوف يحصل عليها . والأدوات المختلفة المستخدمة فى عملية جمع البيانات . والمنهج الذى اصطنعه فى بحثه . ثم حجم العينة التى اعتمد عليها فى الحصول على البيانات .

١ - إجراءات تحليل البيانات :

يستهدف التحليل تنظيم . وترتيب . وتصنيف البيانات بصورة علمية . تساعد فى الكشف عن العلاقات والارتباطات بين الظواهر . حتى يمكن بعد ذلك التوصل إلى تفسير لها . وأول خطوة فى التحليل هى تمحيص البيانات بدقة ، ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يتبنى نظرة نافذة محللة أمام الركام الهائل من المعلومات التى استطاع جمعها . فعليه أن يتأكد أولا أن هذه البيانات تمثل الحقيقة الموضوعية بدرجة كافية وأن ينتقى من بين البيانات أكثرها دلالة وأهمية . ومعنى ذلك أن الباحث فى العادة لايضمن تقرير بحثه كل ماحصله من معلومات . فمهارته وقدرته العلمية تبدو

واضحة حينما يختار من هذه البيانات أكثرها أهمية وعلاقة بموضوع الدراسة ، ويفرق بينها وبين تلك التى يمكن أن يستعين بها لأغراض العرض والاستشهاد .

والخطوة الثانية فى التحليل هى تصنيف البيانات Classification of data فى ضوء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البيانات ، أى أن التصنيف يعنى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية وفقًا للمكان أو الزمان ، أو العلاقات بينها ، أو نماذج السلوك ، أو الوظائف ، ومن ثم تتوقف أهمية الدراسة ، والقدرة على التحليل ، على مدى شمول هذا التصنيف واستيعابه لكل الوقائع المتبادلة بينها . ويمكن أن نوضح عملية التصنيف بمثال عملى ، فإذا كنا نقوم بدراسة مثلا عن تقييم دور وسائل الاتصال فى تبنى القرويين لفكرة تنظيم النسل ، فسوف نضمن استمارة البحث المستخدمة عديدًا من الأسئلة التى تدور حول هذا الموضوع ، من ذلك مثلا أننا نوجه سؤالا مؤداه .

ماهو المصدر الذى سمعت منه لأول مرة عن تنظيم النسل ؟

ومن المتوقع أن تأتى عن هذا السؤال إجابات متعددة مثل : الراديو ، والإذاعة ، والتليفزيون ، والصحف ، والعمدة ، والمشرف الزراعى ، والإخصائى الاجتماعى ، والأصدقاء ... إلخ ، وبالطبع لايمكن تحليل هذه الاستجابات على هذا النحو ، وإنما يتعين وضع فئات Categorics تجمع كل فئة الاستجابات التى يكون بينها نوع من التماثل أو التشابه ويعتمد وضع هذه الفئات بالطبع على نوع المعلومات المطلوبة والتى تلقى ضوءًا على فروض البحث ، ويمكن بالنسبة للسؤال السابق تصنيف البيانات المذكورة إلى فئتين هما :

مصدر اتصال جمعى (ويشمل الراديو والتليفزيون والإذاعة والصحف) .

ومصدر اتصال شخصى (ويشمل الاستجابات الأخرى) ، بل ويمكن أيضًا أن نقسم المصدر الشخصى إلى نوعين .

مصدر اتصال شخصى رسمى (ويضم القادة الرسميين فى القرية) .

ومصدر اتصال شخصى غير رسمى ، وذلك وفقًا لمدى أهمية هذا التصنيف بالنسبة لأهداف البحث والفروض [٧٨] .

ومن الضرورى أن يتحقق للفئات المستخدمة فى التصنيف بعض المتطلبات إذ يتعين أن تكون الفئات شاملة بقدر الإمكان أى يمكن تصنيف كل استجابة فى إحدى هذه الفئات ، كذلك يجب أن تكون الفئات محدودة تمامًا بمعنى أنه لايمكن وضع استجابة معينة فى أكثر من فئة ، وإذن فمن الضرورى أن تتحدد أبعاد التصنيف تحديدًا دقيقًا ، فقد يكون التصنيف قائمًا على أكثر من بعد

واحد ، وقد يهدف التصنيف إلى إبراز بعد وحيد ، فإذا صنفت مثلا برامج إذاعية إلى الفئات التالية :

برامج موسيقية ، برامج درامية ، برامج موسيقية خفيفة ، برامج ترفيهية ، برامج فكاهية ، فيمكننا أن نلاحظ على الفور أن هذه الفئات تنتمى إلى أبعاد مختلفة ، وبالطبع لايستقيم التصنيف بصورته السابقة . وإنما ينبغى أن يوضع على النحو التالى :

برامج درامية ، برامج موسيقية ، برامج ترفيهية ، برامج ثقافية ، برامج إخبارية بحيث تندرج تحت كل فئة من هذه الفئات الشاملة النوعيات المختلفة للبرامج المتصلة والمشتركة فى خاصية معينة ، أما إذا أردنا إبراز بعد واحد فإن التصنيف الصحيح هو :

برامج موسيقية خفيفة ، برامج موسيقى شعبية ، برامج موسيقى سيمفونية .

تلك – باختصار – هى أهم الأسس المنهجية التى يقوم عليها تحليل البيانات ، يبقى بعد ذلك أن نذكر شيئًا عن الاجراءات العملية المستخدمة فى تبويب وتجهيز البيانات التى تشملها استمارات البحث بصفة خاصة ، تمهيدًا لتفسيرها وإبراز دلالتها . فبعد أن ينتهى الباحث من جمع الاستمارات من المبحوثين يبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة لتفريغ هذه البيانات وتحويلها إلى بيانات كمية تندرج تحت فئات خاصة بكل سؤال تشمله الاستمارة . وقد يستخدم التفريغ اليدوى فى جداول تعد خصيصًا لذلك Master sheet ثم يقوم الباحث بعد الانتهاء من تفريغ بيانات كل الأسئلة فى هذا الجدول بجمع التكرارات لكل فئة ، وحساب النسب المئوية ، ثم يصمم جداول بحثه – وفقًا للإطار وللجداول الخيالية – بحيث يحتوى كل جدول على التكرار ، والنسبة المئوية ، فيما يتعلق بمتغير أو أكثر ويتم التفريغ اليدوى إذا ماكان عدد الحالات محدودًا ، أما إذا كانت عينة البحث كبيرة ، فإن هذه العملية تحتاج إلى مجهود ووقت طويل وكذلك إذا ماكان عدد الأسئلة فى الاستمارة كبيرًا واحتمالات الإجابة على كل سؤال كثيرة فى مثل هذه الحالات يفضل استخدام التبويب الآلى ، فتكون النتائج التى نحصل عليها أكثر دقة .

والفكرة الأساسية فى استخدام الآلات الإحصائية هى ترجمة إجابات البحث إلى رموز أو أرقام . وهذه العملية تسمى الترميز Coding، ثم تحول هذه الأرقام إلى ثقوب بنظام معين على بطاقة خاصة Punching cards تنقل إليها الرموز بواسطة آلة التثقيب ، ثم تنقل البطاقات بعد مراجعتها إلى آلة الفرز Sorter ووظيفتها تقسيم البطاقات حسب الاجابات فى كل الأسئلة ، ووفق التصنيف الذى يرغب فيه الباحث ، ثم تستخدم بعد ذلك آلة التبويب Tabulator وهى تقوم بتسجيل البيانات المثقبة على البطاقات بعد فرزها ، وترتيبها فى مجموعات وفق التبويب المطلوب

وتقوم بتصنيفها فى الجداول المطلوبة على حسب البرنامج المعد لذلك . لكن الجداول الاحصائية التى حصلنا عليها من آلة التبويب لاتعتبر المرحلة النهائية فى البحث ، إذ يلزم أولا تنظيم هذه البيانات بطريقة تساعد على الإلمام بها ، والاستفادة منها فى التحليل الإحصائى لتحقيق الفروض وقد يجد بعض الناس صعوبة ظاهرة فى تفهم أو تتبع مجموعة الأرقام التى تشتمل عليها الجداول الإحصائية ، فيفضل عرض البيانات بواسطة الرسوم التوضيحية مثل الخط البيانى ، والخرائط . والأعمدة البيانية والرسوم الدائرية والرسوم التصويرية .

٢ – أسس التفسير الاجتماعى :

يحاول الباحث فى مرحلة التفسير أن يكمل دائرة البحث ، وذلك بأن يربط نتائجه بالإطار التصورى الذى استعان به ، أو النظرية التى استرشد بها منذ البداية . ويستخدم فى هذه المرحلة المنطق ، والتبرير ، والخيال العلمى الخلاق ، وقد أوضحنا الدور الهام الذى تقوم به النظرية فى توجيه مسارات البحث ، والحاجة الماسة إلى معرفة منظمة تقوم على أساس شامل . إذ بدون هذه المعرفة ستظل استبصارات علماء الاجتماع محدودة بمواقف خاصة . وبالمشكلات النوعية التى تناولها البحوث .

ويقول روبرت ميرتون R. Merton فى هذا المصدر : « إذا اختيرت المفاهيم دون معرفة العلاقات المتبادلة بينها -- من خلال النظرية – فليس هناك شك فى أن البحث سيكون عقيماً وسوف يتمثل ذلك فى السعى المستمر وراء ملاحظات واستنتاجات تفصيلية بالغة البساطة . بل إن العملية الأمبيريقية ستقوم على أساس المحاولة والخطأ . مما يجعلها غير متميزة . ذلك أن عدد المتغيرات التى لاتربطها صلات ذات دلالة لايمكن حصره » .

ومع ذلك . فليس من الضرورى دائماً أن يبدأ كل بحث بإطار نظرى متكامل . وأن يصاغ فى حدود نظرية معينة بالذات . إذ إن الباحث قد يبدأ بالعملية الامبيريقية . فيجعل كل اهتمامه محصوراً فى اتجاه من البيانات إلى النموذج التصورى . وذلك بإضافة أفكار جديدة إلى هذا النموذج بعد أن تصبح البيانات فى متناول يده . وعادة مايحدث ذلك فى الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التى تسعى إلى الكشف عن بعض الانتظامات . التى تقود الباحث إلى أفكار جديدة . أو تنمية فروض يستخدمها فى تفصيل نموذجه التصورى أو تحديده . فالباحث الذى يسعى -- مثلا – إلى تفسير الارتباط الاحصائى بين الانتماء الدينى والانتحار . قد يلجأ إلى صياغة مفهوم أو تصور جديد داخل التنظيمات البروتستانتية أو الكاثوليكية . والقوى المتباينة التى تربط

الأفراد بأقرانهم وبالحياة نفسها ، وهو – أى الباحث – يستخدم هذا التصور الجديد لكى يفسر الانتظام الامبيريقى فى ضوء مبدأ نظرى أكثر عمومية [٧٩] . ويؤكد البعض أهمية هذا الصعود من مستوى البيانات إلى مستوى النظرية ، وهم يقيمون ذلك على أساس الحقيقة التى مؤداها أن تاريخ العلم يقدم لنا استراتيجية هامة يمكن الافادة منها فى علم الاجتماع . وهى تلك التى عبر عنها ويلارد جيبز W. Gibbs حينما ذهب إلى « أن الوظيفة الأساسية للعمل النظرى هى تقديم الصيغة الملائمة لعرض نتائج التجربة » . ومعنى هذا أنه لم تعد تشغلنا بعد ذلك مشكلة البدء بمتغيرات ذات دلالة نظرية وضرورة وجود إطار نظرى واضح أولا . إذ إن استراتيجية العمل العلمى سوف تبدأ مباشرة من النتائج الواقعية . ثم نسعى بعد ذلك إلى كشف القضايا العامة التى تفسر تلك النتائج . وهذه هى استراتيجية الوصول إلى أنساق استنباطية بالطريقة الاستقرائية .

والواقع أن معظم المؤلفات التى تعالج مناهج البحث الاجتماعى لاتعطى أهمية كبيرة للتفسير العلمى . بقدر ماتهتم بعرض خطوات البحث وتحليل العمليات الامبيريقية . وربما كان أهم مؤلف تناول هذا الموضوع بالذات كتاب روبرت براون R. Brown عن : « **التفسير فى العلوم الاجتماعية** » Explanation in social sciences ١٩٦٨ حيث يعقد مقارنة بين التفسير الاجتماعى والملاحظة الاجتماعية فالأخيرة ترتبط أكثر باهتمامات المؤرخين . حيث يسعى القائم بالملاحظة الاجتماعية إلى إقامة قضايا تتعلق بأحداث فريدة . أو صياغة أسباب نوعية . بينما يهتم علماء الاجتماع الذين يبحثون عن تفسيرات اجتماعية بإجراء خطوة أكثر تقدماً من ذلك فهم يحاولون صياغة تعميمات تكشف عن أسباب الأحداث أو الظواهر .

وباختصار فإن الفارق الأساسى بين الملاحظة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يكمن فى نوع النتائج التى يتوصل اليها كل منهما . ثم يعالج براون بعد ذلك مناهج التفسير الاجتماعى . فيقول إن التفسير ممكن على أساس : النشوء والتطور والمقاصد والغايات والحاجات والأسباب المنطقية والوظائف والتعميمات الامبيريقية والنظريات .

أما التفسيرات النشوئية Genetic فهى تحاول أن تقدم وصفاً أو عرضاً وافياً لتتابع الأحداث فى الزمان وحينما تدور هذه التفسيرات حول نشأة ظاهرة أو نظام وتتبع الأشكال التى اتخذتها والتغيرات التى طرأت عليها خلال الزمن . يقال إن التفسير تاريخى . أما التفسير على أساس المقاصد intentions فيقوم على أساس أن السلوك الإنسانى لايخلو من غرض أو هدف . أو أن هناك دوافع معينة تكمن خلف السلوك وتوجهه نحو تحقيق « أغراض معينة . والتفسير على أساس الحاجات needs يقصد به تلك الحالات التى يستهدف الناس اشباعها عن طريق أنماط السلوك

المختلفة كالحاجة إلى الأمن ، والاعتراف والتقدير ، والحاجة إلى خفض حدة التوتر ، ويقصد بالتفسير على أساس الأسباب Reasons معرفة الظروف التى يمكن فى ضوئها توقع حدوث ظاهرة معينة أو نتيجة بالذات ، طالما أن هناك اعتقاداً فى مبدأ العلية الذى يقول : إذا توافرت شروط وقوع حادثه معينة ، فمن الضرورى أن تقع هذه الحادثة أو النتائج الدالة عليها ، ويسمى التفسير على أساس الوظيفة Function إلى تتبع التساند والتشابك بين الظواهر والأحداث داخل نسق اجتماعى معين ، ومن ثم التركيز على الدور الذى يقوم به « الجزء » حتى يتحقق « للكل » الاستمرار فى الوجود . أما التفسير فى ضوء التعميمات الامبيريقية ، فمعناه تبرير الأحداث على أساس الارتباطات التجريبية التى كشفت عنها نتائج البحوث بين الظواهر ، وهناك طائفة لاحصر لها من هذه التعميمات ، ويمكن القول أن الفروض التى تبدأ منها الدراسات التجريبية ، والتى تقرر وجود علاقة بين متغيرين ، ثم تثبت صحتها تعتبر تعميمات إمبيريقية يمكن أن يقوم عليها التفسير . يبقى بعد ذلك التفسير على أساس النظريات ، وهو أكثر أنواع التفسير أهمية وقيمة .

واختتم روبرت براون معالجته لمشكلة التفسير بمناقشة القضية التى تثار دائماً حول طبيعة التفسيرات التى تقدمها العلوم الاجتماعية ، والزعم بأن العلوم الاجتماعية لاتستطيع أن تقدم إجابات شافية عن التساؤلات التى تثيرها . ويذهب براون فى هذا الصدد إلى أن هذا الزعم خاطئ من أساسه ، لأنه لابد من معرفة العلاقات بين التفسير ، والوصف ، والتسجيل ، من ناحية ، وأيضًا أن نعلم بأن التفسيرات التى يستخدمها الأنثروبولوجيون ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع تختلف فيما بينها ، ولابد من فحص الأنواع المختلفة لهذه التفسيرات قبل الحكم عليها . ويضاف إلى ذلك أن التفسيرات الاجتماعية تختلف عن تلك التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية ، فالأولى ذات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع ، والرغبات ، والحاجات ، والوظائف ، والقوانين .

وقد كتب جورج هومانز دراسة موجزة عالج فيها قضايا التفسير وجعل عنوانها « **طبيعة العلوم الاجتماعية** » (١٩٦٧) . ويناقش هومانز فى دراسته هذه ثلاثة موضوعات رئيسية هى : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات أو صعوبات التفسير — ويبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول إن هذه العلوم تضم كلا من : علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ وربما اللغويات ، وهذه الفروع جميعًا تؤلف علمًا واحدًا ، طالما أنها تشترك فى نفس الموضوع وهو دراسة « سلوك الناس » . وهى أيضًا تستخدم نفس البناء الذى يضم مجموعة مبادئ تفسيرية ، ولكن دون أن

تعترف بذلك صراحة . ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين أساسيين هما : الاكتشاف والتفسير . فعن طريق الهدف الأول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبإمكاننا أن نحتكم إلى الهدف الثانى فى تقدير مبلغ نجاحه . والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلوم الاجتماعية ، هى أنه برغم نجاح بعضها فى اكتشاف عديد من التعميمات التى تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، إلا أننا إذا قارناها بالعلوم الطبيعية ، فلنا أن نقول إنها - أى العلوم الاجتماعية - تعانى من مشكلة التفسير . فالتفسير هو استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية . ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل دائماً : ماهى القضايا العامة التى توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز فى الرد على هذين التساؤلين : « ربما كانت الإجابة قبل ظهور علم الاجتماع الأكاديمى والأنثروبولوجيا فى نهاية القرن التاسع عشر هى أن القضايا العامة تتمثل فى القضايا المتعلقة بالطبيعة الإنسانية . أى التى تتناول الخصائص النفسية للناس بوصفهم أعضاء يشتركون فى نوع واحد » ... ويعتقد هومانز أن هذه الإجابة صحيحة إذا مااعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذى يدرس الطبيعة الإنسانية . ونحن نستطيع فى نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية . وبذلك لاتصبح صعوبة التفسير هى نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن بعيد ، ألفتنا بها هى التى تمنعنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدماً فى التنظيم الفكرى لموضوع دراستنا ، فإن المهمة الأولى التى يتعين علينا القيام بها هى الاعتراف بأن القضايا التى اكتشفت فى نطاق علم النفس هى قضايا العلوم الاجتماعية . بعد أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية تشترك فى نفس الموضوع . وهكذا . تكون صعوبة التفسير متمثلة فى « طبيعة القضايا العامة » ، فهى قضايا تتعلق بالسلوك الفردى . بينما تسعى العلوم الاجتماعية دائماً إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ، ومن ثم تصبح مشكلة العلوم الاجتماعية هى : كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات ؟ فكأن المشكلة لاتنحصر فى التحليل ولكنها مشكلة « تأليف وتركيب Synthesis » وهى ليست مشكلة اكتشاف المبادئ الأساسية . وإنما هى مشكلة التدليل والبرهنة على أن القضايا العامة ، التى تنعكس فى سلوك الأفراد والجماعات العديدة . إنما تتكامل على مر الزمن . لكى تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية . والمحافظة عليها ، وإخضاعها للتغير والتعديل . وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا اهتماماً خاصا للمواقف التى تلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن فى هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونحصل على المعلومات الضرورية التى يحتاجها التفسير . ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجى لما يعرف ببحوث الجماعات

الصغيرة .. فى نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال . وممارسة القوة وظهور أنساق المكانة ، وهذه هى الظواهر الأولى لفهم المجتمعات الأكبر .

هكذا ، ينتهى هومانز من تحليله إلى تقرير مبدأين هما : إن العلوم الاجتماعية لاتختلف اختلافاً أساسياً عن العلوم الطبيعية والحيوية ، وإنما يمكن أن تماثلها فيما يتعلق بالتفسيرات والنظريات ، كما أن العلوم الاجتماعية لاتقدم القضايا العامة ، تلك التى يمكن أن نصفها بأنها قضايا سيكولوجية ، هذا فضلا عن النتائج العديدة التى توصلت إليها هذه العلوم ، وكل ماتحتاج إليه هو تنظيم هذه النتائج والاعتراف بعمومية القضايا السيكولوجية ، والانصراف إلى رد القضايا الامبيريقية إلى المبادئ العامة ، فتزول صعوبات التفسير .

٣ - كتابة التقرير النهائى :

لاتكتمل مهمة الباحث أو هيئة البحث إلا بعد كتابة التقرير النهائى . ذلك أن الخطوات السابقة التى استغرقها الإعداد الفكرى والمادى للبحث تصبح عديمة القيمة ، إذا لم تثبت فى تقرير يعرضها بصورة منظمة ، وتراعى فيه القواعد العلمية . ولاشك أن مهمة كتابة التقرير عسيرة ، وتحتاج إلى مهارة وفيرة وخبرة بالكتابة لاتتوفر لدى الكثيرين ، كما يجب أن تعطى الوقت الكافى ، وأن تبدأ بمجرد الانتهاء من تحليل البيانات وتقرير البحث يجب أن يشمل عدة نقاط أساسية هى :

(ا) عرض المشكلة موضوع البحث عرضاً وافياً .

(ب) إجراءات البحث من حيث تصميمه ، ومراحله المختلفة ، ومصادر الحصول على البيانات وطرق تحليلها .

(حـ) عرض النتائج .

(د) مناقشة تطبيق النتائج والاستخلاصات .

(ا) عرض المشكلة **Statement of the Problem:**

يتضمن ذلك عرض موضوع البحث ، وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات علمية قائمة ، أو نتائج أبحاث سابقة ذات صلة بالموضوع أو المشكلة ، أو لها علاقة بالنتائج التى سوف يتوصل إليها البحث . كما ينبغى فى هذا الصدد إبراز وجهة نظر الباحث ، أو المنظور الذى يتناول منه الموضوع وذلك من خلال العرض النقدى للتراث النظرى ، فلا يكفى إذن سرد النظريات والأبحاث السابقة دون تحليلها تحليلا نقدياً ، وتصنيفها إلى مواقف واتجاهات متميزة

تمهيداً لانتقادها . ويتضمن هذا القسم أيضًا كل التعريفات الّتي سوف يستخدمها الباحث ، وتحديد معنى المفاهيم المختلفة الّتي سوف تتردد على صفحات البحث ، وكذلك وضع الفروض الأساسية الّتي ستوجه الدراسة ومناقشة هذه الفروض فى ضوء مايمكن أن تضيفه إلى بناء المعرفة العلمية من زوايا أو استبصارات جديدة ، كما يجب أيضًا إبراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

(ب) إجراءات البحث **Research procedures** :

يهتم القارئ العلمى بمعرفة المناهج والأدوات المستخدمة فى البحث حتى يقتنع بدلالة النتائج الّتي توصل إليها الباحث . لذلك يتعين عرض المنهج المستخدم فى الدراسة مع إعطاء التبريرات المختلفة الّتي جعلت الباحث يستعين به دون غيره ، وكذلك شرح أدوات البحث المستخدمة فى جمع البيانات وإجراءات التعرف على درجة ثباتها وصدقها ، كما يوصف أيضًا جمهور البحث وصفًا تفصيليا دقيقًا ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ومدى تمثيلها للمجتمع . يجب أيضًا عرض خطة التحليل الاحصائى للبيانات ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة ومدى الثقة فى قدرتها على إبراز الفروق بين الاستجابات أو الدلالات المختلفة لها .

(حـ) عرض النتائج **Presentation of Results** :

يجب على الباحث ان يقدم ماخلصت إليه الدراسة من نتائج بصورة موضوعية ، دون أن يعرضها من وجهة نظره الخاصة ، إذ أن الباحث العلمى ليس كأى كاتب آخر يبرز مايريد إبرازه ويعطيه أهمية ولونًا خاصا ، ويغفل مايريد إغفاله من حقائق ، بل يتعين عليه أن يعرض الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة . وعلى الباحث أن يرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وقد يجد أنه ليس من الضرورى عرض جميع التفاصيل الّتي تنطوى عليها الجداول الاحصائية ، فيضعها فى ملاحق البحث .

(د) مناقشة تطبيق النتائج **Discussion of Implications** :

لايكفى مجرد عرض الوقائع والنتائج وإنما لابد من مناقشتها والتعقيب عليها ، وإبراز ماقد تنطوى عليه من دلالات نظرية ، أو قيمة عملية تطبيقية ، ويقتضى ذلك من الباحث أن يعرض استخلاصاته أو استنتاجاته **Inferences** . الّتي بنيت على النتائج ، والّتي يمكن تطبيقها فى

ظروف مماثلة ، وعليه ألا يصوغ أى تعميم من النتائج إلا بعد أن يتأكد من توافر كل الشروط الملائمة لصياغة هذه التعميات . وينتهى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لأغراض التنمية أو التخطيط أو إلقاء الضوء على إحدى المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

أسلوب التقرير Report style :

أهم صفات التقرير العلمى البساطة والوضوح والدقة ، والالتزام باللغة العلمية لايعنى بالطبع أن يكتب التقرير على مستوى عال من البلاغة باستخدام ألفاظ وتراكيب لغوية ذات جرس رنان ، يصعب فهمها فى كثير من الأحيان ، وإنما يتعين أن تعرض الأفكار عرضًا منطقيا بلغة واضحة يسهل فهمها .

وأول خطوة فى كتابة التقرير هى أن نستقر على المعلومات الأساسية التى سوف تنقل إلى جمهور القراء . ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر فى تسلسل منطقى . ولابد لتحقيق هذا الغرض من كتابة إطار تفصيلى Detailed Outline للبحث ينطوى على الموضوعات الرئيسية والفرعية التى سوف يتناولها الباحث فى تقريره ، ثم يراجع هذا الإطار ويناقشه مع غيره من الباحثين أو ذوى الخبرة العلمية ، حتى يستقر عليه فيبدأ فى الكتابة .

وينبغى أن يراعى فى الكتابة قواعد الوقوف ، وبداية الفقرات ، والأقسام والفصول وكتابة الهوامش . أما تجهيز الجداول الاحصائية والرسوم البيانية فإنها تحتاج إلى عناية خاصة ، فتكتب عناوين هذه الجداول والرسوم بوضوح تام وباختصار ، ويكتب مصدر البيانات فى الهامش . ويجب أنْ يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع Bibliography كاملة مرتبة ترتيبًا أبجديا بالنسبة للاسم الأخير للمؤلف ، ويشتمل كل مرجع على اسم المؤلف ، واسم المرجع ، وبلد النشر. والناشر . وتاريخ النشر والصفحات . ولهذه القائمة أهمية خاصة لمن يريد مزيدًا من التفاصيل فى دراسة نقطة أو موضوع عالجه البحث . وقد يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الاحصائية واستمارات البحث المستخدمة أو المعادلات الاحصائية والرياضية .

الحواشى والمراجع

(١) يجد القارئ عرضًا وافيا لنظريات داروين فى الحياة وتطبيقاتها فى المجتمع فى : د. السيد محمد بدوى ، التطور فى الحياة وفى المجتمع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٦٦ . ويتناول القسم الأول من الكتاب رواد فكرة التطور قبل داروين ، ثم طريقة داروين ومنهجه فى البحث ، وفكرة أصل الأنواع والانتقاء الطبيعى وتنازع البقاء ، وأخيرًا تسلسل الإنسان . أما القسم الثانى فهو مخصص لمعالجة التطور فى المجتمع ، ومناقشة أهم الآراء والنظريات الاجتماعية والفلسفية التى نبعت عن نظرية التطور ، أو تصدت لها بالنقد أو التعديل ، وانتهى المؤلف إلى أن نظرية داروين تنطوى على خصوبة وثراء فى كل من المجالين الحيوى والاجتماعى .

(٢) Sumner W.G. the absurd Effort to Make the World Over, in Keller & Davis, (ed.) **Essays of William Graham Summer**, New Haven, Yale University Press, 1934, p. 116.

(٣) Durkheim, the Divison of Labor in Society, p. 10.

(٤) Redfield, «the Folk Society», A.J.S. vol, II, No. 4

(٥) White, Lesile, **the Science of Culture**, N.Y., Farsar Strauss, 1949, Vol. 1, p. 339, ff

(٦) Ogburn, **Social Change With Respect to Cultrue and Original Nature**, N.Y., Viking, 1950.

(٧) النسبية الثقافية Cultural Relativity - يشير هذا المصطلح إلى الفكرة التى مؤداها أن أى عنصر سلوكى يجب الحكم عليه أولا فى ضوء مكانته داخل البناء المتميز للثقافة الذى يظهر فيه . وعلى أساس نسق القيم السائد فى هذه الثقافة انظر :

Gould & Kolb, A **Dictionary of the Social Siciences**, Tavistock Publications, 1964.

(٨) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

(٩) حلل فيبر الخصائص النموذجية لروح الرأسمالية الحديثة ، وبحث أيضًا فى السمات السيكولوجية للأفراد ، والظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بها . ثم تساءل عن القوى التى أدت إلى التحول الذى شهدته المجتمعات الغربية وبخاصة ذلك الذى طرأ على سلوك الأفراد وسيكولوجياتهم ، وكيف انبثق النموذج الاقتصادى الرأسمالى ؟ .

وأجاب فيبر على ذلك بقوله : إن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية ، وقد ظهرت الأخلاقيات الاقتصادية فى نطاق الديانة البروتستانتية ، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها . وتوصل فيبر إلى هذه النتيجة بعد تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther وكالفن Calvin انظر :

Loc. cit. Weber, M. **the Protestantic Ethic and the Spirit of Capitalism** (Parsons, trans), London George Allen, 1966.

(١٠) Grinsberg, Op. cit. p. 39.

(١١) Loc. cit.

(١٢) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٣) بوتومور ، نفس المصدر ، ص ٧١ .

(١٤) Ross, Op. cit. 256.

(١٥) Comte, Op. cit, p. 457.

(١٦) Metron, R. **Social Theory and Social Structure**, Glencoe, the Free Press, 1951, Ch. 1.

(١٧) تماشيف ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .

(١٨) See, Bales, R **Interaction Process Analysis: A Method for the Study of Small Groups,** Cambridge, Addition Wesley. 1950 Also, Homans, Gr. **the Human Group,** N.Y Harcourt, Brace 1950.

(١٩) مبدأ إعادة التوازن : أحد الخصائص العامة الأساسية للكائنات الحية ، من حيث اتجاهها إلى الاحتفاظ بظروف الحلاة فى مستوى ثابت ، واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . دكتور سامى محمود على ، القاموس الملحق بترجمته لكتاب سارتر : **نظرية فى الانفعالات** ، دار المعارف ١٩٦١ .

(٢٠) يقف هذا الاتجاه فى تعارض تام مع أصحاب نموذج الصراع من أمثال لويس كوزر ، ورالف دهرندروف ، وجون جالتنج ، انظر فى ذلك :

Coser, L. **The Functions of Social Conflict,** Glencoe the free Press, 1951. Dahrendorf, **Class and Class Conflict in Industrial Society,** Stanford, University Press, 1959. Galting «Pacifism from a Sociological point of view», **Journal of Social Issues,** 1959, No. 3

(٢١) Parsons, et al. **Working Papers in the Theory of Action,** Glencoe, the Free Press, 1953, p. 102.

(٢٢) Lundberg, G **Foundations of Sociology,** N.Y. Macmillan, 1939. Dodd, S **Dimensions of Society,** N.Y , Macmillan, 1942.

(٢٣) Zipf, G. «the P 1. P. 2 P 2/D Hypothesis on the Intercity Movement of Population» A.S.R. 1961

(٢٤) Stoufer, S. «Intervening Opportunities. A Theory Relat-Movement of Population» A.S.R. 1961

(٢٥) Inkeles, Op. cit, p. 42

(٢٦) انظر عرضًا واضحًا لهذه النظرية فى نيقولا تماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢٧) سجل بيلز الأفعال المتبادلة بين الأشخاص فى الجماعات الصغيرة ، ثم حاول أن يرتب المشاركين فى الجماعة طبقًا لعدد الأفعال أو مجموعها ، وقد لاحظ بيلز فى دراسته أن حوالى ٤٥ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يحتل المرتبة الأولى ، وحوالى ١٨ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يشغل المرتبة الثانية ، و ١٦ ٪ تتجه نحو الشخص الذى يحظى بأقل اهتمام .

(٢٨) نظرية الفئة : صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الأشياء ، أكثر من معالجتها لأعداد مفردة ، وهى الأساس الذى أقيمت عليه نظرية اللعب **Game Theory** فى العلوم الاجتماعية . انظر :

Simon, **Models of Man: Social and Rational** N Y., Wiley, 1957, p 77.

(٢٩) Rapport, A. Uses and Limitations of Mathematical Models in Social Science, in Gross (ed) **Sympesium of Sociological Theory** ' N.Y.
Row Peterson and Company, 1957, p. 355.

(٣٠) ظهرت تصنيفات عديدة لمناهج البحث الاجتماعى نذكر منها على سبيل المثال تصنيف جاهودا فى مؤلفها « مناهج البحث الاجتماعى فى العلاقات الاجتماعية » عام ١٩٥٢ ، وتصنيف إدواردز وكرونباخ للمناهج التجريبية فى علم النفس ، وتصنيف هوتينى الذى قدمه فى مؤلفه : عناصر البحث وعرض فيه طرق البحث بالإضافة إلى النماذج التصورية التى تزود الباحث باستبصارات دقيقة تمكنه من تعيين المشكلات التى تتناولها طرق البحث المختلفة .

انظر عرضًا لهذه التصنيفات فى : جمال زكى والسيد يس ، أسس البحث الاجتماعى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢

(٣١) انظر نموذج لهذا النوع من الدراسات فى : محمد على محمد ، مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ .

(٣٢) See, Selltiz et. al, **Research Methods in Social Relations,** Holt, Rinehart and Winston, 1962, p. 51.

(٣٣) Ibid, p. 52.

(٣٤) يقول روس « تعتبر الحاجة إلى عينات ممثلة من أهم الشروط اللازم توافرها لصدق التعميم ، إلا أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون خطأ أننا إذا درسنا « صور وأشكال وعمليات » السلوك الإنسانى ، بدلا من اهتمامنا بالمضمون أو المحتوى ، فإننا يمكن أن نصل إلى تعميمات بغض النظر عن مدى تمثيل البيانات المستخدمة ، لكن صورة السلوك لا تتجرد عن مضمونه ، وهذا يقف عقبة أمام إطلاق تعميم ينطبق على أنماط السلوك التى لم تتعرض للدراسة»

(٣٥) See, Gibson, Q, Op. cit, p. 10.

(٣٦) Moser G.A., **Survey Methods in Social Investigation,** London, Heineman, 1969. pp. 1-6.

(٣٧) انظر معالجة مستفيضة لمنهج دراسة الحالة عن فريدريك لوبلاى فى :

Sorokin, **Cotemporary Sociological Theories,** N.Y , 1928.

(٣٨) انظر مقارنة بين دراسة الحالة والمسح فى بحوث التنظيم عند : محمد على محمد ، **علم اجتماع التنظيم ، مدخل للتراث والمشكلات** ، دار الكتب الجامعية . ١٩٧٢ .

(٣٩) Hoselitz, B. (ed). **A Reader's Guide to the Social Sciences,** Glencoe, the Free Press, 1960

ويجد فيه القارئ عرضًا كاملا للتاريخ ، وفلسفة التاريخ ، والتاريخ العلمى ، كذلك راجع ، د . حسن عثمان ، المنهج التاريخى ، القاهرة .

(٤٠) د . محمود قاسم ، **المنطق الحديث ومناهج البحث** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ص ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٤١) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦١ .

(٤٢) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٢ .

(٤٣) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٤ .

(٤٤) Rickman, H.P. **Understanding and the Human Studies,** London, Heineman, 1967, p. 101.

(٤٥) Gibson, Op, cit, p 179.

(٤٦) انظر ، رالف ليتون ، **دراسة الإنسان** ، ترجمة عبد الملك الناشف ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٦٤ .

(٤٧) انظر ، أحمد أبو زيد ، **البناء الاجتماعى** ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

(٤٨) انظر معالجة كاملة لعلم الاجتماع التاريخى ، عند نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق .

(٤٩) Lipset, S.M. **Revolution and Counterrevolution:** Change and Resistance in Social Structures. London Heinemann, 1969, p 4.

(٥٠) Ibid, p 3.

(٥١) Mills, the Sociological Imagination, Op, cit.

وانظر أيضاً الإشارة رقم (٨٧) .

(٥٢) Lipset, Op. cit, pp. 8 9

(٥٣) انظر ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، **البحث الاجتماعى** ، مركز التربية الأساسية ، بسرس الليان ، ١٩٥٩ .

(٥٤) محمود قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٨ - ٣٨٥ . وانظر أيضًا معالجة عبد الرحمن بدوى للمنهج الاستردادى (التاريخى) ص ص ١٨٣ - ٢٢١ ، مرجع سابق .

(٥٥) Qouted in, Lundberg, **Social Research,** Longmans & Green, N.Y. 1942, pp. 127-128.

(٥٦) See, Townsend, **Introduction to Experimental Method,** MacGraw-Hill, 1953.

(٥٧) راجع محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، مرجع سابق .

(٥٨) راجع لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، البحث الاجتماعى مرجع سابق ، وانظر أيضًا .

Selltiz et. al, Research Methods in Social Relations. p. 108

(٥٩) لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، نفس المصدر .

(٦٠) See, Roy G Francis, Some Applications of Experimentation in Sociology, and Social Psychology in Doby, **An introduction to Social Research,** Op. cit, pp. 156-186

وقد خصص كاتب المقال جزءًا لمناقشة القيود المفروضة على التجريب فى علوم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، من بينها صعوبة ترجمة المفاهيم النظرية إلى مفهومات إجرائية ، وكذلك الصعوبات المتصلة بإجراء التجارب فى مواقف اجتماعية ، حين تؤثر القيم الثقافية الأشمل فى القدرة على الإفادة من الوسائل الفنية المعروفة ، وما أدى إليه ذلك من ظهور إجراء يقوم على أساس دراسة الظواهر بعد وقوعها (ex-post- facto) لكن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى استبعاد التجريب نهائيا من العلوم الاجتماعية (انظر : ص ص ١٨٥ - ١٨٦) .

(٦١) Mair, Lucy, : **An Introduction to Social Anthropology,** Oxford University Press, 1965 pp. 35-42.

(٦٢) إيفانز بريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، (مرجع سابق)

(٦٣) Junker, **B. Field Work: An Introduction to the Social Sciences,** Chicago, the University Press, 1962, pp 3-5

(٦٤) Ibid, p 10

(٦٥) انظر : د . أحمد أبو زيد ، **الطريقة الأنثروبولوجية فى دارسة المجتمع** ، حوليات كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦

(٦٦) Williams, T R **Field Methods in the Study of Culture,** N Y, Holt, Rinehart and Winston, 1967 pp 4-21

(٦٧) إيفانز بريتشارد ، نفس المرجع .

(٦٨) See, Murdock, G. et al **Outline of Cultural Mateirals,** 4th rev, ed Behavior Science Outlines, Vol 1 New Haven, Conn Human Relations Area Files, Inc., 1960

(٦٩) Royal Antropological Institute of Great Britain and Ireland, **Notes and Queries on Anthropology,** 6th ed London, Routledge, 1951

(٧٠) Williams, Op cit., p 25.

(٧١) Williams, Op. cit, pp 63-64. Also, see, Sol Tax (ed) **Anthropology Today,** Chicago, University Press, 1962, pp 455-458

(٧٢) Suchman, A E , The Principles of Research Design and Administration, in Doby, Op cit, pp. 307-326

(٧٣) Miller, P G , **Handbook of Research Design and Social Measurement,** N.Y. David McKay Co , 1964, P. vii. See Also, Russel L Ackoff, **the Design of Social Research,** Chicago. University Prss, 1953

(٧٤) Ross, Op cit, p 262.

(٧٥) See, Selltiz et al, **Op. cit,** Lundberg, **Social Research,** Op. Cit, Young, P. **Scientific Social Survey and Research** Prentice-Hall, 1956.

Oppenheim, **Questionnaire Design and Attitude Measurement,** London, Heinemann.

وانظر بالعربية المؤلفات التالية التى تناولت أدوات البحث الاجتماعى : د جمال زكى والسيد يس ، أسس البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، نجيب إسكندر وزملاؤه ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى ، القاهرة ، ماتيلدا رايلى ، منهج البحث الاجتماعى ، ترجمة د. محمود عوده فى ميادين علم الاجتماع القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٧٦) انظر نموذجا لهذه الدراسة عند : محمود عوده ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، دار المعارف ١٩٧٠ .

(٧٧) ماتيلدا رايلى ، منهج البحث الاجتماعى ، ترجمة د. محمود عوده ، فى ميادين علم الاجتماع ص ص ٦٣ — ٦٤ .

(٧٨) Brown, Explanation in Social Science, Op. cit, pp. 47-165.

(٧٩) Homans, G. **the Nature of Social Science,** N.Y, Harcourt, Brace & World Inc 1967

القسم الثانى

مجالات الدراسة فى علم الاجتماع

الفصل السادس

الفروق الريفية الحضرية*

اهتم علماء الاجتماع فى السنوات الأخيرة بشكل متزايد بمناقشة مبررات الفصل بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع الريفى ، وما إذا كان هناك أصلا من الاعتبارات ما ينهض لتبرير هذا الفصل . وأخرج رجال الاجتماع طوفانًا من البحوث والمؤلفات التى تتناول مشكلة المدينة والريف من منظور سوسيولوجى ، وهى أمر يناقض أشد التناقض ذلك الغموض العجيب وعدم التحديد الذى يحيط بمفهوم كل من « الريفى » و « الحضرى »[1] [ولقد ظلت ثنائية التقسيم ريف وحضر تعتبر منذ أمد بعيد من المقولات الأساسية للبحوث السوسيولوجية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها .

ويصدق هذا بشكل خاص على المحاولات الأولى فى « علم الاجتماع الزراعى » Agarian Sociology أوربا[2] . وقد كانت محاولات ذات طابع فلسفى تأملى أكثر منه علمى إمبيريقى ، نجد أفضل نموذج لها عند العالم الاجتماعى الألمانى الأشهر « فيلهلم هينريش ريل » Riehl [3] .

كما استمر هذا الاتجاه فى (علم الاجتماع الريفى) Rural Sociology ، الذى يعتبر نبتًا أمريكيا خالصًا . وقد اعتبر هذا العلم « الفروق الريفية الحضرية » أقرب إلى المسلمة البديهية منها إلى نتيجة ملموسة من نتائج البحث الإمبيريقى /

والواقع أن المشكلات هنا ترجع إلى صعوبات لفظية فى جانب منها ، كما ترجع فى الجانب الآخر إلى عمليات ربط غير سليمة من الناحية المنطقية . فتعريف الريف وتعريف المدينة على معايير متباينة تختلف من حالة لأخرى ، الأمر الذى يؤدى إلى كثير من الخلط والاضطراب . يضاف إلى هذا شىء هام آخر ، وهو أن هذا « الريف » أو بالأحرى هذا « الريف » Rurality الذى يعرفه الباحثون تعريفات غامضة يرتبط فى جميع الأحوال تقريبًا بحكم قيمى إيجابى متميز وقوى فى نفس الوقت فنجد كثيرًا من المؤلفات القديمة فى علم الاجتماع الريفى تصور شكل الحياة الحضرى

---

* هذا الفصل من تأليف الدكتورة علياء شكرى .

« تبعًا لدرجة اختلافه عن شكل الحياة الريفى باعتباره انحرافًا إلى حد ما عن المعيار السليم » . وما من شك فى أن مثل هذا الأسلوب فى معالجة الموضوع يبتعد أشد البعد عن الأسلوب السوسيولوجى المنضبط منهجيا ، ومع ذلك نجد فى أحد الأعداد الأولى من مجلة « الاجتماع الريفى » الأمريكية تحذيرًا واضحًا من عدم تحديد مصطلحى « ريفى » و « حضرى » وقد أشار تشارلز نيكولز Nichols صاحب ذلك المقال إلى ضرورة الكف عن البحث عن تعريفات سليمة منطقيا لهذين المصطلحين ، والسعى بدلا من ذلك إلى العثور على شواهد موضوعية لتحديد الفروق بين هذين النوعين من المجتمعات(٤) .

فالمشكلة الحقيقية التى يجب أن يتصدى علماء الاجتماع الريفى والحضرى لمعالجتها وإلقاء الضوء عليها هى : كيف تتباين البناءات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تبعًا لتباين الانتشار المكانى للبشر الذين يصدر سلوكهم فى كلا الموقفين عن دوافع متشابهة فى جوهرها ، كما يهتم العلم على العكس من ذلك أيضًا بالتعرف على الطريقة التى تؤثر بها العوامل الاجتماعية وخاصة القيم الاجتماعية ؛ على البيئة (الإيكولوجيا) التى يعيش فيها الناس . ونلاحظ أن قيام المدن ، وما تعنيه من اكتظاظ أعداد كبيرة من السكان فى أماكن معينة بعد مراحل من الترحال البدوى والتخلخل الريفى قد أثارت اهتمام علماء الاجتماع منذ أمد بعيد ، لما يصاحبها من ظواهر اجتماعية متميزة ، وقد تراكمت أعداد هائلة من الدراسات والبحوث السوسيولوجية حول هذه العملية ، ودوافعها الاقتصادية والاجتماعية ، وتنويعاتها الإقليمية والثقافية . غير أن الدراسة السوسيولوجية للريف والحضر تركز مع ذلك على عدد محدود من الظواهر الأساسية يمكن أن نعدد أهمها فيما يلى : شكل التفاعل بين الإنسان والمكان ، كيف ينتقل هذا الإنسان من مكان إقامته الأول إلى مكان جديد ، وهى أمور تتفاعل أوثق التفاعل مع الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية لجماعة من الجماعات فطبيعة الوحدة العمرانية تتوقف على طريقة تحقيق هذه الأهداف فى ظروف سكانية ، وتكنولوجية ، واقتصادية معينة .

وقد استعان الدارسون الذين اهتموا بموضوع الفروق الريفية الحضرية بمحكات قليلة يمكن إرجاعها فى نهاية الأمر إلى فروق إيكولوجية ومهنية ، وأخرى خاصة بالبناء الاجتماعى(٥) . فتتميز المنطقة « الريفية » فى رأيهم بالسمات التالية : صغر حجم الجماعة ، وقلة عدد السكان ، وسيطرة العمل الزراعى والبيئة الطبيعية ، وتجانس السكان ، وقلة التدرج الاجتماعى ، وضعف الحراك الاجتماعى ، وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية ، وفى مقابل هذا تتميز المنطقة « الحضرية » بالسمات التالية ، ضخامة حجم الوحدة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية ، والمهن

غير الزراعية ، والبعد عن البيئة الطبيعية . واختلاط السكان وعدم تجانسهم ، وشدة الحراك الاجتماعى ووضوح التدرج الاجتماعى وسيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية الثانوية ، وقد وصف سوروكين وزمرمان هذه الفروق بأنها خصائص أساسية ترتبط ببعضها ارتباطًا عليًّا(٦) . على أن المؤلفين يؤكدان تأكيدًا واضحًا أن هذه الأمور ليست فى الحقيقة سوى متغيرات . أى أنها فروق فى الدرجة وليست فروقًا فى النوع إطلاقًا .

ثم اهتم عدد من رجال الاجتماع بعد ذلك بفكرة « المتصل الريفى الحضرى » Rural-urban Continum ، ولكنها سرعان ما تعرضت لانتقادات عديدة بعد ذلك . ويمكننا أن نلخص الاعتراضات التى وجهت إلى هذا المفهوم فى النقاط التالية(٧) .

١ – لم يعد من الممكن القول بوجود متصل ريفى حضرى ذى بعد واحد بعد أن أثبتت البحوث الإمبيريقية أن السمات المذكورة آنفًا لا تتوفر مجتمعة فى جميع الأحوال .

٢ – إذا نظرنا إلى المتصل الريفى الحضرى كعملية دينامية ، فإن ذلك سوف يعنى ضمنًا القول بحدوث « تحضر » و « تصنيع » دائب متصل فى خط واحد لا يتقهقر ، كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ,ولا شك الصور الجديدة التى أثبتت البحوث الإمبيريقية وجودها للتحضر وللتصنيع ، والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهى فقط ، ويؤكد سوروكين وزمرمان تلك الحقيقة ، سواء إذا استعرضنا تلك العملية فى مجتمع بعينه . أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنسانى كله ، أو حتى فى المجتمعات ذات الطابع الريفى الغالب » فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة إلى نمو المدن وإلى التصنيع ، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائمًا ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعى» ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون فى الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه على أن الفرق بين النطاقين – الريفى والحضرى – يكون دائمًا ضعيفًا غير ظاهر فى البداية ثم تأخذ فى التضخم والظهور ، حتى يصل إلى نقطة الذروة ، التى تبدأ بعدها تقل من جديد .

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه . وبدأت عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها ، وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد « تحضر » مستمر وذى خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية ، ونلاحظ هنا أن الفرض الذى قدمه « لويس ويرث » Wirth (فى مقاله : الحضرية كأسلوب حياة » المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع(٨) والذى يتكلم عن الحضرية كأسلوب فى الحياة

فى عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف ، وتؤكد البحوث الأمبيريقية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما . فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز إشعاع تمارس تأثيراً متزايداً على الريف المحيط بها ، ويرجع هذا التوسع المستمر فى تأثير المدينة إلى نمو سكان الحضر بالدرجة الأولى «فالهجرة فى اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدى إلى زيادة سكان الحضر زيادة واضحة . كما يرجع الفضل فى انتشار «الحضرية» Urbanism إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقاً بين المدينة والقرية ، وهى الاتصالات التى ترجع فى المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة وسينما وإذاعة وتليفزيون . ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دورى ، ولا تسير دائماً فى اتجاه معين . أى أنها لا تغادر البيئة الأصلية – المدينة أو القرية – نهائياً وأن هناك حركات فى كلا الاتجاهين ، من الريف إلى المدينة والعكس . لذلك نجدها تلعب دوراً واضحاً فى عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين ومن شأن هذه الحقيقة أن تحتم علينا إعادة النظر فى قضية التحضر» فالعزلة الاجتماعية – كما يقول كارل تايلور (فى كتابه الحياة الريفية فى الولايات المتحدة)[٩] – لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها ، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية ، فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين ، أى أنها لم تعد ظاهرة جغرافية ، وإنما هى فى حقيقة الأمر موقف عقلى معين . فقد نفذت إليها بعض العناصر الريفية المحدودة . وبذلك يمكن أن نصادف أفراداً أو جماعات ذوى نظرة حضرية فى المناطق الريفية ، تماماً كما دلت البحوث والدراسات التى أجريت فى المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعى الريفية . فما من شك فى أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر «نظرة خاصة إلى العالم» كما أوضح نيلز أندرسون Anderson فى كتابه «المجتمع الحضرى»[١٠] Urban Community ولذلك يعتبر من الأمور الهامة التى يجب أن تضعها البحوث فى هذا المجال فى اعتبارها فى المستقبل أن هناك بعض صور الاجتماع الإنسانى التى لا تندرج تحت أى من الفئتين ، «ريف» و «حضر» ، ولا يمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها إلا فى ضوء بنائها الاجتماعى الكلى الخاص بها ولا تكفى مصطلحات «تشارلز جالبن» Galpin «الحضريفى» (الحضر الريفى ، أو شىء من هذا القبيل) Rurbanisation[١١] ، ولا تعبير «كارل مانهايم» : «التحضر وتفريعاته»[١٢] للتعبير بشكل واف عن هذه العمليات التى تقودنا البحوث الأمبيريقية إلى الكشف عنها فى الواقع الاجتماعى الحى .

٣ – لا شك أن الميل إلى استخدام ثنائية ساذجة ، تبسط ثنائية تونيز وأشباهها ، سوف يؤدى

إلى حجب رؤية الواقع رؤية صحيحة تماماً ، فمجموعات البيانات الفنية الايكولوجية المعينة لا يمكن أن تختزل إلى هاتين الفئتين الاجتماعيتين فحسب . ونذكر من بين الثنائيات الشهيرة « المقدس والعلمانى » (لهوارد بيكر) و « الشعبى والحضرى » (لروبرت ردفيلد) . و « المجتمع المحلى والمجتمع » (لفرديناند تونير) . والأمر الخطير فى هذا الموضوع بالذات وصف المجتمعات التى تعتبر بهذه الطريقة « ريفية » – وهى المجتمع المحلى مثلا – بأنها « الشكل الاجتماعى السليم والصحيح » . فهذا التجميد الذى لا مبرر له « لشكل الحياة الريفى الطبيعى » لا نزال نلمسه حتى يومنا هذا فى سائر مجالات الفكر الاقتصادى والاجتماعى على السواء فى البلاد الصناعية[١٣] .

ومن الطريف أن علم الاجتماع الحضرى قد أبدى فى مراحله الأولى تلك الآراء القيمية التى تفضل أشكال الحياة الريفية على حساب الأشكال الحضرية نفسها ، وقد هاجم « بينيت Bennet » مدرسة شيكاغو القديمة فى علم الاجتماع الحضرى بسبب أيديولوجيتها المناوئة للتحضر . ولازال هذا التحيز الريفى ملحوظاً للباحث المدقق حتى فى داخل الولايات المتحدة نفسها اليوم ، التى تعد أكثر الدول الصناعية فى العالم[١٤] .

وقد قام « هانز باول باردت » Bahrdt (فى مؤلفه « المدينة الحديثة ») بتفنيد النقد الموجه إلى المدينة الكبرى فكشف عن عدد من الأخطاء والمغالطات التى وردت عن طائفة من أشد المتحمسين للريف والحياة الريفية . . مثل فيلهلم هينريش ريل ، وأوزفالد شبنجلر وغيرهما . وقد بين فى البداية أن الانتقادات النمطية الموجهة اليوم إلى المدينة الكبيرة الحديثة تتخيل فى الحقيقة المدينة التى كانت قائمة فى أوائل عصر التصنيع ، والتى لم يعد لها اليوم أى وجود فى الواقع ، وإنما تحولت إلى حقيقة تاريخية لا أكثر ويقول باردت فى ثنايا حديثه : « إن التوظيف الأيديولوجى لنقد المدينة الكبيرة فى إطار نوع من الفكر الرومانسى المحافظ قد حال بين الناقدين وبين رؤية الواقع المتغير وإدراكه . وهذا هو السبب فى أن الحجج التى تساق ضد المدينة الكبيرة لم تتغير منذ أكثر من مائة عام مما جعل الناس تتصور أنه لا يمكن دحضها أو الرد عليها[١٥] » . كذلك يمكن القول أيضاً بأن ذلك الحكم النمطى على الريف يرجع فى نهاية الأمر إلى نوع من العجز الأيديولوجى الذى حجب عقول الناس عن إدراك التغير الذى طرأ على الواقع الريفى أو أعجزهم عن إدراكه . فالمدينة والريف شكلان من أشكال عملية تطورية اقتصادية اجتماعية وثقافية واحدة فى خطوطها الأساسية .

وتدل الدراسة التاريخية السريعة على أن الشكلين الاجتماعيين « المدينة » و « الريف » نفسيهما قد تعرضا للتغير المستمر . وأن العوامل المكونة لهما ظلت فى تغير متصل على طول مراحل التطور .

غير أنه لا جدال فى أن شكل الحياة العمرانية يؤثر على النسق الاجتماعى وعلى أساليب السلوك الاجتماعى . غير أن شكل الحياة العمرانية نفسه هذا يخضع إلى حد بعيد لتأثير التنظيم الاقتصادى والفنى . فحدود إحدى القرى تتحدد – على سبيل المثال – فى ضوء ضرورة استغلال بقعة معينة انطلاقاً من مركز معين فإذا استطاعت منطقة ريفية (قرية مثلا) أن تنتج من المواد الغذائية أكثر من طاقة استهلاك سكانها . فإنه تنتقل إليها أعداد من الناس الذين لا يمارسون حرفة الزراعة . ولكن فى حدود العدد الذى تستوعبه احتياجات هؤلاء السكان الزراعيين من الحرف والمهن غير الزراعية أما الباقون فيتجهون إلى المناطق المركزية (المدن) حيث يوجد تركز بشرى فى مكان محدود يستطيعون فيه إشباع احتياجاتهم مع بذل الحد الأدنى من الطاقة والوقت . حقيقة أن المدينة تظل مرتبطة بالريف من خلال حاجتها إلى الغذاء . ولكنها تمثل مع ذلك بعداً اقتصاديا وسكانيا واجتماعيًا جديدًا مختلفًا عن القرية[١٠] .

وتتعرض أحجام ومواقع المدن والقرى ودرجة قربها المكانى من بعضها لتغيرات مختلفة تبعًا للظروف الطبيعية . والتكنولوجية . والسياسية والثقافية التى تمر بها . وإن كانت تخضع بالدرجة الأولى لمستوى توفر مصادر الطاقة وأساليب النقل والمواصلات وكان الوضع فى المراحل التاريخية الأولى لم تكن قد توفرت فيها بعد مستويات صناعية متقدمة أن حجم وتباعد كل من القرية والمدينة كان جامداً نسبيا تبعًا لدرجة الخصوبة الطبيعية للأرض الزراعية المحيطة بكل منهما . وفقًا لما تستطيعه وسائل المواصلات حل مشكلة نقل المواد الغذائية . ولذلك كان حجم كل من القرى والمدن صغيرًا نسبيًا فى تلك المرحلة من مراحل التطور .

ثم تتابعت صور التقدم فى أساليب الزراعة . مما أمكن معه ازدياد قدرة نفس الرقعة من الأرض الزراعية على استيعاب مزيد من السكان وقد عرفت الزراعة مراحل تقدم بارزة فى هذا الصدد : من المراعى إلى زراعة الحبوب . إلى تعدد المحاصيل فى الموسم الزراعى الواحد ولو أننا نؤكد مع ذلك أن للتوسع الزراعى الرأسى (أى زيادة غلة قطعة معينة من الأرض) والأفقى (أى استصلاح مزيد من الأراضى التى لم تكن صالحة للزراعة من قبل) حدوداً معلومة تتقيد بمساحة ونوعية الأرض الزراعية المتاحة . وقد شهدت تلك المرحلة نوعًا من التمايز التقليدى النمطى بين الريف والمدينة بسبب صعوبة نقل الطاقة إلى مسافات بعيدة وضعف شبكة النقل والمواصلات . مما ترتب عليه حدوث تركيز مكانى للحرف والصناعات البسيطة والخدمات فى أماكن محدودة . وفى تلك المرحلة كانت القرية بصفة عامة ذات كثافة منخفضة ومتباعدة عن بعضها . وتتخصص فى الإنتاج الزراعى أساساً . وكان هناك فى مقابلها وحدات عمرانية أكبر حجماً . هى المدن .

تتركز فيها أنشطة اقتصادية أخرى هي الحرف والتجارة أساساً . ولم تستطع المدن للأسباب المذكورة أن تتجاوز أحجاماً معينة

ويقابل هذا التباين البنائى الوظيفى لكل من القرية والمدينة تباين فى الشكل الاجتماعى أيضاً . فعلى حين أخذ البناء الاجتماعى فى المدينة يزداد تبايناً بفعل تقسيم العمل المتزايد . ظل البناء الاجتماعى فى الريف متجانساً نسبيا . ولم يكن من الممكن حدوث زيادة جوهرية فى سكان الريف إلا بعد أن زادت الإنتاجية الزراعية زيادة واضحة على إنتاج السلع الرأسمالية بفضل التقدم الفنى الصناعى ولكن لما كان جوهر الاستثمار الرأسمالى يقوم على تقليل العمل الإنسانى الذى يؤدى لإنتاج نفس الكمية من السلع أصبح من الممكن استثمار القوة العاملة التى أصبحت فائضة فى الزراعة استثماراً مفيداً من الناحية الاقتصادية فى مهن غير زراعية أساساً معنى هذا أن القرى شهدت على أى حال تخلخلا نسبياً فى عدد سكانها

وهكذا كانت السمة المميزة لتلك الفترة أن التخلى عن العمل الزراعى الذى نتج عن التقدم الصناعى قد ارتبط بهجرة الريف نفسه - ولذلك ارتبط التصنيع فى أول الأمر بالتركز السكانى فى أذهان الناس . وهو أمر منطقى تماماً كما نرى فقد تطلب ثبات مصادر الطاقة وضرورة استخدامها قرب مكانها بسبب عدم القدرة على نقلها إلى أماكن بعيدة تطلب نمو عدد المصانع وتركزها فى مناطق تركيز معينة . وكان من نتيجة قصور وسائل المواصلات فى تلك الفترة أن أصبح من الضرورى إنشاء الأحياء السكنية للعاملين فى تلك المصانع قريبة بقدر الإمكان من مواقع المصانع وهكذا حدث فى جميع البلاد التى شهدت موجة التصنيع العاتية فى القرن التاسع عشر تركزاً حقيقياً فى المراكز الصناعية وهروباً من الريف على نطاق واسع وقد ارتبط هذا الهروب الجماعى بالخراب الاقتصادى . والثقافى . والاجتماعى لبعض المناطق الريفية فقد بدأت فى ذلك الحين مرحلة انطلاق المدينة بلا حدود ولا قيود .

ولا شك أن هذه الفترة بذكرياتها المريرة القاسية . من سوء أحوال السكان الصناعيين الجدد فى المدن الناشئة . وخراب بعض المناطق الريفية وما لحقها من دمار . قد أثر حتى اليوم بشكل متميز على أحكام بعض المشتغلين بالسياسة الاجتماعية . بل وبعض الباحثين الاجتماعيين أيضاً . ولما كانت الأعداد الضخمة من السكان المتدافعين إلى المدن قد افتقدت الأشكال الاجتماعية التقليدية التى ألفتها فى بيئتها القديمة عملت على أن تخلقها لنفسها من جديد . وكان علم الاجتماع فى طور النشأة آنذاك فاتجه الباحثون بكلياتهم إلى تلك البؤر الخطيرة للمشكلات .

ومن الطريف أن نستعرض بسرعة كيف تأثرت النظريات التى وضعت فى ذلك الوقت

بظروف ذلك الموقف التاريخى المحدد . فنجد فى ألمانيا أن إليزابيث بفايل Pfeil تشير إلى أن الثنائية التى حددها . فرديناند تونيز : المجتمع المحلى والمجتمع التى تقوم على « الرابطة الفطرية » و « رابطة المصلحة » على التوالى تعبر بالدرجة الأولى عن الأختلاف بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى[١٧] . ثم تخيل فيلهلم هينريش ريل بعض التناقضات بين الريف والمدينة مثل الثبات فى الريف . والحركة والتغير فى المدينة ، والثقافة النمطية فى الريف فى مقابل الثقافة الفردية المتميزة فى المدينة . والتراث مقابل العقل والاجتهاد . . إلخ . . وبالغ « ريل » فى تضخم بعض هذه التناقضات بشكل غير علمى وقد تجاهل هؤلاء المفكرون وأمثالهم فى ثنايا حديثهم هذا أن القرى لم تكن فى أصلها سوى كيانات اجتماعية صناعية أيضًا . وأن طول التاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى عاشته هو الذى حجب عن ناظرينا حقيقتها تلك من ناحية بنائها ووظيفتها الأصليتين . ولم يكن من الممكن كما أنه ليس من المعقول أن يقوم العالم الصناعى من فراغ . فلابد أن الحضارة الصناعية الحضرية فى العالم الغربى قد نهلت من التراث الاجتماعى والثقافى الذى عرفته المجتمعات الزراعية فى ذلك العالم من قبل . وقد ساهم فى الكشف عن تلك الحقيقة البسيطة . الهامة كل الأهمية مع ذلك . عدد كبير من الدارسين فى علم الاجتماع الغربى

وكان من نتيجة التغيرات البعيدة المدى وعدم الدراسة الكاملة بدينامية العمليات الجارية أن عمل علم الاجتماع على إبراز كل ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية التى تؤدى إلى تجميع الناس أو تترتب على تركز مجموعات سكانية كبيرة فى منطقة محدودة . ويرجع إلى تلك الفترة ذلك الحكم المبالغ فيه على المدينة الكبيرة بأنها ليست سوى « حشد لا شكل له من الأفراد » . وهو الحكم الذى ورد عند ماكس فيبر فى كتابه « المدينة » . ومن التناقض العجيب أن أولئك الباحثين قد تجاهلوا أن عنصرى التفكير العقلى الرشيد والسعى وراء المنفعة اللذين كثيرًا ما اتهمت بها حياة المدينة كانا بالذات وراء إعادة تنظيم تلك الكتلة من الأفراد التى لا شكل لها . ولا شك أن ذلك التأكيد المبالغ فيه لقيمة التضامن والتماسك الشديد فى الحياة الاجتماعية الريفية يرجع إلى نفور من مشكلات التكيف التى كان يلاقيها المهاجرون الجدد إلى المدينة . وإزاء السرعة الكبيرة فى تلاحق الأحداث فى المدينة ، وصعوبة السيطرة على مسارها ، كانت القرية تعتبر ولا شك موئلا للمجتمع الساكن المستقر . ولكل ما هو طبيعى ويمثل إرادة الله .

وقد ثبت منذ أمد بعيد خطأ القضية التى تقول بأن مجتمع القرية يعيش فى حالة الارتباط الفطرى . ومن المؤكد أن صغر حجم القرية وقدرة الباحث على إدراكها فى مجموعها قد أضفى عليها نوعًا من الترابط والتجانس . غير أن هناك رغم تلك العلاقات الشخصية الوثيقة عديدًا من

سمات التوتر والاضطراب فى الحياة الاجتماعية لا يمكن تجاهل وجودها هكذا ببساطة وقد أخذ البناء الاجتماعى للقرية الأوربية فى التمايز منذ أمد بعيد . أبعد مما يعتقد بصفة عامة . فقد عرفت القرية الأوربية إلى جانب طوائف الحرفيين والصناع الزراعيين . كما عرفت منذ بداية عصر التصنيع شريحة اجتماعية نصف قروية . كما ظهرت بعض معالم التباين الاجتماعى . التى اتضحت فى كثير من القرى الألمانية -- على سبيل المثال -- فى ذلك الوقت . حيث كان اختيار شريك المستقبل وتكوين جماعات الجوار يتم على أساس العلاقات بين الفئات الاجتماعية الجامدة إلى حد كبير . والواقع أنه بمقدار تحديد معالم مجتمع القرية إزاء العالم الخارجى . كان الاقتراب الشخصى بين أعضائه يزداد وضوحاً

وإزاء هذه المقارنة أدى التبسيط الرائد إلى تصور وجود نمط معين من الحياة الاجتماعية القروية . وأعنى « المجتمع القروى المحلى » Village Community وأشار بعض الدارسين (مثل لين سميث)[١٨] إلى أنه من الممكن تصنيف المجتمعات الريفية فى العالم كله إلى فئتين أساسيتين . الفئة الأولى هى « نمط القرية » . وهى تتميز بأن السكان الزراعيين يتركزون فى نواة سكانية . والفئة الثانية هى « العزبة » أو الوحدة القروية الصغيرة التى تضم مجموعة سكانية محدودة وترتبط تلك الوحدات الصغيرة بواسطة مركز للخدمات أو نواة لها جميعاً . والمهم فى هذا الصدد كلا الفئتين كانتا تتميزان فى مرحلة معينة من مراحل التطور بنوع من العزلة عن العالم الخارجى نسبياً . ومن خلال هذا أصبحت العوامل الصورية فى بناء القرية عامل فرض للتكامل الاجتماعى . أما احتمالات الاختيار التى تميز الحياة الاجتماعية الحضرية وتضفى عليها طابعاً دينامياً . فلا وجود لها هنا .

ويميل الكتاب المحدثون إلى وصف مجتمعاتهم الغربية الحديثة بأنها مجتمع صناعى حضرى . وكثيراً ما نتكلم عن تصنيع المجتمعات وتحضرها . ولكننا يجب أن نكون على بينة دائماً - ونحن نستخدم هذه المصطلحات -- من أن هذا الواقع الذى نتكلم عنه دائم التغير لا يثبت على حال واحد أبداً . فالتحضر الذى تعرفه أوربا فى عام ١٩٧٢ ليس هو نفس النوع من التحضر الذى كان يصفه لويس ويرث عام ١٩٣٨ . فقد كان « ويرث » يرى أن العلاقات الاجتماعية فى المدينة تتصف بأنها « لا شخصية . وسطحية . وعارضة . ومنحصرة داخل شرائح اجتماعية محددة » . الأمر الذى يترتب عليه افتقاد ساكن المدينة الإحساس بالتعاطف الموجود فى المجتمع المتكامل . وقد أثبت عدد كبير من الباحثين أن هذا الوصف غير صحيح . وذلك استناداً إلى عدد من البحوث الامبيريقية التى أجروها[١٩] . ففى قلب المدن الكبرى توجد تكوينات اجتماعية يطلق عليها

الباحثون اسم « قرى حضرية Urban Villages تتميز الحياة فيها بالتماسك الاجتماعى الشديد وبالعلاقات الأولية ، وبالمثل يمكن أن نتكلم فى هذا الصدد عن « القرى الميتروبوليتانية » (على حد تعبير بالـ Pahl) التى تمثل مناطق ريفية أخذت الطابع الحضرى وأخذت أساليب الحياة الحضرية تسيطر عليها بشكل متزايد .

أما المناطق التى توصف اليوم فى الاستخدام اليومى العادى أو فى الاستخدام الإحصائى بأنها « ريف » فإنها تضم كيانات اجتماعية متباينة أشد التباين ، فقد كان الريف يعنى فى الماضى مجتمعات صغيرة وكثافة سكانية منخفضة . وسيطرة الاشتغال بالزراعة على سائر أوجه النشاط الاقتصادى . والتجانس الاجتماعى النسبى . ولكنا نجد فى مقابل هذا ما يقرره كثير من علماء الاجتماع . وخاصة فى الولايات المتحدة . من أن هناك فى جميع البلاد الصناعية المتقدمة « كثيراً من السكان الذين يعيشون فى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، ولا يمارسون أى نوع من الأعمال الزراعية على الإطلاق . وهكذا لم يعد الشكل الاجتماعى « مجتمعاً محلياً » (أو جماينشافت) يمكن أن يصدق على معظم فلاحى البلاد الصناعية اليوم ولا على سكان المناطق المتخلخلة سكانياً » . .

ولم يعد حجم الوحدة العمرانية التى يعيش فيها الناس . ولا تبعيتهم لجماعة مهنية معينة يمكن أن يعتبر معياراً لاعتبارها ريفية أو حضرية . إن هذا الاضطراب وعدم الوضوح قد تجلى أيضاً فى الإحصاءات الرسمية : من هذا مثلا أن اعتبرت الوحدات العمرانية التى يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة فى الولايات المتحدة الامريكية مناطق ريفية ، بينما نجد ذلك الحد الأدنى المعتبر فى كندا هو ١٠٠٠ نسمة فقط . بينما تعتبر الإحصاءات الألمانية الغربية أن المناطق ذات الألفى نسمة فأقل مناطق ريفية بالمعنى المحدود . بينما المناطق التى يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة مناطق ريفية بالمعنى العام الواسع . وهكذا وصل الاضطراب والخلط إلى إحصاءات البلد الواحد ونجد هذا الحد الأدنى للتحضر فى المكسيك هو ٢٥٠٠ نسمة وفى الأرجنتين ٢٠٠٠ وفى كل من الهند وبلجيكا ٥٠٠٠ نسمة . . إلخ . بينما تميز الدانمرك بين الريف والحضر عند عدد السكان ٢٥٠ فقط . وأسبانيا عند عشرة آلاف ، وهولندة عند عشرين ألفاً . ويقرر الكتاب السنوى الديموجرافى للأمم المتحدة لعام ١٩٥٢ أن التقسيم إلى ريف وحضر يتم بشكل تعسفى بالضرورة . إذ ما من شك فى أن التصنيف يرجع إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة لكل بلد على حدة . ولكنها تؤدى على أى حال إلى تعويق وصعوبة إجراء مقارنات على أساس دولى بسبب تنوع وحدات المقارنة على هذا النحو الذى بيناه[٢٠] .

هوامش الفصل السادس

(١) انظر عرضًا عاما للتراث السوسيولوجي في دراسة الفروق الريفية الحضرية عند بيجل وهو نجز هايم في مقالهما عن « علم الاجتماع الريفي والحضري » في :

Beogle, Allan and Paul Honigsheim, Agrar und Stadtsoziologie, in: G. Eisermann, (Hrsg.) Die Lehre von der Gesellschaft. Ein Lehrbuch der Soziologie, Stuttgart, 1958.

(٢) انظر على سبيل المثال منشورات الجمعية الاجتماعية الزراعية (الألمانية) :

Agrarsoziale Gesellschaft, Industrialisierung Landlicher Raume, in: Veroffentlichungen der Agrarsozialen Gesellschaft Gottingen, Schriftenreihe fur landliche Sozialfragen, Heft 18, Hannover. 1956.

(٣) انظر مؤلفه : « التاريخ الطبيعي للشعب الألماني كأساس للسياسة الاجتماعية الألمانية » :

Riehl, Wilhelm H., Naturgeschichte des deutschen Volkes als Grundlage einer deutschen Social-Politik, Stuttgart, 1851-55.

(٤) **Nichols, Charles. K.A. Suggested Technique for Determining Wether a Community Can Be Classified as Rural or Urban, in: Rural Sociology, Vol. 5 (1940), pp. 454-460.**

(٥) انظر مناقشة هذا الموضوع عند : زيويرج ، « الفروق الريفية الحضرية . دراسة في علم الاجتماع الريفي » ، ترجمة الدكتور محمود عوده في المصدر التالي : محمد الجوهري وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ص ١١١ — ١٦٤ .

(٦) **Sorokin, Pitirim A. and Carle Zmmermann, Principles of Rural-Urban Sociology New York, 1929, p. 16.**

(٧) انظر نقداً مفصلا لهذا المفهوم عند هربرت كوتر ، « علم الاجتماع الريفي الحضري » :

Kotter, Herbert, "Stadt-Land-Soziologie", in: René Konig (ed.), Handbuch der empiris chen Sozialforschung, Band 2, pp. 601-621. خاصة صفحتي ٦٠٥ — ٦٠٦

(٨) **Wirth, Louis, Urbanism as a way of life, in: American Journal of Sociology, Vol. 41, (1938).**

(٩) **Taylor, Carl C. et. al. Rural Life in the United States, 2ed. New York, 1952, p. 523.**

(١٠) **Anderson, Nels, the Urban Community. A World Perspective, New York, 1959 p.1.**

(١١) **Galpin Charles, "The Social Anatomy of an Agricultural Community" in: Wisconsin Agr. Exp. Sta. Bulletin, Vol. 34, Madison, 1915, Chap. 2.**

(١٢) **Mannheim, Karl, Freedom, Power and Democratic Planning, New York, 1950. p. 29.**

(١٣) **Hauser, Philip M., Observations on the Urban-Folk and Urban-Rural Dichotomies as Forms of Western Ethnocentrism, in: Philip Hauser and Leo Schnore (eds.) The Study of Urbanization, London, 1956 p. 514.**

(١٤) استعرض محمد الجوهري في المقدمة التي كتبها لترجمته لكتاب برىز عن التحضر في البلاد النامية وجهات النظر المتحيزة ضد المدينة الكبيرة المعاصرة. انظر، محمد الجوهري، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٢ مقدمة المترجم، ص ص ١ - ١٩.

(١٥) Bahrdt, Hans Paul, Die moderne Grosstadt, Hamburg, 1961, pp. 12 ff

(١٦) Niehaus, Heinrich, Die Chance des Landes in der modern Gesellschaft. Bewahrung und Veranderung, in - Landliche Sozialforschung. Grundlagen und Entwicklun-gslinien. Bd 168 Sonderheft der Berichte uber Landwirtschaft Hamburg, 1957, p. 28.

(١٧) Elisabeth, "Soziologie der Grosstadt", in: A. Gehlen und H. Schelsky (Hrsg). Soziologie, Dusseldorf. S. 239.

وتقدم بفايل في نهاية ذلك الفصل عرضًا لأهم الكتابات في علم الاجتماع الحضرى.

(١٨) Smith, T. Lynn, The Sociology of Rural Life, 3rd ed., New York 1953. And: the Rural Community with Special Reference to latin America, in: Rural Sociology, Vol. 23 (1958). pp 58-59

(١٩) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال :

Pahl, R E., Urbs in Rure The Metropolitan Fringe in Hertfordshire, in: London School of Economics and Political Science. Geogrphical Paper Nr. 2 (1955).

وكذلك مقال بال العام عن المتصل الريفي الحضري :

The Rural-Urban Continum, in Sociologia Ruralis, Vol 6 (1966).

وأخيرًا دراسات أوسكار لويس، ويونج وويلموت M Young and P Wilmott، وجانس.

(٢٠) انظر مزيداً من التفاصيل والإحصائيات عن هذه النقطة عند، هربرت كوتر، المرجع السابق ذكره، ص ٦١٠ - ٦١١.

الفصل السابع

علم الاجتماع الحضرى المقارن*

يمكن تأريخ الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بالقرن السادس عشر على الأقل ، حينما طبع جوفانى بوترو Giovanni Botero لأول مرة مؤلفه الشهير « عظمة المدن »[1] The Greatness of Cities وفى سنة ١٨٩٩ كتبت أدنا فيبر Adna F. Weber بحثًا سوسيولوجيا أكثر تخصصًا بعنوان « نمو المدن فى القرن التاسع عشر »[2] The Growth of Cities in Nineteenth Century وبعد مرور عشرين عامًا . نشر ماكس فيبر Weber كتابه « المدينة »[3] Die Stadt وعلى الرغم من أن هذه الأعمال وغيرها من الأعمال المتعلقة بالحضرية المقارنة[4] ظلت فى متناول أيدى علماء الاجتماع الحضرى الأمريكيين فترة طويلة نسبيا ، إلا أننا لا نجد فى السنوات الأخيرة سوى عدد محدود منهم قد عنى بدراسة المدن فى أقطار أخرى من العالم ، ومن المسائل التى يزداد التسليم بها الآن أن المدن فى المجتمعات الأخرى . سواء كانت تاريخية أو حديثة . تختلف عن المدن الأمريكية فى كثير من مظاهر تنظيمها الاجتماعى والأيكولوجى . ومع ذلك كله ، فلا يزال الاتجاه المقارن فى ميدان علم الاجتماع الحضرى اتجاهًا محدودًا حتى اليوم ؛ يؤكد ذلك ندرة البيانات الحضارية المقارنة فى المراجع العامة لهذا الميدان[5] ، وفى المقالات المنشورة فى الدوريات السوسيولوجية .

وإذا ما سلمنا بأن الدراسة المقارنة للحضر لا تزال فى مراحلها التكوينية ، فما هى العقبات التى تعوقها عن التقدم ، وكيف نستطيع التغلب عليها ؟ يقتضينا ذلك أن نولى اهتمامًا خاصا لثلاث مشكلات أساسية هى :

١ – الإفادة من التراث الحالى .

---

* ترجم هذا المقال الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Gedeon Sjoberg, "Comparative Urban Sociology", in Robert K. Merton et al.; Sociology Today. Problems and Prospects; Basic Books, Inc.; Publishers, New York, 1959, pp. 334-359.

٢ – صياغة نظريات أكثر كفاءة .

٣ – اختبار الفروض بطريقة مقارنة

الإفادة من التراث الحالى :

تعانى البيانات المتعلقة بمظاهر الحياة الحضرية وعلى الأخص التنظيم الاجتماعى ، تعانى من نقص بين . ومع ذلك فهناك قدر من البيانات يستطيع علماء الاجتماع الإفادة منه ، فمن بين علماء الاجتماع الأمريكيين نجد كنجزلى دافيز Davis [٦] يتزعم حركة تجميع بيانات عن مجتمعات محلية على مستوى عالمى ، وذلك من خلال المنظور الديموجرافى ، كما أن الدراسات التى أجراها دوتسون Dotson ، وكابلاو Caplow ، وجست Gist وايبرهارد Eberhard وآخرون [٧] قد أضافت إلينا مزيداً من المعرفة عن المراكز الحضرية فى مجتمعات مختلفة . على أن علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الحضارية المقارنة قد وصلوا إلى ما وراء حدود علمهم . بل وإلى ما وراء العلم الاجتماعى الأمريكى ، وذلك بسبب كثرة البيانات التى جمعوها . فلقد جمع علماء السكان ، والجغرافيا ، والأنثربولوجيا قدراً ملحوظاً من البيانات عن مدن العالم ، وما يقال عن هؤلاء يقال أيضاً بالنسبة لعلماء التاريخ ، والاقتصاد والسياسة وكذلك بعض الموظفين الحكوميين ، ولا شك أن هؤلاء جميعاً قد أسهموا فى رصيدنا من البيانات وإن لم يسهموا كثيراً فى مجال النظرية .

وليس بأيدينا سوى بيانات ضئيلة نسبيا عن بعض المدن مثل مدن أمريكا اللاتينية ، على الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض الدراسات الهامة عن الحياة الحضرية فيها [٨] . أما فيما يتعلق بالمدن الأوربية فيوجد قدر ملحوظ من البيانات عنها ، فالسجلات التاريخية تحتوى على بيانات مستفيضة عن البناء الاجتماعى والأيكولوجى لهذه المدن . وكنتيجة لذلك أصبح من الممكن إجراء دراسات فى فترات زمنية مختلفة Diachronic عن بعض المدن مثل مدينة تولوز [٩] Toulouse بفرنسا . ولقد أجريت مؤخراً دراسات على عدد من المجتمعات المحلية الحضرية فى أوربا ، مستعينة فى ذلك بأدوات بحوث حديثة . وتوضح قائمة المراجع الواردة فى مجلة « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology الأعمال والبحوث المتعلقة بمدن فى إنجلترا . والأقطار الإسكندنافية وفرنسا [١٠] ، كما توضح أن نصيب المراكز الحضرية فى شرق وجنوب أوروبا من البحوث أقل من الأقطار السابقة .

ولقد كتب الكثير عن أفريقيا (جنوب الصحراء) وكان أغلب من كتب عنها الأنثربولوجيون الذين اهتموا بدراسة التنظيمات الاجتماعية والإيكولوجية للمدن التى ظهرت حديثاً أو التى خضعت

للتوسع أو النمو السريع(١١) . وأحدث الكتب فى المجال وهو كتاب « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضر فى أفريقيا (جنوب الصحراء) Social Implication of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara يقدم عرضًا منظمًا لمجموعة من البيانات الهامة(١٢) . ومن المأمول فيه أن يثير هذا الركام من البيانات الرغبة فى إفادة أفضل من نتائج البحوث التى أجريت فى هذه المنطقة . أما فى شمال أفريقيا فنجد بعض العلماء الاجتماعيين الفرنسيين يتوفرون على وصف عدد من المجتمعات المحلية الحضرية(١٣) وتمثل دراسة تورنو Tourneau لمدينة مراكش(١٤) مثالا حيا على ذلك .

وفى الشرق الأدنى – الذى يمثل أول منطقة ظهرت فيها المدن – نجد بيانات تاريخية ذات فائدة قصوى ، بحيث تمكننا من تتبع النمو الحضرى عبر قرون عديدة(١٥) . أما فى مجتمعات الشرق الأدنى المعاصرة فلم يتحقق سوى عدد قليل من مشروعات البحوث ، على الرغم من أن هناك مطبوعات كافية عن هذه المنطقة على وشك الظهور(١٦) . وفى الهند أعدت منظمة اليونسكو قوائم بيليوجرافية بالجهود التى بذلت من أجل وصف بناء المجتمعات المحلية الحضرية والتغيرات الاجتماعية الهامة التى ظهرت فيها(١٧) . ومن ثم لنا أن نتوقع أن يكون لدى الهند بيانات أكثر ملاءمة وشمولا ، ذلك لأن الهند بنظامها الاجتماعى الفريد تسمح بأن تكون مجالاً لاختبار نظريات عديدة أو فروض تدور حول الحياة الحضرية . وإذا ما انتقلنا إلى منطقة جنوب شرق آسيا . وجدناها منطقة مهملة نسبيا . على الرغم من أن هناك بعض مشروعات بحوث متعلقة بعلم الاجتماع الحضرى فى طريقها إلى التنفيذ(١٨) . وعلى الرغم من أننا قد نجد بعض نتائج بحوث عن مدن فى اليابان . إلا أنها لا تزال منشورة باللغة اليابانية ، مما شكل عائقًا بالنسبة للذين لا ينطقون اليابانية(١٩) . ويبدو أن مشكلة اللغة هذه منتشرة فى أماكن أخرى فى آسيا فبظهور القومية وغيرها نجد الكثير من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية (بما فى ذلك التعدادات) تنشر بلغات غير أوربية مما يزيد من حواجز الاتصال .

وتواجه المقارنات فى علم الاجتماع الحضرى صعوبات من نوع آخر ، مردها قلة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الواقعية فى أقطار الكتلة الشيوعية ، ومع ذلك ، فإن من المتطلبات التى تلازم التحضر المصاحب للتصنيع فى هذه المجتمعات الحاجة إلى بيانات مستفيضة عن جوانب النظام الاجتماعى العام ومظاهره فإذا كان للمدن الصناعية أن تؤدى وظيفتها ، فإنه يتعين نشر البيانات الواقعية التى تعبر عنها من خلال النظام التعليمى الرسمى . والصحف ووسائل الاتصال الجمعى الأخرى . ذلك أن سهولة الحصول على بيانات أساسية معينة تعتبر مسألة ضرورية

للتخطيط الصناعي والاقتصادى الفعال[٢٠] .

ويقودنا مسح التراث العالمى عن الحضر إلى تأكيد الاستنتاج السابق ، والذى مؤداه أن علماء الاجتماع الأمريكيين ليسوا على وعى كامل بالقدر الهائل من البيانات المتاحة ، ومن هذه البيانات تلك التى جمعها مخططو المدن فى مجتمعات كثيرة ، وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا جهوداً أعظم لكى يصنفوا وينشروا بيانات الحضر التى جمعت بالفعل وتلك التى لا تزال تجمع حتى الآن ، وقد تنطوى مجلات « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology والملخصات

السوسيولوجية » Sociological Abstracts « ودليل السكان » Population Index على فائدة عظيمة بالنسبة لعلم الاجتماع ، ولكن ذلك لا يعنى عن وجود تصنيفات تتضمن تعليقات تقويمية ، وتوافر مجموعات من الدراسات المركزة التى تتناول تراث مناطق معينة ومشكلات متخصصة[٢١] . ويضاف إلى ما سبق ضرورة ترجمة الأعمال التى نشرت بلغات غير شائعة . . ومن خلال هذه الوسائل ، يمكن القول إن اهتمام علماء الاجتماع سيكون موجهاً ، نحو الكتابات ذات الأهمية النظرية لبحوثهم ، فالأخطاء التى يقع فيها أولئك الذين يصوغون تعميماتهم استناداً إلى بيانات تتناول المجتمع الأمريكى وحده لا تزال قائمة ، وإذا ما أردنا أن نجمع قدراً من المعرفة ذا قيمة ودلالة ، فعلينا أن نفيد بشكل أفضل من نتائج البحوث التى تجرى فى مناطق غير الولايات المتحدة . وإلا أصبحت الأهداف العلمية لعلم الاجتماع مجرد عبارات خاوية .

صياغة نظريات أكثر كفاءة[٢٢] .

من الواضح أن هناك قدراً ملحوظًا من البيانات الواقعية عن المدن فى مختلف أنحاء العالم . بالرغم مما تعانيه هذه البيانات من نقص فى الجوانب المختلفة للحياة الحضرية ، ومن شك فى دقتها ، ومن الواضح أيضًا أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البيانات الوصفية ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى وهى مشكلة التأليف والتنسيق بينها لم تطرق بعد ، فعندما نحصل على قدر هائل من البيانات ، نستطيع أن نخلص إلى نسق فكرى يربط بين هذه البيانات فى شكل إطار أو أطر نظرية .

وفى السنوات الأخيرة ، نلحظ ميلا واضحاً نحو دراسة أجزاء أو قطاعات من البناء الإيكولوجى الحضرى ، وبعداً صريحاً عن دراسة هذا البناء ككل ، وإحجاماً على الاستعانة بالمدينة كمعمل لاختبار نظريات وفروض لا تنتمى بصفة خاصة إلى علم الاجتماع الحضرى[٢٣] ،

وعلى الرغم من احتمال استمرار هذا الاتجاه ، فإن المنظور الجشطالتى* لا يزال قادراً على تقديم المزيد . من حيث إنه يستطيع مساعدتنا على فهم أوضح العلاقات السائدة بين عناصر البناء الاجتماعى ، وبين النسق الاجتماعى الثقافى Sociocutural System والتنظيم الايكولوجى .

ويواجه المهتمون بالنظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الحضرى الحاجة إلى توضيح المفاهيم الأساسية فى هذا الميدان وتنقيحها مثل : المجتمع المحلى ، والمدينة والحضرية ، والمجتمع الحضرى ، والإيكولوجيا** ذلك أن هذه المصطلحات لا تزال تستخدم بأشكال مختلفة ، وبطريقة فضفاضة ، ومع ذلك فإننا سننتقل مباشرة إلى تناول بعض القضايا العامة ، حيث سنناقش فيما يلى أربعة من الاتجاهات النظرية الأساسية فى علم الاجتماع الحضرى ، بحيث نستطيع تقويم كل منها فى ضوء أهميتها بالنسبة للدراسة المقارنة للإيكولوجيا الحضرية والتنظيم الاجتماعى ، وتختلف هذه الاتجاهات طبقاً للمتغير الذى تمنحه الأولوية أو الأهمية : أما المتغيرات فهى المدينة ، والقيم الثقافية ، والتكنولوجيا والقوة Power ، ونحن لا نزعم أن هذا التصنيف شامل ، ولكننا نذهب إلى أن النظرية والبحث فى هذا الميدان توحى بأن هذه المتغيرات تتميز بأهمية كبيرة فى تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية . ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نستبعد واحداً من هذه المتغيرات ، وإن كان من الممكن إضافة متغيرات أخرى مثل العوامل الديموجرافية .

المدينة كمتغير أساسى :

يرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير أساسى فى علم الاجتماع الحضرى إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو ، وعلى الأخص روبرت بارك Park [٢٤] ، ثم لويس

* يقصد هنا بالمنظور الجشطالتى ، ذلك الاتجاه الذى يتخذ من المدينة بأكملها وحدة للدراسة ، ومن رواد هذا الاتجاه لويس ويرث Wirth (المترجم)

** يرجع الاشتقاق اللغوى لكلمة « إيكولوجيا » إلى الأصل اليونانى أوكوس Oikos التى تعنى منزلا أو مكاناً نعيش فيه . ومن هذا الأصل أيضا أتت مصطلحات مألوفة مثل economy و ecomomics . ويعتبر عالم الأحياء الألمانى إيرنست هيكل Hackel أول من أدخل اصطلاح الايكولوجيا فى دراساته عن النباتات فى سنة ١٨٦٨ . وتعرف الايكولوجيا عموماً بأنها دراسة الكائنات الحية أو الجماعات بيئتها . وتقوم هذه العلاقة على إدراك الحياة كنسق يمثل اعتماداً ديناميا متبادلا . فكل كائن يخضع دائماً لعملية تكيف مع البيئة المحيطة به . انظر .

Hawley, A.N., Human Ecology: A Theory of Community Structure, The Ronald Press Company, New York, 1950 p. 3.

(المترجم)

ويرث [٣٥] Wirth وروبرت ردفيلد Redfield [٣٦] وآخرون من بعدهم ، ولقد انطوت محاولاتهم فى تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات فتفسيراتهم التى تعتمد على المفاهيم الإيكولوجية لم تكن مرتبطة تماماً بمجهوداتهم فى تفسير النشاط الاجتماعى . ذلك أى معظم الكتاب الذين تأثروا بروبرت بارك قد درسوا الايكولوجيا البشرية داخل ما يمكن أن يطلق عليه بأنه « إطار حيوى » biotic ، وعلى الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة ، إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانزماً لتفسير الأنماط الإيكولوجية ، فى الوقت الذى أكدت قوى معينة مثل « المنافسة غير الشخصية » ، « والبيئة الطبيعية » ، ولقد ذهب بعض الكتاب ، ومنهم هاولى Hawley [٣٧] إلى أنه من الممكن تصميم إطار مرجعى حيوى يتضمن المتغير التكنولوجى أو الاقتصادى . وبالرغم من ذلك فلا يزال بعض من هؤلاء الكتاب يصر على استقلال المتغير التكنولوجى عن المجال الحيوى ، والملاحظ أن وجهة النظر الحيوية ليست لها سوى أهمية ضئيلة (خاصة إذا ما اعتبرناها متغيراً مستقلا) ، وذلك عندما نحاول دراسة الأنماط الإيكولوجية التى تحدث فى مدن العالم ، لأننا إذ سلمنا بوجهة النظر هذه ، فلابد وأن نسلم بأن هناك اتساقاً فى التشابه أو الاختلافات بين المراكز الحضرية فى العالم ، وهذا بدوره يعنى استبعاد القيم الثقافية ، وبناء القوة ، والتكنولوجيا .

ويبدو لنا أنه يمكن اعتبار المدينة متغيراً مستقلا وذلك لتفسير بعض الأنماط الحضرية ، فهناك أنماط مكانية وزمانية قد تكون ضرورية من الناحية الوظيفية فى استمرار وجود المجتمع الحضرى ، وأن ظهور المدن يؤدى إلى نمو بعض الأنماط الإيكولوجية ، وإن كانت هذه النقطة لم تحظ – لسوء الحظ – بدراسات حضارية مقارنة .

ولنحاول الآن أن ندرس بصفة خاصة نظرية لويس ويرث Wirth التى يذهب فيها إلى المجتمع الحضرى الذى يتميز بالحجم ، والكثافة ، واللا تجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعى والسلوك [٢٨] . (ويلاحظ أن ريدفيلد ذهب إلى أن اللا تجانس والاتصال هما الأساس المميز للمدينة) [٢٩] . وقد خلص ويرث إلى أن الحضرية كأسلوب فى الحياة تتميز بالعلمانية Secularization وظهور الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وعدم وضوح المعايير . والمدينة أيضاً تعتبر مركزاً للعلاقات الاجتماعية التى تتميز بالسيولة والدقة فى وقت واحد ، ولقد قابل ويرث بعد ذلك بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية أو الشعبية ، واعتبر السمات التى تظهر أو تتطور فى الوسط الحضرى بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة ، وخاصة سمتا الحجم والكثافة ، ويذهب ويرث وتلاميذه إلى ضرورة استقلال « آثار » النمو الحضرى ، بحيث تكون

متميزة عن نتائج القيم الثقافية أو التصنيع ، ومعنى ذلك أن كل المدن – من الناحية المثالية – سواء كانت تاريخية أم معاصرة لابد وأن تنطوى على الخصائص السالفة الذكر .

ويواجه الاتجاه السابق عدداً من القيود والعقبات ذكر بعضها – صراحة أو ضمناً – اكسلرود Axelrod [٣٠] ووايت[٣١] Whyte وآخرون مستندين فى ذلك إلى بحوثهم التى أجروها فى المدن الأمريكية ، ومن الانتقادات الأساسية التى وجهوها لويرث وآخرين من أتباع مدرسة شيكاغو أنهم قد بالغوا – حتى بالنسبة للولايات المتحدة – فى درجة التفكك والعلمانية التى يفترض أن تتميز بها المجتمعات المحلية الأمريكية . وتذهب هذه الانتقادات أيضاً إلى أن المدن تتميز فى الواقع بدرجة عالية من التنظيم ، وأن هناك شبكات غير رسمية من العلاقات الاجتماعية تمارس وجودها ، وهذا ما كشف عنه بعض الكتاب القدامى نسبياً مثل زورباخ Zorbaugh [٣٢] . كذلك فشل ويرث فى توضيح النتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية bureacratization فى الحياة الحضرية المعاصرة* . ومن ثم يصعب أن تتفق وجهات نظره مع نظرية وليام فوت وايت Whyte التى قدمها فى كتابه « إنسان التنظيم » The Organization Man [٣٣] .

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ، وهى الفترة التى كان كثير من المثقفين الأمريكيين – بما فى ذلك علماء الاجتماع – يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التى نشأت ومنها الصراع الثقافى الناتج عن الهجرات التى وفدت على الولايات المتحدة ، ثم الكساد العظيم Great Depression** لذلك فإنه يجب أخذ جانب الحيطة والحذر إذا ما حاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى . ولقد أوضح لنا أوسكار لويس بعد إجراء بحث واقعى كيف أن التحضر فى مدينة المكسيك لا يصاحبه بالضرورة انهيار فى النظام الاجتماعى والأخلاقى [٣٤] ، كما أن أغلب الدراسات التى أجريت على « المدينة السابقة على المرحلة

---

* يقصد هنا بالنتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية ، الآثار المترتبة على النمو الملحوظ فى التنظيمات الرسمية فى المدن الحديثة ، كما تبدى خصائصها فى النموذج المثالى الذى وضعه ماكس فيبر للبيروقراطية ، من حيث إنه ينطوى على تقسيم محدد للنشاطات المتكاملة ، ونسق يمثل الضوابط والجزاءات ، واعتماد ملحوظ على المؤهلات الفنية التى تتأكد من خلال الإجراءات الرسمية الموضوعية ، وانتظام السلطة فى شكل بناء هرمى . أما النتائج المترتبة على الميل نحو البيروقراطية فتتخذ عموماً قطبين : الأول موجب يؤكد الكفاءة ، والإنجاز ، والانتظام ؛ والثانى سالب يؤكد الضغوط التى يمارسها التنظيم البيروقراطى على الفرد . (المترجم)

** يقصد بذلك الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم فى أواخر عشرينيات هذا القرن (المترجم)

الصناعية » * Preindustrial Cities قد أكدت الاعتقاد الذى مؤداه ، أن ويرث وردفيلد بالغا فيما ذهبا إليه ، وأن حياة المدينة يمكن أن تكون على درجة عالية من التنظيم [٣٥] .

وينطوى الاتجاه السابق على نقطة ضعف أخرى ، تتمثل على وجه الخصوص فى الكتابات الأولى التى قدمها ريدفيلد عن نظريته التى تمثل ثنائية « الشعبى – الحضرى » Folk Urban[٣٦] وكذلك أعمال بعض علماء الاجتماع الآخرين الذى تبنوا هذا الإطار المرجعى ، فقد اعتبر ريدفيلد المجتمع الشعبى أو البدائى نسقًا مغلقًا[٣٧] ، أما المجتمع الحضرى فهو على العكس من ذلك يمثل نسقًا جزئيًا أو فرعيًا ، من حيث إنه لا يستطيع أن يحيا دون المنطقة التى تحيط به والتى تمده بالغذاء وبالمواد الخام ، وكنتيجة لذلك نجد ريدفيلد وبعض علماء الاجتماع يقابلون بين المجتمعات الشعبية والمجتمعات الحضرية . والواقع أنهم بذلك يقارنون الكل بالجزء مما يجعلنا فى حل من إثارة كثير من التساؤلات . ففى « المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية » (أو الإقطاعية) ، نلاحظ أن التنظيمات العائلية والدينية فى أكثر صورها تقدمًا وأشدها تكاملا كانت حضرية أكثر منها قروية[٣٨] . وهذه قضية تناقض كثيرًا من التعميمات التى استندت إلى بحوث أجريت فى الولايات المتحدة وحدها . وفى الهند نجد أن الفروق الريفية – الحضرية فى حجم الأسرة ، تناقض غالبًا التعميمات الواردة فى المراجع العامة الشائعة[٣٩] . كل هذه الحقائق تقتضى من علماء الاجتماع توجيه مزيد من الاهتمام نحو التحديد الدقيق لتعميماتهم المتعلقة بالظواهر الريفية – الحضرية .

وهناك انتقاد آخر يتعلق بعدم قدرة ويرث وعلماء الاجتماع الذين يماثلونه على الاعتراف بأنه فى بعض المواقف تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعى الثقافى الكلى التى هى جزء منه ؛ ولقد أدى ذلك

---

* حاول المؤلف فى مقال خصصه لدراسة « المدن السابقة على المرحلة الصناعية » أن يحدد السمات التى تميزها ، فذهب إلى أنها تعتمد فى وجودها على الطعام والمواد الخام التى تحصل عليها من خارجها ، ولهذا السبب فهى عادة ما تكون مراكز تسويق ، كما أنها غالبًا ما تمثل مراكز للصناعات الحرفية التى ترتبط بدورها بنظام الطوائف Guilds والنمو فى هذه المدن بطىء للغاية ، نظرًا لطبة الطبيعة غير الصناعية على النسق الاجتماعى الكلى ، أما اقتصاد هذه المدن فيختلف اختلافًا عن اقتصاد المدن الصناعية ، من حيث إن الأخيرة تمثل مركزًا صناعيا حديثًا ، يعتمد غالبًا على قوى غير بشرية . وتتميز المدن السابقة على المرحلة الصناعية بتقسيم عمل أولى إذا ما قورنت بالمجتمعات الصناعية وبالإضافة إلى ما سبق يعكس النسق الاقتصادى آثاره على السمات الاجتماعية المميزة لهذه المدن فالصفوة فيها تتكون من أفراد يشغلون أوضاعًا اجتماعية فى المنظمات الحكومية والدينية والتعليمية ، كما أن الحراك الاجتماعى ضئيل ، لأنه لا يحدث إلا فى هذه المنظمات . والوسيلة الوحيدة لتحقيق الحراك هى التدريب على شغل الوظائف التقليدية ، انظر .

Gideon Sjoberg, "The Preindustrial City", American Journal of Sociology, Vol. 60, March 1955), pp. 438-445.

(المترجم)

بهم إلى التغاضى عن بعض الأنماط الحضرية الهامة ، فهم لم يدركوا – غالبًا – أن المدن قد تنشأ بطريقة عمدية ، أو أن معاييرها الإيكولوجية والاجتماعية يمكن أن تحددها قوى نظامية خارجة عن نطاقها المحدود ومن الممكن أن يكون هؤلاء العلماء قد تأثروا تأثرًا واضحًا بكتاب من أمثال بيرن Pirenne [٤٠] الذى أكد فكرة الاستقلال الاجتماعى والسياسى للمدينة الأوربية فى العصور الوسطى ، وهو نمط من المدن يندر وجوده الآن ، فقد تكون المراكز الحضرية مستقلة سياسيًا فى فترة تاريخية معينة أما المدن المعاصرة فلا تعدو أن تكون أنساقًا فرعية تحكمها عوامل خارج نطاقها[٤١] (وسنناقش هذا النقطة تالتفصيل فيما بعد عندما نتناول القوة الأجتماعية كمتغير أساسى) .

ومع كل ما سبق ، فلا يزال لدينا قدر من التحفظ نحو التعميمات التى تذهب إلى أن المدينة متغير أساسى ، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالى : ما هى قيمة هذا الاتجاه بالنسبة للدراسة المقارنة ؟ . لقد كانت المدينة على مر العصور – باعتبارها تمثل نقطة مركزية للاتصال – مركزاً لكثير من أنماط التغير الهامة ، لعل أوضحها النشاط الفكرى الخلاق . ومعنى ذلك أن المدن قد هيأت الظروف الضرورية لضروب معينة من التغير وعند هذا الحد نستطيع القول إن موقف ويرث وردفيلد كان موقفاً يستحق التقدير *لتأكيدهما فكرة المدينة كقوة إيجابية فى التغير الاجتماعى* . أما الدور الدقيق للمجتمع الحضرى فى هذه العملية فلا يزال فى حاجة إلى مزيد من التوضيح ، وإذا ما أردنا أن نعيد توازن فكرة التفكك التى تتميز بها المدن ، والتى ذهب إليها ويرث ، فعلى علماء الاجتماع الحضرى الذين يتخذون من المدينة متغيرًا مستقلا أن يكرسوا مزيداً من اهتماماتهم لدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبعد ذلك كله لنا أن نذهب إلى أن المراكز الحضرية تختلف عن المناطق الريفية فى أنها تمثل مراكز التنظيم السياسى ، والقوة ، والتعليم الرسمى ، وأن المدن عموماً تخضع لوسائل ضبط اجتماعى رسمية أكثر من المجتمعات الريفية ، ومن الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذه المصاحبات البنائية الوظيفية للحياة الحضرية ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على المدن بل يجب أن يمتد ليشمل أنماطًا معينة من المجتمعات المحلية ، عندئذ فقط نستطيع أن نفيد من الاتجاه النظرى الذى يعتبر المدينة متغيرًا أساسيًا فى مجال البحوث الحضرية المقارنة .

القيم الثقافية كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الثانى فيتصادم مع الاتجاه النظرى السابق ، من حيث أنه يسعى إلى تفسير التنظيمات الأيكولوجية والاجتماعية والحضرية فى ضوء القيم الثقافية . ولقد أسهم عدد من علماء الاجتماع فى تطور هذا الاتجاه ، مثال ذلك العمل الذى قدمه كولب Kolb وكذلك بحث والتر فيرى Firey عن « استغلال الأرض فى بوسطن »(٤٣) الذى يمثل جهدًا أساسيًا فى تحليل دور القيم فى التنظيم الايكولوجى للمدينة . والواقع أن هذا التحليل قد منح هذا التوجيه النظرى قوة دافعة هائلة . ذلك أنه قد أثار كثيرًا من الجدل ، بالرغم من أن العلماء الاجتماعيين قد جمعوا قدرًا هائلاً منالبيانات يتناول نقطة « التوجيهات القيمية » Value Orientations كمتغير حيوى فى تحديد أنماط استغلال الأرض فى المجتمع المحلى ، وهناك عملان أساسيات دعما قضية فيرى Firey وهما : دراسة روبرت ديكنسون Dickinson عن « المدينة الأوروبية الغربية »(٤٤) The West European City والمقال الشهير الذى كتبه فون جرونباوم Von Crunebaum عن المدة الإسلامية(٤٥) . فقد أوضح هذا المقال ، أن المدن الإسلامية التقليدية تتميز على وجه الخصوص بطريقة فريدة فى الحياة ، حيث تؤثر فيها القيم الدينية على نشاطات الحياة الحضرية ، فى فترات منتظمة خلال اليوم يؤذن المؤذن لدعوة المؤمنين إلى الصلاة ، وهذا إجراء يشغل إلى حد ما مكاناً فى النشاطات اليومية ، وخلال شهر رمضان يعدل الناس من نشاطاتهم لكى تتفق مع القيود الدينية التى يفرضها الصوم من مشرق الشمس حتى غروبها . وفى هذا الشهر أيضاً يتحول إنجاز بعض الأعمال من النهار إلى الليل ، كما قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية .

وإذا كانت القيم ترتبط باستغلال الأرض ، فإنها تلعب بالإضافة إلى ذلك دوراً بارزاً فى ظهور المراكز الحضرية ونموها ، ذلك النمو الذى يخضع بدوره للسياسة التى تنتهجها الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وهنا نجد أن اهتمام فيبر Weber بدور القيم الدينية فى تطور المشروعات الاقتصادية ، اهتمام له علاقة بعلم الاجتماع الحضرى . وتستطيع القيم أيضاً أن تؤثر فى حجم المدينة ، وتباينها وكثافتها باعتبارها خصائص أساسية فى أغلب تعريفات المدينة . وخاصة السمات التى اعتبرها ويرث Wirth مميزة للمدينة . وفى هذه النقطةبالذات نجد بأيدينا مقالا حديثا نسبياكتبه وليم وايت Whyte (٤٧) ذهب فيه إلى أن القيم الثقافية تعتبر مسئولة عن الحقيقة التى مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة فى المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن يعيشوا فترة من

الزمن فى الضواحى ، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها ، ، والواقع أننا لو أمعنا النظر فى البيانات الواقعية ، نجد من العسير تقبل الاعتراضات التى أثيرت والتى تتعلق بالاتجاهات الثقافية فى الايكولوجيا [٤٨] .لكننا مع ذلك مازلنا بحاجة إلى دراسات متعمقة تتناول تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والسكان .

ومن المؤكد أن الخلاف بين العلماء ضئيل فيا يتعلق بفكرة القيم كمتغير أساسى وحاسم يستطيع أن يميز الفروق بين البناءات الاجتماعية والحضرية ، مثل البناءات الأسرية ، والدينية ، والتعليمية فى ثقافات مختلفة فى العالم . ولكن الخلاف يبرز عند دراسة بعض الموضوعات مثل العلاقة بين القيم والبناء الاجتماعى ، وبين القيم والايكولوجيا فى مجتمعات معقدة . فهذه الموضوعات لاتزال حتى الآن موضع تساؤل وجدل[٤٩] . وقد لاحظ شيلز Shils أن المجتمع الأمريكى يتميز بوجود علاقة قوية بين أنماط الفعل التى تصدر عن الأفراد والجماعات والنسق القيمى المجرد . ومعنى ذلك أننا سنواجه بتساؤل وحيرة ، إذا ما ذهبنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيم والبناء الاجتماعى والايكولوجى للمراكز الحضرية ، ويبدو أن طبيعة هذه العلاقة لن تتحدد إلا من خلال دراسات نظرية وواقعية تستند إلى أساس حضارى مقارن ، وثمة قيد آخر على هذا الاتجاه تفرضه النزعة التاريخية التى قد تكون ناتجة عن عدم الحاجة إلى تأكيد القيم الثقافية ، ذلك أن هذه القيم باعتبارها متغيرًا أساسيًا تكتسب معنى وأهمية أكبر ، إذا ما استخلصت عناصر الأطر النظرية الثابتة فى قياس آثارها . وهنا نستطيع القول أن إطار متغيرات النمط*

---

* من العسير فهم هذا الإطار دون الرجوع إلى النموذج المثالى عند فيبر Veber . الذى يمثل فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical Individuals محسوسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساسًا تنهض عليه المقارنة . والنموذج لا يصف أسلوبًا فرديًا للفعل ، وإنما أسلوبًا نموذجيًا Typical بمعنى أنه بناء عام تصنف على أساسه الحالات الواقعية . وهذه الحالات بدورها تصف ما أطلق عليه فيبر « أسلوب الفعل الممكن موضوعياً Objective possible والنموذج «مثالى» لأنه يتحقق كفكرة . ويعتقد فيبر أن النماذج المثالية ، إنما هى وسائل نستطيع من خلالها أن نفهم العالم الواقعى ، وهى أيضًا أداة لتحليل الأحداث التاريخية المحسوسة أو للمواقف الواقعية ، كما أنها تمثل أداة تحليلية تخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . وإذا ما تأملنا متغيرات النمط عند بارسونز ، لاحظنا أنه يقابل النموذج المثالى عند فيبر . فاستخدام مفهوم بارسونز يتطلب تحديد المادة والأبعاد المختلفة التى ينطوى عليها . ولهذا نجد بارسونز فى كتابه «النسق الاجتماعى» The Social System يدرس «البدائل النمطية لاتجاه القيمة باعتبارها محددات لأنماط توقع الدور» (ص ٥٨) . ولقد مكنت متغيرات النمط بارسونز من تحديد تصورى للعلاقة الاجتماعية فالعلاقة بين شخصين أو أكثر يمكن أن تحدد وفقًا لخمسة أنواع من متغيرات النمط . ففى أية علاقة بين شخصين أو أكثر قد يكون أحد الأعضاء أو الآخر :

(ا) مهتما أو غير مهتم سببيًا .

(ب) أنانيًا أو غير أنانى

Pattern Variables الذى قدمه بارسونز Parsons يمثل محاولة لضم مجموعة من النقاط المرجعية العامة . وعلى الرغم من ضيق أفق هذا الإطار ، إلا أنه يلائم الدراسة المقارنة للبناء الاجتماعى الحضرى[٥١] . ويستطيع علماء الاجتماع بعد ذلك – وهذا واجب محتم عليهم -- أن يعزلوا المقولات العامة التى يمكن أن تشكل نموذجاً مثاليًّا Ideal Type لأشكال معينة من المدن مثل المدن الصناعية ، وحينئذ نستطيع أن نحدد إلى أى مدى تؤدى القيم الثقافية المختلفة إلى انحرافات أو اختلافات عن النموذج المثالى ، وبالتالى نستطيع أن نحدد آثار القيم المختلفة على الحياة الحضرية ، ولقد اتبع هذاالإجراء إلى حد ما فى بعض الدراسات الإيكولوجية التى كشفت عن أن السيطرة الكاملة للعوامل التكنولوجية والاقتصادية بالقيم الثقافية . ونستطيع أن نخلص مما سبق إلى المنظور الذى يمنح أهمية مسبقة للقيم الثقافية ، ليس على طرف نقيض من اتجاه ويرث أو ردفيلد ، أو الاتجاه التكنولوجى الذى سنناقشه بعد قليل ، ذلك أن الاتجاهات النظرية الأخيرة يتعين عليها – من الناحية المثالية – أن تتفق على نقاط مرجعية ثابتة يمكن أن تستخدم فى قياس تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى .

التكنولوجيا كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الثالث فى علم الاجتماع فيعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيرًا أساسيًّا.وهنا يكون التصنيع (الذى يمثل نظاماً يستخدم طاقة غير بشرية) نمطًا خاصًا من التكنولوجيا . ومن رواد هذا الاتجاه أوجبرن Ogburn وهاولى Hawley وبالرغم من ذلك كشف بعض رواد هذا الاتجاه عن عدم صدق بعض التعميمات الإيكولوجية التى تتناول تأثير التكنولوجيا على الأنماط المكانية والزمانية للمدن . لذلك قد يتردد المرء فى التسليم مع أوجبرن فيما ذهب إليه من أن « . . طبيعة سكان المدينة ، ومحال إقامتهم ، وأماكن عملهم تمثل انعكاسًا لإحدى وظائف النقل المحلى ، كما أن المدن ذاتها هى من خلق النقل البعيد المدى . . »[٥٢] . وما يقال عن عبارة أوجبرن ،يقال أيضاً بالنسبة لهاولى الذى ذكر أن « بعثرة السكان فى المراكز الحضارية إنما هو رد

= (جـ) مهتما بهدف أو غاية مباشرة ، أو بفئة من الغايات يحددها مبدا معين

(د) مهتما بفرد لما هو عليه أو لما يستطيع أن يفعله .

(هـ) وأخيرًا مهتما بشخص آخر ومقيماً لعلاقة اجتماعية معه لسبب خاص جدا . للتعرف على مزيد من التفصيلات فى هذه النقطة ، انظر السيد محمد الحسينى ، ومحمد على محمد ، ماكس فيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، مايو ١٩٦٧ ص ١١١ – ١١٤ ، ١٢٥ – ١٢٩ . (المترجم)

فعل مباشر للسهولة المتزايدة فى الحركة »[٥٣] . وكما ذهبنا من قبل ، فإن القيم – وليست الاعتبارات الاقتصادية – هى التى تسبب الانحرافات عن « الأنماط المثالية » ، التى يفترض فيها أن تكون ناتجة عن التوسع فى التصنيع . ولقد أوضحت دراسات دوتسون Dotson فى المكسيك[٥٤] .

وبعد الدراسات التى أجريت على مدن فرنسية [٥٥] ،ومسح أجراه جست Gist على مدينة بانجالور Bangalore بالهند[٥٦] . أوضحت أن الاتجاه نحو الضواحى Suburbanization فى هذه المناطق كان ضئيلا . ومعنى هذا أنه اتجاه يختلف عما هو سائد فى المجتمع الأمريكى ، والذى على أساسه صاغ كثير من علماء الاجتماع تعميماتهم . وعلى الرغم من أن وسائل نمو الاتجاه نحو الضواحى ممكنة – إلا أن كثيرًا من الأشخاص يفضلون الإقامة فى المدينة وخاصة فى قلبها أو مركزها . ولقد كان ذلك – من الناحية التاريخية – رمزًا للمكانات الاجتماعية العليا ، والواقع أننا لا نقصد بهذه الملاحظات أن نقلل من قيمة الدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى الإيكولوجيا الحضرية بل على العكس من ذلك ، فالتكنولوجيا تعتبر من أكثر المتغيرات أهمية وحيوية . ويبدو ذلك واضحًا إذا ما قارنا بين المدن الصناعية والمدن السابقة على المرحلة الصناعية[٥٧] .

وتنطوى محاولة التعرف على مدى فائدة المتغير التكنولوجى بالنسبة للبناء الاجتماعى الحضرى على صعوبات كثيرة . مما يجعل منها مهمة معقدة ، فهناك مشكلات لاتزال فى حاجة إلى مزيد من البحث : منها التأثير المتباين أو المتفاوت الذى تحدثه الأنساق الاجتماعية الصناعية الحضرية على الأنساق الاجتماعية الشعبية والإقطاعية . فالمجتمعات الشعبية كتلك التى توجد فى أفريقيا والتى تفتقر إلى تراث تاريخى . تكون أقل قدرة على التأثر بآثار الصناعة والحضرية إذا ما قورنت بالمجتمعات الإقطاعية . ومن الموضوعات التى تتطلب مزيدًا من التعمق ، تأثير المستويات المختلفة من التكنولوجيا على الأنماط الاجتماعية للمدن . ويقضى ذلك – بالطبع – جمع شواهد متنوعة تستطيع التمييز بين المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية والمجتمعات الصناعية الحضرية وفقًا لمكونات التنظيم الاجتماعى مثل الأسرة ، والدين والحياة الاقتصادية إلخ [٥٨] . كذلك من المهم أن يولى اهتمامًا متخصصًا للآثار المختلفة التى تحدثها أنماط التصنيع ومراحله على بناء المدن .

وترتبط القضايا السابقة بسؤال على درجة من الأهمية هو : ما هى البناءات الاجتماعية الشائعة فى كل المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . وهنا نجد البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع فى محاولاتهم لتحديد المتطلبات البنائية Structural Prerequisites (أو ما أطلقوا عليها المستلزمات البنائية Structural Imperatives أو الظروف الضرورية) يساعدون فى حل هذه

المشكلة ، وإن كان هناك بعض من علماء الاجتماع يدرسون هذه القضية فى ضوء النظرية البنائيةالوظيفية ، ثم يفضلون بعد ذلك الحديث عن « مصاحبات » Correlates الحضرية الصناعية(٥٩) . ومن التسليم بصحة الاتجاهين السابقين ، فلا تزال أمامنا مهمة أخرى ، هى أن ننظر إلى المدن الأمريكية المعاصرة من منظور سليم ، ، حيث يتعين علينا أن نعزل الأنماط البنائية الشائعة فى كل المجتمعات الحضرية الصناعية* . عندئذ فقط نستطيع أن نحدد مدى التماثل بين الأنساق الحضرية الأمريكية وغيرها من الأنساق الحضرية الأخرى .

ولقد أوضحت أغلب الجهود التى حاولت تحديد تحديد المتطلبات البنائية** . للمجتمع الصناعى الحضرى (وهذه الجهود تقارن بطريقة ضمنية بين هذا النموذج من المجتمعات وبين المدينة السابقة على المرحلة الصناعية ، أو المجتمع الإقطاعى الذى تعتبر المدينة جزءا منه) ، أوضحت الحاجة الماسة إلى وجود تنظيم اقتصادى رشيد على نطاق واسع ، وتوافر نسق طبقى مرن يرتكز على الكفاءة الشخصية والإنجاز وشيوع نسق أسرى نووى وسيادة تعليم جماهيرى يؤكد العلم والتكنولوجيا ، وغلبة وسائل الاتصال الجماهيرى (٦٠) ، وفى حدود القدر الذى لدينا من المعرفة الآن ، نستطيع القول إن المتطلبات السابقة ضرورية بالفعل ولكن لاتزال هناك بعد ذلك صعوبات تحتاج إلى حل .

الصعوبة الأولى : تتمثل فى مشكلة الأطر النظرية المحدودة التى لجأ علماء الاجتماع إليها للوصول إلى تعميمات لا تنسحب إلا على الولايات المتحدة . فمن الواضح أن التوجيه القيمى الأمريكى يعبر عن سمات معينة . وهذه السمات بدورها لا توجد بنفس الطريقة فى مجتمعات صناعية حضرية أخرى ، لذلك يجب أخذ مزيد من الحيطة والحذر حينما نقوم بصياغة التعميمات . بحيث تكون هذه التعميمات مستندة إلى أساس واقعى حى ، وليس أساساً نظرياً خالصاً .

أما الصعوبة الثانية : فتدور حول عدم وجود دراسات متخصصة تتناول متطلبات بنائية معينة لمجتمعات صناعية حضرية ، وخاصة المتطلبات المتعلقة بالدين ، والقوة ، والتكنولوجيا . فالأنساق الدينية السائدة مثلا فى المجتمعات الصناعية الحضرية تختلف بين الثقافات اختلافاً كبيراً ، إذا ما قورنت بالأنساق الاجتماعية الأخرى (٦١) . ولكن ما هى حدود هذا الاختلاف ؟ . تذهب بعض الشواهد إلى أن بعض الأنساق الدينية – مثل البروتستانتية – التى تنطوى على قيم

---

* ويتم ذلك وفقاً لخطوات النموذج المثالى الذى قدمه فيبر ، والذى أوضحناه من قبل . (المترجم)

** يشير اصطلاح المتطلبات البنائية إلى الأفعال والعمليات المنتظمة التى تلعب دوراً بارزاً فى استمرار وجود الوحدة موضع الدراسة . (المترجم)

يمكن أن تنفصل عن كثير من أجزاء البناء الاجتماعى . هذه الأنساق تكون غالبًا أكثر تجانسًا مع النمو الصناعى الحضرى . وذلك إذا ما قورنت بالأنساق الدينية التى تعتمد فى وجودها اعتمادًا كبيرًا على نمط معين من البناء الاجتماعى * . وبالإضافة إلى ما سبق يتعين على علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طبيعة العلاقة بين كل من القومية . والدين والنمو الصناعى الحضرى . فعلى الرغم من أن النمو الصناعى الحضرى يرتبط عادة بانهيار أنساق دينية تقليدية . إلا أنه يرتبط فى الوقت ذاته بظهور القومية وبعض « الديانات العلمانية »[٦٢] Secular Religions ومعنى ذلك أن البناءات التى تؤكد القومية . تساعد أيضًا فى تأكيد كثير من وظائف الأنساق الدينية التقليدية . وخاصة ما تعلق منها بالتكامل الاجتماعى .وهناك من الشواهد ما يؤكد أن كثيرًا من المجتمعات . وخاصة تلك التى تمر بالمراحل الأولى من التصنيع تشهد ارتباطًا واضحًا بين النسق الدينى التقليدى والقومية . فى الاتحاد السوفيتى وهو يمثل دولة صناعية حضرية متقدمة . نجد انهيارًا واضحًا فى الأنماط الدينية التقليدية . فى الوقت الذى سادت فيه فكرة القومية والارتباط القوى بالتنظيم السياسى . والواقع أننا لا نستطيع أن ننهى هذه المناقشة دون أن نثير عددًا من التساؤلات . منها : ما هى طبيعة النسق الدينى الذى هو ضرورى من الناحية الوظيفية لتدعيم النمو الحضرى الصناعى ؟ . وهل تستطيع القومية أو « الديانات العلمانية » الأخرى (مثل العلم عند المثقفين) أن تؤكد نجاحها لفترة طويلة كقوة إيجابية تحقق التكامل فى المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . إن الإجابة على هذين التساؤلين ستعكس لنا بالتأكد بعض الحقائق الهامة عن إمكانية استقرار المجتمعات الصناعية الحضرية .

والصعوبة الثالثة : التى تواجه تحديد متطلبات النمو الصناعى الحضرى ، تكمن فى الحقيقة التى مؤداها أنه فى بعض مظاهر البناء الاجتماعى تحدث هوة كبيرة بين المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة . وتلك التى لاتزال فى طريقها إلى التصنيع . ومن هذه المظاهر بناء القوة

---

* يشير المؤلف بذلك إلى الدراسة الشهيرة التى أجراها ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، والتى حاول من خلالها أن يدلل على أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin ثم سعى بعد ذلك إلى تأييد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية ، وانتهى إلى أنه منذ عصر النهضة كانت الدول الرائدة اقتصاديًا هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا . بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبيًا . ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول ، كانت بمثابة تدعيم وتثبيت لأشكال النشاط التى تعتبر ضرورية لإقامة المشروعات الرأسمالية الحديثة وإدارتها . (المترجم

Power Structure الذى قد يكشف عن ضرب من الثنائية ، بحيث نجد أمامنا بناءين من القوة متمايزين ، يؤكد ذلك بعض الشواهد التى تشير إلى أن الأنظمة الاجتماعية التى لاتزال تحبو فى مضمار التصنيع والتحضر ، تشهد قدراً ملحوظاً من التسلطية أو الديكتاتورية ، وذلك بعكس الأنظمة الأخرى التى حققت بالفعل قدراً كبيراً من أهدافها الصناعية والحضرية ، فالمجتمع الإقطاعى – مثلا – الذى يسعى إلى التصنيع تتجاذبه فى الواقع قوى متصارعة عديدة ، فقد تتصارع العناصر التقليدية فيه مع سياسة التصنيع ومصاحباته مما يجعل هذا المجتمع رازحاً تحت وطأة كثير من المشكلات الاجتماعية . ولكنه إذا ما استطاع أن ينظم موارده البشرية والطبيعية بطريقة فعالة لكى يتغلب على هذه العقبات ، فإنه بذلك يستطيع أن يخلق تنظيماً قوياً . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تصل بعض المجتمعات إلى درجة عالية من التصنيع والتحضر ، ثم تظهر بعد ذلك صفوة قليلة العدد تحاول أن تقبض على مقاليد السلطة فيها . ولقد درس هذه النقطة بالذات دجلاس Dijlas (٦٣) وبعض الكتاب الآخرين ، حيث أيدت بياناتهم بطريقة غير مباشرة القضية التى مؤداها ، أن القوة تميل إلى الانتشار فى المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة نتيجة لاكتساب أفراد الطبقات الدنيا ضروباً من المعارف المتخصصة تزيد من قوتهم وأهميتهم فى المجتمع . وترتبط مناقشتنا هذه – من ناحية أخرى – بما هو سائد فى جنوب أفريقيا . فمن الأمور التى تستحق التساؤل ما إذا كانت الصفوة التى تمتلك القوة تستطيع أيضاً أن تملك السلطة الضرورية اللازمة لمواجهة النمو الصناعى الحضرى الذى يجتاح مجتمعات جنوب أفريقيا . فزيادة السكان الأصليين الذين يتلقون تعليماً رسمياً . ويحصلون على مهارات فنية ، جعلت من العسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تصمد لفترة طويلة (٦٤) . لأن قلة نسبة السكان من العنصر الأوربى أدت إلى توزيع مصادر القوة وانتشارها . ولهذا كان على السكان الأصليين أن يلتحقوا بالمهن الماهرة إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يحقق مزيداً من التقدم .

أما الصعوبة الرابعة : فهى من نوع متميز فعندما يحاول علماء الاجتماع تقدير المتطلبات البنائية للمراكز الصناعية الحضرية . فعليهم أن يعترفوا بإمكانية حدوث صراع بين هذه المتطلبات ، ذلك أننا نلحظ نغمة سائدة بين البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع ، هى المبالغة فى تصور درجة انسجام مكونات الأنساق الاجتماعية ، والواقع أن الأنساق الصناعية الحضرية تخبر ضروباً مختلفة من الصراع ، مثال ذلك الصراع الذى ينشأ بين « الحاجة » إلى تنظيمات بيروقراطية رشيدة كبيرة الحجم تتحدد فيها بوضوح المستويات الرئاسية ، « والحاجة » إلى نسق طبقى مرن يضمن عدالة فى توزيع مصادر القوة . وعلى الرغم من أن التنظيمات البيروقراطية تضمن فى الواقع وجود درجة من

المرونة فى البناء الطبقى ، وذلك عن طريق اختيار أعضاء هذه التنظيمات وفقًا لمحكات عامة وموضوعية ، على الرغم من ذلك فإن التسلسلات الرئاسية Hierarchical Arrangements فى هذه التنظيمات تظل فى حالة صراع دائم مع مطلب المساواة Equalitarianism ومعنى ذلك أنه يتحتم وجود توازن دقيق بين الممارسات التى تتصف بالعمومية ، وتلك التى تتصف بالخصوصية والواقع أن هذه الظاهرة – تساعد إلى حد ما – فى تحديد بعض وجوه الاختلاف الذى نلحظه فى الكتابات السوسيولوجية ، لأننا نجد كتابًا يؤكدون ضرورة وجود أنماط معينة من التدرج أو أشكال خاصة من تركز القوة ، بينما يمنح كتاب آخرون مطلب المساواة أهمية كبيرة . وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأخيرة تنطوى على أهمية بالغة فى المجتمعات الصناعية الحضرية ، خاصة إذا ما قارناها بالمجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية ، على الرغم من ذلك فإن التدرج فى المجتمعات الأولى لايزال يمثل مسألة ضرورية . والواقع أننا مازلنا بحاجة إلى المزيد من بحث المتطلبات الوظيفية المتناقضة التى تسود المجتمعات الصناعية الحضرية فى مختلف أنحاء العالم ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على التدرج والقوة . بل يجب أن يمتد إلى بعض الميادين الأخرى مثل الأسرة ، والحياة الدينية .

والصعوبة الخامسة والأخيرة : تتمثل فى عدم القدرة على تأكيد المتطلبات البنائية أو مصاحبات المجتمعات الصناعية الحضرية ، وذلك بسبب اهتمام علماء الاجتماع الشديد بدراسة « الأنساق المغلقة » . ومن الموضوعات التى لم يستطع علماء الاجتماع تأكيدها ، مسألة المصادر أو الموارد الضرورية لتدعيم النظام الصناعى الحضرى (٥٠) . فالملاحظ على التحليل السوسيولوجى فى هذا المجال أنه يستعين بالأمة أو الدولة كوحدة للدراسة ، ولكن هناك خطأ مؤداه : افتراض أن هذه الأنساق تؤدى دورها فى عزلة . وللتدليل على صحة ذلك سنقدم مثالا : فاليابان وإنجلترا تمثلان نظامين اجتماعيين حديثين يفتقران فى منطقتيهما الجغرافية إلى الكمية اللازمة من الموارد الطبيعية الضرورية لتدعيم التصنيع والتحضر . ولكى تنشىء هاتان الدولتان مجتمعين حضريين استعانتا بقوتهما السياسية ، لكى تضمنا الحصول على المواد الخام ، وتخلقا أسواقًا لمنتجاتهما . وعلى الرغم من أن « المصادر » تشكل أساس التكنولوجيا والثقافة ، إلا أنها قد تندر فى وقت من الأوقات ، ومن ثم تصبح الأمة التى تستطيع الحصول عليها فى وضع متميز . لذلك نجد أن اليابان وإنجلترا – مثلا – فقدتا بعضًا من أسس تصنيعها وتحضرهما ، حينما انتهت سيطرتهما على الأقطار التى كانت تمثل بالنسبة لهما مصادر أو موارد ، ومعنى ذلك أن مراكزهما الصناعية الحضرية أصبحت أكثر خضوعًا للقرارات الخارجية . ولقد حدث بالفعل أن كفت بعض الدول عن

بإرسال المواد الخام والطعام الضرورى لتحقيق الاستقرار لحياة المدينة . وهناك فى الواقع علاقات بنائية محددة بين التحضر الناتج عن التصنيع والتوزيع الجغرافى السائد فى المجتمع . كما أن هناك علاقات من هذا النوع بين التحضر الناتج عن التصنيع والإمبريالية . إن دراسة مثل هذه المصاحبات قد تكون ممكنة إذا ما استبعد علماء الاجتماع فكرة انغلاق الأنساق الاجتماعية .وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن دراسة مثل هذه المشكلات خارجة عن نطاق علم الاجتماع الحضرى . إلا أننا نذهب إلى عكس ذلك تماماً .

القوة كمتغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الرابع والأخير فيمثل المصلحة الخاصة . الذى تعتبر القوة الاجتماعية فيه متغيرًا مستقلاً . ولقد أدخل وليام فورم Form هذا الاتجاه حديثًا فى نطاق الأيكولوجيا الحضرية . لكى يفسر على أساسه أنماط استغلال الأرض الحضرية (٦٧) . والواقع أن هذا الاتجاه لايزال بحاجة إلى بلورة وتوضيح . ذلك أن فورم قد اهتم فقط بما هو سائد فى المجتمعات المحلية الصغيرة . ولم يستطع أن يوضح مدى فائدة هذا الإطار فى تحليل نمو المدن والتنظيم الاجتماعى الحضرى بوجه عام (٦٨) .

ويمكن الاستعانة بالقوة أو المصلحة الخاصة على مستويات مختلفة من التحليل المحلى . والقومى . والعالمى . فقرارات القوة المحلية لها تأثير واضح على إيكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعى . إن الأفراد يستطيعون تحقيق أهدافهم إذا كانوا يمتلكون القوة السياسية الضرورية ؛ فإذا أرادت جماعة ما أن تحول منطقة للمقابر إلى حى تجارى مثلا . أو أن تحول منطقة سكنية إلى منطقة تجارية . فلابد وأن تمتلك بادئ ذى بدء القوة الكافية التى تستطيع التغلب على أية مقاومة .

وقد تتأثر إيكولوجية المدينة وبناؤها الاجتماعى بقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى .والأمثلة الواقعية العديدة تشير إلى أن هذه الظاهرة لا تحدث فقط فى الولايات المتحدة . بل إنها تمارس وجودها أيضًا فى مجتمعات أخرى ، ففى مدن جنوب أفريقيا تعددت الأنماط الإيكولوجية المحلية نتيجة للقرارات التى أصدرتها الحكومة ، حيث أصدرت القوانين التى تحد من حركة السكان الوطنيين داخل المدن وخارجها وفى اتحاد جنوب أفريقيا أجبرت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين فى السنوات الأخيرة على ترك المناطق القريبة من قلب بعض المدن مثل جوهانسبرج . ثم أعيد توطينهم بعد ذلك فى مجتمعات محلية جديدة تبعد عن أماكن عملهم .

ولقد كان هذا الإجراء وما شابهه من إجراءات جزءاً من برنامج سياسة التفرقة العنصرية . وهى سياسة يحاول من خلالها العنصر الأوربى أن يحقق السيطرة[٧٠] وتشير بعض الشواهد إلى أن التخطيط الاجتماعى على المستوى القومى يمكن أن يعكس آثاره على طبيعة المراكز الحضرية ونموها . فى الاتحاد السوفييتى تأثرت برامج التحضر والتصنيع تأثراً واضحاً بالقوة التى تمارسها الحكومة . فمن المدن السوفييتية مايدين فى وجوده لسياسة التخطيط على المستوى القومى . بل ولقد سعت القيادات السوفيتية إلى تحطيم الأسلوب التقليدى للحياة الذى كان يمارسه الفلاحون وذلك كوسيلة لاندماجهم فى مجتمع يسوده التصنيع والتحضر[٧١] ولقد مكن تجميع المزارع من إدخال التصنيع فى الزراعة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين لم تعد المزارع فى حاجة إليهم إلى المراكز الحضرية .

ولقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى آثار واضحة على البناء الاجتماعى للمجتمعات الحضرية المحلية . وقد يكون حكم المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الخاص بالتفرقة العنصرية فى المدارس العامة مثالا على ذلك . فمن الواضح أن مثل هذا الحكم جدير بأن يعدل من البناء الاجتماعى لكثير من المدن . وفى الاتحاد السوفييتى أيضاً عمدت التنظيمات الحكومية منذ الثورة إلى إجراء بعض التعديلات فى بعض وجوه الحياة الاجتماعية مثل الأسرة . والدين . والتعليم . والاقتصاد . مثال ذلك قرارات خروتشوف التى تم بمقتضاها إعادة توزيع القوى البيروقراطية على المستوى القومى . مما أدى إلى إعادة تنظيم القوة فى المراكز الحضرية . والواقع أن علماء الاجتماع لا يعرفون إلا القليل عن العلاقة أو التفاعل بين المجتمع المحلى والتنظيم الخارجى الذى يمارس عليه ضروباً من السلطة[٧٢] .

وعلى الصعيد العالمى . نجد أن ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة فى الحصول على مزيد من القوة من ناحية وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولى من ناحية أخرى . فالقوة الاجتماعية للدول فى هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقاً لتوافر أساس صناعى حضرى كبير . وتفرض بعض الاعتبارات الخارجية على زعماء بعض الدول التخلص من مقاومة التغير الذى قد يكشف عنه البناء الاجتماعى التقليدى ؛ فنى اليابان لجأ كثير من أعضاء الطبقة الحاكمة إلى التحضر باعتباره وسيلة لإظهار اليابان على المسرح الدولى . وبنفس الطريقة كان النضال من أجل القوة خلال « الحرب الباردة » التى أعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وسيلة للإسراع فى النمو الصناعى الحضرى فى كثير من الأقطار . ومن الطبيعى أن الحروب الشاملة يمكن أن تحدث تغيرات هائلة فى البناءات الإيكولوجية والاجتماعية

الحضرية ، بل إن القوى الصناعية الكبيرة تستطيع من خلال السياسة أن تزيد من معدلات النمو الحضرى أو تعوقها فى كثير من الدول النامية . وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة لعلم الاجتماع الحضرى ، إلا أنها لم تنل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل .

لقد عرضنا حتى الآن لأربعة اتجاهات أساسية فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . وإن كان من العسير علينا أن نعتبرها نظريات شاملة فما هى النتيجة التى نستطيع أن ننتهى إليها بعد ذلك ؟ .

أولاً : يجب أن يبذل مجهود أكبر لتوضيح الدعائم التى يستند إليها اختيارنا لأى من المدينة ، أو القيم الثقافية ، أو التكنولوجيا ، أو القوة ، باعتبارها متغيرًا مستقلاً يستعان به فى مظاهر معينة من الإيكولوجيا الحضرية أو البناء الاجتماعى .

ثانيًا : أن الأطر النظرية التى عرضنا لها لا تستطيع أن تؤدى مهمتها بطريقة مرضية ، إلا إذا اهتم علماء الاجتماع الحضرى اهتمامًا ملحوظًا بالنظرية السوسيولوجية العامة ، لأن انشغالهم الشديد بجمع البيانات جعلهم يغفلون قضايا نظرية هامة . ولقد أدى انشغالهم الشديد بالجزئيات إلى عدم القدرة على فهم جذور كثير من مشكلات المقارنات الحضارية . فلكى يتم عزل الأنماط المتماثلة فى الثقافات المختلفة ، يتعين على علماء الاجتماع الحضرى أن يؤدوا هذا العمل على مستوى من التحليل أكثر تجريدًا .

ثالثًا : أننا يجب أن ندرس العلاقات السائدة بين المتغيرات الأربع السالفة الذكر (وكل ما يمكن أن يضاف إليها) . ولقد أوضحنا من قبل بعض العلاقات ، ذلك أننا لا نستطيع فهم النسق الاجتماعى الحضرى ، إلا بدراسة كل هذه المتغيرات . وقد تثار هنا مشكلة فرعية مؤداها : أن هذه المتغيرات ليست من طبيعة واحدة . فالتكنولوجيا والمدينة يختلفان من وجوه أساسية عن القيم الثقافية والقوة . لذلك كله يجب علينا أن نضع نصب أعيننا هدفًا نسعى إلى تحقيقه ، وهذا الهدف هو الوصول إلى نظرية عامة متسقة للحضرية .

اختبار الفروض بطريقة مقارنة :

ويثور بعد كل ما سبق سؤال هام : ثم ماذا بعد ذلك ؟ وبعبارة أخرى كيف يستطيع علماء الاجتماع الحضرى اختبار هذه الاتجاهات النظرية أو الفروض المشتقة منها على أساس حضارى مقارن . لقد كان الطابع الامبيريقى الغالب على علم الاجتماع الحضرى المعاصر ، والأساليب الدقيقة التى اتبعت للحصول على البيانات وتحليلها ، كان ذلك سببًا فى تعميق المشكلات التى تنطوى عليها الدراسة المقارنة .

وثمة حقيقة قاسية مؤداها ؛ أن عدداً من أدوات البحث التى تستخدم الآن بكثرة فى علم الاجتماع الحضرى لم تعد قابلة للتطبيق فى مواقف ثقافية أخرى ، طالما أنها صممت وتطورت لكى تتلاءم مع السمات التى تميز المدن الأمريكية . ويعتبر دليل خصائص المكانة .I.S.U (٧٣) * الذى أعده لويد وارنر Watret مثالا حياً على ذلك . فإذا كانت المهنة التى تمثل عنصراً فى هذا الدليل يمكن أن تستخدم بطريقة حضارية مقارنة فى تقويم المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقى ، إلا أن العناصر الأخرى من الدليل وهى الدخل ، ونمط المسكن ، والمنطقة السكنية ، يجب أن تتعدل أو تتغير إذا ما أريد لهذا الدليل أن يعبر عن أنساق المكانات الاجتماعية فى مدن تنتمى إلى ثقافات أخرى . ولقد لاحظ أحد الكتاب أن عنصر السكنى كان دليلاً ضعيفاً من دلائل المكانة فى المدن الروسية المعاصرة (٧٤) وما ينطبق على دليل وارنر ينطبق أيضًا على مقاييس العزلة Segregation Indexes فالأداة التى صممها كل من شفكى ووليامز وبل Shevky-Williams-Bell وكذلك مقياس الحضرية الذى أبعده كوين Qlleen وكاربنتر Carpenter وكل هذه الأدوات والمقاييس لقيت تأييداً حماسياً ،ولكنها تحتاج فى الواقع إلى تعديلات كثيرة قبل أن نطمئن إلى تطبيقها ، بل إنه يستحيل تطبيقها فى بعض المجتمعات . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب القياسية قد تعرضت لكثير من الانتقادات ، إلا أننا نعتقد أن أكثر مثالبها خطورة هو عدم القدرة على الإفادة منها على المستوى الحضارى المقارن ، لأن أفق العلماء الذين صمموا هذه الأساليب لم يتعد الدولة أو القارة . وعلى الرغم من ذلك فنحن لا ننكر إمكانية الإفادة من أدوات البحث هذه فى بعض الأغراض الخاصة ، وإن كان على علماء الاجتماع الحضرى أن يقدروا حدود الدراسات المقارنة ، لأن هذه الأدوات والأساليب يجب ألا تكون هدفًا فى حد ذاتها .

والنقطة الثانية التى نثيرها هنا تعتبر امتداداً للنقطة السابقة ، وهى أن علماء الاجتماع الحضرى يعتمدون غالبًا على بيانات جمعها أشخاص لا ينتمون إلى ميدان علم الاجتماع وخصوصًا الإداريين الحكوميين . ولقد أوضحنا من قبل أنه لكى تستطيع المجتمعات الصناعية الحضرية أن تخطط من أجل تنميتها ، وأن تضمن الحفاظ على تنظيمها ، فإنه يتعين عليها أن تجمع أشكالا مختلفة من

* يتألف هذا الدليل من مجموعة من الدلائل الفرعية الموزونة كالمهنة ، ومصدر الدخل ، ونمط المسكن ، ومنطقة السكن . وهذه الخصائص مدرجة فى مقياس يتألف من سبع نقاط ، استخدم وارنر هذا الدليل إلى جانب أداة أخرى أطلق عليها المشاركة المقومة E.p فى دراسة التدرج الاجتماعى فى عدد من المجتمعات المحلية الأمريكية هى : اليانكى سيتى ، وجونزفيل ، والأولدسيتى . (للمترجم)

البيانات ، فعلماء الاجتماع الحضرى الأمريكيون – مثلا – لديهم قدر هائل من البيانات على المستوى المحلى والمستوى القومى جمعها مكتب التعداد بالولايات المتحدة U.S. Bueau of the Census وبعض الهيئات الحكومية والخاصة . والواقع أن علماء الاجتماع بعددهم الضئيل وإمكانياتهم المحدودة لا يستطيعون وحدهم أن يتكفلوا بمهمة جمع هذه البيانات الضرورية . وعندما يطلب علماء الاجتماع بيانات عن ثقافات أخرى ، فإنهم يعتمدون فى ذلك على خدمات أشخاص خارج نطاق علم الاجتماع ، وعادة ما يكونون من الإداريين . والواقع أن هؤلاء الإداريين لا يقدرون ما تنطوى عليه هذه البيانات من قيمة علمية ، كما أنهم يكتفون بتقديم البيانات التى قد تساعد فى حل قضايا معينة تواجههم فى النسق الاجتماعى الذى يعملون داخله . ويزداد الأمر تعقيدًا إذا ما أدركنا أن كثيرًا من البحوث التى أجراها بعض العلماء الاجتماعيين كان يخدم فى المحل الأول المتطلبات الخاصة لبعض التنظيمات البيروقراطية أو جماعات ذات مصالح خاصة . ولقد ناقش شروك Shryock الضغوط التى خضع لها مكتب التعداد فى الولايات المتحدة عند محاولته وضع بعض الأطر التصنيفية مثل تصنيف المراكز الحضرية الكبرى[٧٥] . أما على المستوى العالمى . فإن العقبات التى تواجه الحصول على بيانات واقعية مقارنة تخضع لضغوط اجتماعية متعددة . فالخلط أو اللبس الملحوظ بين أنواع البيانات التى تستخرج من تعدادات الدول المختلفة ، قد يؤدى إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الصناعية الحضرية تواجه مشكلات متماثلة . ويحدث هذا الخلط غالبًا نتيجة لعدم بذل الجهود الضرورية للتنسيق بين الأدوات والفئات المستخدمة فى جمع البيانات وبالرغم من أن هذا التنسيق يمثل مسألة حيوية . إلا أنه يصعب تحقيقه على نطاق واسع .

والمشكلة الثالثة تتعلق بالقيود (الرسمية وغير الرسمية) التى تفرض على عملية جمع أنماط كثيرة من البيانات الاجتماعية وانتشارها . فلقد أصبحت بعض المجتمعات المحلية الحضرية مغلقة على البحوث الأولية التى يجريها علماء الاجتماع ، بحيث نجد قيوداً على الاستعانة بالعينات العشوائية . ففى الولايات المتحدة – مثلا – لا يستطيع علماء الاجتماع أن يسبروا أغوار الحياة الحضرية بتعمق شديد ، وبدلا من ذلك نجدهم مضطرين إلى الاعتماد على بيانات غير مباشرة . ونظرًا لما قد تنطوى عليه بعض بيانات البحوث الاجتماعية من تحد لبناء القوة فى المجتمع . نجد بعضًا من ميادين البحث تكاد تكون محظورة على علماء العلوم الاجتماعية . والواقع أن كل المجتمعات تحد من انتشار بعض البيانات ، وإن كانت تختلف فى درجات هذا الحد . فالقطاعات الحساسة تختلف باختلاف ظروف المجتمعات والمراحل التى تمر بها . ولاشك أن كل هذه الاعتبارات تؤثر تأثيرًا كبيرًا على

إمكانيات البحث الحضارى المقارن .

إن المشكلات والعقبات التى عرضنا لها ، تتطلب منا إيجاد اتجاه واقعى . لاختبار الفروض . ومفتاح هذا الاتجاه هو أن تتكيف مناهج البحث العلمى التى تتبع الآن مع الظروف القائمة فبالاستخدام الذكى لبيانات تعدادات كثير من المجتمعات تمكن كنجزلى دافيز Kingsley Davis وزملاؤه من دراسة كثير من مظاهر التحضر فى العالم ، كما أن إنكليس Inkeles وروسى Rossi استطاعا أن يزيدا فهمنا عن التدرج المقارن للمهن فى مجتمعات صناعية حضرية عن طريق تجميع البيانات المتناثرة عن هذا الموضوع . ومع ذلك كله ، فيجب علينا أن نعترف بحدود الدراسات الحضارية المقارنة التى من هذا النوع . نظرًا لصعوبة تنفيذ كثير من مشروعات البحث فى بعض الميادين . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير فى دعائم المنهج المقارن . وفى هذا المجال يستطيع علماء الاجتماع أن يساعدوا فى حل بعض المشكلات الأساسية .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض مشكلات المقارنة فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . ومن الواضح أنه لاتزال هناك قضايا غير مشجعة على الاستمرار فى البحث . نظرًا لاستحالة حلها حلاً كليًا . لذلك قد يكون من المنطقى أن نقنع بوضع مجموعة من « الفروض المعقولة » التى يمكن اختبارها إمبيريقيًا ولو بطريقة غير مباشرة والواقع أننا نستطيع أن نحصل على ميزات كثيرة باستخدام المنهج المقارن . فالإيكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى فى أمريكا لا يمكن فهمهما دون الرجوع إلى علم الاجتماع المقارن ، ومن خلال الاتجاه المقارن وحده نستطيع أن نعزل كل ما هو عام عن كل ما هو خاص . ومع التسليم بأن كثيرًا من علماء الاجتماع يرتبطون بالضرورة بتنظيمات ومؤسسات يكون هدفها حل المشكلات اليومية للمجتمع الأمريكى . ومع التسليم أيضًا بأن النصيب الأكبر من اعتمادات البحوث تخصص لخدمة هذا الغرض ، مع التسليم بذلك كله . فإنه يجب على علماء الاجتماع ألا يغفلوا أو يتجاهلوا التساؤلات والمشكلات العامة التى تدور حول الحياة الحضرية . إن العالم يمر بعملية تحضر سريعة . ومعرفتنا بطبيعة هذه العملية ونتائجها المحتملة تعتبر مسألة حيوية للعلم والمجتمع .

مراجع وتعليقات

(١) Giovanni Botero, "The Greatness of Cities" (trans Robert Peterson, 1606) in Giovanni Botero, The Reason of State and The Greatness of Cities, Routeledge and Kegan Paul, 1956.

(٢) Adna F Weber, The Growth of Cities in thee Ninettenth Contury, Mac-millan, 1999

(٣) Max Weber, "Die Śtadt", Archiv fur Sozialwrissenschaft und Sozialpolitik 44 (1921) 621-772.

(٤) انظر على سبيل المثال

Pitirim, A. Sorokin, Carle C. Zimmerman, and Charles J. Galpin, A Systematic Source Book in Rural Sociology, University of Minnesota Press, 1930.

(٥) Rose Hum Lee, The City: Urbanism and Urbanization in Major World Regions, Lippincott, 1955

Kingsley Davis and Hilda Hertz Gordo

(٦) انظر على سبيل المثال

"Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas," Devel Cult Change" 3 (1954), 6—26.

(٧) انظر على سبيل المثال

Floyd Dotson and Lilian Ota Doston,

"Urban Centralization and Decentralization in Mexico", Rural Sociology; 21 (1956), 41—49; Theodore Caplow, " ·ban Structure in France", Amer. Sociol. Rev. 17 (1952), 544-49; Noel P. Cist, "The Ecology o langalore, India: An East-West Comparison", Soc. Forces 35 (1957), 356-65; and Walfram El hard, "Data on the Structure of the Chinese City in the Pre-Industrial Period" Econ. Deve Cult Change, 4 (1956), 253-68.

(٨) The Report on the "'orld Social Situation, United Nations, 1957, pp. 170-92.

ويلاحظ أن هذا التقرير يلخص البحوث التي أجريت على مدن في أمريكا اللاتين.

(٩) انظر على سبيل المثال

Philippe Wolff, Con erces et Marchands de Toulouse, Paris: Librairie Plon. 954; and Jean Coppalani, Toulouse· Etude de Géographie Urbaine, Toulouse: Privat-Didiei 1954

(١٠) Current Sociology, 4 1,4 (1955)

وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسات واقعية ظهرت حديثًا في ألمانيا.

(١١) يلاحظ أن القوائم الواردة في كل عدد من أعداد مجلة أفريقيا، تقدم كثيرًا مر راسات الحياة الحضرية في هذه المنطقة.

(١٢) Social Implications ndustrialization and Urbanuzation in Africa South of the Sahara, Pari UNES ·, 1956.

(١٣) Curr, Soci , 4 : 1 ı 55).

(١٤) Roger Le⁷ urneau, -: Avant Le Protectorat, Casa inca· Société Marocaine de Libraire e 1'Editio ·949

(١٥) ورد تلخيص لكثير من هذه البيانات في كتاب

Ralph Turi . The · t Cultural Traditions, McG w-Hill, 1941

(١٦) Note Curr Resea on the Middle East, 1955. 'ashington, D.C .· The Middle Eas nstitut 56, pp. 96-110

(١٧) Research L rmatic illetin: Social Science Project ı Southern Asia, Calcutta: Research Centre on the ocial I cations of Industrialization ir ›uther⁻ Asia, 1956, passim.

Research Information Bulletin, op. cit.

(١٩) نستطيع أن نجد بعضًا من هذه البيانات فى Kunio Odaka, "Sociology in Japan: Accommodation of Western Orientations" in Howard Becker and Alvin Boskoff (ed.), Modern Sociological Theory, Dryden Press, 1957, Chap. 25.

(٢٠) هناك مقال حديث يستعرض المتطلبات الوظيفية المتزايدة للبيانات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى كتبه نوف A. Nove, "In Search of Economic Reality", Soviet انظر Nove Studies, 9 (1957), 37 ff.

(٢١) من الملاحظ أن المقالات الموجزة التى تتضمنها تقارير مثل التقرير الذى أصدرته الأمم المتحدة عن الموقف الاجتماعى الدولى يمكن أن تسهل من مهمة علم الاجتماع الحضرى المقارن.

(٢٢) Everett C. Hughes, The Cultural Aspect of Urban Research", in Leonard D. White (ed.), The State of the Social Sciences, University of Chicago Press, pp. 255-58.

ويلاحظ أن مقال هيوجس Hughes هذا يعالج مشكلة النظرية الحضرية فى ضوء الدراسة المقارنة ، وإن كان مقاله أضيق نطاقًا من مقالنا الحالى ، كما أنه يختلف فى موضوعه.

(٢٣) Albert J. Reiss, Jr., "The Sociology of Urban Life: 1946-1956", in Paul K. Hatt and Albert J. Reiss, Jr. (eds.), eities and Society. The Revised Reader in Urban Sociology, Free Press, 1957, pp. 10-11

(٢٤) Robert E. Park, Human Communities, Free Press, 1952.

(٢٥) Louis Wirth; "Urbanism as a Way of Life", Amer. J Sociol; 44 (1938), 1-24

(٢٦) Robert Redfield, op. cit., p. 344.

(٢٧) Amos H. Hawley, Human Ecology, Ronald Press, 1950

وعلى الرغم من أن هاولى قد أثار كثيرًا من الجدل إذا ما قورن بالكتاب الأوائل الذين استعانوا بالإطار الحيوى إلا أنه لم يحل المعضلات التى ينطوى عليها هذا الاتجاه.

(٢٨) Wirth, loc. cit.

(٢٩) Redfield, op. cit., p. 344.

(٣٠) Morris Axelrod, "Urban Structure and Social Participation", Amer Sociol. Rev. 21 (1956), 13-18

(٣١) William F. Whyte, Street Corner Society, University of Chicago Press, 1943.

(٣٢) Harvey W. Zorbaugh, The Gold Coast and the Slum, University of Chicago Press, 1929.

(٣٣) William H. Whyte, Jr., "The Organization Man, Simon and Schuster, 1956

(٣٤) Oscar Lewis, "Urbanization Without Breakdown: A Case Study", Sci. Mon. 75 (1952), 31-41.

(٣٥) نجد تلخيصًا لبعض هذه البيانات فى Gideon Sjoberg, "The Preindustrial City", Amer J. Sociol., 66 (1955), 438-45.

(٣٦) Redfield, op. cit.

(٣٧) Robert Redfield "The Folk Society", Amer. J. Sociol., 52 (1947), 293-308.

(٣٨) Sjoberg, loc. cit.

(٣٩) K.M. Kapadia, "Rural Family Patterns: A study in Urban-Rural Relations", Sociol. Bull., 5 (1956), 119.

(٤٠) Henri Pirenne, Medieval Cities, Princeton University Press. 1925.

(٤١) نستطيع أن نلحظ تقدمًا واضحًا فى هذا الموضوع فى كتاب Bert F. Hoselitz, "The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries" J., Polit. Econ., 61 (1953), 195-208.

(٤٢) William L. Kolb, "The Social Structure and Function of Cities", Econ. Devel. and Cult. Change, 3 (1954), 30-46.

(٤٣) Walter Firey, Land Use in Central Boston, Harvard University Press, 1917.

(٤٤) Robert E Dickinson, The West European City, Routledge and Kegan Paul, 1951.

(٤٥) C.F. Von Grunebaum, Islam, American Anthropological Association, Memoir No. 81, 1955, Chap. 8.

(٤٦) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, George Allen and Unwin, 1930. Cf, Robert n Bellah, Tokugawa Religion, Free Press, 1947.

(٤٧) William H. Whyte, Jr. "Are Cities Un-American", Fotune, 56 (1957), 123-27

(٤٨) لدراسة تأثير القيم الثقافية على التخطيط فى مجتمعات أخرى ، انظر المقالات المتصلة بذلك فى « مجلة تخطيط المدن » Town Planning Review ، ومجلة « الحضرية » Urbanism وللتعرف على هذه الظاهرة فى بولندا انظر :

George Penchenier, "Urbanism: The Psychological Factor", Landscape, 5, (1955), 12 - 18.

(٤٩) بأسلوب جدلى حاول ليتش Leach أن يتحدى الفكرة التى تذهب إلى أن هناك رابطة مباشرة بين القيم الثقافية والبناء الاجتماعى ، حتى ولو كان ذلك فى المجتمعات البدائية . انظر .

(٥٠) E.R. Leach, Political Systems of Highland Burma, London: G. Bell and Sons, 1954

Edward Shils, "Primordial Personal, Sacred and Civil Ties", Brit. J Sociol, 8 (1957), 130-45

(٥١) Kolb, loc. cit.

ويلاحظ أن كولب Kolb حاول أن يطبق إطار المتغير النمطى فى تحليل البناء الاجتماعى الحضرى .

(٥٢) William F. Ogburn, "Inventions of Local Transportation and the Pattern of Cities", in Hatt and Reiss, op. cit., p. 281.

(٥٣) Hawley, op. cit., p. 421.

(٥٤) Floyed Dotson and Lillian Ota Dotson, Ecological Trends in the City of Guadalajara, Mexico", Soc. Forces, 32 (1954), 32 (1954), 367-74.

Pierre George et al., Etudes sur la Banlieue de Paris: Librairie Armand Colin, 1950, Chap. 1

(٥٦) [illegible]

(٥٧) Sjoberg, loc. cit

(٥٨) Ibid.

(٥٩) هناك مقالات نقدية تناولت البنائية الوظيفية كتبها ميرتون Merton وبردميير Bredemeier وباربر Barber. وناجل Nagel وآخرون ، ولكننا لن نعرض للموضوعات التى أثارت جدلا فى هذا النظرية ، إلا إذا كان ذلك مرتبطًا بطريقة مباشرة بالتصنيع والتحضر ، (هذا على الرغم من أن مناقشاتنا فى هذا المقال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النظرية البنائية الوظيفية عمومًا)

(٦٠) للتعرف على تحليل المتطلبات البنائية للأنساق الصناعية الحضرية انظر على سبيل المثال

Marion Levy. "Some Sources of the Vulnerability of the Structures of Relatively Nonindustrialized Societies to Those of Highly Industrialized Societies", in Bert F. Hoselitz (ed.), The Progress of Underdeveloped Areas, University of Chicago Press, 1952, pp. 113-25; Kingsley Davis, "Social and Demographic Aspects of Economic Development in India", in Simon Kuznets et al. (eds.), Economic Growth: Brazil, India, Japan, Duke University Press, 1955, pp. 293 ff.

(٦١) قدم ألان ايستر Eister وجهات نظر تخدم هذه القضية . انظر :

Allan W. Eister, "Religious Institutions in Complex Soci[illegible]. Difficulties in the Theoretic Specification of Functions", Amer. Sociol. Rev., 22 (1957) [illegible]7-91.

هذا على الرغم من أنه أهمل البيانات المقارنة الخاصة بالمجتمعات المعقدة .

(٦٢) Edwin O. Reischauer, Wanted: An Asian Policy, Knopf, 1955.

ويلاحظ أن هذا الكاتب ذهب إلى أن القومية تعتبر مطلباً وظيفياً للتصنيع ، وأنها ترتبط ضمناً بالتحضر على نطاق واسع في آسيا .

(٦٣) Milovan Djilas, The New Class, Praeger, 1957, Passim

(٦٤) انظر على سبيل المثال : Leo Kuper, Passive Resistance in **South Africa, London: Jonathan Cape, 1956, pp. 64 ff; and Ellen Hellmann, Racial Laws Versus Economic and Social Forces, Johannesburg, South African Institue of Race Relations, 1955.**

(٦٥) Norton Ginsburg, "Natural Resources and Economic Development", Annals of the Association of American Geographers, 47 (1957), 197-212.

(٦٦) George W. Barclay, Colonial Development and Population in Taiwan, Princeton University Press, 1954, Chap. 2

(٦٧) **William H. Form, "The Place of Social Structure in the Determination of Land Use: Some Implication for a Theory of Urban Ecology", Soc. Forces, 32 (1954), 317-23.**

(٦٨) Gideon Sjoberg, "Urban Community Theory and Research: A Partial Evaluation", Amer J Econ. Sociol. 14 (1955), 199-206.

(٦٩) R. Duncan Luce and Howard Raiffa, Games and Deoieions, John Wiley, 1957.

(٧٠) للتعرف على الخلفية الاجتماعية لهذه القوانين انظر Eric A Walker,
A History of South Africa, 3rd. ed. London: Longmans, Green, 1957
Also "Johannesburg Pushes Apartheid Evacuations", Science Monitor, Aug 29, 1956, p. 6.

(٧١) Barrington Moore, Jr ; Terror and Progress: USSR, Havard University Press, 29, 1954 Chaps. 2,3.

(٧٢) لا نزال في حاجة إلى دراسات تشبه الدراسات التالية . Ronald J. Pellegrin and Charles H. Coates, "Absentee-Owned Corporations and Community Power", Amer. J. Sociol., 61 (1956), 413- 19; **Harold Orlans, Stevenage, Routledge and Kegan Paul, 1952.**

(٧٣) W. Lloyd Warner et al; Social Class in America: A Manual for Procedure for the Measurement of Social Status, Science Research Associates, 1949.

(٧٤) Robert A Feldmesser, "Social Status and Access to Higher Education: A Comparison of the United States and the Soviet Union, Harvard Educ. Rev., 27 (1957), 98.

(٧٥) Henry S Shryock, Jr; "The Natural History of Standard Metropolitan Areas, Amer. J. Sociol; 63 (1957), 163-70.

(٧٦) Alex Inkeles and Peter H. Rossi, "National Comparisons of Occupational Prestige", Amer. J Sociol., 61 (1956); 329-39.

الفصل الثامن

علم الاجتماع الاقتصادى*

تمهيد :

يكاد يجمع المشتغلون بالعلوم – فى الوقت الحاضر – أنه برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث فى كل منها على حدة إلا أن الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية متساندة ومتبادلة التأثير فى الواقع . والجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية هو أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع ؛ وإذا كنا نسعى فى هذا الصدد إلى التركيز على هذا الجانب ، فإذ ذلك لا يعنى أننا نقدم بحثًا فى الاقتصاد . بل إن هدفنا الأساسى هو تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة . والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية ونسيجها المتشابك . وهذا الموضوع الذى ندرجه عادة تحت مصطلح « علم الاجتماع الاقتصادى » .

والواقع أن ما يجعل تحديد نطاق علم الاجتماع الاقتصادى أمرًا تواجهه بعض الصعوبات . أن نمو هذا العلم قد جاء نتيجة لمساهمات قدمتها ميادين متعددة . فقد أسهم فى نموه الاقتصاديون . وخبراء علاقات العمل ، وعلماء الاجتماع الصناعى ، وعلم النفس الصناعى . والديموجرافيا ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية ، والباحثون فى سوسيولوجية العمل ، وسوسيولوجية المهن . وسوسيولوجية التنظيم ، وغير ذلك من الميادين . وإزاء هذا التنوع فى أصول علم الاجتماع الاقتصادى ، سوف نحاول أن نحدد خصائصه المتميزة فى ضوء الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية هى :

أولاً : ما هو علم الاجتماع الاقتصادى ؟ وما هى موضوعاته الأساسية ؟

ثانيًا : ما الذى نعرفه بالفعل عن هذا الميدان . وما النتائج التى أمكن التوصل إليها ؟ وما هو مقدار الثقة فى تلك النتائج ؟ . .

---

* أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتمادًا على المصدر التالى :

Smelser. N. The Sociology of Economic life; (N.Y., Prentice Hall, Foundations of Modern Sociology Seriesl 1963).

ثالثًا : وأخيرًا هل ثمة موضوعات نظرية أو تجريبية مازلنا نجهلها فى هذا الميدان ؟

ولسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من ثلاث زوايا متكاملة ، تتمثل فى تاريخ العلم ، وموضوعه ، ثم التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية .

أولاً : الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى :

حظيت موضوعات علم الاجتماع الاقتصادى بمناقشات واسعة خلال القرنين الماضيين أسهم فيها أبرز مفكرى هذا العصر، ويمكننا أن نحصل على صورة متكاملة للأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى ، إذا ما تتبعنا تلك الأصول فى الفكر الاقتصادى ، ثم الفكر السوسيولوجى ، وبعض الميادين الأخرى المرتبطة بهما .

والواقع أن تاريخ الفكر الاقتصادى يعكس لنا محاولات الاقتصاديين المتعددة فى مناقشة الجوانب السوسيولوجية للحياة الاقتصادية ، وتمثل تلك المحاولات ثروة هائلة من الأفكار الاجتماعية التى تحتاج إلى دراسة مستقلة . إلا أننا سوف نحصر نطاق دراستنا التاريخية للفكر الاقتصادى فى ثلاثة اتجاهات أساسية تتمثل : أولا : فى الشخصيات الاقتصادية البارزة التى أسهمت فى هذا الميدان ، وثانيًا سوف نركز على المساهمات السوسيولوجية بغض النظر عن القيمة الاقتصادية لكتاباتهم ، ثم ثالثًا : سيحظى البعد السياسى فى الحياة الاجتماعية بأهمية خاصة ،وذلك كاستجابة لطبيعة التراث الذى ساد خلال القرن التاسع عشر حيث كان الاقتصاد فى جوهره اقتصاداً سياسياً .

سيطرت نظرية التجاريين Mercantilism على الفكر الاقتصادى الأوربى خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وتعبر هذه النظرية عن مجموعة من الأفكار المتباينة ، والأحكام القيمية ، وبعض التأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية ، ولقد أسهم فى نموها الفلاسفة ، ورجال الأعمال ، ورؤساء الدول والمشرعون ، ولذلك جاءت فى جوهرها مجموعة متناثرة من الأفكار التى لا ترقى إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتكاملة . وتذهب هذه النظرية إلى أن ثروة الأمة تتمثل فيما تحوزه من نقود ، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة . ولذلك فالعمل الذى لا يوجه لإنتاج السلع للتصدير ، فى مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملا منتجًا ، ويرجع ذلك إلى أن هدف السياسة التجارية يتمثل فى تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس إلى الدولة . ويتعين على الدولة أن تظل محافظة باستمرار على ملكية هذه الثروة .

ومن ناحية أخرى ، تربط نظرية التجاريين بين الثروة* والقوة . فالقدرة على تحقيق قدر كبير من قوة الدولة يتوقف على زيادة الثروة القومية (١) ، كما أن الثروة هى رصيد الدولة من القوة . بمعنى أنه لا يمكننا أن نضع تمييزًا قاطعًا بينهما . وهذا فى الواقع هو الذى يجعل أصحاب تلك النظرية يربطون بين السياسة الاقتصادية فى توجيه الثروة ، وبين الدولة . فالدولة لابد وأن تستخدم مالديها من قوة من أجل السيطرة على الثروة ، وزيادة معدلاتها ويتحقق ذلك بالتدعيم السياسى والاقتصادى الذى تقدمه الدولة للصناعات التى تنتج سلعًا للتصدير ، وتحكمها فى تصدير المعادن النفيسة . ومعنى هذا كله أن التجاريين يربطون النسق السياسى بالنسق الاقتصادى . من أجل تحقيق مزيد من الثروة ، وبالتالى مزيد من القوة للدولة .

ولقد كان آدم سميث أظهر من انتقد نظرية التجاريين فى دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم ، ذلك أن سميث يعارض الفكرة الأساسية للتجاريين التى تذهب إلى أن ثروة الأمم هى ما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة ، فالثروة فى رأيه تكمن فى الإنتاج أو « القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية فى الحياة » . أما النقود فهى وسيلة للتبادل ، ويعتمد مستوى الإنتاج على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى . فكلما ازداد التخصص ، أدى إلى زيادة فى الإنتاج ، كما يعتمد مستوى التخصص فى العمل على حجم الأسواق المتاحة للإنتاج ، وكمية رأس المال . ومعنى ذلك أن الدولة لا يتعين أن تتجه نحو تركيز الثروة داخلها ، كما هو الأمر بالنسبة للمعادن النفيسة ، بل إن جهد الدولة يتجه نحو خلق الأسواق لترويج المنتجات .

ولا يعارض آدم سميث تمامًا نظرية التجاريين عن القوة ، بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وإن كان لا ينكر أن قوة الدولة ترتكز على الثروة ، إلا أنه يرفض فكرة التجاريين القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تمارس سياسة اقتصادية معينة تنطوى على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها ، أو خلق احتكارات معينة ، أو تحديد أسعار بعض السلع . بل إن الدولة – فى رأيه – يجب أن تمنح القوة للنسق الاقتصادى ، بمعنى أنه فى ضوء المبدأ الشهير « دعه يعمل Lassez-Faire » سوف تمنح الدولة العملاء التجاريين وأصحاب الأعمال ، والمنظمين القدرة على تنظيم أنفسهم بأنفسهم ، دون أن تمارس أى نشاط تنظيمى . فالقوة إذن تكمن فى النسق الاقتصادى ذاته ، وليست شيئًا مفروضًا عليه من الخارج . ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية

الثروة Wealth مصطلح اقتصادى أساسى يشير إلى الأشياء المادية النافعة وهى من وجهة نظر الفرد تمثل كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية . بمعنى السلع التى لها أسعار مقررة فى الأسواق . وهى تعنى من وجهة نظر المجتمع كافة السلع . بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية . كالمرافق العامة . والطرق . والمناجم والسكك الحديدية . إلخ المترجم

تماماً ، ولكنها تعمل باستمرار على إيجاد الصيغة القانونية والنظامية التى تشجع المشروعات التجارية عموماً[٢] .

أما كارل ماركس K. Marx (١٨١٨ – ١٨٨٤) . فقد كانت أفكاره أكثر تعقيداً من الأفكار السابقة ، حيث حاول أن يؤلف بين مجموعة من الاتجاهات المتباينة تجمع بين المثالية الألمانية ، والاشتراكية الفرنسية ، والاقتصاد الإنجليزى . لكى يعرضها فى نسق فكرى متميز . أسهم به فى نمو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ . ويعتقد ماركس أن كل مجتمع أياً كانت المرحلة التاريخية التى يمر بها – يعتمد على أساس اقتصادى ، هو الذى يطلق عليه « قوى الإنتاج » ، أو الإجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادى ، هذا فضلاً عن « العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، وهى تمثل التنظيمات الإنسانية العديدة التى تصاحب كل صورة من صور الإنتاج ، أما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاح فيشكلان معاً البناء الاقتصادى أو الأساس الحقيقى للمجتمع .

ـ والأساس الاقتصادى هو البناء التحتى الذى ينهض عليه البناء الفوقى Super Structure كله ، والذى يمثل مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والجمالية . « فمجموع علاقات الإنتاج هى التى تشكل البناءالاقتصادى للمجتمع ، وهى الأساس الحقيقى الذى ينهض عليه البناء الفوقى القانونى والسياسى . . وشكل الإنتاج هو الذى يحدد طابع العمليات الاجتماعية والسياسية ، والروحية فى المجتمع »[٣]

ويرى ماركس أن النتاج الأساسى للعلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، هو البناء الطبقى أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة . وطبقة فقيرة ضعيفة . وقد حلل ماركس النظام الرأسمالى وانتهى إلى أنه ينطوى على طبقتين هما : البورجوازية والبروليتاريا / فالبورجوازية هى الطبقة التى لها السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبالتالى توجه العملية الإنتاجية ، وهى التى تحصل دائماً على ثمار الإنتاج . أما البروليتاريا فهى تمثل العمال الأجراء ، الذين يمارسون العمل بالفعل ، ولا يحصلون على عائد عملهم . ويدعم هذا الانقسام الطبقى . البناء الفوقى للمجتمع . فهو يرعى باستمرار مصالح البورجوازية . ويحافظ عليها ، حيث تمارس الدولة قهراً على العمال ، لكى يظلوا فى حالة البؤس والخضوع ، ويزيد من بؤس الطبقة العاملة ، إيديولوجية خادعة تقوم على الدين . بحيث تضع العمال دائماً أمام سراب خادع ، يبرر لهم شقاء الدنيا بسعادة الآخرة .

وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية إيجابية بين الاقتصاد والقوى السياسية . فالرأسمالى يملك القوة نتيجة لمكانته فى النسق الاقتصادى ، فهو يبيع ويشترى خدمة العمال بأرخص

الأثمان ، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكي يعرضه فى سوق العمل ، ويحصل فى مقابله على الأجر ، وبذلك يمارس صاحب العمل ضروبًا من الاستغلال ، تتمثل فى إطالة يوم العمل . وإجبار العامل على تشغيل زوجته وأبنائه ، وفصل العمال ، واستبدالهم بالآلات . . إلخ .

إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو ، فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى تحمل فى طياتها بذور فنائها ، فتراكم استغلال البورجوازية للبروليتاريا ، وازدياد المنافسة فى المجتمع الرأسمالى ، سوف يؤدى إلى كساد اقتصادى يستجيب له العمال فى البداية على نحو غير منظم بتحطيم الآلات أو الإضرابات ، ثم لا يلبث أن ينتظم سلوكهم نتيجة لازدياد وعيهم السياسى ، وانتمائهم للنقابات ، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومى ، ويشكلون جمعيات تعاونية . . إلخ ، وبنضج هذه الحركة تنبثق الثورة الحتمية الحزبية ، فتحطم النظام الرأسمالى وتقيم بدلاً منه نظامًا اشتراكيًا .

وخلاصة هذا كله . أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية إيجابية ، بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية ، بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسى ، فلن تعمل القوى السياسية بعد ذلك فى خدمة النظام الاقتصادى بل إن الثورة السياسية ، وليس السلوك الاقتصادى ، هى التى تحطم الرأسمالية ، تلك هى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والتى تنتهى بثورة حتمية ، لا بديل لها .

أما المفكر الاقتصادى الثالث ، فهو جون مانيارد كينز J.M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ، الذى يمثل موقف المعارضة من الاقتصاد الكلاسيكى ، وبخاصة نظريات ألفرد مارشال A Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ، وساى J.B. Say A.C. Pigou (١٨٧٧ - ١٩٥٩) ، حيث يرى أنه يمكن النظر إلى مستوى الدخل الاقتصادى والعمالة من زاويتين :

الأولى : هى العائد على الأفراد ، حيث يتكون دخل المجتمع من نسبة العائد الذى ينفقه الأفراد فى الاستهلاك ، فضلاً عن النسبة التى تحتجز كمدخرات Savings .

والزاوية الثانية : هى الإنتاج ، حيث يتكون الدخل فى هذه الحالة من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص فى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات * = الاستهلاك + الاستثمار ** .

---

* الادخار Saving يعنى الامتناع عن الإنفاق الاستهلاكى ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار . (المترجم)

** الاستثمار Investment ، يعنى استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شراء أدوات الإنتاج . فالاستثمار إذن هو

ولقد بنى كينز افتراضاته حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة : الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار على أسس غير اقتصادية[٤] . فالاستهلاك والادخار يحكمها مبدأ سيكولوجى ، يمكن التنبؤ على أساسه أنه كلما ازداد دخل المستهلك ، ازداد ميله نحو الاحتفاظ بنسبة أكبر من هذا الدخل كمدخرات . وهذا يعنى أنه ليس من الضرورى أن يصاحب ازدياد الدخل فى المجتمع زيادة مقابلة فى معدلات الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى تحكم الاستثمارات توقعات أصحاب الأعمال ، بحيث يستطيعون التنبؤ بأن العائد فى المستقبل لن يتغير كثيرًا عما هو عليه فى الوقت الحاضر . ويرجع ذلك إلى مبدأ تفضيل السيولة ،* Liquidity Preference فالأفراد يرغبون دائمًا فى الاحتفاظ بكميات من النقود بدلاً من استثمارها . وأخيرًا يعتبر كينز أن للدولة دورًا فعالاً فى توجيه المتغيرات الاقتصادية : الادخار ، والاستثمار ، والاستهلاك . فهى تستطيع أن تتحكم فى توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب وذلك للاحتفاظ بمستوى عادل للدخول ، مما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك . ومعنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمتغيرات السياسية ، فلن نتمكن من فهم العمليات الاقتصادية دون أن نكون على وعى دائم بالسياسة العامة .

وهكذا يتضح كيف تتدخل المتغيرات الاجتماعية باستمرار فى التفسيرات التى يقدمها المفكرون الاقتصاديون ، فهناك علاقة وثيقة بين النسق الاقتصادى والنسق السياسى ، وإن تباينت هذه العلاقة فى اتجاهها . فالتجاريون يرون أن الثروة هى القوة ، أما آدم سميث فيرى أن القوة تكمن فى النسق الاقتصادى ذاته ، الذى لا يزدهر إلا فى المنافسة الحرة ، وعدم تدخل الدولة ، على حين يرى ماركس أن دور الدولة ينحصر فى تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن ظروف الإنتاج . ويخلص كينز إلى ان السلطة السياسية يمكن أن تؤثر فى الاقتصاد ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يتم على نحو مباشر تمامًا .

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى فى نطاق علم الاجتماع . وجدنا مفهومًا بديلاً للنسق السياسى . هو مفهوم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية . حـ ث حاول

تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهو بذلك « زيادة صافية فى رأس المال الحقيقى للمجتمع » . وتتكون عناصره من المبانى ، والتشييدات ، والآلات والتجهيزات ، ووسائل النقل ، والحيوانات ، والأرض . وقد يكون استثمارًا فرديا ، أو استثمار شركات ، أو استثمارًا حكوميا انظر ، دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية . مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٥ .
(الـ ـم)

* هى التفضيل النقدى بمعنى عدم الرغبة فى إنفاق جزء من الدخل فى شراء السلع والخدمات ، وهو عكس الـ ميل سلعى Commodity ، والذى يعبر عن ميل الفرد إلى التخلى عن النقود لتفضيله شراء السلع .
(ا جم)

علماء الاجتماع أن يقدموا تصوراتهم حول الدور الذى تلعبه التنظيمات الاجتماعية فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجيهه . فالتكامل الاقتصادى قد يتأثر بالسلطة السياسية تارة . وبالعادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية المستقلة عن السلطة السياسية تارة أخرى . ولقد كان أبرز من أسهم فى نمو فكرة التكامل هربرت سبنسر H. Spencer ، وإميل دوركيم Durkheim وماكس فيبر

أما سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) فيعتبر من العلماء الذين أثروا فى اتجاهات علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . ويرجع ذلك إلى أن تفكيره كان يمثل محاولة للتوفيق بين الاتجاه التطورى من ناحية والاقتصاد الكلاسيكى من الناحية الأخرى .

وتقوم نظرية سبنسر عن المجتمع على فكرة المماثلة العضوية Organic Analogy فالمجتمع فى رأيه يشبه الكائن العضوى فى وجوه عديدة . وبرغم ما وجه إلى هذه الفكرة من انتقادات . إلا أن سبنسر قد أفلح فى تصوير المجتمع باعتباره نسقًا تتساند أجزاؤه لتحقيق بقائه واستمراره فى الوجود ۞ وفى ضوء ذلك نظر سبنسر إلى تطور المجتمعات من وجهة نظر بيولوجية خالصة ، فهى تسير من الشكل البسيط المتجانس ، إلى الشكل المعقد غير المتجانس . فالتطور إذن هو التحول الذى يطرأ على قوى التكامل والتباين الاجتماعيين . ولكى يمنح سبنسر المعنى التاريخى الملموس لهذا الإطار التطورى العام ، اعتبر المجتمعات تمثل فى النهاية نمطين أساسيين هما : المجتمع العسكرى Military Society والمجتمع الصناعى Industrial Society ويتحقق تكامل المجتمع الأول عن طريق القوة . فالقائد العسكرى هو الحاكم السياسى للمجتمع . ومعنى ذلك أن كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية تتجه لخدمة الأغراض العسكرية كما يتعين أن يخضع الأفراد دائمًا لسلطة الدولة . والتكامل فى هذا المجتمع هو فى جوهره نوع من التعاون الإجبارى Compulsory Cooperation لأنه نتيجة للسلطة السياسية والعسكرية .

والنمط الثانى هو المجتمع الصناعى . الذى يمثل خطوة متقدمة فى تطور المجتمعات حيث تختلف طبيعته تمامًا عن المجتمع الحربى . فالإدارة السياسية فيه مستقلة تمامًا عن السلطة العسكرية . وتصبح السلطة بعد ذلك مسألة تمارسها تنظيمات ديمقراطية خاصة . وهذا هو الذى يعمل على ازدهار النشاط الصناعى ،وانتعاش الاقتصاد ، نتيجة لوجود عمليات إنتاجية متنوعة . وازدياد حجم التبادل ، والتوزيع وبذلك يتحقق للمجتمع نوع من التكامل يعبر عن التعاون الطوعى أو الاختيارى ، حيث تسود العلاقات الاجتماعية التعاقدية بين الأفراد .

ويرى سبنسر أن الفارق بين النمطين يتمثل فى طبيعة التعاون بين الأفراد . فى المجتمع الصناعى يستند التكامل إلى حرية الأفراد فى تكوين صلات اجتماعية متعددة وعدم تدخل السلطة للتأثير فى

انسجام الأنشطة الاختيارية للأفراد [٦] . وهكذا ينظر سبنسر إلى المجتمع الصناعى نظرة تماثل فكرة آدم سميث عن الاقتصاد التنافسى الحر ، حيث تختفى القوة ليحل محلها التوازن القائم على الاختيار الحر للأفراد لعقد صلات اجتماعية متبادلة فى النسق الاجتماعى . فالتكامل الاجتماعى الموجه يفقد أهميته فى هذا المجتمع تماماً كما تفقد الأنظمة السياسية فعاليتها فى توجيه الاقتصاد عند آدم سميث .

أما دوركيم (١٨٥٨ - ١٩١٧) فقد عرض آراءه الأساسية حول التكامل الاقتصادى فى دراسته عن تقسيم العمل فى المجتمع والتى نشرها عام ١٨٩٣ [٧] . حيث اهتم فى المحل الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية . ولقد انتهى ذلك بدوركيم إلى تقديم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما : المجتمع الانقسامى Segmental والمجتمع المتباين Differentiated ويتميز المجتمع الأول بالتجانس ، نتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصوراً على تقسيمه وفقاً للجنس والعمر ، وينقسم هذا المجتمع إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية . فالقرابة إذن هى أحد العوامل التى تسهم فى تكامله . ويرى دوركيم أن للتكامل الاجتماعى فى هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلى Mechanical Solidarity ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية ، وضعف مستوى التخصص ، كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان مميز منفصل عن الجماعة التى ينتمى إليها ويستمد منها كل مقوماته ، بل تذوب شخصيته تماماً فى نطاق الضمير الجمعى ، ولذلك يشيع فى هذا المجتمع قانون عقابى له قوة الردع لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعى ، أو الخروج على معايير الجماعة وهذا هو وجه التشابه بين ما يقصده دوركيم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجبارى

ومن ناحية أخرى ينظر دوركيم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للمجتمع الصناعى ، فكلاهما ينطوى على درجة عالية من التخصص فى الأدوار ، كما يشجعان الفروق الفردية ، إلا أن ثمة فارقاً أساسيا بينهما يتمثل فى أن دوركيم يشك فى مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التكامل . فحيث لا يكفى التعاقد الحر بين الأفراد ، لابد أن يوجد قانون مدنى يحافظ على استمرار هذا التعاقد . ويرى دوركيم أن التكامل فى هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوى Organic Solidarity فالفارق إذن بين دوركيم وسبنسر يتمثل فى أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة فى المجتمعات المعقدة .

ولقد حاول ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) أن يطور المفاهيم العديدة التى استخدمها دوركيم وسبنسر وغيرهما . لتكون أداة صالحة فى دراسته المقارنة للبناء الاجتماعى وتمثل ذلك على

وجه الخصوص فى استخدامه لفكرة النموذج المثالى Ideal type باعتباره بناء فرضيا يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عديد من المواقف التاريخية[٩] .

وقد عنى فيبر على وجه الخصوص بدراسة الظروف المصاحبة لازدهار الرأسمالية الصناعية الحديثة فى المجتمعات الغربية التى تشير إلى القدرة الفائقة على التنظيم الرشيد Rational للإنتاج ، أو ما يطلق عليه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة . وتتلخص الخصائص المثالية لهذه الرأسمالية فى « أن المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمى الرشيد للعمل الحر . كما يمارس صاحب المصنع العمل وفقًا لمسئوليته الخاصة ، ويتحمل مخاطره . وهو يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة وتحكم عملياته التجارية سياسة رشيدة تهدف إلى الاحتفاظ بالتوازن الدائم بين العائد والنفقة* »[١٠] .

وأهم ما تتميز به معالجة ماكس فيبر ، أنها أكثر شمولاً من تلك التى قدمها دوركيم وسبنسر . حيث يتناول فى المحل الأول ظاهرة تاريخية أكثر تفصيلا . فبعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية ، انتقل إلى دراسة الظروف التاريخية التى صاحبت ظهور هذا النظام ، والتى أدت إلى استمراره . فذهب إلى أن العقدة البروتستانتية وبخاصة الكالفنية Calvinism – هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التى أدت إلى ازدهار الرأسمالية . فضلاً عن أن البيروقراطية كانت تمثل أكثر نماذج التنظيم رشدًا وملاءمة للرأسمالية الصناعية .

ويرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية قد دعمت ازدهار الرأسمالية الصناعية . فلم يعد للعمال الحق فى امتلاك أعمالهم كما كان عليه الحال فى نظام الطوائف Guilds وبالتالى لا يمتلك العمال وسائل الإنتاج ، كالأدوات والمواد الخام ، بل تركزت ملكية وسائل الإنتاج فى أيدى القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عملية الإنتاج كذلك يعتقد فيبر أنه لابد من وجود نظام سياسى وقانونى لتنظيم النقود والتبادل ؛ فلابد لازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على تدعيم نظام نقدى يتمتع بالاستقرار . ومعنى ذلك أن فيبر يماثل دوركيم فى تأكيده لضرورة وجود إطار قانونى يمنح التعاقدات قوة قانونية وشرعية .

على أن السمة المشتركة بين الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية تناولها للنظام الاقتصادى فى المجتمعات المعاصرة ، إذ أن من اليسير تمييز العمليات والتنظيمات الاقتصادية (كالمنشآت والبنوك ،

---

* هناك نوعان من نفقة إنتاج أية سلعة (Cost) ، نفقة أولية أو مباشرة وهى تتغير بتغير حجم الإنتاج ، وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال فى صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثابتة وهى بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع ، واستهلاك الآلات . (المترجم)

والأسواق) ، بالإضافة إلى ما يتوافر من سجلات مكتوبة .

ويختلف الأمر عن ذلك تماماً حينما نتناول دراسة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث يصعب عزلها عن بقية النشاطات الاجتماعية وهذه هى الصعوبة التى واجهت علماء الأنثروبولوجيا فى دراستهم لتلك المجتمعات ، فقد لاحظ الباحثون أن النشاط الاقتصادى مرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى ، كالدين ، والسياسة ، والعرف ، والعادات ، والأسرة ، وبالتالى يصعب عزل الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية[١١] . وتعتبر دراسة مالينوفسكى Malinowski التى نشرها عام ١٩٢٢ وتناولت النشاط الاقتصادى بين سكان ميلانيزيا الأصليين من أهم الدراسات الاقتصادية عن تلك المجتمعات[١٢] ، حيث لاحظ مالينوفسكى أن نظم التبادل والإنتاج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنساق القرابية والرئاسية والعشائرية والدينية والسحرية ، فإنتاج القوارب التى يستخدمها الأهالى فى تبادل السلع مرتبطة بمجموعة من الشعائر والطقوس الدينية والسحرية التى تعتبر بدورها بمثابة قوة دافعة لأداء تلك الأنشطة . وعلى ذلك لا يهدف تبادل الهدايا والسلع إلى تحقيق غايات اقتصادية ، بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعى ، والهيبة الاجتماعية* .

وقد أصدر بعد ذلك مارسيل موس Mauss – أحد تلاميذ دوركيم – دراسة أخرى بعنوان الهبة The Gift حيث قدم مسحاً لمجموعة كبيرة من أنماط التبادل الطقوسية فى التراث الأنثروبولوجى[١٣] . وقد لاحظ موس أن هناك نوعاً من الالتزام بين مانح الهبة ومستقبلها ، وهذه الهبات هى فى جوهرها رموز تهدف إلى تحقيق تكامل القبيلة وتدعيم نظام القرابة ككل[١٤] . ويصف مارسيل موس هذه الظاهرة بقوله : « ... إن لها طابعاً قانونيا ، واقتصادياً ودينياً ، وجمالياً ، وسياسيا . . فهى قانونية لأنها مرتبطة بالالتزامات والحقوق الجمعية ، وتنظيم

---

* يقول مالينوفسكى فى مقدمة كتابه الرئيسى « الأرجونوتس » : لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن فى غينيا الجديدة وتقوم الدراسة الأثنوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية ، فهذه النظم تتشابك ، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر اجتماعى معين دون أخذها جميعاً فى الاعتبار ... وإذا كنا ندرس أساساً التبادل التجارى بين القبائل ، إلا أنه لابد لفهم هذا الجانب الاقتصادى من دراسة التنظيم الاجتماعى ، والسحر ، والأساطير ، والفلكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » .

وقد اهتم مالينوفسكى بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسمى بنظام الكولا Kula وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر

انظر : Malinowski, Argonauts of The Western Pacific, Routledge & Kegan Paul 1950

وانظر كذلك الدكتور أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ – ١٠٩

الأخلاقيات وهى سياسية لأنها متصلة بالتقسيم القبلى والعشائرى . وهى دينية فى جوهرها لأنها تختلط بالسحر . والشعائر والطقوس . وهى اقتصادية لأنها تتضمن مفاهيم القيمة . والمنفعة . والثروة . والاستهلاك والتراكم وإن ما يصلح لدراسة هذه النظم هو البحث الشامل متكامل للظواهر الاجتماعية » (١٥) وهكذا ينتهى مارسيل موس إلى أنه من الخطأ البالغ أن نحاول دراسة تلك النظم فى ضوء المفاهيم الشائعة فى علم الاقتصاد الحديث .

والنتيجة التى نخلص إليها من هذا كله . أن الدراسات الأنثروبولوجية تلح فى ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية وتعبيرها فى المجتمعات البسيطة المتجانسة . حيث إن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوى على أية فائدة فى هذا الصدد . نظرًا لأنها تدخل فى اعتبارها عديدًا من المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادى

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد . وعلم الاجتماع فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى . ففى نطاق علم الاقتصاد ظهرت اقتصاديات الرفاهية . ونظرية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ونظرية الاحتمال ، وهى اتجاهات تعبر عن اهتمام الباحثين بمتغيرات غير اقتصادية .

وفى نطاق علم الاجتماع ظهر فرع جديد هو علم الاجتماع الصناعى . الذى يهدف إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة على العمليات الإنتاجية والمرتبطة بها . هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من الميادين أسهمت خلال العشر سنوات الأخيرة فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى ومن هذه الميادين الدراسة السوسيولوجية للمهن . والتنظيم الرسمى وسوسيولوجية الاستهلاك . والتدرج . . وغيرها

ثانيا : موضوع علم الاجتماع الاقتصادى :

كشف العرض التاريخى السابق عن أن النموذج الاقتصادى فى حاجة إلى أن يصبح أكثر شمولا . لكى يفسح المجال لعديد من المتغيرات السوسيولوجية وذلك من أجل تحقيق فهم أفضل للعمليات الاقتصادية

على أننا يمكن أن نوضح هذا الموقف إذا بدأنا بتحديد موضوع علم الاقتصاد على نحو أكثر دقة . فقد حدد بعض الباحثين موضوع علم الاقتصاد بأنه « . . دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد الإنتاجية النادرة فى إنتاج سلع متعددة ، وتوزيعها للاستهلاك ، بين أفراد المجتمع وجماعاته . فى الحاضر وفى المستقبل » (١٦)

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تفرض على علم الاقتصاد عدداً من الإجراءات . فدراسة السلع Commodities تتطلب تحديد مستوى الإنتاج الكلى للسلع والخدمات فى المجتمع ، فضلا عن تحديد أنواع السلع المختلفة التى يتعين إنتاجها والكميات اللازمة منها ، وبعبارة موجزة يهتم عالم الاقتصاد بدراسة تركيب الإنتاج ومستوياته الفنية .

ويدرس علماء الاقتصاد أيضًا « الموارد الإنتاجية النادرة » وهذا يعنى أن إنتاج السلع والخدمات يتم عن طريق استخدام مجموعة من العوامل أو العناصر هى الأرض أو الموارد الطبيعية . والقيم والمعرفة الفنية ، ثم العمل الذى يمثل مهارات الأفراد ودوافعهم ، ورأس المال ، وهو يشير إلى مستوى الموارد المتاحة للإنتاج فى المستقبل ، وأخيرًا التنظيم ويتضمن الأساليب المتبعة لتحقيق التكامل بين العوامل الثلاثة الأخرى ، ويضيف علماء الاقتصاد إلى ذلك كله دراسة توزيع الدخول بين الأفراد والجماعات فى العملية الاقتصادية . .

ومن ناحية أخرى يحاول الاقتصاديون الإجابة عن تساؤل أساسى مؤداه : كيف يمكن تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه ، وحشد الموارد ، وتوزيع الثروة ؟ . والصيغة الملائمة فى نظر علماء الاقتصاد للوصول إلى إجابة دقيقة لهذا التساؤل . تتمثل فى إقامة بعض النماذج الاقتصادية الخالصة ، التى تنطوى على عدد من المتغيرات المتصلة بالعرض والطلب والنفقة الحدية . . إلخ ،وهم يؤسسون ذلك على افتراض مؤداه : أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية تتحكم فى تحديد العلاقة بين إنتاج سلعة معينة ، وإمكانيات توزيعها ، والسعر أو الثمن المحدد لها . غير أن هذا الموقف – فى الواقع – يطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية والتى تتضمن مجموعة من المتغيرات الاجتماعية تؤثر فى الأثمان والإنتاج . وهذا هو ما عبر عنه ساميولسون Samuelson حينما قال « إن التحليل الاقتصادى يعتبر النظم الاجتماعية ، والأذواق ، وغيرها معطيات Givens ، أو عوامل ثابتة لا تمارس تأثيرًا فى صياغة النماذج الاقتصادية »(١٧) .

ولقد ذهب كينز حين كان بصدد نموذج التوازن الاقتصادى ، إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة ، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة بمهارة العمل ، وكفاءة المعدات ، والتكنولوجيا ، ودرجة المنافسة ، وأذواق المستهلكين ، واتجاهات الناس نحو العمل ، أو بعبارة أخرى البناء الاجتماعى بأكمله ، ولاشك أن التغير الذى يطرأ على العوامل يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى المتغيرات الاقتصادية كالميل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالى تغير الدخل القومى والعمالة ومع ذلك يرى كينز أن المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة .

ومن ناحية أخرى فإن تحليل الأجور يتعين أن يدخل فى اعتباره طائفة من العوامل غير

الاقتصادية . فمن الضرورى أن نهتم « بتباين معدلات السكان . . وظروف العمل الصناعى الحديث . . والنشاط النقابى وما تمارسه من مساومات . . بل لابد أن نعنى بدراسة القيم والعادات الاجتماعية عموماً »[١٨] .

ويبدو لنا أن التحليل الاقتصادى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى صياغة النماذج الاقتصادية الخالصة ، لكى تدخل فى اعتبارها مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات غير الاقتصادية . حتى يتحقق لتلك النماذج قدر من العمومية .

وفى ضوء ذلك يمكن أن يسهم علم الاجتماع الاقتصادى إسهاماً بالغ القيمة وبخاصة إذا حددنا موضوعه على النحو التالى .

« علم الاجتماع الاقتصادى هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية والإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج . والتوزيع ، والتبادل . واستهلاك السلع النادرة والخدمات »[١٩]

ـــ ويكشف هذا التعريف عن محورين اساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى . الأول أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات . ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية . أو تنظيمات . أو بناءات للأدوار . كما يهتم أيضاً بالقيم التى تمنحها الشرعية . والمعايير والجزاءات التى تنظمها . والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات السوسيولوجية . والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسد فى السياق الاقتصادى . والمتغيرات السوسيولوجية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهما بالبناء السياسى لهذا المجتمع . أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية . والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة .

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية على مستويين

الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية فى المنشأة الصناعية – مثلاً – يدرس أنساق المكانة ، وعلاقات القوة والسلطة . والجماعات والزمر الصغيرة . والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى . هو ما يطلق عليه – الآن – علم الاجتماع الصناعى .

والمستوى الثانى : هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية . وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية ، والسياسية ، والأسرية ، والدينية . على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معًا . وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة ، والصراعات بين العمل والإدارة ، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود .

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادى عدداً من فروع علم الاجتماع العام من بينها : علم الاجتماع المهنى ، وسوسيولوجية العمل وسوسيولوجية التنظيمات (وبخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعى ، وسوسيولوجية المصنع ، وسوسيولوجية الاستهلاك . . . إلخ[٢٠] .

والواقع أن هناك قدراً هائلاً من التساند الإمبيريقى بين المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية . فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . ففى داخل المصنع قد تنشأ زمر اجتماعية قوية متماسكة تضم أعداداً من العمال ، مما قد يؤدى إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ، ومقاومتها باستمرار . وقد تؤدى هذه السياسة الإدارية خارج المنشأة إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل ، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات ، والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنبى بتغييرات اقتصادية هامة .

ومن ناحية أخرى بأن عالم الاجتماع الاقتصادى فى دراسته للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية ، يتعين أن يأخذ فى اعتباره مجموعة من المتغيرات السيكولوجية الوسيطة Intervening ومثال ذلك أن « الروح المعنوية » للعمال ، ومبلغ رضائهم عن أعمالهم ، وإن كانت تمثل حالات سيكولوجية تعتمد على مواقف اجتماعية أخرى مثل نوع الإشراف ، ومشاركة العمال فى القرارات ، إلا أنها تحدد استجابات العمال فى المنشأة الصناعية ، فهى تؤثر فى معدلات الغياب ، والحوادث والإصابات فى العمل ، واستقرار الإنتاج ، والصراع الصناعى . لذلك ينظر علم الاجتماع الاقتصادى إلى المتغيرات السيكولوجية باعتبارها متغيرات وسيطة ، وليست متغيرات تابعة كما يعالجها علماء النفس الاجتماعى[٢١]

ثالثًا : الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الأخرى :

سنحاول أن نناقش التفاعل بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى المجتمعى ، فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من الأنساق الفرعية Sub-systems بحيث يكون الاقتصاد واحدًا من هذه الأنساق . وإذا كنا نعنى بمفهوم البناء الاجتماعى نوعًا من النشاط المنظم والتفاعل المتكرر بين شخصين أو أكثر فإن مفهوم النسق الاجتماعى يعبر عن مستوى أكثر تجريدًا من ذلك . فهو يشير إلى « الطابع النمطى للوحدات البنائية » ، بمعنى أن كل تغير فى وحدة بنائية معينة ، يؤدى إلى تغيرات مصاحبة ، تتطلب توافقًا ملائمًا من الوحدات البنائية الأخرى . ومعنى هذا أن مفهوم النسق الاجتماعى يمثل أداة تحليلية تمكن الباحث من دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات البنائية ، والنموذج التوضيحى لفكرة النسق الاجتماعى يتمثل فى النظرة الماركسية للمجتمع ، التى تعتبر أن التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى ، تتطلب بالضرورة ، توافقات مصاحبة للبناء السياسى ، لكى تتمكن الهيئات السياسية من تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن الإجراءات الاقتصادية .

ووفقًا لذلك يصبح من الممكن أن نصنف الأنساق على المستوى المجتمعى إلى أربع وحدات بنائية أساسية هى الوحدات : الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتكاملية . على أن هذه الوحدات متساندة ومتبادلة التأثير ، بحيث يصبح من العسير — فى ظروف معينة —أن نتفهم العلاقات الداخلية فى وحدة معينة بالذات ، دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل القائم بين كافة الوحدات . ومع ذلك فمن الممكن أن ننظر بطريقة إجرائية إلى كل وحدة باعتبارها تشكل نسقًا فرعيًا « مغلقًا Closed بمعنى أننا نستطيع أن ندرس العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية بالذات ، دون حاجة إلى الإشارة للنسق السياسى مثلا .

وعلى ذلك فالاقتصاد يشكل نسقًا اجتماعيًا فرعيًا ، يتكون من العلاقات المتبادلة بين عناصره الأساسية وهى الانتاج ، والتوزيع ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات . فى المنشأة الصناعية أو التجارية تتضح صورة التفاعل والتساند بين عناصر النسق الاجتماعى حيث يكون تحقيق أهداف المنشأة هو النتيجة النهائية للتفاعل بين مجموعة من العوامل تمثل العمل . أى نشاط الأفراد ومهاراتهم ، والمعرفة والتكنولوجيا أو الأرض ، ورأس المال أو النقد الذى تحصل عليه المنشأة من البنوك أو الحكومة ، وأخيرًا مبدأ التنظيم : كل هذه العناصر تتكامل من أجل إنتاج السلع والخدمات ، التى تعرضها بعد ذلك المنشأة فى الأسواق ، وفقًا لمبدأ العرض والطلب ، لتكون فى متناول المستهلكين .

ومعنى ذلك أنه إلى جانب التقسيم المجتمعى للأنساق الاجتماعية ، نستطيع أن ننظر إلى وحدة بنائية معينة باعتبارها تمثل نسقًا شاملا ينقسم فى ذاته إلى مجموعة من الأنساق الفرعية ، فمن الممكن مثلاً أن نعتبر الاقتصاد نسقًا كاملاً ، ثم نتناول بالدراسة عناصره الأساسية كالإنتاج ، والاستثمار ، والادخار . . إلخ ، باعتبارها أنساقًا فرعية . وإذن فمن داخل النسق الاقتصادى الكبير نستطيع أن نأخذ نسقًا فرعيًا معينًا كالسوق أو المنشأة ، ثم نحلل هذا النسق وفقًا للأسس الوظيفية للأنساق الاجتماعية .

ولسوف نركز بوجه خاص على علاقة النسق الاقتصادى بالأنساق الثقافية والسياسية والتكاملية على المستوى المجتمعى ، لذلك يتعين علينا أن نحصل على إجابات محددة لثلاثة تساؤلات أساسية :

أولاً : ما هى الأهمية الاقتصادية للقيم والأيديولوجيات ؟

ثانيًا : كيف يرتبط الاقتصاد بالهيئات والتنظيمات الاجتماعية المتعددة ، كالحكومة والشركات المساهمة .

ثالثًا : ما هى الأهمية الاقتصادية للجماعات التضامنية كالقرابة والجماعات العنصرية ؟

أما التساؤل الأول فهو يثير مسألة العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية . ولقد كان ماكس فيبر أظهر من ناقش العلاقة بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى . فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملاً للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعًا.فقد أدت البروتستانتية بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية ، فهى لم تهيئ للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادى (٢٢)

وبينما لم يحاول فيبر أن ينظر إلى العلاقة بين الدين والاقتصاد باعتبارها علاقة متميزة ، إلا أن تحليله يقابل تحليل كارل ماركس الذى نظر إلى المعتقدات الدينية على أنها عناصر فى البناء الفوقى وبالتالى تعتمد إلى حد بعيد على القوى الاقتصادية فى المجتمع .

ولقد أثار التحليل الذى قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع (٢٣) . فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية Secular وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرًا مباشرًا على النمو الاقتصادى . فقد أكد كينجزلى دافيزK.Davisأن « النزعة القومية تمثل ظرفًا ضروريًا للتصنيع . لأنها تنمى لدى الأفراد دافعًا علمانيًا قويًا لإحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى المكانة الاقتصادية هدفًا نهائيا للجماعة

ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع . ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية . والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية . . . فالدولة إذن تهيئ العناصر اللازمة للتقدم الصناعى . ومن حيث إنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة . بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . . وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع » .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادى بدلاً من أن تعمل على تقدمه . فهى تماثل النظم الدينية التقليدية . من حيث إنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار . وضروب السلوك التقليدية . مما يؤدى إلى انغلاق المجتمع على ذاته . وبالتالى يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى[٢٤] .

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للعمل الاقتصادى . فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فمن الضرورى أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم . حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية .

ولقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجية فى الحياة الاقتصادية . باعتبارها تمثل سمة ثقافية إنسانية . تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة . وتعبر عن الرموز الثقافية التى تشكل قواعد النسق الاجتماعى . وتحدد تصرفات الأفراد . وأنماط سلوكهم . وفى هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجية . فهى قد تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة . بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التى تدعم كيانها . وهى من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة . فتنمو أيديولوجية معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة . تؤدى فى النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة[٢٥] .

وتكشف دراسة ريهارد بندكس Bendix للأيديولوجيات الإدارية عن الوظيفة الايجابية للأيديولوجية تجاه التنظيمات الاقتصادية القائمة . فقد اهتم الباحث بدراسة الأيديولوجية الإدارية فى ضوء متطلبات النظام الصناعى فى أربع دول صناعية كبرى هى : بريطانيا . والولايات المتحدة . والاتحاد السوفييتى وألمانيا الشرقية . ثم تتبع بعد ذلك نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية . وأظهر دورها فى تدعيم حقوق الإدارة . وإسهامها فى تنمية قدرة الإداريين على التنسيق داخل المشروعات الاقتصادية . على أساس تحقيق تعاون بين الهيئة الإدارية والعمال . يهدف إلى امتثال العمال للسياسة الإدارية . وقبولهم للسلطة والقرارات التنظيمية .

ومن ناحية أخرى قد تنمو أيديولوجية معارضة للإجراءات الاقتصادية القائمة كما يحدث الآن فى التنظيمات النقابية ، حيث تؤدى النقابات وظيفتها فى ضوء مجموعة من الأفكار والمعايير التى تدعم قدرتها على المساومة الجماعية ، وتؤكد كيانها القانونى باعتبارها وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق حماية الفرد من استغلال أصحاب الأعمال(٢٦) .

والفكرة الأساسية إذن هى أنه فى مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تنمو أيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، فى حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه . ونلمس ذلك بوضوح فى علم الاجتماع الصناعى ، حيث نجد أيديولوجية يتزعمها روبرت ستون R. Stone وعلماء الاقتصاد ، مؤداها أن الصراعات القائمة فى المنشآت الصناعية ترجع فى المحل الأول إلى دوافع اقتصادية بحتة ، مما يؤدى إلى إحداث تغيرات اقتصادية فى التنظيمات القائمة . وعلى العكس من ذلك تذهب حركة العلاقات الإنسانية ، والتى ظهرت خلال الثلاثين عاماً الماضية ، إلى تدعيم النظام القائم من خلال مجموعة من الميكانيزمات تهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون داخل المصنع ، عن طريق تدعيم شبكة الاتصالات بين الإدارة والعمال .

تلك صورة موجزة لبعض مظاهر علاقة الأيديولوجية بالنسق الاقتصادى ، وهى تكشف عن نقطتين أساسيتين . الأولى : أن الدراسة فى هذا الميدان مازالت فى حاجة إلى بحث الظروف الاجتماعية المؤثرة فى تحديد وظائف الأيديولوجية ، والنقطة الثانية هى أن اهتمام الباحثين يتعين أن يتجه نحو دراسة وظائف الأيديولوجيات خلال مراحل التغير الاجتماعى والاقتصادى عموماً .

ويرتبط علم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك بالمتغيرات السياسية ارتباطاً وثيقاً . ومن الممكن دراسة العلاقة بينهما من جوانب متعددة . أولا : من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية ، وفى نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامى للسلطة ، ومظاهر الصراعات الداخلية فى المنشأة ، وعواملها وعملياتها . وثانياً : عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت . وتركز الثروة ، والتزايد المستمر فى حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار ، والإنتاج وتحديد أثمان سلع فى الأسواق . . إلخ ، ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عموماً ، وظروف المجتمع الاقتصادية . ويتجه البحث فى هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين . وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة ، وبذلك يدخل فى صميم موضوع

علم الاجتماع الاقتصادى . وأخيرًا يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عمومًا وبين الحكومة أو الدولة .

ومن بين هذه الموضوعات اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى بوجه خاص . بدراسة العلاقة بين العمل والإدارة من ناحية ، وبين الاقتصادوالحكومة من الناحية الأخرى . وكانت أكثر صور العلاقات بين العمل والإدارة إثارة لاهتمام الباحثين الصراع والعوامل المؤثرة فيه ، فقد تعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية فى تفسيره . ونستطيع أن نميز خمسة تفسيرات أساسية لتلك العلاقة . أما التفسير الأول فتمثله مدرسة «المصلحة الاقتصادية » ، وهى ترى أن العمل يتخذ تنظيمات معينة تطالب باستمرار بالمزيد من الفائدة الاقتصادية . فالمطلب الأساسى الذى يوجه النشاط النقابى – مثلا – هو تحقيق مزيد من الأجور للعمال . أما التفسير الثانى : فتقدمه مدرسة الأمن الاقتصادى أو الاستقرار فى العمل ، حيث تهتم بتناول رغبات العمال فى حماية أعمالهم والاحتفاظ بها على المدى البعيد ، بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور(٢٩) ، وهناك ثالثًا : التفسير الماركسى الذى يرجع عدم الاستقرار فى العمل إلى ما تعانيه الطبقة العاملة من استغلال يمارسه أصحاب رؤوس الأموال ، وقد شاع هذا التفسير بين المؤرخين الاشتراكيين للحركات العمالية (٣٠) ، أما التفسير الرابع فتمثله المدرسة السياسية ، التى تؤكد الصراعات السياسية بين النقابات والإدارة من أجل الاعتراف بالحركة النقابية ، والمساومات الجماعية ، فضلا عن المنافسات التى تنشأ حول قيادة النقابة ، وأثر الاتجاهات الاشتراكية على النقابات (٣١) . أما التفسير الخامس والأخير ، فتقدمه مدرسة العلاقات الإنسانية التى نشأت فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، وبخاصة أعمال إلتون مايو E.Mayo وزملاؤه وترجع هذه المدرسة التقلبات والصراعات بين العمل والإدارة ، إلى عوامل سيكولوجية واجتماعية بحتة ، مثل الجماعات الأولية وضعف الاتصال وعدم وجود تفاهم مشترك بين الإدارة والعمال(٣٢) .

ومن الباحثين من اهتم بدراسة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والحكومة . وذلك بافتراض أن الدولة تؤثر تأثيرًا بالغًا فى قدرة النسق الاقتصادى على أداء وظائفه وقد ذهب هوسليتز B. Hoseltiz إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين الحكومة والنشاط الاقتصادى يتمثل الأول : فى مدى التوسع فى نشاط الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية . والثانى : فى مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية واستقلالها السياسى . أما البعد الثالث والأخير : فهو مبلغ تشجيع الحكومة للنشاط الاقتصادى الحر ، أو تدخلها فى تشكيل السياسة الاقتصادية والسيطرة على النشاط الاقتصادى(٣٣) .

وتكمن أهمية هذا الإطار فى أنه أكثر موضوعية وخاصة إذا ما قورن بالمفاهيم الشائعة المستخدمة فى تحليل العلاقة بين الدولة والاقتصاد «كالرأسمالية» و«الاشتراكية» وبالتالى فهو يمثل أداة مفيدة فى التحليل المقارن للعلاقة بين الاقتصاد والحكومة ، ولكنه على الرغم من ذلك لايزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتنقيح ، فتدخل الدولة قد يتخذ صوراً عديدة ، يبدأ من ملكيتها المباشرة لوسائل الإنتاج (كما هو الأمر فى الدول الاشتراكية) . إلى ملكيتها لبعض الوسائل الإنتاجية إلى جانب سياسة اقتصادية موجهة (كما هو الأمر فى سياسة التأميم البريطانية) ، إلى التأثير غير المباشر الذى يمكن أن تمارسه على السياسة المالية . ولقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى دراسة العلاقة بين القوى الاقتصادية أو الصفوة الرأسمالية . والسياسة الحكومية للمجتمع . فرايت ميلز C. Wright Mills يذهب إلى أن مراكز القوة الاقتصادية قد أصبحت تسيطر الآن على تشكيل السياسة الحكومية ، بل إن القوة السياسية وما تعنيه من قدرة على اتخاذ قرارات هامة انتقلت إلى أيدى جماعة صغيرة تتكون من مديرى الشركات الكبرى ، والصفوة العسكرية [٣٤] . كذلك اهتمت دراسات واقعية عديدة ببحث الدور الذى تمارسه الصفوات الاقتصادية فى توجيه سياسة المجتمع المحلى ، فقد أوضح فلويد هنتر F. Hunter أن القرارات الأساسية فى المجتمع تسيطر عليها جماعة صغيرة تمثل أصحاب رؤوس الأموال فى المجتمع المحلى[٣٥] ، أى أن بناء القوة Power Structure فى المجتمع هو فى جوهره بناء للقوة الاقتصادية . التى تضم أصحاب البنوك ، والشركات الكبرى ، وكبار المستثمرين وغيرهم . وقد حاول ديلبرت ميلر D. Miller التأكد من الفرض الذى توصل إليه هنتر ، فقارن بين الدور الذى تلعبه الصفوة الاقتصادية فى مدينتين : إحداهما بريطانية ، والأخرى أمريكية ، وانتهى إلى أنه برغم أهمية الدور الذى تمارسه الصفوة الاقتصادية إلا أن هناك فى الواقع قوى أخرى تمارس تأثيراً ملحوظاً ، وتتمثل فى الصفوة المتعلمة ، والقوى العاملة فى المدينتين ، بل إن دورهما يكاد يفوق دور الصفوة الاقتصادية فى بعض الأحيان[٣٦] .

وينبغى لنا بعد ذلك أن نشير باختصار إلى العلاقة بين الاقتصاد والجماعات التضامنية Solidary groups ويعتبر نظام القرابة Kinship من أهم الأسس التى ترتكز عليها تلك الجماعات . ويشير اصطلاح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على واقعة بيولوجية هى الميلاد ، وظاهره اجتماعية هى الزواج ، ولقد كشفت بعض الدراسات عن أن هناك نوعاً من التلازم البنائى بين طبيعة بناءالأسرة ، ونمط النشاط الاقتصادى السائد . فنيمكوف Nimkoff وميدلتون Middletown استطاعا أن يكشفا عن مجموعة من الارتباطات بين النشاط

الاقتصادى وطبيعة البناء الأسرى ، لدى عينة أثنوجرافية مختارة على أساس دولى تشتمل على ٥٤٩ ثقافة . فى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة فيها بالاستقلال النسبى ، فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى ، ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى القائم على الملكية . أما المجتمع الصناعى الحديث فهو يكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة(٣٧) .

ومن ناحية أخرى أوضح أبجلين Abegglen أن بعض التنظيمات القرابية تشجع أنماطاً معينة من النشاط الاقتصادى . فالأسرة اليابانية تجبر أبناءها فى سن معينة على ترك القرية للالتحاق بالعمل فى المصانع بالمدينة (٣٨) . كما أشار ماريون ليفى M.levy فى دراسته للأسرة الصينية إلى أن الخصائص المميزة لنظام القرابة فى الصين قد أدت إلى ظهور عوائق أمام حركة التصنيع (٣٩) .

والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية . بحيث يصعب على الباحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة عناصر الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية ، وهذا هو الذى يجعل من مفهوم النسق الاجتماعى أداة تحليلية تمكن الباحث من إدراك هذا التساند والاعتماد المتبادل ، ووضع النسق الاقتصادى فى الإطار المجتمعى الملائم وذلك للحصول على تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية

رابعاً : التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية :

ينظر الاقتصاديون – عموماً – إلى العملية الاقتصادية باعتبارها ترتبط أساساً بالإنتاج والاستهلاك . فالإنتاج يقوم على حشد الموارد واستغلالها ، أما الاستهلاك فهو استعمال النتاج النهائى لتلك العملية . ويترتب على الإنتاج والاستهلاك ، ضرورة وجود أسلوب محدد للتوزيع ، بمعنى نقل المواد الأساسية للإنتاج (المواد الخام – ورأس المال ، والعمل) إلى المنشأة الإنتاجية ، ثم توصيل المنتجات بعد ذلك إلى المستهلكين .

ومن خلال هذا المنظور الاقتصادى ، سنحاول الكشف عن المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالعمليات الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

يهتم البحث السوسيولوجى لعملية الإنتاج بثلاثة جوانب أساسية هى : العوامل الفنية والأدوار المهنية ، والتنظيمات الرسمية . فلقد ميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية

باعتبار أن الأولى تعبر عن العلاقات بين الآلات ، والمهن ، والزمن وغيرها من الجوانب الفنية لموقف العمل ، فهى إذن تشير إلى التوافقات التى تفرضها الآلة على العامل ، بمعنى استجاباته لمتطلبات العمل الآلى ، من حيث إيقاعه ، وروتينيته وما تقتضيه الآلات من صيانة ، وإصلاح مستمر . أما العلاقات الاجتماعية للإنتاج فتشير إلى ضروب التفاعل الإنسانى المصاحبة لقوى الإنتاج ، مثل تقسيم العمل الإنسانى إلى أدوار متخصصة ، وعلاقات السلطة ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية ويلاحظ أن اعتماد العلاقات مقصورة على موقف العمل ، بل إن صور العلاقات الاجتماعية على قوى الإنتاج لا يعنى أن هذه العلاقات الاجتماعية العديدة كالصداقات ،والزمر الاجتماعية ، وأنساق المكانة تصبح ظاهرة اجتماعية تتخلل جوانب الحياة الاجتماعية عموماً .

ومعنى ذلك أن العوامل الفنية للعملية الإنتاجية تسهم فى تشكيل أنماط متميز للعلاقات الاجتماعية . والمقصود بهذه العوامل الفنية المظاهر الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج ، فهى تتضمن « حجم المصنع ، أو المنشأة ، والاستقرار الموسمى أو الدورى لبعض الأنماط والتغيرات الفنية العديدة من حيث حجمها ، ونوعيتها ، ومعدلاتها » .

وإذا كانت الإجراءات الفنية للإنتاج تفرض على العمال مجموعة من التوافقات الفيزيقية ، مثل مقدار الجهد المطلوب من الكائن العضوى لأداء العمل ، إلا أن هذه الإجراءات تؤثر فى الأنشطة الإنسانية من عدة جوانب ، فهى تتحكم فى درجة تعقد تقسيم العمل ، وضروب التعاون . والاتصال ، والسلطة وغيرها من العوامل . ولقد امتد هذا التأثير إلى الأسرة فى المجتمع الصناعى بحيث أصبحت لها سمات متميزة ويؤكد ذلك كوتريل Cottrell فى دراسة له أجراها على عمال السكك الحديدية ، حيث يقول « إن المهنة تؤثر تأثيراً بالغاً فى العلاقات الاجتماعية لعمال السكك الحديدية ، فهى تؤثر على طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة ، وبين الأب وأبنائه . كما أن مواعيد العمل تغير من عادات الأسرة خاصة ما تعلق منها بالمأكل . والنوم والترويح . وبالإضافة إلى ذلك تحد المهنة من نشاطات الأسرة ، ومشاركتها الاجتماعية فى المجتمع المحلى »(٤١)

والواقع أن التوسع فى إستخدام الآلات فى المنشآت الصناعية ، قد أدى إلى إحداث تغيرات فى معظم جوانب الحياة الاجتماعية ، فقد أحدث ذلك نقصاً تدريجياً فى أعداد العمال التى تحتاج إليها المصانع ، مما أثر بدوره على العمالة بشكل مباشر ، كما أن استخدام الآلات فى الإنتاج قد أصبح لا يتطلب مهارة كبيرة من العمال ، مما أدى إلى تحويل العمال المهرة إلى عمال غير مهرة أو نصف مهرة . ولقد دعمت هذه الافتراضات مجموعة من الدراسات الواقعية . فقد لاحظ

فلويدمان F. Mann وريتشارد هوفمان R. Hoffman أنه قد ترتب على التشغيل الآلى للمصانع نقص فى درجة العزلة المكانية للعمال (٤٢) ، فى حين ذهب وليم فاونس W. Faunce إلى أن الآلية قد صاحبها نقص فى التفاعل بين جماعات العمل ، وصغر حجم تلك الجماعات نسبياً وازدياد فى معدلات الاتصال بين العمال ورؤساء العمال المباشرين ، أو بعبارة أخرى تعدلت صورة البناء الاجتماعى للتنظيمات الصناعية (٤٣) . ولقد دفعه ذلك إلى استخلاص نتيجة مؤداها : أن العمل الآلى يؤدى إلى تعديلات كبيرة فى المفاهيم التى شاعت فى علم الاجتماع الصناعى ، فلن نجد مثلا علاقة ارتباط جوهرية بين الروح المعنوية واللإنتاج ، أو طبيعة الجماعات غير الرسمية ومعاييرها وقيمها . . إلخ ، مثل هذا الموقف يفرض على علماء الاجتماع الصناعى ضرورة مراجعة المفاهيم المستخدمة حاليا .

والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أنه يتعين على عالم الاجتماع الاقتصادى الاهتمام بدراسة العوامل الاجتماعية والمتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج .

أما الجانب الثانى لعملية الإنتاج فيتمثل فى الأدوار المهنية Occupational Roles ولقد درج الاقتصاديون على النظر إلى هذه الأدوار وفقاً لمنطق العرض والطلب ؛ فهم يفترضون أن كمية العمل التى يعرضها الفرد فى السوق ترتبط ارتباطاً وظيفيًّا بالفائدة الاقتصادية التى يحصل عليها . ومعنى ذلك أن الفرد يحدد موقفه من العمل على أساس متغير واحد هو قيمة الأجر الذى الحصول عليه من سوق العمل . بيد أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر أن مثل هذه النظرة على تبسيط شديد للظواهر الاجتماعية العديدة المرتبطة بعنصر العمل ، لأنها تتجاهل ما ينشأ العمال من علاقات اجتماعية معقدة ، وهى علاقات تنتج – إلى حد كبير– عن انتمائهم إلى جماعات العمل غير الرسمية . فالنقد الأساسى الذى يوجهه عالم الاجتماع الاقتصادى إلى النظرية الاقتصادية فى هذا الصدد يتمثل فى أنها قد اعتبرت العوامل الاجتماعية بمثابة « معطيات » ، على الرغم من أن هذه العوامل هى التى تتحكم فى العلاقة الوظيفية بين العمل والأجر .

ويستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن ينظر إلى الأدوار المهنية فى ضوء المنظور السوسيولوجى لمفهوم « الدور » ، وهو منظور يختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه الاقتصاديون . فالأدوار من وجهة النظر السوسيولوجية تشير إلى مجموعة متشابكة من النشاطات ، ترتكز على التفاعل مع البيئة الطبيعية . والثقافية والاجتماعية . وهذه النشاطات تنظم بدورها مجموعة من التوقعات Expectations ، ولكن هذه التوقعات لا تعنى مجرد القدرة على التنبؤ بالسلوك ، بل تشير إلى المعايير والجزاءات التى تحدد وتحكم استجابات الأفراد فى أدائهم لأدوارهم . كما تصاحب هذه

الأدوار مجموعة من الضغوط مثل الإحباط ، وصراع المعايير ، وصراع القيم ، مما يؤدى إلى استجابات معينة من جانب الأفراد قد يصاحبها تغيير فى اتجاهاتهم أو فى أنماط سلوكهم .

وفى ضوء ذلك يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يحلل الأدوار المهنية داخل المنشأة الإنتاجية ، مثل أدوار المدير التنفيذى ، أو رئيس العمال ، أو الفنى ، أو العامل الماهر أو غير الماهر . إلخ ليس فقط باعتبارها أدواراً مهنية تنشأ عن الحاجات التى تتطلبها العملية الإنتاجية ، بل باعتبارها أدواراً اجتماعية فى المحل الأول (٤٤) .

وبالإضافة إلى ذلك تختلف النظرة السوسيولوجية للتنظيمات الرسمية Formal Organizations عن نظرة الاقتصاديين تماماً . فعالم الاقتصاد ينظر إلى المنشأة باعتبارها تنظيماً تحكمه وتحركه فكرة تحقيق مزيد من الربح ، عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن . وتعتمد قدرة تحقيق المنشأة لهذا الهدف على العرض والطلب ، أو على عرض عوامل الإنتاج . ويهتم الاقتصادى بالإضافة إلى ذلك بتحليل نتائج المنافسة فى السوق على المنشأة ، ذلك أن القرارات التى تتخذها المنشأة تحكمها فى الواقع ظروف السوق . ويستطيع عالم الاقتصاد أن يحلل البناء الداخلى للشركة أو المنشأة فى ضوء تلك الظروف الاقتصادية البحتة(٤٥)

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك النظرة الاقتصادية للتنظيم ، وذلك فى ضوء البحوث الواقعية التى قدمت معلومات جديدة حول ديناميات البيروقراطية والقوى العديدة التى تمارس ضغوطاً على التنظيمات وأهدافها .

ولا شك أن الدراسة التى قدمها ماكس فيبر عن البيروقراطية تمثل نقطة انطلاق للبحوث والدراسات السوسيولوجية التى تناولت التنظيمات . فقد حدد فيبر العناصر الأساسية للتنظيم البيروقراطى وأهمها : التحديد الوظيفى للأدوار ، وتسلسل تلك الأدوار على نحو واضح ودقيق وفقاً للسلطة والمكانة الرسمية ، والاعتماد على القواعد والإجراءات الرسمية ، وتأكيد الكفاءة والتدريب ، والفصل التام بين ممتلكات التنظيم البيروقراطى والمتعلقات الشخصية لشاغل الوضع الاجتماعى ، الذى يتقاضى أجراً نظير أدائه لمهام وظيفته (٤٦) .

ويذهب فيبر إلى أن البيروقراطية هى نموذج للتنظيم يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة فى الأداء . وذلك إذا ما قورن بغيره من النماذج التقليدية . ويرجع ذلك إلى ما يتوافر فيه من الترشيد Rationalisation فى اتخاذ القرارات .

ولقد حاولت كثير من البحوث الحديثة الكشف عن العوامل التى قد تؤدى إلى تعويق كفاءة التنظيم البيروقراطى ، فذهب ميرتون R. Merton إلى أن البيروقراطية تحيط نفسها باستمرار

بمجموعة من « الطقوس » وضرب من السلوك تفرض قيوداً كثيرة على السلوك البيروقراطى الرشيد (٤٧) . كما أوضح سيلزنيك P. Selznich وجولدنر A. Gouldner كيف تؤدى القيادة الفردية غير الملائمة إلى ظهور صراعات قد تؤثر على كفاءة التنظيم البيروقراطى (٤٨) . وكذلك كشف بيتر بلاو P. Blau عن دور المنافسة فى التنظيمات البيروقراطية فى خفض معدلات الإنتاج(٤٩) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كشفت البحوث السوسيولوجية عن أن صورة التنظيم الرسمى كما تعكسها خرائط التنظيم Organization Charts لا تعبر إلا عن جانب واحد فقط من التنظيم الحقيق . فإلى جانب هذا التنظيم الرسمى . هناك دائماً تنظيم اجتماعى غير رسمى يتألف من الجماعات التى تنشأ عن التفاعل التلقائى بين أعضاء التنظيم . وتتميز هذه الجماعات غير الرسمية بالعلاقات الشخصية ، وصغر الحجم ، وظهور أنساق للمكانة . وأدوار ، وقيم ، ومعايير غير رسمية . ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق مجموعة من الوظائف تتمثل فى تحقيق التماسك بين أجزاء التنظيم ككل ، وتدعيم إحساس الفرد بالتكامل مع التنظيم . فضلا عن تيسير عمليات الاتصال التى قد تعوقها القنوات الرسمية(٥٠) .

وخلاصة القول إن تحليل التنظيمات البيروقراطية يتطلب الاستعانة بمجموعة من المتغيرات السوسيولوجية تمكننا من وصف خصائص البناء الاجتماعى وتفسيره ، كالدور ، والاتصال ، والمعايير ، والصراع ، وتكوين الجماعات والزمر ، وظهور الأيديولوجيات وغيرها ، وهى متغيرات تعبر عن ظواهر يعتبرها الباحثون « نتائج غير متوقعة » تتحكم فى تحقيق وإنجاز الأهداف الرسمية التى تسعى التنظيمات البيروقراطية إلى تحقيقها (٥١) .

أما العملية الاقتصادية الثانية فهى التبادل والتوزيع . ويتلخص المنظور الاقتصادى للتبادل فى أن تبادل السلع والخدمات يتعين أن يتم فى نطاق السوق ، وبالتالى ينبغى تحليل هذه العملية فى ضوء مقولات اقتصادية خالصة كالعرض والطلب ، والفائدة ، والأثمان ، والربح ، والعائد ، والتقدير للمنفعة الاقتصادية .

بيد أن التحليل المقارن لنظم التبادل والتوزيع يكشف لنا عن مواقف عديدة يصعب فيها دراسة هذه النظم دون الإشارة إلى السياق الاجتماعى والثقافى الذى يظهر فيه . فقد جمع علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية بيانات أثنوجرافية هائلة حول نظم للتبادل لا ترتبط بنظام السوق ، أو غيره من مقولات الاقتصاد الكلاسيكى . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها كارل بولانى K. Polany وكونارد أرنسبرج c. Arensberg وهارى بيرسون H. Pearson

على عدة مجتمعات فى الهند ، والمكسيك ، واليابان واليونان (٥٢) . والواقع أن هذه الدراسة تشكل انتقاداً مريراً لنظرية الاقتصاد الكلاسيكى وخاصة التفسير الذى تقدمه لنظم التبادل .

ولقد استطاع الباحثون تصنيف صور التبادل الاقتصادى على أساس الشواهد التى جمعتها الدراسة السابقة إلى ثلاث فئات أساسية : الفئة الأولى تضم أنماط التبادل الشعائرى والذى يطلقون عليه Reciprocative وهو تبادل الهدايا بين العائلات والعشائر ، والقبائل ، مثال ذلك التبادلات التى حللها مالينوفسكى ومارسيل موس . كما تتضمن هذه الفئة أيضًا أنماط التبادل التى تتم فى القرى بين القرويين فى أوقات الحصاد ، مثل تبادل المساعدات فى العمل . ويرى بولانى وزملاؤه أن المفاهيم الاقتصادية المألوفة كالأثمان والأجور . . إلخ ، لا تصلح لتفسير هذه الأنماط وتحليلها ، ذلك أن تبادل السلع والخدمات فى هذه المواقف مرتبط فى الواقع بالتقاليد الاجتماعية والعادات الموروثة . والمبدأ الذى يحكم هذه التبادلات هو تحقيق التوازن بين الأطراف المتبادلة فى المدى البعيد .

والفئة الثانية تتضمن ما يسمى بإعادة التوزيع Redistributive ويشير هذا النمط من النشاط الاقتصادى إلى تقديم أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إلى مصدر معين (عادة ما يكون الحكومة) ليتولى إعادة توزيعها من جديد على طوائف الشعب المختلفة . وقد عرض بولانى وزملاؤه أمثلة عديدة لهذا النظام فى أساس اجتماعى فى المحل الحضارات القديمة فى آسيا وأفريقيا . والأساس الذى يحكم هذه التبادلات هو الأول ، لأنها تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من العدالة فى التوزيع .

أما الفئة الثالثة والأخيرة فهى خاصة بأنماط التبادل التى تسود فى المجتمع الحديث وتشير إلى تبادل السلع والخدمات فى الأسواق . والتى تحكمها مبادئ اقتصادية مثل نظرية الأثمان ، والمساومات على الربح الاقتصادى .

ويرى بولانى وزملاؤه أن النظرية الاقتصادية الحديثة لا تصلح إلا لدراسة أنماط التبادل التى تتضمنها الفئة الثالثة . ومعنى ذلك أنه يتعين إدخال تعديلات جوهرية على الافتراضات الاقتصادية ، حتى تتمكن النظرية الاقتصادية من تحليل الأنماط المختلفة من التبادل ، بدلا من اقتصارها على تفسير نمط واحد . وتقتضى تلك التعديلات من الباحث الاقتصادى ، أن يدخل فى اعتباره عند دراسة الظاهرة الاقتصادية مجموعة من النظم الاجتماعية كالأسرة ، والقرابة ، والنظام السياسى والتدرج الطبقى ، وهى ظواهر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادى .

وقد يساعد على تحقيق ذلك افتراضنا أن المتغيرات السوسيولوجية ترتبط أيضاً بنظم التبادل

الحديثة التى تحكمها نظرية الأثمان ، والأجور ، ونظام السوق ، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية .
ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح إذا حاولنا أن نقدم تحليلاً موجزاً لنظام السوق .

ويمكن أن نقسم الأسواق إلى ثلاثة نماذج أساسية هى : سوق العمل Labor Market وسوق المنظم The Market For Entreprenurial Service وسوق السلع الاستهلاكية Market For Consumer أما فيما يتعلق بسوق العمل . فنجد أن الفكرة الأساسية التى تحكم توازنه هى فكرة الأمن الاجتماعى [٥٣] ، وهى التى تفسر إصرار العمال باستمرار على تحقيق عمالة كاملة . ومقاومتهم الشديدة للبطالة ، ذلك أن فقدان الدخل أو نقصانه يعنى عدم القدرة على القيام بالمسئوليات الاجتماعية العديدة ، وبخاصة مسئوليات الأسرة الحديثة [٥٤] . ومعنى ذلك أن هناك مبدأ اجتماعيا يتحكم فى سوق العمل يتلخص فى « ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبى فى الأجور والعمالة . حتى يتمكن العمال من القيام بمسئولياتهم الاجتماعية » .

أما سوق المنظم فهو فى جوهره سوق للعمل ، إلا أن عمل المنظم فيه له نوعية خاصة . لأنه قائم على المخاطرة التى يتعرض لها فى محاولته لإعادة تنظيم عوامل الإنتاج ، إلى جانب قدرته على المبادأة والتجديد فى الأنماط التقليدية للإنتاج ، ومعنى ذلك أن المنظم يشغل مكانة بارزة فى النمو الاقتصادى .

وعلى ذلك يحاول الباحثون تفسير هذه القدرة على التنظيم فى ضوء عوامل اجتماعية . ويعتبر ماكس فيبر أظهر من قدم لنا تلك التفسيرات . فهو يرى أن نمو الرأسمالية الحديثة ، وما تضمنته من نمو ملحوظ فى القدرة التنظيمية كان نتيجة مصاحبة لانتشار مجموعة من القيم النابعة عن العقيدة البروتستانتية ، والتى تشجع النشاط الاقتصادى ، وتحث على المبادأة فيه . وفضلا عن ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن القيم القومية تؤدى دوراً هاما فى النشاط الاقتصادى . فقد لاحظ فان ديركروف Van der Krofe مؤسسا أفكاره على التجربة الأندونيسية « أن النزعة القومية فى أندونيسيا قد عوقت نشاط المنظم ، نتيجة للمشاعر البغيضة التى حملها هذا الشعب ضد الهولنديين والصينيين ، وهى التى جعلتهم يفقدون الثقة فى المنظم ، لأنه أصبح مرتبطاً بالاستغلال ، ولذلك أصبح الأندونيسيون لا يتوقعون أن تسهم الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بقدر ما تحقق لهم مزيداً من الأمن من خلال توفير العمل فى جهاز الدولة البيروقراطى » [٥٥]

غير أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن القيم الثقافية ليست كافية وحدها لتفسير نشاط المنظم ، ذلك أن التنشئة الاجتماعية تقوم بدور أساسى فى تثبيت دوافع وحوافز ممارسة النشاط

الاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى دور البناء الاجتماعى ، وما يؤكده المجتمع من جزاءات تترتب على ممارسة النشاط الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بسوق السلع الاستهلاكية ، فمن الملاحظ أنه قد صاحب النمو المتزايد فى الإنتاج الكبير ، وتنوع السلع فى الأسواق ، اهتمام ملحوظ باستخدام أساليب الدعاية ، وتقديم التيسيرات المختلفة ، للتأثير على المستهلكين . وكان ذلك نتيجة لاختفاء المساومات على الأسعار ، وظهور نظام السعر الموحد للسلع الاستهلاكية .

وإذا ما انتقلنا إلى العملية الاقتصادية الثالثة وهى الاستهلاك وجدنا أمامنا مجموعة من النظريات الاقتصادية والدراسات السوسيولوجية الواقعية . فقد شاعت النظرية النفعية فى الفكر الاقتصادى لتفسير الاستهلاك خلال القرن التاسع عشر . والفكرة الأساسية التى تقوم عليها هذه النظرية تتلخص فى أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر فى إنتاجية السلع وتوزيعها ، إلا أن هذه الحاجات لا يربطها شكل نمطى محدد ، بمعنى أنها تتميز بالعشوائية والتنوع . ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة « معطيات » أو عوامل ثابتة فى التحليل الاقتصادى (٥٦) .

ولقد حاول ألفرد مارشال A. Marshall أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب . حين أبدى قليلا من الاهتمام بدراسة بعض الأفكار السيكولوجية والاجتماعية . ثم ذهب بعد ذلك فى تحليله للحاجات الإنسانية ، إلى أنها تعتمد بدرجة بعيدة على الأنماط الثقافية والاجتماعية . فحضارة المجتمع كما يقول تسهم فى تحديد حاجات الأفراد والطلب على السلع . على أن ثورشتاين فيبلين T. Veblen كان أكثر وضوحًا من مارشال فى تأكيده لدور العوامل الاجتماعية فى تحديد نمط الاستهلاك . وذلك حين ذهب إلى أن ثمة مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب . فأثرياء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين ، يرمز لوضعهم الطبقى ويميزهم عن بقية أعضاء المجتمع . وعلى الرغم من أن فيبلن لم يصغ أفكاره بطريقة منظمة ، إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية فى ذلك الوقت (٥٨) .

والواقع أن الدراسات الحديثة للاستهلاك ، والتى ازدهرت بعد دراسات باريتو Pareto جون هيكز Hicks وكينيز ، أخذت تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية فى تحليل عملية الاستهلاك . فقد ذهب ديوسنبرى Dusennbry إلى أنه من الضرورى أن ندخل المتغيرات السوسيولوجية عند صياغة نظرية الطلب (٥٩) ، كما أكد ميلتون فريدمان Friedmann أهمية العمر وبناء الأسرة فى تشكيل أذواق الأفراد (٦٠) ، أما دراسات جورج كاتونا Katona فقد

كانت تمثل رفضًا تاما للنظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ، وذلك حينما ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ . بل من العبث أن نحاول صياغة افتراضات حول السلوك الاقتصادى دون أن نقوم بإجراء دراسات واقعية تمكننا من وصف السلوك الفعلى . وفى ضوء ذلك حاول أن يجرى مجموعة من الدراسات التجريبية لقياس اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق . والادخار ، مستخدمًا طريقة المسح[٦١] ، ولقد أدت به هذه البحوث إلىالتوصل إلى مجموعة من الارتباطات بين الاتجاهات ومستوى الدخل ، والإنفاق ، وإن كان من ذلك لم يستطع أن يقدم لنا نظرية تفسر سلوك المستهلك تتميز بالقدرة على شمول متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى .

ولاشك أن مثل هده الدراسات سوف تقدم لنا – فى المدى البعيد – أساسًا واقعيًا لصياغة نظرية سوسيولوجية تفسر سلوك الاستهلاك . إلا أننا مع ذلك نتصور أن إقامة مثل هذه النظرية تتطلب تكاملا بين مجموعة من الخطوات الأساسية . فعلينا أولا : أن نحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات الواقعية التى تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة فى تنوع طلب المستهلك وتباينه . وثانيًا : أن تتجه الدراسات نحو التركيز على متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى كالعمر . وحجم الأسرة ، والملكية ، والمكانة الاجتماعية ، والطبقة ، والمركز الاقتصادى ، والمهنة . ودرجة التحضر ، باعتبارها عوامل تؤثر فى اتجاهات سلوكى الإنفاق والادخار ، وتحديد نوعية الطلب . ثم علينا بعد ذلك أن نصنف تلك المتغيرات السوسيولوجية وأن نصوغها فى نماذج محددة وواضحة بحيث تصبح صالحة لتفسير سلوك المستهلك

على أننا نستطيع أن نخلص بعد هذا العرض للعمليات الاقتصادية . إلى أن علم الاجتماع الاقتصادى ينطوى على عديد من المتغيرات الملائمة القادرة على تفسير أنماط السلوك الاقتصادى الخالصة . كما أن لدينا الآن قدرًا هائلاً من البيانات التى كشفت عنها البحوث الإمبيريقية . ومع ذلك فإن أكثر ما يعانى منه علم الاجتماع الاقتصادى هو النقص البين فى الجهود العلمية الضرورية لتصنيف تلك المتغيرات ، وتنظيمها فى نماذج صالحة لتفسير السلوك الاقتصادى ، ومثل هذا الموقف يجعلنا نذهب إلى أننا لسنا فى حاجة إلى مزيد من البحوث ، بقدر ما نحتاج فى الوقت الراهن إلى مراجعة نظرية ، وصياغة منطقية ، للنتائج المتفرقة المتناثرة التى انتهت إليها البحوث بحيث نتمكن من تنظيمها فى إطار نظرى تصنيفى يكمل القصور الذى تعانى منه النظرية الاقتصادية .

المراجع والتعليقات

(١) Taylor. D.H.; A History of Economic Thought, (N.Y., Mac-Graw-Hill, 1960) p.82.

(٢) نشر كتاب « ثروة الأمم » Wealth of Nations ويلاحظ أن إشارتنا هنا مقصورة على الطبعة الحديثة لكتاب :

Adam Smith, Inquiry Into the Nature and Cases of the Wealth of Nations. (N.Y., The Modern Library, 1937).

(٣) Marx. K. Critique of Political Economy; (N.Y., International Library, 1904), p. 11.

(٤) See, Keynes, General Theory of Employment, Interest, and Money, (N.Y.; Harcourt, Brace 1936).

وانظر كذلك معالجة واضحة وحديثة فى :

Alvin. H. Hansen, A Guide to Keynes, (N.Y.; Mc Graw-Hill, 1953.

(٥) Keynes; op. cit., p. 166.

(٦) Spencer, H. The Principles of Sociology; Vol. III, (London, Williams and Norgate, 1897) p. 484.

(٧) Durkheim, The Divison of Labor in Society. Sompson (Trans.), Published in, 1933

وقد نشرت أحدث طبعة لهذا الكتاب عام ١٩٤٩ :

(٨) Weber. M; The Methodology of Social Sciences, (Glencoe, III, The Free Press, 1949), pp. 90-93.

(٩) Ibid; pp. 93, 101-103.

(١٠) Gerth. H; & Mills. W C., (Trans. & eds,) From Max Weber Essays in Sociology (N.Y., Oxford University press, 1958), pp. 67-68.

(١١) Firth. R., Elements of Social Organization, (London; Watts, 1957). pp. 122-123

(١٢) Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, (London, Routledge & Kegan Paul, 1922) pp. 158-167 see Also, Molinowski, Coral Gardens and their Magic (London: Allen & Unwin, 1935.

Mauss. M The Gift; (Glencoe, III, The free press, 1954).

(١٤) Ibid., pp 70-77.

(١٥) Ibid., pp. 76-78.

(١٦) Samuelson. P.A., Economics: An Introductory Analysis; 5th. ed. (N.Y., Mc Graw-Hill, 1967) p.6.

(١٧) Ibid; p. 15.

(١٨) Lester, R. Labor and Industrial Relations: A General Analysis, (N.Y., Macmillan, 1951) p. 53.

(١٩) قارن هذا التعريف بتعريف ولبرت مور لعلم الاجتماع الصناعى – الذى يعد فرعاً من علم الاجتماع الاقتصادى حيث يقول التعريف الأخير : « إن ميدان علم الاجتماع الصناعى .. يتمثل فى تطبيق مبادئ علم الاجتماع الملائمة للوضع الصناعى وظروف الإنتاج ، وأسلوب الحياة فى الصناعة ».

See, Moore, Industrial Sociology: Status and Prospects, American Sociological Review; 1948. 13:383.

(٢٠) للوقوف على المعانى الخاصة بهذه الميادين انظر :

Clark Kerr. & H. Hisher, Plant Sociology: The Elite and The Aborigines", in Komarovsky (ed.),

Common frontiers of the Social Sciences, (Glencoe. III.: The Free Press, 1957). pp. 284-286. Edward Gross. Work and Society (N.Y. Crowell, 1958). p. 45 Miller & Form. Industrial Sociology. (N.Y., Harper, 1957). pp. 14-23.

(٢١) للوقوف على تلخيص موجز للبحوث التي تناولت الروح المعنوية والدافعية في الصناعة انظر :

Katz, D. "Morale and Motivation in induŝtry" In Wayne Dennis, et al, Current Trends in Industrial Psychology, Pittsburgh: University press, 1949), pp. 145-170.

Relevant works include: The protest Ethic and the Spirit of Capitalism (London: (٢٢)
Allen & Unwin 1948); The Religion of China (Glencoe. III: The Free Press, 1959); The Religion of India (Glencoe, III: The Free Press, 1958).

Cf. Bellah. R.N. Tokugawa Religion, (Glencoe, III: The Free Press, 1957), Lennedy. (٢٣)
R, Jr., The Protestant Ethic and The Parsit" American Journal of Sociology, 1962, 68 : 11-20.

Social and Demographic Aspects of Economic Development in India. In Simon (٢٤)
Kuznets, Wilbert. E. Moore, and Joseph. Spengler, (eds.) Economic Growth: Brazil, India, Japan, (Durham:Duke University Press, 1955). p. 294.

Hoselitz. B., Non-economic Barriers to Economic Development" Economic Develo(٢٥)
-pment and Cultural Change (1952-1953), 1 : 9 Hoselitz, Nationalism, Economic Development and Democracy". Annals of The Academy of Political and Social Science (May, 305 : 1—11.e.

Bendix. R., Work and Authority in Industry, (N.Y., Wiley, 1956) see Also. (٢٦)
Bendix, "Industrialization, Ideologies and Social Structure", American Sociological Review (1959, 24: 163-— 632.

Kornhauser, Dubin, and Ross. M., "Problems and Viewpoints" in Industrial Con-(٢٧)
-flict (N.Y.: MacGraw Hill, 1954. pp. 18-19.

Stone. R., "Conflicting Approaches to the Study of Worker-Manager Relations", (٢٨)
Social Forces (1952-1953), 31: 117-124.

(٢٩) يمثل هذا الموقف جون دانلوب J.T.Dunlop في دراسة للمعنوية :

Wage Determination under Trade Unions; (N.Y., Augusts M.: Kelley 1950).

(٣٠) ترتبط هذه المدرسة بأفكار س . بيرلمان Selig perlman والذى عرض أفكاره متكاملة لأول مرة في الدراسة الآتية :

A Theory of The Labor Movement, (N.Y., Macmillan, 1928).

(٣١) للتعرف على هذه التفسيرات في ضوء سلوك العمال البريطانيين إبان الثورة الصناعية انظر :

Smelser N; Social Change in The Industrial Revolution; (Chicago: University Press, 1959) pp. 389-399.

31 Ross. A.M. & Irwin. D.; "Srtike Experience in Five Countries 1927-1947: An Interpretation Industrial and Labor Relations Review (1950-1951 4; 233-342. See Also Ross, Trade Union Wage Policy (Berkeley University of California Press, 1948).

Dunlop. J. & whyte W.F., Frame work For The Analysis of Industrial Relations: (٣٢)
Two views". Industrial and Labor Relations Review, (1949-1950), 3 : 383-401. Schneider L. & Lysgaard. S., "Deficiency and Conflict in industrial Sociology". American Journal of Sociology (1952-1953). 12 : 49- 61.

Hoselitz. B; "Sociological Aspects of Economic Growth; (Glencoe III.: The Free (٣٣)
Press, 1960) pp. 85- 114.

See Mills. The Power Elite (N.Y. Oxford university Press, 1956) And The Causes of (٣٤)
World War III (N.Y., Simon and Schuster, 1958).

Hunter. F.; Community Power Structure, «Chapel Hill. : University of North (٣٥)
Carolina Press, 1953».

Miller. D; "Industry and Community Power Structure: A Comparative Study of (٣٦)
an American and English City", American Sociological Review; «1958», 23. 9-15.

(٣٧) Nimkoff, M.F. & Middleton. R; "Types of Family and Types of Economy" American Journal of Sociology; «1960-1961», 66 : 215225.

(٣٨) Abegglen. J. C., "Subordination and Autonomy attitudes of Japanese Workers". American Journal of Sociology, «1957-1958», 63 : 181-189.

(٣٩) Levy. M., The Family Revolution in Modern China (Cambridge: Harvard University Press, 1949) pp. 350-365.

(٤٠) Siegel. A; "The Economic Environmet in Human Relations Research" in. Conard. A, et al (eds.) Research on Industrial Human Relations: A Critical Appraisal, (N.Y. Harper, 1957) 0. 89. See Also, Moore. W; Industrial Relations and The Social Order, rev. ed. (N.Y., Macmillan, 1951) p. 217.

(٤١) Cottrell., F. The Railroader; Stanford: (Stanford University Press, 1840). pp. 76-77.

(٤٢) Mann. F. & Hoffman. R. Individual and Organizational Correlates of Automation. Journal of Social Issues, (1957). 12 : 11p 14.

(٤٣) Faunce. W, Automation in The Automobile Industry: Some Consquences For Inplant Social Structure, American Sociological Review, 1958, 23. 403-406.

(٤٤) See, Barnard; C.; The Functions of Executive, (Cambridge: Harvard University Press, 1958) Also His "The Nature of Leadership" In Barnard, Organization and Management (Cambridge; Harvard University Press. 1956. pp. 80-100. Also Gordon. R., Business Leadership in The Large Corporation (Washington, D.C., Brookings Institution, 1945.

(٤٥) Papendreou "Some Basic Problems in The Theory of The Firm" In Barnard, Haley (ed , A Survey of Contemporary Economics. Vol. II, (Homewood, III: Irwin, 1952- pp. 186-219

(٤٦) Weber, "Bureaucracy", In Gerth & Mills, (eds-From Max Weber, (N.Y., Oxford Univer. Press, 196- 216.

(٤٧) Merton. R.K. "Bureaucratic Structure and Personality; in " Social Theory and Social Structure, revised and enlarged edition, (Glencoe, III, The Free Press, 1957-pp. 195-206

(٤٨) Gouldner. A; Patterns of Industrial Bureaucracy, (Glencoe, III: The Free Press.

(٤٩) Sebznick. P., Leadership in Administration, (Evanston, III. Row Peterson, 1957).

(٥٠) Blau. P., "Co-operation and Competition in a Bureauracy", American Journal of Sociology, (1936- 1954), 59 : 530-535.

(٥١) Barnard; The Functions of Executive, op. cit; p. 122.

(٥٢) March. J., & Simon H with The Collaboration of Harold Guetzkow, Organizations, (N.Y., Wiley, 1958). pp. 36-47.

(٥٣) Trade and Market in The Early Empires (Glencoe, III: The Free Press and The Falcon's Wing Press, 1957).

(٥٤) Loyed G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations. 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1960). pp. 10-12.

(٥٥) Parsons. T; & Smelser. N; Economy and Society (Glencoe, III: The Free Press, 1956) pp. 53-56.

(٥٦) Justus. M. Van der Kroef, "The Indonesian Entrepreneur: Images, Potentalies and Problems., American Journal of Economics and Sociology, (1959-1960, 19 413-425.

(٥٧) Personal Influence (Glencoe, III: The Free Press, 1955.

وانظر كذلك الدراسة التي حاولت أن تتبع مساهمات فبلن ، إلى جانب دراسة خصائص الاستهلاك .

Veblen, Theory of The Leisure Class, (N.Y. Modern Library, 1934.

(٥٨) Harvy Leibenstein, "Bandwagon: Snob, and Veblen Effects in The Theory of Consumer Demand, Quarterly Journal of Economics (1950) 64: 183- 207.

(٥٩) Income, Savings, and The Theory of Consumer Behaviour, (Cambridge, Harvard University Press, 1949,

(٦٠) A Theory of The Consumption «Princeton, University Press, 1957-

(٦١) Psychological Analysis of Economic Behavior, (N.Y., McGraw-Hill, 1951). Chap. III.

الفصل التاسع

علم الاجتماع الصناعى*

ظهر علم الاجتماع الصناعى كميدان للبحث العلمى منذ أقل من عشرين عاماً ، بحيث نستطيع أن نعتبر المرحلة الثانية عشرة من تجارب شركة ويسترن اليكتريك Western Electric Company نقطة بداية مميزة [1] ، وتمثل هذه التجارب دراسة اشترك فيها فريق من الباحثين يضم إلتون مايو E.Mayo وروثلسبرجر Roethlisberger ووليم ديكسون W. J. Dickson وقد استهدفت الدراسة فى البداية قياس الآثار المترتبة على تغيير الظروف الفيزيقية فى العمل فى الإنتاجية ، إلا أن اهتمامهم ما لبث أن تحول عن دراسة تلك الظروف الفيزيقية ، بعد أن كشفت نتائج التجارب أن التغيرات التى أدخلت على هذه الظروف لم تؤد إلى ارتفاع ملحوظ فى الإنتاج . ولذلك لجأوا إلى إحداث تغييرات أخرى فى فترات الراحة ، والترفيه ، وطول يوم العمل . وقد أجريت هذه التجارب الجديدة فى حجرة اختبار خاصة ، تمكن الباحثون فيها من عزل ست فتيات لكى يصبحن تحت الملاحظة المباشرة ، بحيث يكون من اليسير عليهم تتبع التغيرات التى تطرأ على معدلات إنتاجيتهن ، نتيجة لتغير ظروف العمل ، وقد جاءت نتائج هذه المرحلة لتشير إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات إنتاجيةالفتيات .

بيد أن إنتاجية الفتيات ظلت مرتفعة أيضًا ، حينما حاول الباحثون - فى المرحلة الثانية عشرة من التجربة - العودة إلى ظروف العمل السابقة ، حيث كانت الفتيات يعملن تسع ساعات كاملة ، دون وجود فترات للراحة ، أو وسائل للترفيه .

ولقد دفعت هذه التجارب الباحثين إلى التوصل إلى نتيجة مؤداها ، أن هناك مجموعة أخرى العوامل تفوق تأثير الظروف الفيزيقية للعمل ، تدخلت فى إحداث تلك النتائج ، وأنه من اليسير

---

* أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتمادًا على المصدر التالى :

William F. Whyte & Frank. Miller, "Industrial Sociology" In. Gittler. J. (ed). Review of Sociology, Analysis of a decade, N.Y., John Wiley Sons. In c. 1957). pp. 289-345.

أن نفسرها إذا نظرنا إلى حجرة الاختبار باعتبارها تمثل موقفاً اجتماعياً . فمن الواضح أن موقف لفتيات الست يختلف تماماً عن موقف بقية الفتيات فى أقسام المصنع الأخرى ، ذلك أنهن قد عزلن بمفردهن لأسباب ، ولم يطلب منهن أن يقدمن إنتاجية غير عادية ، بل أخبرن أنهن يقمن بدور أساسى فى برنامج تجريبى معين . بالإضافة إلى ذلك أمكن لهن أن يتخلصن من قنوات الإشراف الروتينية ، حيث كن يعملن تحت إشراف ومراقبة أحد الباحثين ، الذى حرص على إشراكهن فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل ، وعمل فى الوقت ذاته على تنمية روابط وعلاقات اجتماعية قوية معهن . وقد كان من نتيجة ذلك أن تغير موقف العمل تماماً ، فقد نمت بين الفتيات مشاعر قوية بالاعتزاز نتيجة لموقفهن المتميز بين بقية عمال المصنع ، وتمكن كذلك من تأسيس جماعة اجتماعية على درجة عالية من التماسك . يضاف إلى ذلك تغير جوهرى فى طبيعة العلاقة بينهن وبين الإدارة .

فى ضوء هذا الموقف الاجتماعى أمكن تفسير ارتفاع معدلات الإنتاجية ، ذلك أنه قد أصبح مؤكداً أن تغيير أنشطة الأفراد واتجاهاتهم . يتطلب أولا تغييراً فى طبيعة العلاقات السائدة بينهم ، وفضلا عن ذلك فقد انتهى الباحثون إلى أن الصناعة تشكل مجتمعاً قائماً بذاته . تلعب فيه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات دوراً بالغ الخطورة . يفوق إلى حد بعيد تأثير الحوافز المادية . أو الظروف الفيزيقية للعمل .

بيد أن هذه النتائج لم تسلم من النقد . فقد ذهب البعض إلى أن تجارب وسترن إليكتريك لم تكشف لنا عن ظواهر جديدة . ولكنها تؤكد أموراً ظاهرة واضحة . غير أن هذا الانتقاد وإن كان ينطوى على قدر من الصحة . إلا أنه لم يأخذ فى اعتباره المعرفة التى كانت سائدة أثناء إجراء تلك التجارب حول السلوك الإنسانى فى الصناعة . ذلك أن نتائج هذه الدراسات قد ظهرت فى وقت انشغل فيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة المجتمعات البدائية والمجتمعات الصناعية الحديثة . ولم يحاول أحدهم أن يخاطر بدراسة مصنع من داخله .

ومن ناحية أخرى اهتم علماء النفس بتطبيق بعض المقاييس السيكولوجية للكشف عن علاقة القدرات الفردية بالظروف الفيزيقية للعمل . هذا بالإضافة إلى التصورات الاقتصادية للسلوك التى شاعت فى ذلك الوقت . والتى كانت تنظر إلى سلوك العامل الصناعى نظرة مادية ، وعقلية بحتة .

لذلك قدمت لنا نتائج هذه التجارب أساساً واقعاً قوياً ، يمكننا من رفض تلك التفسيرات الفردية والاقتصادية . لأنها أوضحت ولأول مرة أن المصنع يشكل نسقاً

اجتماعيًا Social System يعكس كثيرًا من خصائص هذه الحياة الاجتماعية فى المجتمعات المحلية . ولقد فتحت هذه النتائج أيضًا المجال لإجراء دراسات واسعة فى ميدان علم الاجتماع الصناعى .

ومن ناحية أخرى أسهمت جهود عدد من الباحثين فى تقدم دراسات علم الاجتماع الصناعى ، وذلك قبل أن ينشر التقرير الخاص بتجارب ويسترن إليكتريك عام ١٩٣٩ فى مؤلف بعنوان « الإدارة والعامل Management and the Worker» فقد أجرى لويد وارنر Warner دراسة تناول فيها النسق الاجتماعى للمصنع الحديث (٢٩) بالإضافة إلى إسهامه فى توجيه المرحلة التجريبية التى أعقبت تجارب حجرة الاختبار فى دراسات هاوثورن ، وهى المرحلة التى اهتم فيها الباحثون بصفة خاصة بدراسة التنظيم الاجتماعى الشامل وأطلق عليها The Bank Wiring Room كما تحول اهتمام علماء الأنثروبولوجيا نحو دراسة المجتمع الصناعى ، فى محاولة لاستخدام الإجراءات المنهجية والأسس النظرية لعلمهم فى بحث ودراسة مشكلات المجتمع الصناعى بطريقة متعمقة . فقد صاغ إليوت شابل E. Chapple وكونارد أرنسبرج Arensberg(٩) اتجاههما التفاعلى فى دراسة التنظيم الاجتماعى ، حيث قدم شابل أول نموذج لقياس التفاعل الذى يمثل أداة بحث لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة . ولقد أدى اهتمام علماء الأنثروبولوجيا هذا بدراسة المجتمع الصناعى ،إلى تكوين جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية عام ١٩٤١ والتى أصدرت بعد ذلك مجلة « التنظيم الإنسانى Human Organization » وأخذت منذ ذلك الوقت تنشر مجلدات ضخمة تضم بحوثًا عديدة فى ميدان الصناعة والتنظيمات الاجتماعية عمومًا .

أما وايت باك E.W. Bakke فقد أخذ ينشر نتائج دراساته عن مشكلات الإنسان المتعطل بادئاً بإنجلترا(٤) . ثم نيوهافن New Haven (٣ ، ٥) ولقد وجهت نتائج هذه الدراسات أنظار الباحثين إلى أن للمهنة وظائف اجتماعية ونفسية هامة ، وليست وسيلة للكسب المادى فحسب ، وهذا بدوره جعلهم يهتمون بدراسة معنى العمل وقيمته بين عمال الصناعة . .

وقد أسهم كورت ليفين K Lewin إسهامًا ملحوظًا فى نمو علم الاجتماع الصناعى ، من خلال دراساته العديدة حول الجماعات الصغيرة ٢٣ ، والتى حاول فيها أن يكشف عن كفاءة المناهج المستخدمة فى دراسة الجماعات ذات الاستقلال الذاتى فى دراسة جماعات العمال فى التنظيمات الصناعية(٢٢) وفى ضوء ذلك قام إلكس بافيلاس A. Bavelas وجون فرنش J. French ولستركوش L. Coch ، (١٠) ببرنامج تجريبى واسع فى شركة

هاروود الصناعية Harwood Manufacturing Company

على أن دراسات علم الاجتماع الصناعى أخذت منذ عام ١٩٤٠ تسير بخطى ثابتة وسريعة ،وبخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله فى أنماط مختلفة من التنظيمات . ولقد أسهم فى نمو وتطوير هذه الدراسات ، تأسيس لجنة العلاقات الإنسانية التى كانت تمثل هيئة دائمة للبحوث فى ميدان الصناعة بجامعة شيكاغو ، ضمت إلى عضويتها جاردنر B. Gardner وهافجهرست R. Havighurst ولويد وارنر ، ودافيز E. Davis وايفريت هيوجز E. Hughes وهاريبسون F.H. Harbison وجورج براون G. Brown وولیم فوت وایت W.H. Whyte ، ثم أعقب ذلك إنشاء عدد من مراكز البحث هى مركز العمل والإدارة بجامعة ييل Yale ، ومعهد التكنولوجيا ومعهد البحث الاجتماعى بجامعة ميشجن ، والتى عملت على إجراء مجموعة متنوعة من البحوث الاجتماعية ، والنفسية ، والتنظيمية شملت عددًا هائلاً من الصناعات .

وهكذا استطاع علم الاجتماع الصناعى أن يثبت أقدامه كميدان معترف به للدراسة والبحث . ولسوف نحاول فى الصفحات القليلة القادمة أن نقدم عرضًا لدراسات هذا الميدان ، فى محاولة لتنظيم الدراسات ، وفى وحدة منطقية متكاملة .

الصناعة والمجتمع المحلى :

يهتم علماء الاجتماع الصناعى – فى الوقت الحاضر – بدراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلى.باعتبار أن التنظيم الصناعى لا يوجد فى فراغ ، وإنما يتوقف قدر كبير من فهمنا لديناميات البناء التنظيمى ، وطابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، على إدراكنا للإطار المجتمعى الذى يحيط بالتنظيم والقوى العديدة التى تربطه ببناء المجتمع ، وفى ضوء ذلك اتجهت بعض البحوث نحو تفسير الظواهر الاجتماعية فى المجتمع الصناعى ، من خلال وضعها فى السياق المجتمعى الأكثر شمولا .

فقد حاول لويد وارنر فى دراسته لليانكى سيتى Yankee City أن يفسر ظاهرة اتحاد عمل الأحذية بالإشارة إلى التغيرات التى حدثت للبناء الاجتماعى للمصنع من ناحية ، وفى المجتمع المحلى من ناحية أخرى (٢٩) ، حيث كان من نتائج التغيرات التكنولوجية التى أدخلت على نظام العمل فى المصنع ، انهيار التدرج المهنى القائم على المهارات الحرفية ، ومن ثم أصبح العمال المهرة الذين كانوا يشغلون مكانة أساسية فى تنظيم العمل ، عمالا شبه مهرة لا يتعدى الدور الذى يقومون به

تشغيل الآلات ومراقبة إنتاجها ، كما كشف أيضًا عن مدى التغير الذى أصاب بناء المجتمع المحلى ؛ فلم تعد للمدينة مكانة اقتصادية عمالية ، وهذا بدوره أدى إلى هبوط مكانة إدارة مصنع الأحذية فى المجتمع المحلى ، حيث كان رجال الإدارة فى المصنع يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع المحلى . يضاف إلى ذلك ما أدى إليه إضراب العمال من ضعف لقوة الإدارة ، وتدعيم وتنظيم للنشاط النقابى ومنحه القدرة على تنظيم حركة العمال وتوجيه سلوكهم .

وفى دراسة أخرى لأنماط الصراع والتعاون داخل المصنع ، حاول هاربسون Harbison وديوبين Dubin البحث عن تفسير ملائم لتلك الظواهر ، وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتمع المحلى ، وما يسود بينهما من تأثير متبادل . وقد أدى ذلك بهما إلى أن يخلصا إلى نتيجة مؤداها : أن انسجام العلاقات وتوافقها بين شركة ستوديبيكر Studebaker Company وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الإقامة التى جمعت بين إدارة الشركة وعمالها فى مجتمع محلى واحد ، واعتقادهم بأن رفاهية المجتمع تعتمد إلى حد بعيد على ما يحدث داخل المصنع [١٥] .

كما أشار كير Kerr وسيجل Siegel [٢٠] إلى أن هناك صناعات تتميز بميل واضح نحو الإضراب إذا ما قورنت بغيرها . وقد أكد أن هذه الفروق بين الصناعات لا ترجع إلى مهارة الإدارة فى ممارسة العلاقة الإنسانية ، بل إلى العلاقة بين الصناعة والظروف المجتمعية المحيطة بها . ففى صناعة استخراج المعادن – مثلا – يقيم العمال فى مجتمعات محلية تعزلهم – نسبيًا – عن عمال الصناعات الأخرى كما تفصلهم عن إدارة الشركة ، وهذه العزلة هى التى تؤدى إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم ، وتدعم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها ، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة ، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير التى توجه سلوك الأعضاء فى اتجاه يعارض أهداف الإدارة ويقاوم السلطة الرسمية .

ولقد تأكدت وجهة نظر كلارك وكير بعد أن نشر ألفن جولدنر A. Gouldner [١٤] نتائج دراسته المتعمقة على أحد مصانع الجبس gypsum Plant والتى قارن فيها بين الفروق فى استجابة قسمى التعدين والورق للإجراءات والقواعد البيروقراطية ، التى حولت العلاقات غير الرسمية بين الأعضاء إلى علاقات أكثر رسمية ، بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع ، فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمى البيروقراطى بطريقة فعالة ، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح . ولقد حاول جولدنر أن يفسر الفروق فى الاستجابة للتحول البيروقراطى من زاويتين :

الأولى : تمثل دراسة لتنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع ، حيث كشفت هذه الدراسة عن أن عمال التعدين ينتظمون فى جماعات صغيرة متماسكة ، لا يتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص . وتمارس هذه الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية ، وهذا بدوره هو الذى جعلها قادرة على تنمية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل ، والتى تشكل اتجاهات الأعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمه الرسمى ، أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك . حيث تميزت علاقاتهم الاجتماعية بالتفكك والفردية ، مما جعلهم يفشلون فى تكوين تنظيم اجتماعى غير رسمى ، وهذا هو الذى أسهم فى خضوعهم للسلطة الرسمية ، وقبولهم للضغوط التى تمارسها الإدارة الجديده للمصنع .

أما الزاوية الثانية : التى فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق ، فهى تمثل دراسة لظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين فى المجتمع المحلى . فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل فى المصنع ، فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعة التضامنية فى مجتمعهم المحلى ، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل .

ولقد أدت نتائج هذه الدراسة بجولدنر إلى الاعتقاد بأن بناء المجتمع المحلى ، يؤثر على نحو واضح فى اتجاهات الأفراد وعلاقاتهم وتوافقهم فى المجتمع الصناعى .

بيد أن فيليب سيلزنيك P. Selznick قد أوضح أن بناء المجتمع المحلى يمكن أن يمارس ضغوطاً من شأنها أن تعدل من أهداف التنظيم (٣٢) . فقد كان الهدف الأساسى لمنظمة تنسى فالى (TVA) هو رفع مستوى المعيشة فى بعض المناطق القروية ، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات مثل : تنظيم الرى ، وتدعيم القوة الكهربائية ، وتوزيع المخصبات ، وتطوير الممارسات الزراعية عن طريق الإرشاد الزراعى . غير أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين فى تلك المناطق قد مارست مجموعة من الضغوط على سياسة التنظيم ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى تعديل الأهداف الأساسية للمنظمة ، لكى تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات .

والواقع أنه قد تجمع لدينا فى الوقت الحاضر قدر هائل من الدراسات التى كشفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أن العلاقة بين الصناعة والمجتمع متنوعة ، وذات اتجاهات متعددة ، إلا أن معظم علماء الاجتماع الصناعى يرون أن نتائج تلك البحوث لاتزال فى حاجة إلى مزيد من الصياغة والتنظيم .

التكنولوجيا والعلاقات الإنسانية :

على الرغم من أن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية قد حظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ فيبر ودوركيم حتى ريزمان Riesman وتوينبى Toynbee إلا أن الدراسات التى تناولت تحليل تلك العلاقة فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، كانت تميل إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغير التكنولوجى فى نطاق محدود للغاية . ويمثل ذلك دراسات هاربسون وديوبين[١٥] ، ولويد وارنر وغيرهم ، والتى عنيت ببحث آثار التغير التكنولوجى فى مصنع معين بالذات ، أو على نطاق المجتمع المحلى المحدود ، بدلا من الاهتمام بمناقشتها من منظور ثقافى أو مجتمعى أكثر شمولا .

وتمثل دراسة كوتريل Cottrell لإحدى المدن التى تعتمد فى نشاطاتها الاقتصادية على السكك الحديدية [١١] ، محاولة للكشف عن نتائج التغير التكنولوجى ومصاحباته فى المجتمع المحلى . فقد ترتب على تشغيل القطارات بالقوة الكهربائية بدلا من قوة البخار ، تغيرات اجتماعية واسعة شملت النظام الاقتصادى ، والمكانة الاجتماعية ، والتنظيم السياسى فى المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن الحياة الاقتصادية فى المدينة كانت تعتمد فى المحل الأول على خدمات السكك الحديدية .

كما كشفت دراسات عديدة عن العلاقات الوثيقة بين خصائص العمل الفيزيقية (التكنولوجيا) ، وبين المكانة الاجتماعية ، والتوافق لظروف العمل ، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة داخل الجماعات . وتعد دراسة تريست E.L. Trist وبامفورث K.W. Bamforth عن التغيرات التى طرأت على التنظيم الاجتماعى للعمل فى مناجم الفحم البريطانية [٣٧] . محاولة لقياس نتائج التغير التكنولوجى وآثاره على العلاقات الإنسانية . فقد تغير نظام العمل التقليدى الذى كان متبعاً فى استخراج الفحم ، نتيجة للتوسع فى استخدام الآلات والأدوات الجديدة التى تسمح بإنتاج الفحم على نطاق واسع ، وبعد تطبيق الطريقة التى أطلق عليها Longwall miningn فيما بين عامى ١٩٢٠ – ١٩٣٠ . ولقد صاحب هذا التغير التكنولوجى تفتيت فى الأعمال ، بحيث أصبح كل عامل يقوم بأداء دور روتينى ومحدد ، لا يتطلب قدراً كبيراً من المهارة . ولقد أدى ذلك بدوره إلى تغيرات مصاحبة فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، حيث تفككت الجماعات الاجتماعية غير الرسمية التى كانت قائمة على أساس نظام العمل الجماعى التقليدى فى استخراج الفحم ، وحلت محلها جماعات العمل الرسمية ، التى تتميز بالتفكك

والعلاقات الصورية ، والخضوع للسلطة الرسمية والإجراءات البيروقراطية . ونتيجة لذلك فقدت ظروف العمل ما كانت تتمتع به من قيمة اجتماعية عالية ، بل أصبح العمال يعانون قدراً كبيراً من القلق ، والضيق النفسى ، الذى ترتب على اغترابهم عن أعمالهم القديمة والتى كانت تتطلب مهارة عالية فى الأداء مما كان يولد لديهم شعوراً بالفخر والاعتزاز . وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات الغياب ونقص فى الإنتاجية ، وعدم استقرار فى العمل .

بيد أن علماء الاجتماع الصناعى اهتموا بوجه خاص بدراسة العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والأنساق الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، باعتبار أن نوع الآلات ، وعددها ، وحجمها ، ومواضعها تؤثر بطريقة مباشرة فى حجم جماعات العمل الرسمية ، ومعاييرها وقيمها ، والمكانة الاجتماعية ، ومجرى الاتصال . ولقد تتبع شارلز ووكر C. Walker وروبرت جيست R. Guest الآثار الإنسانية التى ترتبت على العمل فى خطوط التجمع الآلية (٣٨) Automative Assembly Line فخلصا إلى أن نظام العمل وإن كان يسمح بوجود قدر محدود من التفاعل بين العمال ، إلا أنه لا يتيح الفرصة لتكوين جماعات أولية تتمتع بالاستقرار ، وهذا هو الذى يجعلنا نذهب إلى أن التقسيم الفنى والوظيفى للعمل يؤثر فى تحديد طبيعة التنظيم الاجتماعى ونمط العلاقات الاجتماعية .

والواقع أن لدينا الآن قدراً هائلا من الدراسات التى عنيت بكشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى داخل التنظيمات الصناعية ، إلا أن ما يؤخذ على تلك الدراسات أنها لا تتعدى النطاق المحدود لجماعات العمل ، أو الديناميات الداخلية للتنظيم الصناعى ، ومعنى ذلك أن الحاجة مازالت ماسة إلى صياغة تعميمات وقضايا نظرية تفسر العلاقة بين التصنيع أو التكنولوجيا والحياة الاجتماعية والثقافية على نحو أكثر شمولا ، وسوف يكون هذا العمل ركيزة أساسية فى عقد مقارنات واسعة فيما يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى فى أنماط مختلفة من التنظيمات الصناعية .

الروح المعنوية والإنتاجية :

يعنى كثير من الباحثين والعاملين فى التنظيمات الصناعية بدراسة وتحليل العلاقة بين الروح المعنوية Morale والإنتاج ، اعتقاداً منهم بوجود علاقة أو ارتباط موجب بين هذين المتغيرين ، بمعنى أن الروح المعنوية العالية يصاحبها ارتفاع فى معدلات الإنتاج ، والعكس صحيح .

غير أننا نعتقد أن صياغة تعميم على هذا النحو يتعين أن يأخذ فى اعتباره بداءة ، التعريف الذى نقبله للروح المعنوية ، فإذا كنا نعرف الروح المعنوية فى ضوء الرضا عن العمل ، فليس من المتوقع إذن أن نجد علاقة ارتباطية بينها وبين الإنتاجية ، ذلك أن الأفراد قد يكونون على درجة عالية من الرضا عن أعمالهم ، ومع ذلك لا يتوفر لديهم الدافع لزيادة الإنتاج .

وفى ضوء تلك النظرة يرفض معظم الباحثين تعريف الروح المعنوية بالرجوع إلى فكرة الرضا عن العمل ، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام متفق عليه للروح المعنوية إلا أننا نجد عدداً من الباحثين فى ميدان التنظيم ينظرون إلى مفهوم الروح المعنوية من زاويتين : الأولى هى العواطف والمشاعر التى يكونها الأفراد نحو بعضهم ، والزاوية الثانية ، تمثل عواطفهم ومشاعرهم نحو التنظيم ، والالتزام الجماعى لتحقيق الأهداف التنظيمية ، فقد ذهب هربرت بلومر H. Blumer[8] إلى أن الروح المعنوية للجماعة تعنى « وجود استعداد بين أعضائها للتحرك بطريقة جماعية نحو تحقيق هدف معين ، ومعنى ذلك أن الروح المعنوية مرتبطة بتوحيد أعضاء الجماعة بهدف محدد ، تسبغ عليه الجماعة قيمة عالية ، وتسعى لتحقيقه برغبة جامحة » أما ألكسندر ليوتن A Leighton [21] فقد عرف الروح المعنوية بأنها « قدرة الجماعة على تحقيق قدر من التكامل والانتظام ، والتنسيق الدائم من أجل إنجاز هدف مشترك » ، كما أضاف ليوتن إلى ذلك خمسة عوامل أساسية تسهم فى تشكيل الروح المعنوية هى :

أولاً : توحد كل عضو بالجماعة وإيمانه بالهدف المشترك .

ثانيًا : اعتقاد أعضاء الجماعة وإيمانهم بالقيادة .

ثالثًا : ارتباط كل عضو ببقية الأعضاء .

رابعًا : قدرة الجماعة وكفاءتها التنظيمية .

خامسًا : وأخيرًا : الاتزان العاطفى والانفعالى بين أعضاء الجماعة . ووفقًا لذلك يصبح من الممكن أن نذهب إلى أن هناك ارتباطًا إيجابيا بين الروح المعنوية العالية وبين ارتفاع معدلات الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى أن رفع الإنتاج يمثل هدفًا للجماعة ، تسعى إلى تحقيقه بكفاءة عالية ، إذا ما قورنت تلك الجماعة بجماعة أخرى لم تجعل من رفع معدل إنتاجها هدفاً اجتماعياً .

على أننا نستطيع بعد ذلك أن نحلل العلاقة بين تماسك الجماعة ، باعتباره مظهرًا للروح المعنوية ،وبين الإنتاجية [31] . فنستطيع أن نتوقع انخفاض معدل إنتاجية الجماعة إذا تفرق أعضاؤها ، أو سادت بينهم صراعات من شأنها أن تعمل على تفكك الجماعة ، وذلك على العكس من جماعة أخرى متماسكة تجعل من تحقيق إنتاجية عالية هدفًا أساسيا لها ، ومع ذلك يتعين

أن نلاحظ أنه ليس من الضرورى أن تسير العلاقة بين التماسك والإنتاجية على النحو السابق . فقد تكون الجماعة على درجة عالية من التماسك ومع ذلك تحتفظ بمستوى منخفض للإنتاج . ويرجع ذلك فى هذه الحالة إلى معايير الجماعة ، وقيمها ، وتنظيمها الذى يوجه سلوك الأعضاء ويحدد تصرفاتهم ، وبالتالى يصبح الفارق بين الجماعات ليس هو فقط درجة تماسكها ، بل ما يسود بين أعضائها من قيم ومعايير متصلة بالإنتاج الأمر الذى نستطيع أن نقول معه إن التماسك أو التفكك هما مظهران يعكسان تنظيم الجماعة واتجاهات الأعضاء .

والواقع أن بحوث سايلز L. Sayles وستراوس G. Strauss قد أسهمت فى الكشف عن الظروف المصاحبة والمرتبطة بتماسك الجماعات (٣٠) . فقد ذهبا إلى التجانس بين الأعمال التى يؤديها أعضاء الجماعة يمارس تأثيرًا قويا ، فالتشابه بين العمال فى نوع العمل وقيمة الأجر يجعلهم أكثر ميلا نحو الترابط والاتصال الوثيق ، إذا ما قورنوا بجماعات العمال غير المتجانسة فى هذين الظرفين .

ومع ذلك فإننا نعتقد أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تتدخل فى هذا الموقف ، فإن كان التماسك يعنى وجود معيار جماعى يتصل بالإنتاج ، فما الذى يوجه هذا المعيار نحو رفع الإنتاج أو خفضه ؟ لاشك أن الكشف عن تلك العوامل يقتضى دراسة العلاقات بين جماعة العمل وبين التنظيم الإدارى ، أو بعبارة أخرى موقف التنظيم الاجتماعى غير الرسمى من التنظيم الرسمى البيروقراطى . ولعله من الأفضل فى هذا الصدد أن نلقى بعض الضوء على سلوك المشرف باعتباره يمثل حلقة اتصال بين الجماعة من ناحية ، والبناء الاجتماعى الشامل من ناحية أخرى . ولقد تجمعت لدينا دراسات عديدة وبخاصة تلك التى أجراها علماء النفس الاجتماعى ، تقدم وصفًا لعملية الإشراف وتأثيرها فى الإنتاج .

ومن أهم تلك الدراسات بحوث رنسيس ليكرت R. Likert وزملائه فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميشجن ، والتى تناولت دراسة القيادة والإشراف فى تنظيمات العمل ودورها فى الإنتاج . وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن تمييز بين نمطين للإشراف : الأول هو الإشراف الموجه للعمال Employee Centered أما النمط الثانى فهو الإشراف الموجه للإنتاج Production Centered (٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨) فالمشرف الذى يركز اهتمامه على العمال هو الذى يحيطه مرءوسوه بنظرة إنسانية خالصة ، لأنه أكثر قدرة على الاهتمام بشئونهم ورعاية مصالحهم ؛ فالإشراف فى نظره وظيفة اجتماعية ونفسية ، قبل أن يكون مهمة رسمية وإدارية ، وذلك على العكس تمامًا من المشرف الذى يوجه إشرافه للإنتاج ، فهو فى نظر مرءوسيه لا يعنى بالجماعة بقدر ما يهتم بإنجاز العمل وأدائه ، ولقد خلص ليكرت وزملاؤه من هذه البحوث

إلى أن المشرف الذى يوجه إشرافه للعمال يستطيع أن يحقق إنتاجية عالية تفوق تلك التى يحصل عليها المشرف الذى يعنى بالإنتاج فى المحل الأول [١٨].

بيد أن كارل شارتل G. Sharttle [٢٣]، وجون همفل J. Hemphill [١٦] ورالف ستوجدل R. Stogdill (٣٥، ٣٦)، قد ذهبوا فى دراساتهم للقيادة بجامعة أوهايو إلى أن الثنائية التى أسفرت عنها دراسات ليكرت وزملاؤه تبسط الوقائع بدرجة ملحوظة؛ فقد تمكنت دراسات جامعة أوهايو من خلال استبارات كشفت عن إدراك العمال للمشرفين، من عزل عاملين إحصائيين مستقلين هما التقدير Consideration والقدرة على المبادأة Initiating Structure ويشير التقدير إلى اهتمام المشرف بمشاكل مرءوسيه ورعايته لمصالحهم. أما القدرة على المبادأة، فهى تعنى نشاط المشرف وإيجابيته فى تحقيق أهداف الجماعة، وتحديد موقفها، وربطها ببقية التنظيم، أو بعبارة أخرى تشير القدرة على المبادأة إلى قدرة المشرف على صياغة موقف الجماعة وتشكيله.

ولاشك أن هناك قدراً كبيراً من التشابه بين مفاهيم ليكرت وشارتل وهمفل. «فالإشراف الموجه للعمال»، يكاد يتفق مع مفهوم التقدير، كما أن «القدرة على المبادأة» يمكن إدراجها تحت الإشراف الموجه للإنتاج. غيرأن الفارق الأساسى بينهما يتمثل فى أن دراسات أوهايو تؤكد أهمية الاستقلال الإحصائى بين المتغيرين. ومعنى ذلك أن من الممكن أن يحصل المشرف على درجة عالية فيما يتعلق بعامل التقدير، ويحصل كذلك على درجة مماثلة فى قدرته على المبادأة، أو يحصل على درجة منخفضة فيهما معًا، وقد يحصل على درجة عالية فى متغير معين ودرجة منخفضة فى المتغير الثانى.. وهكذا. إذًا فنحن لا نستطيع التنبؤ بالدرجة التى سيحصل عليها فى عامل معين، إذا علمنا سلفًا درجته فيما يتعلق بالعامل الثانى.

ومن ناحية أخرى يميل شارتل إلى الاعتقاد بأن أكثر المشرفين فعالية أولئك الذين يحصلون على درجة عالية فى «القدرة على المبادأة و«التقدير» فى نفس الوقت. ومع ذلك فقد كشفت شواهد دراستهما عن أن ظروف العمل تؤثر إلى حد بعيد فى نوعية الإشراف. ففى بعض المواقف يكون من الأفضل أن تكون قدرة المشرف على المبادأة عالية لكى يمكن تحقيق مستوى عال للإنتاج، بينما قد تتطلب مواقف أخرى مشرفًا يحظى بدرجة عالية من التقدير من مرءوسيه حتى يمكن أداء العمل ورفع مستوى الإنتاج.

والواقع أنه برغم ما يدعم نتائج دراسات ميشجن وأوهايو من بيانات مسحية، وشواهد إحصائية. إلا أن هذه الدراسات تعانى من نقطة ضعف أساسية. ذلك أن النتائج التى انتهت إليها

تعتمد على إدراك المرءوسين لسلوك المشرف ، وهذا الإدراك هو فى حقيقته استجابة لذلك السلوك . ومعنى ذلك أنه مازالت تنقصنا الصورة الواقعية لأنماط السلوك التى يمارسها المشرفون . غير أن ذلك لا يعنى أن تلك البيانات عديمة القيمة ، فاستخدام استبيان دقيق قد يسمح لنا بالحصول على ثروة من البيانات إلا أن هذه البيانات تمثل جانباً فقط من الموقف الاجتماعى ، الذى لن تكتمل بقية جوانبه إلا بعد ملاحظة السلوك الفعلى للقادة ، والذى نستطيع فى ضوئه فقط فقد أن نفسر إدراك المرءوسين لرؤسائهم .

ولقد درس عدد من الباحثين فى جامعة ميتشجن [١٨] العلاقة بين إحكام الإشراف وبين معدلات الإنتاج ، ويبدو أنهم يتفقون عموماً على أن المشرف الذى يكتفى بإعطاء توجيهات عامة تاركاً لمرءوسيه قدراً من الحرية فى أداء العمل ، يحصل على نتائج أفضل فيما يتعلق بالروح المعنوية والإنتاجية ، إذا ماقورنت بالنتائج التى يحصل عليها المشرف الذى يراقب بإحكام سلوك العمال ، ويتولى وحده اتخاذ القرارات ، وتحديد نظام العمل بدقة . كذلك كشفت البحوث التى بدأها كورت ليفين [٢٣] ، وتابعها إلكس بافيلاس [*] A. Bavelas ولسركوش Coch وجون فرنش J. French كشفت عن أن إشراك العمال فى اتخاذ القرارات ، وفى المناقشات الجماعية فيما يتعلق بظروف عملهم ، يؤدى إلى رفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الإنتاج ، وأخيراً أوضحت تجارب هاروود Harwood أن العمال كانوا أكثر استعداداً لقبول التغيرات التكنولوجية وبالتالى أكثر إنتاجية حينما كان يسمح لهم بقدر من المشاركة فى اتخاذ القرارات .

بيد أن هذه المناقشات الجماعية ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات وإن كانت تمارس فى الواقع تأثيراً قويا فى تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم ، إلا أنها تثير مجموعة من الصعوبات . ذلك أن استخدام هذه المفاهيم قد يورطنا فى قبول تعميمات لا تنهض على شواهد كافية ، فقد نميل إلى استنتاج مؤداه ، أن « الأساليب الديمقراطية الجماعية » تحقق نتائج أفضل من السلوك الأوتوقراطى ، فيما يتعلق بإنجاز الجماعة وروحها المعنوية فى الوقت الذى لا تتوافر لدينا بيانات كافية حول السلوك الفعلى للقادة خلال تلك المناقشات ، ذلك أن سلوك القائد يختلف وفقاً لعدد من المستويات ، فهو قد يساعد أعضاء الجماعة على الوصول إلى قرارات جماعية بأنفسهم ، وقد يكتفى بأخذ مشورة الجماعة تاركاً لنفسه مهمة اتخاذ القرارات ، وهو أخيراً قد يستخدم هذه المناقشات الجماعية للتظاهر فقط دون أن يعطى وزناً للقرارات التى تسفر عنها ، ومن ناحية أخرى فإن إمكانية استخدام هذه المناقشات الجماعية تعتمد – نسبيا – على طبيعة المشكلة ، والمستوى التنظيمى الذى تتعلق به تلك القرارات ، والسرعة اللازمة لتنفيذها ، وغير ذلك من العوامل والظروف التى لم

نتمكن حتى الآن من الكشف عنها .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن هذه الدراسات تقوم على افتراض مسبق ، يذهب إلى أن المشرف يتمتع بدرجة عالية من التحرر فى أنماط سلوكه ، وما يتخذه من قرارات فى موقف العمل ، بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فالمشرفون المباشرون على العمال يشغلون مكانة دنيا فى التسلسل الإدارى للتنظيم ، وهذا بدوره يجعل أنماط سلوكهم وعلاقاتهم مع العمال محكومة بسياسة الإدارة وتوجيهاتها من ناحية ، والضغوط التى تفرض عليهم من المستويات التنظيمية العليا من ناحية أخرى ، ومعنى ذلك أن الذوق فى أنماط الإشراف يتأثر إلى حد بعيد بالبناء التنظيمى القائم . وقد ميز جاردنر Gardner ومور Moore [١٣] بين شكلين أساسيين للبناء التنظيمى :

الأول : يمثل التسلسل الضيق الطويل .

أما الثانى : فهو التسلسل الواسع العريض

ويعتمد الشكل الأول على نظرية نطاق الإشراف Span of Control والتى تذهب إلى أنه يتعين أن يكون هذا النطاق فى مستوى الإدارة العليا ضيقاً بقدر المستطاع ، بينما يمكن أن يتسع كلما هبطنا سلم التسلسل الإدارى . فإذا كان المدير التنفيذى لايستطيع الإشراف إلا على جماعة صغيرة قد لا تتعدى تسعة أشخاص ، فإن رئيس العمال يمكنه أن يمارس إشرافه على جماعات تفوق ذلك بكثير ، طالما أن العمل الذى يقوم به العمال فى هذا المستوى الأدنى يكون عادة روتينياً ونمطياً ومع ذلك فيجب ألا يزيد عدد هذه الجماعات إلى درجة كبيرة ، حتى يتمكن المشرف من ممارسة إشراف محكم ودقيق .

أما الشكل الثانى : للبناء التنظيمى فهو يقوم على افتراض مؤداه « أنه يمكن أداء العمل على نحو أكثر كفاءة ، إذا ما منح العاملون قدراً أكبر من التحرر فى أداء العمل ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات » . وهذا هو الذى يسمح بتوسيع نطاق الإشراف والنتيجة التى يخلص إليها جاردنر ومور هى أن نمط الإشراف فى المستويات الدنيا لا يمكن تفسيره مستقلا عن البناء التنظيمى والفلسفة التى ينهض عليها شكل التسلسل الإدارى .

النظرية فى علم الاجتماع الصناعى :

المحك الأساسى لاختبار قوة النظرية السوسيولوجية ، هو قدرتها على التفسير والتنبؤ بالأحداث الإنسانية . ومعنى ذلك أن تقويم النظرية يتعين أن يتم فى ضوء البيانات العديدة التى تنتهى إليها البحوث الإمبيريقية . والواقع أننا لا نستطيع أن نقوم فى هذا الصدد بتلك المحاولة لتقويم نظريات

الاجتماع الصناعى ، ذلك أن الغرض المحدد لهذا الفصل لا يسمح بهذا العمل ، الأمر الذى يجعلنا نحصر نطاق مناقشتنا لتلك النظريات التى استخدمتها الاتجاهات الرئيسية فى هذا العلم ، مع محاولة لتقديم بعض الملاحظات حول كفاءة هذه الأدوات .

ويتمثل الاتجاه النظرى الأول فى الدراسات السوسيولوجية لماكس فيبر M. Weber والتى حلل فيها ظاهرة البيروقراطية ، وناقش عناصرها ونتائج نموها المتزايد فى المجتمع المعاصر ، بالإضافة إلى المساهمات التى قدمها بعض الباحثين الذين تأثروا بمفاهيم فيبر ، ومن بينهم رينهارد بندكس R.B. Bendix وهيربرت بلومر H. Blumer وروبرت ديوبن R. Dubin ، وألفن جولدنر A. Gouldner وسيمور ليبست S. Lipset ، وروبرت ميرتون R. Merton ، وولبرت مور W. Moore وفيليب سيلزنيك P. Selznich وأهم ما يميز هذا الاتجاه أنه يهتم بدراسة ظواهر أو مشكلات عامة ، فيعنى – مثلا – بتحليل البيروقراطية من حيث عناصرها وآثارها ،وعلاقات القوة ، والتحول نحو المهن الفنية العليا ، والنسق الاجتماعى الشامل للتنظيم ، والهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى تقديم صورة متكاملة للنمو التنظيمى والظروف المجتمعة بوجه عام ، من منظور ثقافى وحضارى شامل . ومعنى ذلك أن البحث فى هذا الاتجاه لا يعنى بدراسة العلاقات الشخصية المتبادلة من خلال التركيز على جماعات العمل الصغيرة ، أو ببحث ظواهر جزئية كالقيادة ، والروح المعنوية ، وديناميات الجماعات وغيرها ، بل يتجه منذ البداية صوب صورة البناء التنظيمى الكاملة من جهة ، والإطار المجتمعى المحيط بالتنظيمات من جهة أخرى .

ونستطيع أن نشير فى هذا المجال إلى الدراسة التى أجراها ألفن جولدنر بهدف اختبار نظرية فيبر عن البيروقراطية (١٤) ، وبعض التصورات السيكولوجية الأخرى فى مصنع معين بالذات ، حيث إن هذه الدراسة قد حاولت أن تقرب المسافة بين المستويات التصورية للاتجاه السابق ، وبين الصورة الواقعية للتنظيم الاجتماعى ، وذلك فى ضوء دراسة متعمقة للعلاقات الإنسانية فى تنظيم صناعى معين . ولذلك تعد هذه الدراسة محاولة رائدة لتطوير نظرية التنظيم وتطويعها لدراسة ديناميات الحياة الاجتماعية فى تنظيمات العمل .

أما الاتجاه النظرى الثانى فهو يجمع بين عدد من الأطر النظرية التى ظهرت كرد فعل للاتجاه السابق ، حيث صيغت لكى تلائم دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة داخل الجماعات ، والسلوك التنظيمى فى نطاق الصناعة أو خارج نطاقها .

ففى بداية عام ١٩٤٥ عرض وايت باك W. Bakke نظريته عن « توافق السلوك الإنسانى »

(١ ، ٢ ، ٣) : وتقوم هذه النظرية على مفهوم محورى هو « بناء الحياة » Structure of Living الذى يعبر عن النزعة الدائمة لدى الأفراد نحو تشييد التنظيمات وتطويرها ، لذلك فهو يعنى أنماط السلوك التى يتبعها الأفراد لتقل الموارد البشرية والاجتماعية والطبيعية المتاحة لديهم ، واستخدامها فى تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى صياغة الدعائم الأساسية لإنجاز تلك الأهداف وتشمل القواعد ، والرموز ، والطقوس ، التى تحدد ملامح البناء ، وتجعله حقيقة مستقرة » .

وقد حلل باك سبع عمليات أساسية أطلق عليها روابط التنظيم Bonds of Organization باعتبارها أدوات صالحة لتفسير السلوك الجمعى فالنسق الاجتماعى يتكون – فى رأيه – من سبعة أجزاء أساسية ، تشمل الأنشطة والعمليات الآتية :

(ا) مجرى العمل Workflow

(ب) السلطة

(جـ) المكافأة والعقاب .

(د) حشد الموارد اللازمة للتنظيم . .

(هـ) الاتصال .

(و) المكانة .

(ز) التكامل ، ويعبر عن النشاطات التى تحدد التنظيم وترمز إليه كصيغة كلية . وعلى هذا النحو يتوافق الأفراد مع روابط التنظيم من خلال تعاقدات تضمن تحقيق الأهداف التنظيمية .

ولقد شاع هذا النموذج فى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله ، باعتباره يتضمن معظم المفاهيم الضرورية لدراسة الجوانب الأساسية للسلوك التنظيمى . غير أننا نعتقد أن هذا الإطار بما ينطوى عليه من مفاهيم شاملة ، يتسم بقدر كبير من التعقيد ، ذلك أن وايت باك لم يراع عند صياغته مبدأ أساسيًا للنظريات العلمية وهو قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony والذى يذهب إلى أن تحقيق التقدم العلمى يتطلب صياغة قضايا نظرية تضم أقل عدد ممكن من المفاهيم .

وتمثل نظرية المجال عند كورت ليفين الإطار النظرى الثانى ، الذى يسعى إلى كشف وتصوير إدراك الفرد للعالم الخارجى . ولقد عرض ليفين نسقه النظرى فى رسوم وأشكال توضيحية تصور حركة الفرد فى مجاله الحيوى ، حيث يشغل قطاعًا من « حيز الحياة Life Space » أما بقية هذا الحيز فهى تشكل البيئة المحيطة بالفرد والتى تجذبه وتتفاعل معه فى توازن إيجابى . ويتحرك الفرد حركة مستمرة خلال قطاعات الحياة لكى يستطيع أن يحقق أهدافه ، وهذه الحركة هى التى

تؤدى إلى اختلال التوازن الإيجابى بينه وبين البيئة ، نتيجة للعوائق التى تعترض تحركات الفرد والتى يتعين أن يجتازها ليصل إلى منطقة الهدف . والوسيلة الأساسية لتحقيق التوافق بين الذات والبيئة الخارجية تتمثل فى التفاعل الدائم بينهما الذى يحدث عن طريق عملية الإدراك ، ذلك أن الإدراك هو نقطة البدء فى التفاعل بين الفرد والمجال السلوكى . وإذن فلكى يمكننا أن نتنبأ بسلوك الأفراد يتعين أن نتعرف بداءة على إدراكه للقوى السلبية والإيجابية التى تحكم تحركاته فى حيز الحياة ، أوبعبارة أخرى المناطق التى يتحرك خلالها والعوائق التى تعترض تحركاتها لبلوغ منطقة الهدف .

وتكمن أهمية هذه النظرية فى أنها توجه الانتباه إلى ضرورة فهم نظرة الفرد للعالم الخارجى ، والكيفية التى ينظر بها إليه ؛ إلا أن اعتماد النظرية على إدراك الفرد للعالم الخارجى يثير مجموعة من التساؤلات ، فكيف نستطيع أن نستخدم إطاراً بنى أساساً على إدراك الفرد فى فهمنا للسوك الواقعى الملاحظ فى التنظيمات ؟ أو بعبارة أخرى كيف نستطيع أن نستخدم إطاراً يعتمد على إدراء الفرد فى كشف وتحليل مشكلات تتعلق بالبناء التنظيمى ؟

يبقى بعد ذلك الاتجاه النظرى الثالث وهو ما يطلق عليه نظرية التفاعل والذى أسهم فى صياغته عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة اليوت شابل E. Chaple وكونارد أرنسبرج Arensberg اللذان استخدماه فى دراسة الصناعة ، وكذلك دراسات ريتشاردسون F.L.W. Rictardson ، وجورج هومانز G. Homans ووليم فوت وايت Whyte وعلى الرغم من أن هناك أختلافات ضئيلة بين تصورات هؤلاء الباحثين ، إلا أننا نستطيع أن نعرض الأفكار الأساسية لهذا الاتجاه ، من خلال دراسة جورج هومانز « للجماعة الإنسانية » .

فقد حلل هومانز السلوك الاجتماعى فى ضوءثلاثة مفاهيم أساسية هى : التفاعل ، والعواطف ، والأنشطة ، باعتبارها تشير إلى التساند المتبادل بين مظاهر السلوك : أما التفاعل فهو يشير إلى الاتصالات الشخصية المتبادلة ، التى يمكن ملاحظتها موضوعيا والتعبير عنها فى صيغ كمية ، كالمبادأة والاستجابة أثناء تفاعل شخصين ، أما العواطف فترتبط بضروب التفاعل العديدة ، وهى بدورها تشير إلى تلك الحالات السيكولوجية الانفعالية حول الموضوعات ، أو الأشخاص ، والتى اكتسبت قدراً من الثبات والاستقرار خلال الزمن ، وهى على عكس التفاعل لا يمكن اخضاعها للملاحظة المباشرة أو قياسها كميا ، بل إن الباحث يستنتجها من عبارات الأشخاص وأفعالهم . أما العنصر الثالث لتحليل السلوك فهو ، الأنشطة والتى تعنى الأفعال الفيزيقية أو تحركات الأفراد فى العالم الخارجى ، وهى ظواهر يمكن إخضاعها للملاحظة

والقياس الكمى الدقيق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتمد النشاطات على التفاعل والعواطف ، كما تؤثر فيها بدورها . فكمية الانتاج – مثلا – يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة فى الوقت ذاته للتفاعل بين العامل وزملائه ، ورئيسه ، وكذلك للعواطف التى تكونت لديهم نحو تضامن الجماعة وكمية العمل اليومى .

ولما كان هذا الاتجاه قد استخدم فى دراسة العلاقات الإنسانية كإطار للبحث فى علم الاجتماع الصناعى ، لذلك فسوف نحاول أن نناقش الانتقادات التى وجهت إليه فى الفقرة التالية .

تلك صورة موجزة للاتجاهات النظرية الأساسية فى علم الاجتماع الصناعى ، وهى تعكس لنا مدى الاختلاف والتباين بينها ، وهو اختلاف لا يقتصر فقط على استخدام مفاهيم أو مصطلحات متنوعة بقدر ما يمثل اختلافاً فى نوعية التفسيرات ، ونطاق البحث ، والبعد الأساسى الذى يدور حوله . ومع ذلك فإن هذه الأطر النظرية متفقة جميعاً حول موضوع الملاحظة ، والذى يتمثل فى السلوك الإنسانى والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ داخل تنظيمات العمل . وهذا القدر من الاتفاق هو الذى سيمكننا من الإفادة من البيانات التى تقدمها الدراسات العديدة فى هذا الميدان بغض النظر عن الاتجاه النظرى للباحث ، بل إن هذه البيانات سوف يمكن تحليلها من وجهات نظر متعددة .

العلاقات الإنسانية وانتقاداتها الأساسية :

بينما استطاع علم الاجتماع الصناعى أن يحرز تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا أن بعض علماء الاجتماع ورجال الاقتصاد أثاروا عدداً من الانتقادات والتحفظات حول نمو هذا العلم وتطوره . والواقع أنهم لم يناقشوا شرعية البحث السوسيولوجى فى الميادين والموضوعات التى عرضنا لها فيما سبق ، بقدر ما تركزت انتقاداتهم حول ما يسمى « باتجاه العلاقات الإنسانية » والذى تمثله أعمال التون مايو ، وهوايت هيد ، وروثلسبر ، وجاردنر ، وجورج هومانز ، ووليم فوت وايت . وكان أظهر من وجه تلك الانتقادات هيربرت بلومر (٨) . وولبرت مور (٢٦) ورايت ملز (٢٧) ، ودنيال بل D. Bell (٧) وهارولد شيبرد (٣٤) ، وجون دنلوب (١١) ، وكلارك كيرولويد فيشر (١٩) .

وقد يتعذر فى هذا الصدد أن نعرض بالتفصيل لتلك الانتقادات إلا أننا نستطيع تحديد الانتقادات الأساسية التى تحظى بموافقة عامة على النحو التالى : يرجع فشل بعض الباحثين فى العلاقات الإنسانية فى التوصل إلى تفسيرات ملائمة إلى العوامل التالية :

١ – التحيز ضد الفردية : فقد أنكر اتجاه العلاقات الإنسانية إمكانية الحياة السعيدة للفرد بعيداً عن الجماعة ، وأخذ يلح على ضرورة استغراق الذات الفردية تماماً فى الجماعة الاجتماعية .

٢ – التحيز ضد المعقولية Antirationality Bias : لا تمنح العلاقات الإنسانية للمعقولية فى السلوك والتفكير أى اهتمام ، بل تكتفى بتصوير الجانب العاطفى للسلوك ، باعتبار أن العواطف هى المحرك الأساسى للسلوك ، ومن ثم لا يمكن أن يستجيب العامل لظروف العمل استجابة عقلية . (وقد تزعم هذا الانتقاد على وجه الخصوص عالم الاقتصاد كلارك كير) .

٣ – الاستقرار والانسجام هى الأهداف النهائية للعلاقات الإنسانية فى الصناعة : فقد كانت الصورة المستقرة لمجتمع العصور الوسطى ، أملا يصبو إلى تحقيقه الباحثون ابتداء من إلتون مايو ، لذلك حاولوا أن يبحثوا عن الوسائل والأساليب التى يمكن أن تحقق للمجتمع الصناعى الحديث وهذا الاستقرار والتوازن لقد وجدوا أن السبيل إلى ذلك هو منح الإدارة العليا فى التنظيمات الصناعية مزيداً من القدرات والمعلومات فى ممارسة العلاقات الإنسانية ، على نحو يجعل العمال على صلة كاملة بأهداف التنظيم .

٤ – خضوع النقابة لأهداف الإدارة : أهملت العلاقات الإنسانية فى البداية دراسة النقابات والدور الذى تقوم به ، ثم اتجهت الدراسات بعد ذلك إلى اعتبار النقابة جهازاً تنظيمياً تابعاً للإدارة العليا . ومعنى ذلك أن اتجاه العلاقات الإنسانية يؤكد ضرورة توافق النقابة ، وقبولها لأهداف الإدارة ، حتى يسمح ذلك بتحقيق الاستقرار والانسجام ، ومن ثم ترتفع معدلات الإنتاج ، وتتناقص نفقاته . . إلخ .

٥ – النظر إلى كافة مشكلات التنظيم باعتبارها مشكلات فى الاتصال : لم تعترف حركة العلاقات الإنسانية بوجود أى نوع من الصراع فى المصالح بين الإدارة والعمال ، وهم يرجعون المشكلات التى تنشأ بينهما إلى ضعف الاتصالات . وعلى ذلك يكون تدعيم قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال هو الوسيلة الأساسية للتغلب على مشكلات التنظيم الصناعى .

٦ – إغفال مشكلة القوة Power : ترتب على نظرة الباحثين إلى ظواهر المجتمع الصناعى من منظور العلاقات الإنسانية ، إغفال الحقيقة الأساسيةوالتى مؤداها : « أن من بيده القوة يستطيع أن يحدد مجرى الأحداث » .

٧ – أدى اهتمام الباحثين بدراسة الجماعات الصغيرة ، وعلاقات المواجهة ، والظواهر الاجتماعية النفسية والجزئية ، إلى إهمال السياق الاجتماعى الذى يعتبر التنظيم جزءاً منه ، وبذلك أهملوا دراسة الآثار والعلاقات المتبادلة بين النسق الاجتماعى لتنظيم العمل والظروف الاجتماعية

والاقتصادية فى المجتمع بوجه عام .

والواقع أن بعض هذه الانتقادات قد ينطوى على قدر من الصحة . ومع ذلك فإننا نلحظ أنها تثير بعض الصعوبات فيما يتعلق بمدى استيعابها للتراث السائد فى اتجاه العلاقات الإنسانية من ناحية إلى جانب موقفها من منهجية البحث من ناحية أخرى

فيما يتعلق بالتحيز ضد الفردية والمعقولية . نجد أن تأكيد العلاقات الإنسانية لأهمية الجماعة . والعواطف . والاتجاهات . كان استجابة للنظريات الاقتصادية والإدارية التى سادت أثناء التجارب الأولى للعلاقات الإنسانية والتى كانت تنظر إلى العامل الصناعى باعتباره فرداً منعزلا . لا يعنيه من العمل شىء غير ما سيحصل عليه من أجر وفوائد اقتصادية . ولذلك أخذت دراسات العلاقات الإنسانية فى البداية تقدم شواهد واقعية لتدلل بها على خطأ النظرة الاقتصادية العقلية للسلوك الإنسانى . وهذا بدوره هو الذى أدى إلى شيوع انطباع يوحى بأن العلاقات الإنسانية تتجاهل أهمية الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلى . ومما يؤكد عدم صحة هذا الانطباع ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة عن الحوافز والعلاقات الإنسانية من اهتمام العمال بالأجور والحوافز المادية . المدف ومعنى ذلك أن الهدف الأساسى لهذه الحركة كان يتمثل فى التوصل إلى صياغة إطار متكامل يستطيع أن يقدم تفسيرات ملائمة لاستجابات السلوك الاجتماعى المنطقية وغير المنطقية . على نحو يجعلنا نتمكن من تفسير السلوك الفردى والجماعى فى وقت واحد . بدلا من الدخول فى مناقشات فلسفية حول النسبية للفرد أو للجماعة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الانتقادات السابقة تنظر إلى دراسات العلاقات الإنسانية حول التعاون بين الادارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى . نظرة محدودة للغاية . ذلك أن ما تهتم به العلاقات الإنسانية ليس هو تحقيق التوازن الاستاتيكى الذى يعنى أن النسق يميل إلى استعادة توازنه باستمرار كلما طرأ عليه تغير . بل إنها تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الديناميكى وهو مفهوم يشير إلى حتمية التغير . مما يجعلنا نهتم بقياس معدلاته واتجاهاته ونتائجه . وهذا هو ما تجهت نحو دراسته بحوث العلاقات الإنسانية بل إن لدينا الآن قدراً هائلاً من البيانات التى تكشف عن نتائج التغيرا ت التكنولوجية . أو التنظيمية . واستجابات الأفراد لها داخل تنظيمات العمل . ويبدو أن ذلك هو الذى لا يجعل العلاقات الإنسانية تفسر التعاون بين الإدارة والعمال والنقابة على أنه يعنى خضوعاً لأهداف الإدارة من أجل تحقيق الإنسجام . بل هى تدرس الظروف المصاحبة للتعاون باعتباره صورة لتعاقد مشترك من جانب الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى . ويتضمن هذا التعاقد تحديداً لواجبات والتزامات كل منها نحو الآخر .

أما فيما يتعلق بالاتصال والقوة . فقد سبق أن أوضحنا كيف يستخدم بعض الباحثين فى اتجاه العلاقات الإنسانية نظرية التفاعل كإطار نظرى لدراسة التنظيمات . ومعنى ذلك أن التركيز الأساسى ليس فقط على الاتصال . بقدر مايتجه نحو أنماط التفاعل واتجاهاته ومدى المبادأة فيه خلال مستويات التنظيم المتعددة . وبين التنظيمات الداخلية كالإدارة والنقابة . وهذا هو الذى يجعلنا نتعرض بالضرورة لدراسة بناء القوة فى التنظيم ودوره فى تشكيل مجرى التفاعل ومعدلاته .

وأخيراً إذا كانت العلاقات الإنسانية تهتم بدراسة الديناميات الداخلية للتنظيم الاجتماعى .. فهى لا تتجاهل الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة . ذلك أننا نستطيع أن نكشف عن آثار تلك الظروف ونتائجها كما تتبدى فى السلوك الاجتماعى للأفراد والجماعات داخل تنظيمات العمل . على أننا نعتقد أن هذه الدراسة ليست كافية . فمن الضرورى أن نوسع من نطاق البحث ليكشف على نحو أكثر وضوحاً وتفصيلاً العلاقة المتبادلة بين المصنع والمجتمع المحلى . إلا أن ذلك يتوقف على تطوير المناهج والأدوات التى اعتادت دراسات التنظيم اتباعها فى البحوث لتلائم طبيعة هذه الدراسة . ومعنى ذلك أنه برغم ما تجمع لدينا الان من بحوث ودراسات عديدة حول السلوك التنظيمى وارتباطاته المختلفة . إلا أننا يتعين أن نعترف بأوجه النقص التى تعانى منها مناهجنا ونظرياتنا . بحيث نستطيع أن نوجه جهودنا نحو صياغة مشكلات جديدة ودقيقة للبحوث . مما يحقق مزيداً من التقدم العلمى .

المراجع

1. Bakke, E.W.; Adaptive Human Behavior, N.Y., Yale University, Labor and Management Center, 1954; 1948, 1951.
2. Bakke; E W., Bonds of Organization, N.Y., Harper & Brothers, 1950.
3. Bakke, E.W., Citizens without Work, New Haven, Yale, University Press, 1940.
4. Bakke, E.W.; The Unemployed Man, London, Nesbet and Company 1933.
5. Bakke, E.W., The Unemployed Worker, New Haven, Yale Universty Press, 1940.
6. Bavelas, A; "Some Problems of Organizational Change." Journal of Social Issues, Vol. 4, (1948) pp. 48-52.
7. Bell, D. "Adjusting Men to Machines", Commentary, Vol. 3 (1947) pp. 79-88.
8. Blumer, H. "Morale", In W.F. Ogburn (ed.) American Society in Wartime, Chicago, University Press, 1945; Relations" Genetic Psychology Monographys, Vol. 22 (1940), pp. 3-147.
9. Chapple, E.D. and Conard Arensberg, "Measuring Relations", Cenetic Psychology Monographs, Vol. I. 22 «1940», pp. 3-147.
10. Coch, L., and John R.P. French, Jr., "Overcoming Resistance to Change", Human Relations, Vol. 1, (1948), pp. 512-532.
11. Cottrell, W. Fred, "Death by Dieselization", Amer. Soc. Roc. Rev. Vol. 16 (1951), pp. 358-365.
12. Dunlop. J., and William F. Whyte, "A Framework For The Analysis of Industrial Relations: Two Views", Industrial and Labor Relations Review, Vol. 3, (1950) pp. 388-412.
13. Gardner, B. and David Moore, Human Relations in Industry, Homewood, III, Richard D. Irwin, 1951.
14. Gouldner, A; Patterns of Industrial Bureaucracy, Glencoe, III., The Free Press, 1954.
15. Haribson, Frederick, and Robert Dubin, Patterns of Union-Management Relations, State University Personnel Research Board, 1950.
16. Hemphill, Johader Behavior Desciption, Columbs, Ohio State University, Personnel Research Board, 1950.
17. 'Human Relations Research In Large Organizations" entire Issue of Journal of Social Issues, Vol. 7, No. 3 (1954) eds. Eugene Jacobson Robert Kahn, Floyd Mann and Nancy Morse
18. Katz, D., Nathan Maccoby, and Nancy Morse, Productivity, Supervision and Morale in an office Situation, Survey Reserch Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1950.
19. Kerr, Clark, and Loyd Fisher, Plant Sociology; The Elite and The Abo rigimes' In Mirra Komarovsky (ed.) Common Frontiers of Social-Science (in Press), Glencoe, III., The Free Press.
20. Kerr, Clark, and Abraham Siegel. "The interindustry Propensity to Strike" In Kornhanser et. al, Industrial Conflict, N.Y., McGraw-Hill Book, Co., 1954
21. Leighton, A Human Relations in a Changing World, N.Y., E.P. Dutton and Co., 1949.
22. Lewin, Kurt, "Group Decision and Social Change" IN Newcomb and E. Harberg (eds.), Readings in Social Psychology, N.Y., Henry Holt and Co., 1949.
23. Lewin, K., Ronald Lippitt, and R.K. White, "Patterns of Aggressive behavior in Experimentally Graded Social Climates", Journal of Social Psychology, Vol. 10, (1939), pp. 211-299.
24. Likert, R. "Motivational Dimensions of Administration", American Man Power Crisis,

Chicago, Public Administration," Service (n.d.)
25 Likert R. Floyd Mann, and Nancy Morse, Employee Attitudes and Output, Survey. Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1952
26 Moore, Wilbert, "Current Issues in Industrial Sociology" Amer Soc. Rev. Vol. 12 (1947) pp 651-657.
27. Moore, W. "Industrial Sociology, Status and Prospects", Amer Soc. Rev, Vol 13 (1948), pp 382-391.
28. Morse, N. Statisfactions in The White Collar eob, Survey Research Center, Institute for Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1953.
29 Roethlisberger, F. and W.J. Dickson, Management and The Worker, Cambridge, Harvard University Press, 1939.
30. Sayles Leonard, and George Strauss, The Local Union, N.Y., Harper and Brothers, 1959

الفصل العاشر

علم الاجتماع السياسى*

يتضمن هذا الفصل تعريفا بموضوع علم الاجتماع السياسى ، كما يستعرض الجذور الفكرية لهذا العلم ، بالتركيز على العالمين الكبيرين كارل ماركس وماكس فيبر.

أولا : موضوع علم الاجتماع السياسى :

التعريف الموجز لعلم الاجتماع السياسى أنه دراسة الظواهر والنظم السياسية فى ضوء البناء الاجتماعى والثقافة السائدة فى المجتمع . ويرجع بعض الدارسين نشأة علم الاجتماع السياسى إلى الأزمات التى ترتبت على حركات الاصلاح الدينى وعلى الثورة الصناعية التى أدت إلى قيام المجتمع الحديث ، إذ استطاع الرأى العام أن يتعرف بعد انهيار المجتمع التقليدى وماكان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدولة والمجتمع ، وبرزت على الفور تلك المشكلة التى مؤداها : كيف يمكن للمجتمع بما ينطوى عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجماعاته المختلفة - أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة فى الوقت ذاته ؟[1] . ولقد ظهر علم الاجتماع السياسى فى اللحظة التاريخية التى أصبح من الممكن فيها أن نفرق بين ماهو « اجتماعى » وبين ماهو « سياسى » ، بحيث انبثق مفهوم جديد عن « المجتمع المدنى Civil Society » فى مقابل مفهوم الدولة . ويمكن أن نعتبر عام ١٨٤٠ تاريخا محددا لظهور هذا العلم عندما كتب ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون ، وكتب فون شتاين Von Stein عن تاريخ الحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر . والحق أن مفهوم المجتمع كان مفهوما جديداً ، ولكنه كان ثمرة تفكير وتأمل لفترة طويلة من الزمان ، إذ ساعدت كتابات هوبز Hobbes ، ولوك Locke ، وفيرجسون Ferguson ، وهيجل أخيرًا فى توضيحه وإضافة أبعاد جديدة له . وحينما انتصف القرن التاسع عشر أصبح المجتمع يعنى « نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة » وظهرت أفكار أخرى

---

* كتب هذا الفصل الدكتور محمد على محمد.

مثل الطبقة الاجتماعية وعلى الأخص تبلورت البرجوازية كطبقة مستقلة ، وبدأ المجتمع الرأسمالى يمارس ضروريًا من الضبط الاجتماعى نابعة ومعبرة من نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة ، بحيث حلت أساليب الضبط الجديدة محل الصور التقليدية للسلطة . وكنتيجة لذلك كله بدت الظواهر السياسية معتمدة على البناء الاجتماعى ، وأصبح المختصون فى الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ يوافقون على ضرورة تفسير الظواهر السياسية فى ضوء مركب العلاقات الاجتماعية الذى يسود فى المجتمع بأسره . بل يمكن القول إن مفاهيم معينة مثل : المجتمع المدنى ، والبناء الاجتماعى ، والنسق الاجتماعى أصبحت تمثل أدوات تصورية وفكرية يستخدمها المثقفون بصفة عامة فى جدالهم مع المتخصصين فى السياسة[٢] ، والقضية التى يستند إليها هذا الجدل أو الحوار تتلخص فيما يلى : « أن المهتمين بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة ، والمشتغلين بعلم الاجتماع بصفة خاصة لديهم معرفة واضحة عن القوانين التى تحكم الأحداث والظواهر الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى أنهم يعرفون المبادئ التاريخية التى تحكم حركة البناء الاجتماعى وتحدد مبلغ استقراره وتوازنه ، وعوامل تغيره وتطوره ، بينما علماء السياسة لايعرفون فى الحقيقة الكثير من هذه القوانين ، وليست لديهم سوى خبرة محدودة بقطاع واحد من قطاعات الحياة الاجتماعية »[٣] على أن التفرقة بين الدولة والمجتمع لها تاريخها المتميز فى الفكر السياسى والاجتماعى ، وإن كان تطور العلوم السياسية قد هجر التصور القديم عن الدولة واستبدله بفكرة القوة Power التى أصبحت – بتأثير بنتلى Bentlay – هى الموضوع الرئيسى للدراسة السياسية . أما العملية السياسية فهى تعنى صراع الجماعات السياسية المستمر من أجل الحصول على مزيد من القوة . وحينما طورت الدول فى المجتمعات الصناعية صورًا جديدة للنشاط ، أصبح من الضرورى الاستعانة بأدوات تصورية جديدة ، إذ لم يعد يكفى استخدام مفهوم الجماعة السياسية ، ومن ثم ظهرت اتجاهات نظرية من بينها « اتجاه الانساق System Approach »[٤] ، والذى يهتم بما يسود العالم السياسى من وحدة كلية وتساند متبادل ، وإن كانت تنقصه القدرة على فهم الطابع المتميز والنوعى للسياسة المعاصرة . وترتب على ذلك أن مقولة الدولة والمجتمع قد عادت إلى الظواهر مرة أخرى ، ولكنها اشتقت مضمونها الفكرى من الأطر النظرية المختلفة . فلقد استمدت مقولة . الدولة – المجتمع مضمونها مما يطلق عليه المدرسة التاريخية أو مدرسة ماكس فيبر فى علم الاجتماع السياسى من ناحية . ومجمل دعوى هذه المدرسة – كما ذهب كولنز Collins فى مقاله الاتجاه المقارن فى علم الاجتماع السياسى – « أنه فى نطاق المجتمع تتألف الجماعات بوصفها « جماعات مصلحة » حيث يسلك أعضاؤها سلوكًا مشتركًا بطريقة طوعية من أجل مايشعرون أنه يحقق منفعتهم . . . أما فى

نطاق الدولة فإن التنسيق يستند إلى السيطرة حيث يسعى كل فرد وتسعى كل جماعة إلى فرض إرادتها على الآخرين ». ومن الجدير بالذكر أن مقال كولنز هذا هو جزء من مؤلف يتضمن قراءات فى موضوع الدولة والمجتمع ، وهى كلها كتابات تمثل هذا الاتجاه التاريخى المقارن وتستخدم مفاهيم مثل المصلحة ، والصراع من أجل المصالح بدلا من الوظيفة وتكامل النسق الاجتماعى . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن رفض استخدام المقولات الوظيفية والاستعانة بالتفرقة بين الدولة والمجتمع كان هو الاتجاه الغالب على جناح من الفكر الماركسى الجديد ، والذى كان نتاجا – إلى حد ما – لأعمال جرامسكى Gramsci ، والمشكلة النظرية ، وربما العملية أيضا عند بعض أصحاب هذا الاتجاه هى التفرقة بين النشاط السياسى الذى يقاوم القوة فى النطاق المجتمعى ، وذلك الذى يؤدى نفس الدور فى نطاق الدولة فقط . ولقد ترتب على ذلك ظهور معيار آخر ، يحتل نفس أهمية التفرقة بين الدولة والمجتمع ، ويتمثل فى التفرقة بين معنيين مختلفين وممكنين لمصطلح « السياسى Political » . فحينما فسر المفكرون الاجتماعيون فى القرن التاسع عشر ماهو سياسى باعتباره مجرد نتاج لظواهر البناء الاجتماعى ، كانوا يقصدون بالسياسة الوظائف التى تؤديها نظم الدولة ، والنشاط الإدارى ، والدفاع عن المصالح الخاصة وفقا لهذا النسق . ولكن الملاحظ فى نفس الوقت أن الثورة الفرنسية قد منحت السلوك السياسى مضمونا جديدا . ولقد كان توكفيل Tocqueville هو أول من أدرك هذه الظاهرة(*) ، حيث كشف عن الحقيقة التى مؤداها : أن النشاط السياسى خلال الثورة قد اكتسب الكثير من الخصائص التى ارتبطت بالحياة الدينية ، من حيث أنه أصبح ملتزما بمجموعة من الأهداف العامة التى كانت محصورة فى نطاق الحركات الدينية . ولقد تتبع توكفيل جذور هذه الظاهرة فى النسق السياسى على الثورة . فالمركزية الادارية للملكية المطلقة شجعت على ظهور « فكرة الإنسان على وجه العموم L'homme en Générale باعتبارها موضوع النشاط السياسى . فإذا اعتبرنا كل إنسان مساويا للآخر فى نظر السلطة السياسية ، فإن ذلك معناه أن كل فعل يصدر من هذه السلطة ، وكل فعل سياسى . سوف يكتسب بالضرورة دلالة عامة ، وفى مثل هذا الموقف لن تستطيع السياسة المجردة عند الفيلسوف التى تسعى إلى إقامة قوة روحية متميزة أو السياسة العملية عند الثوريين – أن تتجنب الخصائص الدينية . ولقد اعترف ماركس نفسه فى إحدى مقالاته المنشورة بعنوان : حول المسألة اليهودية بتلك العلاقة بين السياسة والدين . حينما أرجع أسبابها الأولى إلى الفصل الذى تم بين المجتمع السياسى والمجتمع الدينى خلال فترة الاصلاح ، ثم أخيرًا الفصل بين الدولة والمجتمع المدنى كنتيجة لتطور ونمو البرجوازية ، وعمومًا ، فإن ماسبق يعنى أن

تصورنا المعاصر للسياسة قد جاء نتيجة لتيارين اجتماعيين وفكريين أساسيين : أما الأول فقد اهتم بالتفرقة بين المجتمع والدولة ، وبين ماهو سياسي وماهو اجتماعي ، وخلص إلى نتيجة مؤداها : أن الظواهر السياسية محكومة بنفس القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية بصفة عامة . أما التيار الثاني فقد أوضح الثنائية التي تنطوي عليها السياسة ذاتها ، فالسياسة ينظر إليها بوصفها تعني الادارة من جهة ، وينظر إليها باعتبارها تعكس الصراع بين الجماعات والأفراد حول المصالح في إطار من القواعد النظامية المقررة من جهة أخرى .

والواقع أن القرن السابع عشر قد شهد التفرقة بين الانسان والمواطن وبين الدولة والمجتمع ، تلك التي كانت سبباً ونتيجة في نفس الوقت للأزمات التي قامت حول سلطة الدولة ، أي شرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين وطاعة هؤلاء لهم ، والتي كان بعض الناس قد بدأ يشك فيها بينما رفضها البعض الآخر كلية . ولقد صاغ بودان Bodin لأول مرة فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى وذلك داخل نطاق الأمة حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني . كما حاول عدد من الفلاسفة من أمثال هوبز Hobbes ولوك Lock وروسو Rousseau كل بطريقته الخاصة – أن يقدم حلا للمشكلة الرئيسية التي تتمثل في الحاجة إلى نوع جديد من الأتفاق العلماني Secular في مقابل الحل الديني الذي اتبع في العصور الوسطى ، وهذا الأتفاق العلماني هو الذي سيمكننا من تقليل الفجوة بين الدولة والمجتمع .

هذا ، وقد أسهم رواد علم الاجتماع السياسي في القرن التاسع عشر في الحوار الذي دار حول الدولة والمجتمع . فنجد سان سيمون وبرودون وماركس يؤكدون أهمية المجتمع ، فهو القاعدة التي يتعين تدعيمها ، على حين يتعين الحد من نطاق الدولة وسلطتها ، إما عن طريق إلغائها أو عن طريق خضوعها لسيطرة المجتمع ، بينما نرى في الجانب الآخر بعض الفلاسفة الذين ذهبوا إلى أن الحل يكمن في سيادة الدولة وسيطرتها على بقية أجزاء المجتمع . ومع ذلك ، فيبدو أن علم الاجتماع السياسي قد تجاوز الآن هذا الخلاف حول الدولة والمجتمع ، على أساس أن صياغة السؤال على هذا النحو أمر غير صحيح ، وأن الخطأ يكمن في معالجة الدولة والمجتمع باعتبارهما وحدتان مستقلتان ، إذ لا نستطيع أن نبحث في مدى أهمية إحداهما ، وإنما يؤكد علماء الاجتماع أن الدولة ليست سوى نظام واحد من بين نظم اجتماعية عديدة في المجتمع ، وطالما أن العلاقة بين النظم الاجتماعية بعامة هي موضوع علم الاجتماع ، فإن علم الاجتماع السياسي الذي يعد فرعا من علم الاجتماع العام يتخصص في فحص العلاقة بين النظم السياسية وغيرها من النظم الاجتماعية . والقضية التي تبناها علماء الاجتماع هي أن الدراسة المستقلة للدولة وغيرها من النظم السياسية لن

تنتهى بنا إلى تصور نظرى واضح ومتكامل ، فالمشكلة السياسية – عند بارسونز – هى محور النسق الاجتماعى وأساس تكامل عناصر هذا النسق ومكوناته التحليلية(٦) .

وعلى الرغم من أن الجدل حول الدولة والمجتمع لم يعد يشكل موضوعاً أساسياً فى دراسات علم الاجتماع السياسى ، إلا أن المشكلة الرئيسية الكامنة خلف هذا الجدل لا تزال قائمة ألا وهى مشكلة الموازنة بين الصراع Conflict والاتفاق Consensus ونستطيع أن نتعرف على أبعاد هذه المشكلة من خلال تحليل أفكار أربعة من رواد علم الأجتماع السياسى هم : كارل ماركس K. Marx، وتوكفيل Tocqueville، وماكس فيبر Weber وروبرت ميشيلز R.Michels ومن المعروف أن معظم المفكرين قد انشغلوا فى أعقاب الثورة الفرنسية بقضايا الصراع والأتفاق . وكان من الطبيعى أن يهتم الثوريون بالصراع ، بينما حاول المحافظون أن يبحثوا عن العوامل التى تحقق أكبر قدر من الاستقرار الاجتماعى ، وكانت هناك أقلية اهتم أفرادها بتحليل الأوضاع التى يمكن فى ظلها الابقاء على التوازن بين الصراع والاتفاق العام . ولقد كان ماركس هو المفكر الثورى الذى نظر إلى الصراع باعتبار أنه محور الاهتمام فى دراسة السياسة والحرية . على حين كان الكس دى توكفيل هو أول الرواد الذين ذهبوا إلى أن الديمقراطية كنسق اجتماعى تتضمن توازنا لقوى الصراع والاتفاق . وأكد ماركس أن صراع الطبقات هى الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ منذ المجتمع البدائى الشيوعى القديم حتى الثورة البروليتارية . ولن يتحقق الاتفاق والانسجام والتكامل سوى فى مجتمع المستقبل الذى يختفى فيه صراع الطبقات وتتلاشى الطبقات ذاتها ، ولن يجد هذا المجتمع حاجة إلى تنظيم سياسى يستند إلى قواعد واجراءات ادارية بيروقراطية ، لأن الدولة فى المجتمع الشيوعى لا وجود لها . وهكذا يتخلص المجتمع من الأسباب الرئيسية للصراع الأجتماعى عن طريق إنهاء حالة تقسيم العمل وتمايز الأدوار . وقد كتب ماركس عن ذلك يقول : « فى المجتمع الشيوعى حيث لا يملك أحد مجالا خاصا ينحصر نشاطه فيه ، بل يتاح لكل فرد أن يرتبط بأى فرع يرغب فيه ، يقوم المجتمع بتنظيم الانتاج العام ، وبالتالى يصبح فى إمكانى أن أعمل شيئاً اليوم وآخر غداً » . ولما كان الاتفاق لا يمثل مشكلة بالنسبة للمجتمع الشيوعى ، وهو فى نفس الوقت لا يمكن أن يتحقق فى مجتمع تسيطر عليه طبقة مستغلة ، لذلك لم يهتم ماركس بمصادر التضامن والاستقرار فى المجتمع السابق على الشيوعية . ومع أنه طرح بعض القضايا الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للفرد ونمو اهتمامه واتجاهاته وقيمه ، إلا أنه لم يكن يهتم بحاجة المجتمع لحفظ نظمه وقيمه التى تحقق ثباته واستقراره ، فالقهر الاجتماعى والقيود الاجتماعية لن تؤدى أية وظائف اجتماعية ضرورية ، ولكنها تتيح فرصة السيطرة الطبقية .

على أن نظرية ماركس لم تكن تتضمن مكانًا للديمقراطية فى ظل الشيوعية حتى على المستوى النظرى ، فنظريته لا تنطوى سوى على نظامين اجتماعيين متكاملين تمامًا هما : المجتمع الذى يسوده الصراع ، والمجتمع الذى يتحقق فيه الانسجام ، أما المجتمع الأول فهو بطبيعته يحطم الكرامة والسعادة الإنسانية ، ومن ثم يتعين القضاء عليه ، وأما المجتمع الثانى فهو يخلو من مصادر الصراع . وعلى ذلك لا تكون هناك حاجة لنظم ومؤسسات ديمقراطية تحمى سلطان الدولة ، أو تنازع القوى ، أو تحافظ على الضمانات القانونية .

وقد يبدو لنا للوهلة الأولى أن هناك تشابهاً بين نظرية ماركس ونظرية توكفيل يرجع إلى أن كلا منهما يؤكد الترابط الوثيق بين وحدات المجتمع وضرورة الصراع بينها . ولكن توكفيل يرى أن هذه الوحدات هى عبارة عن مجتمعات محلية . ومنظمات اختيارية وليست طبقات . وعلى النقيض من ماركس اختار توكفيل متعمداً تلك الجوانب السياسية الإيجابية للوحدات الاجتماعية التى تستطيع الحفاظ على انقساماتها السياسية واتفاقها العام فى آن واحد . ومعنى ذلك أن نفس الوحدات التى تعمل فى الحكومة منفصلة بعضها عن بعض (والتى تكون بالضرورة فى حالة توتر) إنما يعتمد بعضها على بعض كما تربط بينها الأحزاب السياسية . كما أن الجماعات الخاصة التى تمثل مصدراً للضغط على الحكومة هى فى الواقع قنوات رئيسية تيسر اشراك الناس فى السياسة ، وهى باختصار تعمل على خلق الاتفاق العام والمحافظة عليه كضرورة للمجتمع الديمقراطى . وأثار تفسير توكفيل لاتجاهات المجتمع الحديث اهتماماً شديداً بالنظام السياسى المتعدد الأوجه وهو النظام الذى يسمح قانوناً لجماعات مختلفة بالسعى إلى التأثير على السياسة العامة ، فالتصنيع والبيروقراطية والقومية أتاحت للطبقات الدنيا فرصة المشاركة السياسية ، كما أضعفت المراكز المحلية للسلطة ، ومن ثم تركزت القوة فى الدولة . ولقد خشى توكفيل أن يختفى الصراع الاجتماعى نظرًا لوجود مركز واحد فقط للقوة هو الدولة التى لا تستطيع أية جماعة أخرى أن تعارضها ، وفى نفس الوقت قد يخلق المجتمع البيروقراطى الصناعى موقفًا من اللامبالاة أو عدم الاهتمام لدى الجماهير بالدولة ، واللامبالاة التى تنشأ نتيجة عدم انتظام الأفراد فى عضوية الوحدات الاجتماعية السياسية الهامة ، تؤدى إلى إضعاف الاتفاق العام وتدميره . وفى ضوء ذلك أوحت لتوكفيل دراساته عن أمريكا بنظامين قد يتعارضان مع المركزية المفرطة للسلطة فى الدولة الحديثة هما : الحكم المحلى الذاتى – Local Self Government ، والمنظمات الطوعية Voluntary Associations ، ووجد أن المشاركة الفعالة فى هذه المنظمات هى شرط ضرورى لاستقرار النظام السياسى الديمقراطى . فعن طريق تدعيم الاتفاق بين الأعضاء تخلق هذه المنظمات الأساس الذى ينهض عليه الصراع بين

منظمة معينة وأخرى . مما يعمل على الحد من القوة المركزية . وخلق مراكز جديدة للسلطة . الأمر الذى يساعد على تدريب زعماء المعارضة المحتملين على اكتساب المهارات السياسية الملائمة(٧)

وعلى الرغم من أن ماركس وتوكفيل قد حكما على وظائف النظم الاجتماعية بطريقة يخالف فيها كل منهما الآخر . فإن نهجيهما لم يؤديا إلى تحليلات متناقضة . إذ اعترف كل منهما بأثر الدين كعامل موحد . ولكن ماركس رأى فى الدين مصدر وهم للطبقات الدنيا من المجتمع . منعها من التعرف على مصالحها الحقيقية . لأنه يشوه صورة الواقع الاجتماعى المادى . ومن ناحية أخرى لاحظ توكفيل أن الحاجة إلى العقيدة الدينية قد نمت نموا يتناسب بصورة مباشرة مع الحرية السياسية . وكلما زاد التحفظ فى استعمال القوة ، وقلت الميول الدكتاتورية فى النظم السياسية للمحتمع . ازدادت الحاجة لنظام من العقائد المقدسة ليكون بمثابة رادع لكل من الحكام والمحكومين

وإذا كان اسم كل من ماركس وتوكفيل قد ارتبط بدراسة الصراع والاتفاق فى علم الاجتماع السياسى . فإن دراسة البيروقراطية والديمقراطية قد ارتبطت باسم كل من ماكس فيبر وروبرت ميشيلز ، وبالرغم من وجود صلة وثيقة بين الموضوعين . فإن اهتمام فيبر وميشيلز يعكس الفكر الاجتماعى للمراحل المتأخرة من الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى القرن الثامن عشر . ثم انتشرت فى الأقطار الأخرى . ولقد اهتم كثير من الفلاسفة الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر بالتأثيرات المخربة للثورة الصناعية على المجتمع . وامكانية تحقيق هياكل سياسية ديمقراطية بينما نفى البعض – مثل ماركس . إمكان وجود الاستقرار السياسى والاجتماعى فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . وأخذ يبحث عن نظام أكثر أخلاقية نلاحظ أن فيبر وميشيلز قد تحركا بعيدا عن مشكلة العلاقة بين الاقتصاد الرأسمالى -- كما عرفته الماركسية – وبين الأنظمة الاجتماعية . ولم تكن المشكلة بالنسبة إليهما هى التغييرات المطلوبة لتعديل المؤسسات أو القضاء عليها . بل هى الظروف الاجتماعية والسياسية لإقامة مجتمع بيروقراطى . وأصبح التساؤل هو : ما هى هياكل المؤسسات الممكن اقامتها داخل مجتمع بيروقراطى يمكن أن تتحد فيه الحرية ، أو تقع تحت اشراف هيكل تنظيمى متطور على مستوى عال ؟ واعتقد فيبر أن التنظيمات البيروقراطية كان ضروريًا لإقامة مجتمع صناعى راق ، وأن البيروقراطية هى أهم مصدر للتغير فى التنظيمات ، ومن ثم فقد شكل هذا النمو تهديدًا لوجود القوى القائمة التى تربط المجتمع . ولكن فيبر أعطى أهمية أيضًا للمظاهر الموحدة للتحول البيروقراطى فى مجتمع ديمقراطى كاستعمال المستويات والمقاييس البيروقراطية سواء فى الاختيار أو الترقية أو المعاملة المتكافئة أمام القانون وتطبيقها على المجتمع بأكمله .

وهكذا ، تصور فيبر وميشيلز أن المشكلة الأساسية للسياسة الحديثة ليست هى الرأسمالية

أو الأشتراكية بل هى العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية . ويقول بارسونز : « ان فيبر يذهب إلى أن البيروقراطية تلعب نفس الدور الذى يلعبه الصراع الطبقى عند ماركس والمنافسة عند سومبارت » . ومع ذلك فقد كان فيبر يولى اهتماماً كبيراً للجوانب التكاملية فى التنظيم البيروقراطى داخل مجتمع ديمقراطى(٨) . وحينما اتجه فيبر نحو تحليل طريقة العمل الفعلى للمجتمع الديمقراطى ذهب إلى أن الاشراف على تطبيق القوانين هو المشكلة الكبرى التى تواجه السياسيين الذين يتمتعون بثقة الناخبين . فمن الملاحظ – مثلا – أن « الممارسة اليومية للسطة فى أيدى البيروقراطية ، كما أن النجاح فى صراع الأنتخابات فى البرلمان والذى يتيح فرصة اتخاذ القرارات . لن تكون له قيمة إذا لم يترجم إلى ضبط فعال على الأجهزة الإدارية »(٩) . فكأن فيبر لم يكن متفائلا فيما يتعلق بالآثار الحقيقية لنمو البيروقراطية على فرص الديمقراطية والحرية وهو فى ذلك يشبه توكفيل الذى نظر إلى نمو الدول الكبرى على أنه علامة على سيادة القانون . فالاشتراكية تعنى التوسع المتطرف فى السلطة البيروقراطية بالنسبة للمجتمع ككل . كما أنها تعنى أيضاً عالماً تسيطر عليه تماماً المعايير البيروقراطية بل يمكن وصفه بأنه عالم « يمتلىء بتروس صغيرة » أى أعداد من الأفراد يرتبطون بمجموعة صغيرة من الأعمال . ويكافحون من أجل أعمال أكبر . . . والمشكلة الأساسية لم تعد هى كيف يتسع نطاق السيطرة البيروقراطية . ولكن كيف نجد من هذه الآلية . ونحرر الإنسان من السيطرة المطلقة لأسلوب الحياة البيروقراطى »(١٠) . وهكذا يخلص فيبر من تحليله إلى أن النتيجة المترتبة على الاشتراكية هى ديكتاتورية البيروقراطية . وليست ديكتاتورية البروليتاريا كما ذهب ماركس . أما ميشيلز(١١) فقد اهتم بالعوامل التى تدعم الديمقراطية أو تضعفها ولقد رأى أن الأوليجاركية – أى حكم الأقلية – كانت شائعة فى جميع التنظيمات . ولاحظ صورة الأوليجاركية تسود الأحزاب الاشتراكية البيروقراطية وتمتد إلى المجتمعات التى تحكمها مثل هذه الأحزاب . ولسوف نناقش آراء فيبر وميشيلز فى الفصل الخاص بالبيروقراطية

والواقع أن نظريات فيبر وميشيلز عن البيروقراطية والديمقراطية ، ونظريات ماركس وتوكفيل عن الصراع والاتفاق كانت هى الأساس الذى أقيمت عليه مجالات الاهتمام فى علم الاجتماع السياسى الحديث . وبإمكاننا أن نقدم الآن عرضاً وجيزاً لأهم هذه المجالات ، قبل أن ننتقل فى الفصول التالية إلى دراستها بالتفصيل . ومن بين هذه المجالات مسألة النظام العام ، أى البحث عن عوامل وشروط الاستقرار الاجتماعى وإذا كان علم الاجتماع بصفة عامة يجعل من استقرار المجتمع محور اهتمامه ، فإن استقرار النظام السياسى وتوافر الظروف الاجتماعية للديمقراطية هو الاهتمام الأول لعلم الاجتماع السياسى .

والديمقراطية هى إحدى الميكانيزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعة بين جماعات يسود فيها صراع المصالح ، وهى تستند إلى حد أدنى من القوة ، وأعلى درجة ممكنة من الاتفاق . والنظام الديمقراطى الصحيح يتطلب توافر مصادر الاختلاف حتى يتيسر وجود صراع حول الاوضاع الرئاسية ، ومعارضة للأحزاب التى لديها السلطة ، غير أن الصراع وحده لا يكفى ، وإنما لابد أن يوجد اتفاق فى الديمقراطية ، ذلك الذى يستمد وجوده من نسق القيمة المحورى الذى يسمح للقوة بأداء دورها فى سلام ، كما يجعل الأفراد يمتثلون للقرارات التى يتخذها القائمون على أمور الحكم والسياسة ، وهكذا ، يدرس علم الاجتماع السياسى مصادر الاتفاق والانقسام فى المجتمع . فى ضوء ذلك تعنى البحوث الحديثة بدراسة التصويت أو السلوك الانتخابى Voting behavior باعتباره وسيلة تقرير الاتفاق العام والحفاظ عليه فى المجتمع الديمقراطى ، وإن كانت معظم الدراسات الخاصة بالانتخابات نادرا ما تعالج موضوع الاتفاق أو الاجماع العام . وعموما ، فقد أبرزت هذه الدراسات أهمية المشاركة السياسية ، إذ اهتمت ببحث الظروف التى يمكن للناس فى ظلها أن يحققوا مشاركة كافية فى مجتمعهم ، بحيث يحتفظون بالنظام الديمقراطى ، بدون اللجوء إلى مصادر الانقسام التى تعوق الوحدة ، وقد كشفت دراسة عن انهيار الحزب الفيدرالى الأمريكى وقيام الحزب الجمهورى الذى أسسه جيفرسون فى الولايات المتحدة عام ١٨٠٠ ، أن السبب فى فشل ذلك الحزب هو أن زعماءه لم يعملوا على استهواء جميع الناخبين على اختلاف مستوياتهم ، وحصروا اهتماماتهم فى أضيق الحدود ، فوضعوا أنفسهم فى خدمة أهل المدن والتجار ، بينما لم يهتموا بالريفيين فى مناطق تعتبر زراعية فى المحل الأول .

وتعتبر شرعية النظام السياسى من أهم الموضوعات التى يدرسها علم الاجتماع السياسى . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يتفقون فى الرأى القائل بأن السلطة المستندة إلى القوة مضافا إليها الشرعية هى لب النظام السياسى ، فإننا لا نجد تحليلا كافيًا لمفهوم الشرعية فى النظم السياسية . وباختصار ، فإن الشرعية تعنى القدرة على خلق الإيمان بأن النظم السياسية القائمة أو صورها هى أكثر ما يلائم المجتمع ، وتنظر الجماعات إلى النظام السياسى على أنه شرعى أو غير شرعى بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها ، وقد ترتبط الشرعية بأشكال عديدة من المنظمات السياسية .

وهناك حاجة أيضا للبحث فى الدور المتغير للفكر فى الحياة السياسية ، خاصة فيما يتعلق بالجماعات ذات المكانة المرموقة وكذلك بمراكز القوى ، وأيضًا بالنسبة لدوره كمحدد للموضوعات أو القضايا المطروحة للنقاش . وتؤلف القيم التى ينادى بها المثقفون فى أية دولة

مصدراً سياسيا هاما ، كما سنبين فى دراستنا المقبلة عن الصفوات السياسية .

على أن عالم الاجتماع السياسى فى دراسته لهذه الظواهر وغيرها يجعل من المجتمع ككل إطاراً مرجعيا له ، ومن ثم يحلل النظام السياسى بوصفه أحد مكونات البناء الاجتماعى ، يؤثر فيه ويتأثر به .

ثانياً : الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسى : ماركس وفيبر :

هناك اتجاهان فكريان أساسيان يمكن أن نميزهما فى الكتابات النظرية والامبيريقية فى ميدان الاجتماع السياسى : الاتجاه الأول يمكن أن نطلق عليه أنه اتجاه واسع النطاق Microscopic ويتناول الأسس الاجتماعية للقوة فى كافة القطاعات النظاميه بالمجتمع . ويتخذ هذا المنظور من أنماط التدرج الاجتماعى وما يترتب عليها من آثار ونتائج تنعكس على السياسة محوراً لتحليلاته التى تتناول أساساً التنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى . أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه ضيق النطاق Macroscopic يرتكز فيه علم الاجتماع السياسى على التحليل التنظيمى للجماعات والصفوات والقيادات السياسية . وهنا تتضمن بؤرة التحليل دراسة التنظيم الرسمى وغير الرسمى للأحزاب وصلتها بالبيروقراطية الحكومية ، والنظام القانونى ، وجماعات المصلحة ، والسلوك الانتخابى (١٢) .

والواقع أن هذين الاتجاهين يعكسان فكر كل من ماركس وماكس فيبر . أما ماركس فقد وضع أصول دراسة التدرج الاجتماعى والصراع الطبقى حينما أرجعهما إلى العوامل الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية المعبرة عن أسلوب الأنتاج وتتلخص نظرية ماركس فى الطبقات فى أن كل مجتمع تظهر فيه طبقتان أساسيتان فى عملية الانتاج ، وذلك طبقا للوضع الذى تشغلانه فى هذه العملية . وتمثل إحداهما نظام الإنتاج المتدهور ، والأخرى النظامى الناشىء . فى مجتمع الرق نجد طبقات ملاك العبيد والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى نجد الاقطاعيين والفلاحين ، وفى المجتمع البرجوازى الرأسمالية والعمال (١٣) . فالطبقة على هذا النحو جماعة أو تجمع من الأفراد يؤدون نفس الوظيفة فى عملية تنظيم الانتاج ، ويعتبر الوضع الذى يشغله الفرد فى هذا التنظيم هو الدليل على الطبقة التى ينتمى إليها ، أما الدخل وأنماط الاستهلاك ، والتحصيل التعليمى ، والمهنة ، فهى مؤشرات على توزيع السلع المادية ورموز للهيبة . وهناك ظروف أساسية تصاحب عملية ظهور الطبقة الجديدة ، فإذا كانت عملية الانتاج هى نقطة البداية ، إلا أن ظروف حياة الجماعة ، التى تشغل نفس الوضع فى عملية الانتاج ، والعداء بينها وبين الجماعات الأخرى ، وتحقيق مصالحها

المشتركة تعد أساسا ضرورية لظهور هذه الطبقة . وهذا ما أوضحه ماركس فى حالة ظهور طبقتى البرجوازية والبروليتاريا[١٤] . فظروف حياة هذه الطبقات التى تتمثل فى الصراع حول الامتيازات الاقتصادية ، وتركز جماهيرها والاتصال بينهم ، ووجود التنظيم السياسى والتضامن ، إلى جانب الوعى الذاتى بمصالح هذه الطبقة ، فضلا عن وعى الطبقة بهذه الظروف يجعل أعضاءها يبلغون مرتبة الفهم الحقيقى للتغير التاريخى ويمدنا بأساس ظهور الثورة .

وطالما أن كل مجتمع ينقسم إلى طبقتين أساسيتين فإن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، كما ذهب إلى ذلك ماركس فى البيان الشيوعى ، فالأحرار والعبيد ، والنبلاء والعامة ، ورؤساء النقابات والعمال ، أو بعبارة أخرى المستغل والمستغل يقفون فى تعارض دائم الواحد إزاء الآخر ، وتجرى بينهم حرب واضحة ومستمرة ، وتنتهى تلك الحرب فى كل حقبة بإعادة تكوين المجتمع الثورى فى عمومه . وإذا كان المجتمع البرجوازى الذى ينهض على أنقاض المجتمع الاقطاعى لا ينهكه تصارع الطبقات ، إلا أنه يقيم طبقات جديدة ، وظروفا للظلم جديدة ، وصورًا للصراع فى مكان الأخرى القديمة ، والواضح أن مجتمعنا كله ينقسم إلى معسكرين يقفان فى عداء مستحكم ، أى ينقسم إلى طبقتين كبيرتين تواجه الواحدة منها الأخرى نعنى بهما : البرجوازية والبروليتاريا . وحتى منذ الثورة الفرنسية يكشف تاريخ أوروبا بوضوح فى عدد من البلاد عن وجود صراع الطبقات ، فلقد وجد فى عهد التجديد فى فرنسا عدد من علماء التاريخ الذين اعترفوا بأن الصراع الطبقى هو مفتاح فهمنا لتاريخ فرنسا بأكمله ، ويعتبر العصر الحديث هو عصر الانتصار الكامل للبرجوازية والنظم المتباينة ، والاصوات الانتخابية الواسعة ، عصر اتحادات العمال ، وهو يكشف بوضوح أكثر عن أن صراع الطبقات هو الدافع الأصلى والباعث الحقيقى لكل الأحداث ، ويعتبر ماركس أن كل صراع طبقى هو سراع سياسى[١٥] .

وإذا كنا نرى من ذلك أن ماركس يستشهد على صدق القضية التى بدأ بها وهى أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع الطبقى ، بما توافر لديه من أحداث تاريخية ، إلا أنه لم يوضح لنا حقيقة هذا الصراع . ولقد حاول بلا ميناتز J. Plamenatz[١٦] توضيح حقيقة هذا الصراع أو تلك المتناقضات فذهب إلى أنه فى كل مجتمع يجىء وقت يعاق فيه أى تحسين فى أساليب الانتاج عن طريق ما يسميه ماركس علاقات الانتاج تلك العلاقات التى لا نعرف منها سوى نظام الملكية ، وهو التعبير القانونى لها ، وذهب ماركس إلى أن علاقات الانتاج تعد علاقات ضرورية ، وأن الناس يدخلون فيها سواء قبلوا ذلك أم لم يقبلوا وبخاصة عندما يتعاونون فى إشباع حاجاتهم ، وهذه العلاقة تتفق مع طرق الانتاج المستخدمة . ولكن هل حينما تتغير هذه الطرق تتفق معها تلك

العلاقات ؟ ذهب ماركس إلى أنه يظهر من وقت لآخر بالضرورة عدم اتفاق أو صراع أو تناقض . ويرى بلاميناتز أن عدم الاتفاق هنا يعنى التناقض بين النظم وليس الصراع بين الطبقات . وقد أوضح ذلك عند تفسيره للقضية القائلة : « إن علاقات الانتاج تصبح بمثابة أغلال أو قيود لقوى الإنتاج فى مرحلة ما » . ويرى كذلك أنه إذا كانت علاقات الانتاج تجد التعبير القانونى لها فى نظام الملكية ، وأن نظام الملكية يعكس بناء الطبقات ، إلا أن كلمة « يعكس » فى هذا الصدد ليست واضحة بالمرة ، إنها تعنى فى جزء منها أنها « تحدد » ذلك أن ماركس وإنجلز قد تحدثا عن نظام الملكية على اعتبار أنه يحدد بناء الطبقات ، ولكنهما ذهبا إلى رأى آخر مؤداه : إن العكس هو الصحيح . ولكن الثابت دائما ، والذى لا يمكن انكاره ، هو أن علاقات الانتاج هى التى تحدد ذلك البناء . إن أى مجتمع طبقا للنظرية الماركسية ينقسم إلى طبقات ، ويكون نظام الملكية فيه متفقا مع هذا التقسيم ، وهناك دائما طبقة واحدة هى الطبقة الحاكمة أو صاحبة السيادة التى من مصلحتها أن تمنع أى تغير فى علاقات الانتاج القائمة . وكذلك فى نظام الملكية الذى يعد التعبير القانونى لها ، وإن كنا لا نعرف ما هى حقيقة علاقات الانتاج وإنما نعرف ما هو نظام الملكية ، فإننا يمكننا أن نعرف ما هى الطبقة الحاكمة ، إنها الطبقة التى تستفيد من نظام الملكية الذى لابد أن يظل قائما ليؤكدها ويعضدها وتتخلص الطبقة الحاكمة من القوى الجبرية فى المجتمع وتستخدمها فى منع التغيرات مهما كانت . ومن بعض الفقرات فى مؤلف ماركس رأس المال ، ومن المصادر الأخرى ، يتضح لنا أن الطبقة الحاكمة تحاول – من جهة أخرى – أن تمنع التحسينات فى طرق الإنتاج ، والسبب فى ذلك هو أن الطبقة الحاكمة هى التى تملك النصيب الأكبر من منتجات المصانع ، فكلما كان إنتاجها كبيرًا ، كانت الثروة كبيرة ، ولكن ماركس يرى أن التقدم الفنى يتسبب على المدى البعيد فى دمار الطبقة الحاكمة . ومعنى ذلك أنه إذا كان من مصلحة الطبقة الحاكمة أن تحافظ على ثبات نظام الملكية الذى تعتمد عليه فى تفوقها الاجتماعى ، ومن مصلحتها المباشرة أن تسمح بالتقدم الفنى الذى يزيد من الثروة ، فإن ذلك يتيح فرصة حدوث المتناقضات التى يتحدث عنها ماركس وإنجلز(١٧) .

والواقع أن هذا التفسير بتلك الصورة الواضحة ، إن كان هو التفسير الذى يمكن استخلاصه من مؤلفاتهما ، إلا أن ماركس وإنجلز لم يتنبها إليه ، إذن فالتناقض بين النظم هو الذى يؤدى إلى الثورة الاجتماعية ، وإذا كان النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى تحاول الطبقة البرجوازية بأقصى جهدها أن تنمى وتحسن من طرق إنتاجه ، محافظة فى الوقت ذاته على نظام الملكية ، فهى بذلك لا توجد المتناقضات فحسب ، وإنما تزيد أيضًا من حجم الطبقة العاملة التى تصبح بالضرورة

طبقة ثورية ، لأن العمال هم الذين يعانون أساسًا من هذه التناقضات ، ويعتبر النصر السياسى للطبقة الثورية هو الذى يحل التناقضات ، وذلك عن طريق تغيير علاقات الانتاج التى تعد جزءًا من الأساس الاقتصادى للمجتمع ، وكذلك البناء الفوقى بأكمله الذى ينهض عليه .

والخلاصة : أن إسهام ماركس لا ينحصر فى مجرد الإشارة إلى أن السلوك السياسى هو تعبير عن المصالح الاقتصادية ، ولكن على العكس من ذلك كان اسهامه الرئيسى هو أنه جعل دراسة علم الاجتماع السياسى موازية لدراسة بناء المجتمع أو علم اجتماع الوحدات الكبرى Macro Sociology ويقول رايت ميلز C. Wright Mills : « إنه إذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات صغرى ، فإن ماركس يدرس نفس هذه التفاصيل ، ولكن على مستوى بناء المجتمع فى جملته ، وإذا كان علماء الاجتماع الذين لا يعرفون من التاريخ إلا القليل يدرسون الاتجاهات قصيرة المدى ، فإن ماركس يأخذ الحقبة بأكملها باعتبارها وحدة الدراسة مستخدمًا فى ذلك المواد التاريخية بطريقة خلابة ، وإذا كانت قيم علماء الاجتماع عمومًا قد أدت بهم إلى أن يتصوروا المجتمع فى صورة أكثر تفاؤلا ، إلا أن قيم ماركس قد أدت به إلى أن يدين المجتمع فى جذوره وفروعه ، وإذا كان علماء الاجتماع ينظرون إلى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتفكك فقط ، فإن ماركس ينظر إلى هذه المشاكل بوصفها متناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع ، وإذا كنا نجد أن علماء الاجتماع ينظرون إلى مجتمعهم باعتباره يسير فى طريق تطورى دون انهيارات كمية تصيب بناءه فإن ماركس يرى فى مستقبل هذا المجتمع انهيارًا كيفيا ، أى صورة جديدة للمجتمع ، أو حقبة جديدة تستمر بواسطة الثورة »(١٨) .

غير أن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات بعض علماء الاجتماع والسياسة على السواء ، فهو وإن كان يرجع الاحداث السياسية للوقائع الاجتماعية ، إلا أنه لا يحسب أى حساب لأثر النظم السياسيه المختلفة فى تغير المجتمع ، ومن ثم وصفت هذه النظرة الطبقية لعلم الاجتماع السياسى بأنها تعبر عن نوع من « الرد السوسيولوجى » Sociological Reductionism الذى يتجاهل الكثير من العوامل الثقافية والنظامية ، ثم إن النزعة الحتمية الاقتصادية التى تبطن هذا الاتجاه يتعذر معها عقد المقارنات التى تعتبر ضرورية فى دراسات الاجتماع السياسى نظرًا لأنها تسلم بعمومية نمط تاريخى معين . هذا فضلا عن أنها لا تلائم الدول النامية حيث تلعب الصورة الجديدة للتنظيم السياسى دورًا أساسيًا فى عملية التنمية .

أما كتابات ماكس فيبر فقد وضعت لنا أساس تطور اتجاه فكرى آخر فى علم الاجتماع السياسى

يعبر عن نظرة نظامية للسياسة ، فلقد تبنى فيبر كعالم اجتماع طريقة فى البحث تتفق إلى حد ما مع طريقة ماركس ، فيما يتعلق بالنظرة الكلية الشاملة للبناء الاجتماعى كأساس لتحليل السياسة . ومع ذلك فقد نظر إلى التدرج الاجتماعى بوصفه يشمل العلاقات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية . وفضلا عن ذلك ففى مقال الطبقة والمكانة والحزب أوضح أن نمو المجتمع الحديث يتضمن عملية تاريخية يتم بمقتضاها الفصل بين النظم السياسية ، وبين البناء الاقتصادى والاجتماعى فكأن النظم السياسية تنمو نتيجة للبحث السوسيولوجى لأنها مصدر مستقل للتغير فى المجتمع .

والواقع أن ماكس فيبر أسهم فى مجال الاجتماع السياسى اسهاما أساسيا لا يعكس اهتماماته النظرية والفكرية والتاريخيه ، والمهنية فحسب ، وإنما يعكس فى نفس الوقت تجربته العملية وخبرته الملموسة بالسياسة الألمانية ، وعلى الرغم من الاهتمام بكتاباته السوسيولوجية ، إلا أن الفكر السياسى عند ماكس فيبر لم يحظ بنفس الدرجة من الاهتمام[١٩] فلقد كان فيبر رجل علم وسياسة فى الوقت ذاته ، ومما يعرف عنه أنه درس اللغة الروسية لكى يطلع بنفسه على الصحف الروسية ، ويتابع الثورة التى لم تنجح عام ١٩٠٥ كما كان من كبار المناهضين لسياسة القيصر فلهلم الثانى ، وتزعم حركة النقد خلال الحرب العالمية الأولى فى المسائل السياسية والاقتصادية . كذلك كان فيبر عضوا فى اللجنة الشهيرة التى قدمت مذكرة إدانة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وهى المذكرة التى قدمت لمؤتمر فرساى ، ولقد تميزت آراء فيبر السياسية بنزعة تحررية تعكس الجو السائد فى حياته الأسرية . هذا ، وقد أحدثت كتابات فيبر تأثيرًا كبيرًا فى الدراسات الاجتماعية والسياسية لما تميز به من قدرة عقلية ثاقبة إلى جانب سحر وقوة شخصيته الأمر الذى أدى إلى أن يعتبره البعض « نبى القومية الألمانية »[٢٠] .

على أن هذين المنظورين لعلم الاجتماع السياسى : المنظور الطبقى ومنظور النظم قد كتب لهما الاستمرار برغم إعادة صياغتها فى ضوء الأحداث التاريخية ، وما وجه إليهما من انتقادات ، وأصبحت نظريات التدرج الاجتماعى تدرس فى إطار مفهوم جماعات المصلحة ، ذلك أن السياسة تعكس الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، وهذه الطبقات تعبر عن المصالح والاهتمامات المتباينة للناس سواء كانت اقتصادية أم مهنية ، أم دينية ، أم تنظيمية ، كما شملت نظرية التدرج أيضًا البيروقراطية الحكومية والحزب السياسى بوصفها طبقات جديدة تدخل عناصر فى نظرية جماعات المصلحة . أما اتجاه النظم فقد أعيدت صياغته ليعبر عن نظرية فى التوتر المجتمعى Societal Strain فالأحزاب السياسية هى ميكانيزمات للتخفيف من حدة التوترات التى

شهدها المجتمع الحديث وهكذا يصبح تحليل العناصر التى تحقق فاعلية التنظيم السياسى فى أداء هذه الوظيفة هو الموضوع الرئيسى للبحث السوسيولوجى . وهذا التصور شجع علماء الاجتماع على القيام بالعديد من البحوث الامبيريقية . وجدير بالذكر أن هذين الاتجاهين يعبران عن قيم مختلفة ونظرة متباينة للفلسفة السياسية .

هوامش الفصل العاشر

(١) انظر : Lipset, S.M. "Political Sociology "in Melton (et.all) Sociology Today: Problems and Prospects Basic Books inc Publications N.Y. 1959 p. 31.

ومن الجدير بالذكر أن مقال ليبست هذا ظهر كجزء من مشروع أكبر يتناول بالتحليل البحوث المعنية بالسلوك السياسى المقارن ، والذى يتولى الإشراف عليه قسم العلوم السلوكية بمؤسسة فورد، ومجلس الدراسات السياسية فى معهد بحوث العلوم الاجتماعية . أما المناقشات والبحوث الأساسية فى الميدان فقد عرضها بالتفصيل فى مقاله التالى :

Bindex, R. & S.M. Lipset "Political Sociology: A Trend Report and Bibliography "Current Sociology, 6 : 2 1957, 79-126, See Also: L. Bernard, the Field of Political Sociology J. Soc. Philosophy, 3, 1958, 124 - 38.

(٢) يتعين هنا أن نقدم مناقشة موجزة لمصطلحات : المجتمع ، والنسق الاجتماعى ، والبناء الاجتماعى ، طالما أنها الأدوات التصورية الأساسية التى تستخدم الآن فى مناقشات الاجتماع السياسى . ويشير مصطلح المجتمع - عموما - إلى جماع العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الناس ، وغالبًا ما يعتمد الدارسون فى تمييز المجتمعات عن بعضها ، وتعيين حدودها على معايير سياسية ، وهذا بدوره هو ما يثير تساؤلات عامة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وقد يعرف المجتمع بطريقة أخرى فهو يعنى : تلك النظم ، والثقافة السائدة بين جماعة متميزة من الناس تشترك فيا بينها فى القيم والمعايير ، وخلال فترة النظريات الاجتماعية والسياسية فى القرون الوسيطة ، لم يكن هناك تمييز بين المجتمع والجماعة السياسية ، حيث كان الإنسان ينتمى إلى هذا المجتمع السياسى وإلى الكنيسة ، وكانت كافة الجماعات باستثناء الكنيسة خاضعة للدولة أو هى جزء منها . أما التفرقة بين الدولة والمجتمع فقد ظهرت بعد حركة الإصلاح الدينى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبعد القرن الثامن عشر أصبح ينظر للدولة بوصفها تمثل فقط قطاعًا أوجزءًا من المجتمع . (انظر Maciver: Society: Its Structure and Changes N.Y. Lony is Smith, 1932).

أما مصطلح النسق الاجتماعى فهو مصطلح فنى فى النظرية السوسيولوجية يستخدم للإشارة إلى تفاعل مجموعة من الأفراد فى موقف معين ويخضعون لتوجيه قيمى خاص ، وهكذا يشمل النسق الاجتماعى :

(أ) تفاعلا بين الأشخاص .

(ب) الموقف

(جـ) القيم والمعايير.

أما مصطلح البناء الاجتماعى فهو يعنى مجموعة العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للمجتمع . ومن ثم يشتمل البناء الاجتماعى على عدة أنساق اجتماعية بينها تساند وظيفى واعتماد متبادل . ويستخدم مصطلح الاتجاه البنائى لوصف تلك المدرسة الفكرية التى تتبنى نظرة كلية شاملة للأنساق الاجتماعية فى تفاعلها وأدائها لوظائفها . انظر :

Kolb & Gould, op. cit.

(٣) Pizzorno, A. Political Sociology, Penguin Books, 1971. p. 7.

(٤) انظر عرضًا لتحليل الأنساق السياسية عند دافيد إيستون فى مقال : « اتجاه نحو تحليل الأنساق السياسية » ، ويعتقد إيستون أن دراسة السياسة تتعلق بفهم كيفية صنع القرارات الملزمة شرعيًا أو القرارات المعبرة عن السلطة وتنفيذها فى المجتمع ، ولكى نفهم الحياة السياسية علينا أن ننظر إليها بوصفها تمثل نسقًا ينطوى على أنشطة متكاملة ومتداخلة ، وهذه الأنشطة تستمد تكاملها من الحقيقة التى مؤداها أنها تؤثر فى صياغة قرارات السلطة وأنها تنفذ فى نطاق المجتمع . ويمكن معرفة تفاصيل نظرية إيستون فى :

David Easton, the Analysis of Political Systems, in Pizrono, Op. Cit. p. 39 Also, His, "An Approach to the Analysis of Political Systems" World Politice Vol. 9 1957

(٥) لاحظ الكس دى توكفيل أن الثورة الفرنسية تختلف عن الثورات الأخرى من حيث أن أثرها قد تعدى نطاق فرنسا، لكى تكتسب هذه الثورة طابعا عالميًا، ولا نعرف على طول التاريخ الإنسانى ثورة تماثل هذه الثورة فى أثرها من الناحية السياسية إلا إذا جعلناها مشابهة للثورات الدينية. وهكذا فحينًا نحاول درس الثورة الفرنسية فى ضوء الحركات الأخرى المشابهة لها فى أقطار أخرى وخلال مراحل تاريخية مختلفة، فإننا بالضرورة سوف نتجه صوب الثورات الدينية. وقد تتبع توكفيل أوجه الشبه بين الدوافع التى حركت الثورة الفرنسية وتلك التى تحرك الثورات الدينية، فلاحظ أن معظم الأديان تهتم بالشخصية الإنسانية، أو الإنسان فى ذاته بغض النظر عن الحدود المفروضة عليه من التقاليد المحلية والقوانين والعادات، والهدف الرئيسى من الدين هو تنظيم العلاقة بين الإنسان والله من جهة، وبين الإنسان وأخيه الإنسان من جهة أخرى، والمبادئ، التى تنطلق منها الديانات وتسعى إلى ترسيخها مبادئ عامة تخاطب الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسيته أو قوميته. ومن هنا نلاحظ وجه الشبه بين الثورات الدينية وبين الثورة الفرنسية التى جعلت من مبادئها مبادئ تخاطب مشكلات الوجود الإنسانى، حينًا نظرت إلى المواطن نظرة مجردة مستقلة عن الأنظمة الاجتماعية المختلفة. راجع تفاصيل هذه الآراء فى: Alexis de Tocqueville

(٦) انظر: The Ancient Régime and the French Revolution 1966, pp. 41-4.
Parsons, T. the Social System, Free Press, 1961.
pp. 126-27

(٧) انظر: Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Vol. 1
وراجع أيضا معالجة واقعية لهذه الأفكار فى: Vintagel Books, 1954, pp. 9-11.
Lipset & M. Trow and J.S. Coleman, Union Democracy, Free Press, 1951.

(٨) Parsons, T. the Structure of Social Action, Mac Graw-Hill, 1973. p. 509

(٩) Bendix, R. Max weber: An Intellectual portrait, Beacon Press, Forth Coming 1966.

(١٠) Quoted in, J.P. Mayer, Max Weber and German Politics, Faber & Faber, 1943 p. 128

(١١) Michels, R Political Parties, Free press, 1949.

(١٢) أنظر: International Ensyclopedia of the Social Sciences 1968, Vols, 11-p. 299 "Political Sociology".

(١٣) Dutt, C. (ed. trans) Fundamentals of Marxism Leninism (Moscow, Progress Pub- -lishers, 1964 p. 53.

(١٤) لقد تعرف ماركس على الطبقة الاجتماعية من خلال الحقيقة التى مؤداها أن جماعة كبيرة من الناس يشغلون نفس الوضع فى البناء الاقتصادى للمجتمع وأن هناك ظرفًا منظمًا سابقًا على الطبقة هو الوعى الذاتى، وهو سابق أيضًا على الصراع السياسى والاقتصادى، ورأى أن الآثار التى تترتب على النظام الرأسمالى تحدد تطور الرأسمالية فى المستقبل، وأعتقد أن جماهير عمال الصناعة قد يصبحون بالضرورة على فهم واع بمصالح طبقتهم. ويعد الوعى الذاتى بمكانة الطبقة عنصرًا ضروريًا فى تطور الطبقة الاجتماعية، ولكنه يعتقد أن هذا الوعى قد يظهر نتيجة لنمو التناقضات فى النظام الرأسمالى، أما الحالات التى جعلت ماركس يقول بهذا التنبؤ فهى: تركز العمال فى المدن، وسهولة الاتصال بينهم، والمعاناة النفسية التى أحدثها اغتراب العمل. وهو لكى يوضح أهمية هذه الظروف يستشهد بالفلاحين الفرنسيين الذين يشغلون وضعًا مماثلا فى البناء الاقتصادى، ومع هذا لا يكونون طبقة اجتماعية. (انظر Dut, op. cit, 149) وصغار الفلاحين يكونون جمهورًا كبيرًا، وهم يعيشون فى ظروف متماثلة. ولكن دون أن يدخلوا فى علاقات من أنواع متعددة كل منهم مع الآخر، ويفصل أسلوب الإنتاج بين كل منهم بدلا من أن يسهل الاختلاط بينهم، وتعيش ملايين من الأسر فى ظل ظروف اقتصادية تعزل أسلوب حياتهم، واهتماماتهم، وثقافتهم عن تلك الظروف الخاصة بالطبقات الأخرى، وإذا كان هناك اتصال وثيق بين صغار الفلاحين فهو ليس نتيجة لوحدة مصالحهم، أو لتنظيم سياسى، ومن ثم فهم لا يكونون طبقة. انظر معالجة لنظرية الطبقات من المنظور السياسى فى:

Bendix & Lipset (eds.) Class, Status and Power, Glencoe, the Free Press, 1953, p. 26.

(١٥) Lenin, V. The Three Sources and Three Component Parts of Marxism, Moscow, Foreign Language Publishing Hause, 1913. pp. 29-30.

(١٦) Plamenatz German Marxism and Russian Communism. London Green & Co, 1954) pp. 21-23

(١٧) Plamenatz, Ibid

(١٨) Mills, C.W. the Marxis (N.Y., 1962) p. 12.

(١٩) انظر دراسة هامة عن الفكر السياسى عند ماكس فيبر

Ilos-Dronberger, the Political Thought of Max Weber, N.Y. Appleton-Century

وتقد تناول مؤلف هذه الدراسة تحليل الفكر السياسى عند ماكس فيبر فى ضوء التيارات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية السائدة فى ألمانيا بين عامى ١٨٨٥ – ١٩٢٠ والتى شكلت الدوافع الكامنة وراء كتابات فيبر ، وعرض فى دراسة لموقف فيبر من الأحداث السياسية فى ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ودراساته فى النظرية السياسية والبيروقراطية والرأسمالية وأوضح منهجه فى البحث .

(٢٠) Weber, the Protestantic Ethic and the Spirit of Capitalism Parsons (trans), London, George Allen, 1956, p. 17.

الفصل الحادى عشر

علم الاجتماع العائلى*

يعبر مفهوم الأسرة عن جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى ، وتقوم على عناصر بيولوجية ، ونفسية ، وثقافية . والملاحظ أن تكوينها ، وبناءها ، وأبعادها ، وظروف معيشتها ، واحتياجاتها ، والعلاقات القائمة بين أعضائها ، وعلاقاتها مع الكيان الاجتماعى برمته ، ووظائفها تتنوع عبر الزمان وعبر المكان ، مرتبطة فى ذلك بأنظمة المجتمعات وبأشكال الحضارة ، وتتعرض الأسرة ، منذ قرن من الزمان لتغير طفرى فى أبنيتها ووظائفها . وقد ازداد معدل هذا التغير بشكل خاص خلال الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة ، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات فى جميع المجتمعات المعاصرة ، بدرجات متفاوتة وتغيرات فى المكان والزمان دون شك ، ولكننا نلمس أن لها اتجاهات مشتركة بغض النظر عن نمط الحضارة ، ومستوى الثقافة ، والأنظمة السياسية والاقتصادية التى توجد فيها الأسرة . ونعرض فيما يلى للخصائص الأساسية للأسرة المعاصرة التى نتكلم عنها : وهذه الخصائص عبارة عن تجميع من الدراسات التى أجريت فى بلاد مختلفة خلال السنوات العشرين الأخيرة(١) .

---

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكرى عن المصدر التالى :

La Sociologie year Cazeneuve et David Victoroff, (ed.) Centre d'Etude et de promotion de la Lecture, Paris, 1970, pp. 150-170. Par Jacqués Sabran

جاك سابران **Jaques Sabran** لواحد من علماء الاجتماع الفرنسى المعاصرين . ولد فى مدينة أفينيسون **Avignon** عام ١٩١٦ . وقد بدأ بدراسة الهندسة والعلوم وانتقل منها إلى دراسة العلوم الاجتماعية حيث تخرج فى كلية الدراسات العليا **Ecole Pratique des hantes études** حيث تتلمذ على رينيه لوسن **Renè le Seune** وقد أسس مجلة **Libres** فى عام ١٩٤٧ . وذاع صيته من خلال الدراسات الاقتصادية الاجتماعية (التى اشترك فيها مع مجموعة أخرى من علماء الاجتماع) والمعنونة :

١- أجور الذكور والإناث : **Les Salaıres masculins et féminis**

– عشر سنوات من عمر المساومات الجماعية : **Dix Aus d'evolution des négociations collectives.**

– تدهور الأجور فى صناعة النسيج : **Les glisseuncats des salaires dans l'industrie des textiles**

وقد نشرت جميعها فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦ .

ويمكن للقارئ الرجوع إلى مصطفى الخشاب ، الاجتماع العائلى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ حيث يعد هذا الكتاب أوفى وأشمل عرض لميدان علم الاجتماع العائلى باللغة العربية ، علاوة على ما يتضمنه من دراسات تطبيقية عربية

وإن كانت تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسات التى أجريت فى بعض الدول ، وخاصة دول الأنجلو - ساكسونية فى مجال الملاحظة وجمع البيانات ، وكذلك فى مجال النظرية ، كما يجدر بنا قبل أن نتطرق إلى الكلام عن جوانب الأسرة الحديثة ، أن نلم بالخطوط العريضة للإسهامات التى قدمها كل من التاريخ والأنثولوجيا لتوضيح مفهوم القرابة وإلقاء الضوء على مختلف أنماط الأسرة .

القرابة وأنماط الأسرة

المعطيات التاريخية والأنثولوجية :

القرابة بالنسبة لإنسان اليوم ، هى ثمرة رابطة فسيولوجية قرابة دموية (Consauguinité) أو رابطة اجتماعية (تحالف alliance) أو رابطة قانونية (التبنى adoption) . ويمكن أن يساعدنا مفهوم « الأسرة الروحية » على فهم طبيعة مفهوم القرابة فى مجتمعات ما قبل الصناعة فضمون هذا المفهوم اجتماعى فى جوهره . وقد أوضح لوسيان ليفى برول Lucien levy—Bruhl أن القرابة فى هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فسيولوجية ، وهى مشاركة أسطورية فى جماعة معينة ، وفى جميع القيم الدينية والأخلاقية .. إلخ التى تمثلها الجماعة ، وتختلف هذه القرابة تمامًا عن نظام القرابة عندنا ، الذى يمكن أن نسميه « قرابة وصفية » وهى قرابة تصنيفية ، حيث نجد أن نفس المصطلح القرابى لا يعنى فردًا واحدًا فقط ، وإنما يعنى فئة بأكملها من الأقارب(٢) .

وهكذا كانت القرابة فى المجتمع الريفى فى الصين القديمة تتكون من انتماءات لا يمكن فصمها ، وتتميز برسوخها منذ الماضى السحيق ، وبأنها محدده تحديدًا دقيقًا . ولا تهتم التسمية بالأفراد ولا بقرابتهم الطبيعية . وهى لا تحتاج إلى أسماء إلا لكى تحدد فئات القرابة ، بل إن كلمة « الأم » نفسها تنطبق على جماعة منسقة . وإذا أخذناها بمفهوم فردى فإن هذه الكلمة لا تستخدم فى تسمية « المرأة » التى ولد الإنسان منها ، ولكنها تستخدم فى تسمية المرأة التى كانت أكثر أجيال الأمهات احترامًا كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام ، حيث تنسحب الكلمة أيضًا على دائرة تتسع كثيرًا عن دائرة أخوة الأب فقط ، ويختلط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت ، فعلاقات القرابة تتميز إذن بطابع شامل(٣) .

وكانت القرابة فى روما القديمة تنبثق عن الدين وقد كتب فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges فى تحليله للمدينة القديمة يقول : « إن رابطة الدم لا تكفى لإقامة

القرابة ، ولابد من رابطة العبادة ، وعلى ذلك فإن الدين كان ينتقل من ذكر إلى ذكر ولم يكن تحديد الأقارب العاصبين يتم على أساس الميلاد ، وإنما على أساس العبادة »[٤] . وهكذا فإن صفة الأقارب لاتعطى إلا للأقارب العاصبين (المنحدرين فقط من خط الذكور) . أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث فلا يعترف لهم بهذه الصفة مهما كانت قرابتهم الدموية .

تطور جميع الأسر نحو شكل محدود عبر التاريخ :

وهكذا نرى أن القرابة رابطة اجتماعية : وهذه هى النتيجة التى خرج بها كلود ليفى ستروس Claude lévi-Strauss حيث يقول : « تحدد كل علاقة أسرية مجموعة من الحقوق والواجبات وتصبح القواعد المتعددة التى تحرم أو تبطل أنماطًا معينة من الاقتران محددة بشكل واضح ابتداء من اللحظة التى يقوم فيها كيان للمجتمع »[٥] . ومن هنا يأتى تحريم الزنا بالمحارم بشكل عام نصادفه فى كل المجتمعات : فلما كانت الحياة الاجتماعية مجموعة من المبادلات ، فإن الزواج يجب أن يتم وفقًا لقواعد التبادل فى المجتمع الذى يعيش فيه الزوجان ، ومفهوم رابطة الدم لا يحدد فى الأصل تحريم الزنا بالمحارم ، كما يتضح ذلك من حالة أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازيين ، وأبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين ، ففى الأسرة الواحدة يعتبر أبناء الخال وأبناء العمة أبناء عمومة وخؤولة متقاطعين ، وأبناء الخالة وأبناء العم أبناء عمومة وخؤولة متوازيين . ومع أنه تربط بينهم نفس صلة الدم ، إلا أن الزواج ، كقاعدة عامة ، محرم بين أبناء العمومة والخؤولة المتوازيين– باعتباره زنا بالمحارم ، فى حين أن الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين مرغوب ، إن لم يكن إجباريا .

وتضع كل المجتمعات قواعد للزواج ، وتحرم بعض أنماط الزيجات . وتسمى هذه الأنماط المحرمة من الزواج « زواج المحارم » فالزنا بالمحارم فى الأساس هو ارتباط محرم ، ليس لأنه قد يعرض لخطر بيولوجى ينتج عن « رابطة الدم » فى النسل ، ولكن لأنه يلغى وسيلة جوهرية للتبادل بين الجماعات الاجتماعية الغريبة عن بعضها البعض ، ويعتبر مفهوم « رابطة الدم » كمعيار « للمحارم » جانبًا محددًا : فالتزاوج بين أعضاء نفس الأسرة يمنع التبادل مع الأسرالأخرى . إن التحريم العالمى « للزنا بالمحارم » هو الطريقة السلبية لتأكيد القاعدة الوضعية للزواج الاغترابى (الاختيار الإجبارى للمرأة من بين الغريبات) . وهو كذلك عامل جوهرى فى المبادلات الاقتصادية بين الجماعات التى ينتمى إليها الأقران .

وهكذا فإن أنساق القرابة المرتبطة بشكل وثيق فى أشكالها الدقيقة بالأبنية الاجتماعية تؤدى إلى

نشأة مجتمعات متآلفة أو أسر من أنماط متنوعة(٦) . وتؤكد الملاحظات المعاصرة لعلماء الأثنولوجيا أوصاف تلك الأسر فى المراحل التاريخية السابقة .

والعشيرة التوتمية (مثل القبائل الأسترالية) تضم تحت اسم متميز ونسب مشترك جميع الأفراد المنحدرين من نفس السلف الأسطورى : هو التوتم le Totem ويتم تحديد النسب فى الغالب عن طريق الأم (ولا يتضمن هذا بالضرورة أن النظام الموجود تسيطر فيه الأم) . وقاعدة الزواج هى الزواج الاغترابى ؛ والتزاوج بين أعضاء نفس العشيرة محرم ، ويتحتم اختيار القرين من عشيرة أخرى ، وهذا هو قانون التبادل الذى أعلنه ليفى شتراوس .

وتنقسم العشائر إلى فئات زواجية Classes Matrimoriales تتم عمليات الزواج الممكنة فيا بينها تبعًا لتشابكات عديدة وصفها الفريدر راد كليف براون A.R. Radcliffe Brown فى دراساته الهامة عن سكان جزر الأندامان Andamanais وعن الأستراليين ، (والتى أجريت فى الفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥) وعن الأفريقيين (عام ١٩٥٠) ، ويمثل الأب فى الأسرة الكبيرة أو الأسرة الممتدة أو الأسرة غير المنقسمة Famille ındivise (٧) والتى يسميها السير هنرى مين H.S. Maine بالأسرة المشتركة «Joint Family» «كالأسرة الكبيرة فى البنجاب ، أو أيرلندا ، والزادروجا Zadruga السلافية » ويمثل السلف المشترك الأمين على عبادة الأسلاف والقائم على إدارة الممتلكات المملوكة ملكية مشتركة لجميع أفراد الأسرة ويتجسد هذا النظام فى « البيت الطويل la longue maison (عند الإسكيمو) أو « البيت الكبير » la grande maison (عند الهنود الحمر بأمريكا الشمالية) ، الذى ينقسم إلى أقسام يضم كل قسم منها أسرة معينة من الأسر الصغيرة التى يشملها البيت الكبير . ويكون تحديد انتساب الشخص إلى أولى رحمه إما فى خط الذكور أو على أساس ثنائى أى خط الذكور والإناث معًا تبعًا للمناطق المختلفة . وتعيش الأسرة الأبوية (التى يسيطر فيها الأب) ، مثل الأسرة فى روما القديمة ، فى ظل السلطة المطلقة « لرئيس العائلة » الذى يعتبر المالك الوحيد للتركة الموروثة .

وتعتبر الأسرة العريقة La faille Souche ، التى وصفها فريد ريك لوبلاى(٨) نوعًا من هذه الأنواع ، حيث تعيش ثلاثة أو أربعة أجيال معًا تحت السلطة الأبوية ، إذ تضم زوجين من كل جيل إلى جانب غير المتزوجين .

وأخيرًا الأسرة الزواجية أو الأسرة الصغيرة التى تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . وهذا هو شكل الأسرة الغربية الحديثة ، ويطلق عليها أيضًا أسماء « الأسرة البيولوجية » ، « والنووية » ، و « الأولية » ونلاحظ على تطور جميع أشكال الأسر فى مختلف الثقافات حاليًا

واتجاهًا نحو هذه الأسرة الزواجية الأحادية ، وينتمى كل من الزوجين فى هذه الأسرة الصغيرة إلى أسرتين ، الأسرة التى ولد فيها ، وهى أسرة التوجيه d'orientation والأسرة التى أنشأها بزواجه ، وهى أسرة التناسل .

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة بالزواج رويدًا رويدًا فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعدًا ، على أساس الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع (٩) . ويلخص موس هذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لا شىء تقريبًا لكى يحقق كل شىء تقريبًا . « وهو تكريس اجتماعى لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع ، أوكانت ستحرم من حماية القوانين» فالمجتمع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم ، بحيث إن دوركايم كان على حق عندما قال : « ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطًا حرًا ، وإنما تحويل كل ارتباط ، حتى وإن كان حرًا ، إلى زواج ، ولو كان من مرتبة دنيا »(١٠) . ففى فرنسا مثلا يعترف القانون بنظام المحظيات ، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس الزواج الشرعى وهو عقد مدنى وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل ؛ ويكون مصحوبًا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ، وبعقد دينى عندما يتم تكريس هذا العمل فى الكنيسة ؛ وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية ، بعد مجمع ترنت ، رباطًا مقدسًا ، ويرى فيه رجال القانون عقدًا تقوم على أساسه الحياة المشتركة ، والواقع أن الزواج ليس غاية فى ذاته : إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة .

انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج :

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع ، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضًا عامًا فى معدلات العزوبة . فقد أوضح الإحصاء الذى أجرى فى فرنسا فى عام ١٩٦٢ أن هناك ١١,٣٠٠,٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية . وفى ١٩٠٠ كان هناك ١٢٪ من بين النساء اللائى بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات ، وفى ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٤٪ فقط وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال .

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات فى المجتمعات الغربية تتم فيا مضى فى سن متأخرة . أما فى أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام . إذ انخفض سن الزواج فى فرنسا خلال مائة عام ، من ٢٦ إلى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ إلى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج فى هذه السن . ونجد اليوم أن ٧٥٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن فى سن ٢٥ عامًا ، وفى الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التى عقدت فى أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠٪ من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التى لا تتوقف معدلاتها عن التزايد فى كل أنحاء العالم تقريبًا ، وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعًا فى فرنسا (٢٣٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك فى بلاد شمال أوربا (السويد والنرويج ، وفنلندة ، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦٪ من النساء وهن حوامل (٩٠٪ من البنات فى سن ١٨ سنة) . ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة ، وتسمح بتفسيرات عديدة ، وهناك دراسة لشاستلاف وبريسا[١١] Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالى فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أى تأثير ملحوظ فى هذا الصدد .

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالى ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر فى بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات فى كندا) .

مدة الزواج واستقراره :

امتد الأمل فى الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة فى سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠ عامًا ، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ إلى ٧٦ عامًا . وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذى يتزوج فى سنة ٢٦ عامًا والمرأة فى سنة ٢٣ عامًا هى حوالى ٤٤ عامًا ، ونظرًا لانخفاض معدل الطلاق نسبيا (١٠٪ فى المتوسط) فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات ، بينا كانت تقتصر فى القرن الثامن عشر على

١٥ عامًا تقريبًا ، ويعتبر هذا عاملا جديدًا على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على العلاقات بين الزوجين :

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ؛ ويقول شومبار دى لوف P.H. Chombart de Lave « يجب أن نضيف إلى هذا ، على عكس الاعتقاد الذى ساد فى بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة فى استمرار العلاقة الزوجية ، فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التى أجريت حول صورة المرأة فى المجتمع ، من أن المرأة تستشعر فى بعض الأحيان خوفًا من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار دى لوف)[١٢] . فهل يرجع ذلك – ولو جزئيًا على الأقل – إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما فى الغرب بشكل أكثر حرية عن ذى قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل Mariage d'inclination

اختيار الشريك فى الزواج :

ظل الزواج فى فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقًا ، وكان القانون المدنى يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عامًا لسلطة الأب ، ثم خفض سن الزواج فيما بعد إلى ٢١ عامًا ؛ ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن فى حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج . ويسمح هذا التحرر ، نظريًا ، بحرية اختيار شريك الزواج فى إطار عملية مصادفة تامة ، وقد أوضح ألان جيرار Alain gırard أن هذا الاختيار كان فى الواقع مشروطًا ومحدودًا بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس » homogamie هى التى تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيهه » وهنا يطبق فى الواقع نظام القرابة الثقافية narenté culturelle التى حلت محل القرابة الاجتماعية فى المجتمعات قبل الصناعية ، ويتضح هذا التجانس فى تكوين زيجات عن طريق :

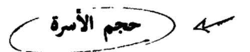
– القرب الجغرافى : ٥٧٪ من الأزواج يقطنون نفس الحى فى الفترة التى تعارفوا فيها ، و ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة .

– عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية – المهنية) . ويتضح ذلك فى ٧٠٪ من الحالات .

– عن طريق المستوى الثقافى : فقد اتضح فى ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافى .

– بسبب التجانس الروحى : فقد اتضح فى ٩٢٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية .

وهكذا يخضع الزواج دائمًا من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ، الثابتة والدائمة التى تساهم فى المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة[١٣] .



حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذى يدوم عامة لأمد طويل ، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من ١٣ إلى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين فى المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعًا إلى سن الزواج ، وهكذا تقول الإحصاءات التى يقدمها الفريد سوفى Alfred Sauvy [١٤] أنه من المتوقع أن يصل عدد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مولود فى السنة ، بينما يبلغ هذا العدد حاليًا أقل من ٨٠٠,٠٠٠ . والفارق وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل . فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين « للحتمية البيولوجية » كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم : مع التسليم طبعًا بوجود اختلافات وفقًا للأجناس والبلاد – وكذلك داخل البلد الواحد – ووفقًا للجماعات الاجتماعية ، والاتجاه العام للمجتمع .

تغير جذرى فى عقلية الزوجين :

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين ، والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية . فمنذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد من النبلاء ، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البرجوازية فى أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية فى أواخر القرن الثامن عشر . وبدأ انخفاض معدل المواليد فى الدول الأوروبية الأخرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه فى فرنسا . وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذى انخفض من ٣٨٪ فى نهاية القرن الثامن عشر إلى ١٨,٨٪ بعد حرب ١٩١٤ .

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع . من هذا مثلا النظرية البيولوجية : إذ يذهب سبنسر ودوبلداى Doubleday وعدد آخر من الكتاب فى القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقًا لقانون بيولوجى طبيعى كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية .

وقد عرض كورادوجينى[١٥] Carrado gını فى فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة néo-organicısm التى تقول أن الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية ، وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثر .

وقد ظهر حديثًا جدا بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو[١٦] Josué de castro ، وألان جيرار[١٧] Alain girard وكذلك لا تصلح نظرية « الأخلاقيين » الذين يتهمون تراخى العادات الاجتماعية ؛ وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك فى الزمن القديم ؛ ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضى باعتباره العصر الذهبى للإنسانية ، وإذ تتخذ « ما كان موجودًا من قبل » كمقياس للخير » فإنها بذلك تضع فروضًا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية . والواقع أن الاستنتاجات التى خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد . فالموت قدر محتوم ، يمكن السيطرة عليه جزئيًا بفضل العلم ، ولم يعد الميلاد قدرًا محتومًا كما كان يبدو فى الماضى وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل . والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل . فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا فى أوساط محدودة ، وخاصة عند البغايا[١٨] .

فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت إلى استخدامها فى جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضًا من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكا وكندا[١٩] .

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة . وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة – وهو ما يحدث فى حالة (حبوب منع الحمل) – فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال

يصبح حاسمًا ونهائيًا وقد أجرى ريدر Ryder وويستهوف Westhoff فى الولايات المتحدة بحثًا دقيقًا نشر عام ١٩٦٧ ، خلصا منه إلى أن الأسر التى تكونت حديثًا ستنجب أطفالا فى وقت متأخر ، دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى حجم الأسرة فى نهاية الأمر . وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا ، ولكنهم يريدون إنجاب العدد الذى يحددونه فقط ، وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسبًا ، وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois-Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج « الأسرة الكاملة » مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المطرد لوسائل منع الحمل : فاتضح أن ١٠٪ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال .

الإنجاب يصبح من الآن فصاعدًا اختياريا وواعيًا :

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة ، وبشكل إجماعى تقريبًا ، ثلاثة أطفال ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى . وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديمجرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسى للرأى العام I.F.O.P. المكانة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هذه الظروف . ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى إليها زيادة المواليد ، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل . ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن فى المدارس والمدرسين . وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ، فهى موجودة أيضًا فى البحوث الأمريكية . والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى : إن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضًا فرصة الحصول على وظيفة حسنة ، ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين ، إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب – كعملية واعية واختيارية – يعتبر ثورة تضع الزوجية فى موضع المسئولية .

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطًا وثيقًا بالظروف المادية التى تعيش فيها .

ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم

الموارد ، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعًا للجماعة الثقافية التى تنتمى إليها الأسر . ولعله يمكن تحديده من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد فى الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والمسكن والملبس والصحة) إشباعًا كافيًا . ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضرورى يختلف اختلافًا شديدًا حسب الفئات الاجتماعية – المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والإقليم الذى تعيش فيه الأسرة ، ومحل الإقامة (ريف أو مدينة أو حى من مدينة)[٢٠] . وتظهر الفروق فى مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة فى الميزانية . ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد « النماذج » التى تحدد الاختيارات . وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة . وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن التطور العام فى وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة المنشود . وهكذا فإن الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها .

وتأتى البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها . وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعدًا مكان العمل عن مكان الإقامة . وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة : مناطق للإقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق إدارية ، ومناطق عمالية ، وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة فى المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء . وقد ظل الإسكان يتجه نحو التمركز الحضرى طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حاليًا نحو عدم التمركز . وقد اتضح فى الدراسة التى أجراها شومباردى دى لوف Chombard de lauve بعنوان : « الأسرة والإسكان »[٢١] أن ٥٦٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكى يسكنوا فى الوحدات السكنية الجديدة فى الضواحى . وأوضح الدكتور دى يونج de Jonge فى الحلقة الدراسية التى عقدت فى بروكسل حول الأسرة فى مايو ١٩٦٥[٢٢] أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز فى البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية الكبرى التى نعرفها هى « نتيجة لعوامل موجودة فى الماضى وعفى عليها الزمن . وقد فقدت هذه المدن ، كما يقول الخبراء ، كثيرًا من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة فى النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيرًا جدًا من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تمركز

السكان (الضجة . الهواء الملوث ، الافتقاد إلى وجود أماكن خالية للترويح) .

وترجو الأغلبية انفصالا تامًا عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء فى العمل . وينتج عن ذلك نقص فى الاختلاط مما يعود فى النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة ، وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « إن الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . . ويبدو الجيران فى الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعًا من أنواع الضبط الاجتماعى على حياتها . وتتأكد الرغبة فى إيجاد « منطقة عدم اكتراث "Zone d'indifference" » حول المسكن ، ويزداد هذا الإحساس - بالاستقلال عن « الجيران » كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن فى المدن والريف لا تزال تعانى نقصًا فى العدد وفى المرافق الملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التى تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها ، ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائمًا من قبل فى الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفى للغرف بشكل متزايد ، حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركًا ، فى حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردى ، كأن يخصص الآخر فرديًا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار . . إلخ .

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه فى حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربائية والتليفزيون . وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وإن كانت فرنسا تأتى فى المرتبة السادسة ، فى حين تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة ، حيث يتوفر فيها معدل مرتفع فى الميكنة المنزلية[٢٣] .ويوحد المهندسون المعماريون وأخصائيو تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التى يبذلونها لكى يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه .

ميزانية الوقت والترفيه[٢٤] :

أدى التقدم المطرد فى ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات جديدة ، وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة إلى اختصار الوقت الذى تخصصه الأمهات فى الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال . وأصبح لدى الرجل فى الأسرة حاليًا وقت يقدر فى المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه فى اليوم . والمفهوم طبعًا أنه يدخل فى تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية

والعطلات أيضًا . كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفية . إذا كانت تمارس نشاطًا مهنيًا ، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل . أما فى الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميًا . أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها فى اليوم فى المتوسط بثلاث ساعات ونصف . وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكى . فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتماعية يذهب إلى الترفيه . ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد . خارج الأسرة . المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الاراغ هذه . ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة فى اليوم . فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا . ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد . وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد . ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها . والتى توفق الأسرة بينها وبين إجازات الصيف المدرسية . وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية .

حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية . ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام . كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضًا . فإن تغير مكانة المرأة يؤدى إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء . كما يتخذ الطفل مكانًا جديدًا يحدد بدوره أسلوبًا جديدًا فى العلاقات بين الآباء والأطفال . كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة .

وكان التطور فى الوضع القانونى للمرأة فى القانون الفرنسى تعبيرًا واضحًا عن ثورة تعتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول فى عقلية الناس فى جميع البلاد . فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة « عديم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) . وخاضعة لسلطة الزوج . واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجيًا بشخصيتها . وألغت التزام الطاعة . وقررت مشاركتها فى الولاية الأبوية ، كما حصلت على الحقوق السياسية أيضًا . ومازالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة . ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها فى نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة . كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء[٢٥] . إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون

المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفًا فى اليوم للمساعدة فى أعمال المنزل والعناية بالأطفال . ولا تزال هناك سيطرة – للرجل على المرأة – لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين . وأصبح التعاون فى اتخاذ القرارات . وممارسة السلطة . وأداء الأعمال المادية . وتربية الأطفال هو القاعدة التى تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين .

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد . وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيقية للفعل التناسلى إلى وسيلة اتصال بين الزوجين . وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب فى الزواج . والإشباع الزوجى . ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربى . وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجى . مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التى تعترضهما . عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر . وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر .

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة . وحل محل « رئيس العائلة » فى هذا الدور[٣٦] . ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية . فكان يعتبر فى الريف يدًا عاملة مجانية . أما فى مناطق التعدين والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر . فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ السابعة . وقد صدر فى عام ١٨٤١ (قانون يحرم على الأطفال دون الثامنة من العمر) . وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم . ولكن الطفل أصبح رويدًا رويدًا شخصًا . بل شيئًا ثمينًا . يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية .

إذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة :

ويظهر فى نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية (فى البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الإعداد للزواج والتخطيط ، العائلى ، ومدارس الأمومة) . ويبين النجاح المطرد لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى .

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة . فإن الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعًا من عدم التوازن المطرد بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى . كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضًا من الدخول فى الحياة العملية ، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديدًا واضحًا . ويقوم دور الآباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف الفعالة للأمن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التى ينبغى ممارستها والحرية التى يطالب بها المراهقون

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التى قام بها جان ريمى Grean Rémy حول « استمرار الأسرة الممتدة ، فى بيئة صناعية حضرية »[٢٧]. فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسرة النووية » القريبة ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك ، والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التى تحكم عملية اختيار مكان السكن . ويقوم تجديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفى نفسها ماديًا : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئًا على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئًا على أبنائهم . ويعتبر هذا شيئًا جديدًا على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة . ونلحظ فى ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها ، فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيرًا ما تهدد استمرار الزواج ، الذى اكتسب أهمية جديدة فى هذه البيئات . وتصاحب هذه التغيرات تعديلات فى وظائف الأسرة .

ـ وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية . وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع ، ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين : الوظائف الفيزيقية من جانب (التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية . ووظيفة الحماية) . والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : (تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة) .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية ، وأصبح هناك من الآن فصاعدًا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها .

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك ، حتى إن المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل إلى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد . ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة ، وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال . ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث

جتماعية ، ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيرًا كبيرًا . فالاسرة تملك فى الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث إن ٦٪ فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة) . ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فرديًا بشكل حاسم . نجد أن هناك طرفًا ثالثًا يملك اليوم تأثيرًا حاسمًا ممثلا فى الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم إعانات عائلية . وإعانات للسكن . ومنح تخفيضات ضريبية . وتخفيضات فى وسائل المواصلات . وميداليات الأسرة) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل . وإباحة الاجهاض . وحملات التعقيم) . وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية . والوقائية والصحية) . والتى تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة . فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها . ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى , وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل ، فإن الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها . وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية . فتتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية . ويحل تضامن الأمة – لصالح الأسرة – محل التضامن القرابى الذى كان موجودًا فى الماضى . وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات . وزيادة متوسط العمر . وتحسين مقاييس النمو الفيزيقى (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعًا .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة . فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع . وهى تنشىء المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم . وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيل عدم المساواة فى الدخول . وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الإمكان . ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هذه الوظيفة . فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية . سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية . ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق . والتكيف مع الجيد

الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل ، وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل . وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبنى Bowlby فى لندن واليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية ، والتى أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة » . فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقًا لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى والاجتماعى ، إذ إن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتامينًا نفسيًا حقيقيًا للنمو » وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة ، وهى بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخًا ممتازًا لعملية التنشئة الاجتماعية . وتوضح الملاحظات التى سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck (٢٨) عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم ، وقد أصبحت الأسرة أخيرًا فى شكلها الحديث المكان الذى يجد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررهما من عوامل القهر ، ملاذًا من حدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث .

أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بناء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها فى الحياة ، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضو داخل الأسرة ، وأخيرًا على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة (٢٩) . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lwie (٣٠) ، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة ، أما نظرية الإباحية الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين (٣١) ، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من

الأوقات . إذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقًا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجيًا إلى الأسرة التى تضم زوجة واحدة . وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تمامًا .

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراع) ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الآحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية ، وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضًا لإخضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى ، وفى العمل المهنى .

وفى إطار النظريات المثالية أعلن إميل دوركايم عن قانون التقلص La foi de coutraction حيث يتطور المجتمع الأسرى La société domestique من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزواجية ،فى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية Communisme domestique وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René Konig عن أصول الأسرة النووية فقال : إن المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائمًا عبارة عن أسر زواجية . ومع ذلك تظل نظرية دوركايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة ، وقد أكد دوركايم أيضًا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية ، ولكننا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها . ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة (٣٣) . وكان دوركايم يشير من قبل إلى نفس نمط من الأسرة يظهر فى ملامحه الأساسية فى ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف ، ويلاحظ وليام جود William J. goode (٣٤) أن الأسرة قد تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع . ويرى أن التيار البروتستانتى قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها ، وهو يرى أيضًا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة ، وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التى يؤيدها ماكس فيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى إلى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ (٣٥)

فقد توصل س . م جرينفيلد S.M. greenfield [٣٦] إلى « فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية ، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النوية من قبل فى أوربا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية . ويبدو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى . بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الافكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وستيضح أن هناك تكيفًا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة . وقد بلغ التعقيد حدًا كبيرًا جعل الدراسات الإمبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو– ساكسون . وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى Jown Mogey [٣٧] تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث[٣٨] . وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنفى من جانب « إحدى المدارس » للنتائج التى تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عددًا كبيرًا من هذه المدارس[٣٩]

← التفكك العائلى

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات فى إطار معيارى ؛ وهذا يعبر فى نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل ، وأصبح ذلك فى نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسى فى الأسرة وعلى تدميرها . وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stoetzel [٤٠] ذلك قائلا : « ولكن الفكرة الشعبية للتغير فى النظام العائلى الغربى لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو ، وواقع محزن بشكل أو بآخر : وإنما هى تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التى تشعر بعض النفوس بحنين شديد إليها . وتقوم هذه الصورة فى جزء منها على الظواهر التى تكون ميثولوجية فى جزء منها ، بمعنى أن التراث الذى يحملها إلينا تراث منتقى بالفعل . . والمجتمع الذى نفكر فيه لكى نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازى فى عصر ما قبل التصنيع » . ونماذج السلوك المنمطة Stéréotypées هى النماذج والقيم التى لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية .

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على عدم التكامل ، بمعنى تغيير أشكال التكامل داخل الأسرة . وانطلاقًا من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة

الملكية المطلقة فى البناء التسلطى للأسرة التى تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية. ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة بتبعية جميع أعضاء الأسرة للأب، الرئيسى وصاحب الحق الإلهى، إلى علاقة حوار متبادل فى جو يسوده المساواة بين الأفراد. ويرى البعض أن هناك انحلالا، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرة، وازدياد سلطة الأم داخل الاسرة، وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحا فى الظروف المادية لحياة الأسرة فى المدن الكبيرة، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التحضر.

وقد أنصبت دراسات «قسم الأنثولوجيا» التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية الفرنسى C.N.R.S. عن «الأسرة والمسكن» بوضوح على النتائج التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة[٤١] فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفا متوسطا فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و ٢٣ دقيقة أى من ٥٨ ساعة إلى ٥٤ ساعة فى الأسبوع. أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة (أى يقسم اليوم إلى ثلاث ورديات كل منها ثمان ساعات) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط. ثم إن البعد عن مكان العمل، وبطء وسائل النقل، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين (و ٨٨٪ يشكون من ذلك). والكل يشكو من قلة الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال. ولكن هناك سؤالا مطروحا: هل كان الأب فى الأسرة «النموذجية» فيما مضى يهتم بأولاده، مع مراعاة أننا نخطىء إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية ؟؟ ألا يعبر هذا الأسف — المشروع — عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيا نتيجة تكون نموذج عائلى جديد ؟

وتتغيب النساء اللاتى يعملن إحدى عشرة ساعة تقريبا عن منازلهن وتعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع، وهكذا يكون للتعب الفيزيقى والعصبى أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال، وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لهن عن طريق المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع. وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة بحيث أن الأسرة لا تجتمع إلا فى المساء وفى أيام العطلات، ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وبخاصة على المستوى العاطفى، ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعا جديدا فى الحياة، وأنه لابد من توفير الوسائل المادية للمسكن، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حينما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها.

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث :

تزداد أهمية ذلك ، فى إطار تصور دينامى ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان ، وقد أوضح بول شومباردى لوف قائلا : « إن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة ، وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها « العصابات » تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان ، إن الإطار المتميز هو الذى « يوفر للشاب تفهمًا وثقة ويقدر كل شىء فيه مع ترسيخ معنى أخلاق فى ذهنه للتضامن والنظام الذى تتم الموافقة عليه بحرية »[٤٢] وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجة على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فمعنى ذلك أن هناك عيبًا اجتماعيًا لا يمكن أن نعزوه – بالكامل على الأقل – إلى الأسرة . وفى معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل إلى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تقوم للتنفيس عن نشاط الشباب ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف .

وهناك أخيرًا الطلاق الذى يؤدى إلى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية ، والتخلف الدراسى ، وجناح الأحداث) . ولكن الطلاق يكون علاجًا لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذى يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطران لأن يعيشا معًا . والبلاد التى تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التى تسجلها البلاد التى تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال . ويعبر الطلاق فى القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائمًا .

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض « تدميرًا » يجب أن نذكر الكلمة التى ألقتها آنى دور سينفانج – سميث Annie Dorsinfang-Smets الأستاذة بجامعة بروكسل فى مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت[٤٣] : « إن كل تغير يثير دائمًا قلقًا وأسفًا . نظرًا لأنه يعيد النظر فى القيم التقليدية . ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من الماضى . وبالتالى فإنها تكون محافظة . ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التى تبدو فى نظر الكثيرين على أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة فى مجتمع يشهد تحولا مستمرًا . وأمام هذا الرعب الذى يبديه

البعض يميل البعض إلى الأعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها . وأننا نشهد تصدع بنيانها فى عالمنا المعاصر المجرد من الإنسانية . وليس هذا الرأى رأيًا مبالغًا فى بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط ، ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما أعتقد البعض . فالأسرة لا تختفى بل هى تكتسب معنى جديدًا » .

آفاق المستقبل

يؤكد إعلان « حقوق الإنسان » الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد ، وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذى عززته نظريات الأشتراكية العلمية ، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة : فقد كان يبدو أن القوانين السوفييتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ إنما تنبئ بإلغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعى » وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض ، غير أن الأتحاد السوفييتى نفسه عاد فى نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة ، والأبوة ، والبيت ، والزواج ، وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الإجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق . ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة ، وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروسى أن فى الاتحاد السوفييتى أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشبهان فى اتجاهاتهما وفى أبنيتهما وسلوكهما مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى[٤٤] . وفى فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ فى عام ١٩٣٩ » ، وعززته بعد ذلك حكومة « فيش » ، ثم حكومة الجنرال ديجول بعد ذلك . وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكانًا لحقوق الأسرة ونجد « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن : « الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساسى للمجتمع والدولة » . كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميع الدساتير الجديدة وهى :

– تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع .

– حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المادتان ٢٣ ، ٢٥ من « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » على ما يلى : المادة ٢٣ : « إن كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرض يضمن له

ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى » . وتقول المادة ٢٥ : « لكل شخص الحق فى مستوى معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته » .

– وأخيرًا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة .

وهكذا يؤدى التطور إلى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة .

أليس دور الأسرة هو حماية الفرد ؟

نجد فى التحليل النهائى أن الانتقادات الموجهة للأسرة تستهدف فى الواقع أبنية اجتماعية تجعل منها وسيلة لاغتراب الفرد . ولكن استمرارها وطابعها العالمى فى الزمان والمكان يدفع إلى التفكير فى مبدأ له بعد إنسانى وطبيعة جمعية . مبدأ لا يمكن تخفيضه يستمد مصدره من الأزدواجية العجيبة للجنس . ألا تكون الجماعة التى تنتج عنها هى الملاذ النهائى من الاغتراب ؟

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) Colloques internationaux du C.N.R.S.: "Sociologie comparée de la famille contemporaine" (ed. C.N.R., Paris 1955). I.N.E.D.: Renouveau des idées sur la famille, Sous la direction de R Prigent, in Travausx, et Documents, calueir No. 18 (P.U.F., Paris, Paris 1954). M. Mauss: Traite

(٢) M. Mauss: Traitè d'èthnographie (Mimit, Paris, 1947).

(٣) M. granet: la civilisation clinoise, (A. Michel, Paris, 1929).

(٤) F. de Coulages: la Cité antiques (Hachette, Paris, 1946-1948).

(٥) C. lévi-Strauss: les Structures èlementaires de la parcenté (P.Y.U.F., Paris, 1947).

(٦) A. Michel: "Functions et Structures de la famille" in cahiers internationaux de la Sociologie, No. 29, (P.U.F., Paris, 1960).

(٧) J. gaudemet: les Co--unauté familiales (M. Rivière, Paris, 1963).

(٨) F. le play: "la réforme sociale en France, l'Organisation de la famille", in Caliers ole l'unité française (Plon, Paris, 1941).

(٩) G. Davy: "la famille et la parentè chez Durkheim" in Sociologues d'hier et d'aujourd'hui (Ican, Paris 1931).

(١٠) E. Durkheim: "la famille conjugale, in Resue internationale de phie (XCI, 1921).

(١١) J.C. Chasteland et R. Pressat: "la Nuptialitè des gènèrations française depuis un siècle" in Population (No.2) (P.U.F., Paris, 1962).

(١٢) Colloque consacré à la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: Famillés d'aujourd hui" (ed. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

(١٣) J. Aldans, R. Hill: International B. bibiography, of Research in Marriage and the Family (university of Minesota Press, 11967).

(١٤) Sauvy: lu Prévention des maissauces (coll. Que Sais Je?" Q.U.F., Paris 1962).

(١٥) G. Gini: the cyclial Rise and Fall of Population (chicago, 1930).

(١٦) J. de Castro: la gèographie de la faim (le Seiul, Paris, 1952).

(١٧) A. Girard: "Problémes contemporains de population", in cours de dèmographie, Tome II (èd. les coms de la Sorboune, Paris, 1967).

(١٨) H. Bergues: la Prevention des naissauces dans la famille. Ses origines dans les temps modernes (P.U.F., Paris, 11960).

(١٩) Voir R. Millet: The Familly and Population Control, a. Puerto-Ricau Experiment in social change University of Minnesota Press, Chapel Hill, 1959); R. Krotki et E. lapierre: "la Fécouditè an Canada Selou l'origine et l'état natrimonial", in Population (P.U.F., Paris 1968).

(٢٠) J.N.S.E.E.: "le comportement des consommateurs d'aprés l'enquêtes Budgets des familles de 1963", in Etudes et conjoncture, No. 10 (èd. I.N.S.E.E. Paris 1968).

(٢١) P. Chombard de lauve: Famille et habitation (èd. C N.R.S., paris, 1959).

(٢٢) Colloque consacré a la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: "Famille d'aujourd'hui (èd. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

(٢٣) G. Vangrevelinghe: "Projection de la consommation des ménages en 1970" in etudes et coujoncture (P.U.F., Paris, 1965).

(٢٤) C. gognel: „Recherches comparatives internationales sur les budgets-Temps, in Etudes et conjoncture (P.U.F., Paris 1966).

(٢٥) A. M., Rochcblave-Spenlè: Les Rôles masculins et feminins (les Stèlèoty pes, la famille, les états intersexuels (P.U.F., Paris 1964) H. Tonzard: Enquête psycholociologique sur les rôles conjugaux et la structure Familiale (ed. C.N.R.S., Paris 1967).

P. Ariès: l'Enfant et lavie Familiale sous l'Ancien Régime plon, Paris, 1960). (٢٦)

J. Rèmy: "La résistance de la famille étendue dans un milien industriel urbain" in (٢٧)
Revue française de sociologie (Julliard, Paris, 1967).

Sheldon et F. Glueck: Family Environmentand Delinquency (Routledge and (٢٨)
Kegan paul, London 1962).

F. Le Play: La Réforme sociale en France (1864); l'organisation de la Famille (٢٩)
(1871).

R.H. Lowie: Cultural Anthropology, tradation Française: Troité de sociologie (٣٠)
primitive (Payot, Paris, 1969).

F.J. Bachofen: Das Mutterecht (Stuttgart, 1961). (٣١)

Séminaire d'opatitja; "La Sociologie de la Famille des incidence de (٣٢)
l'urbanisation et de l'industralisation sur la Famille", in current Sociology (London XII-I-1963-
1964).

W.J. Goode: world Revolution and Family Patterns (Free Press, Glercoe 1963). (٣٣)

T. Parsons: Family, Socialixation and Interaction Process (Free Press, Glercoe (٣٤)
1955).

S.M. Greenfield: "Industrialixation and the Family in sociological theory" in (٣٥)
American Journal of Sociology, November 1961.

J. Mogey: "Changements dans les Structures Familiales", numéro spécial de (٣٦)
Revice internationale des sciences sociales, XIV. 3 (éd. Unesco, paris, XIV-3, 1962).

W.J. Goode: the Family (Prentice Hall, New York, 1964). (٣٧)

F.I. Nye et F.M. Berardo: Enrerging conceptral Frameworks in Family Analysis (٣٨)
(Mac Millan, New York 1966.

J. Stoetzel: Les changements dans les functions familiales in Renouveau des idées (٣٩)
sur la Famille (éd. I.N.E.D., Paris 1954).

P. Chombart de Lame: Famille et habitation (éd. C.N.R.S., Paris, 1959). (٤٠)

Colloque consacré à la sociologie de la Famille, Bruxelles, Mai 1955: "Famille (٤١)
d'aujourd'hui (éd, Institur de Sociologie, Bruxelles, mai 1968).

I. cunisenier et C. Raguin: "Le Systeme Familial russe" in Revue Française de (٤٢)
Sosiologie no VIII 4, (Julliard Paris, 1967).

الفصل الثانى عشر

الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف* !

يحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم فى حل عديد من المشكلات المختلفة . فنجد الآن مجموعة منهم ، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقى ، يجرون بحوثًا شتى على ضروب مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام وجناح الأحداث والأمراض العقلية ، وإدمان الخمور ، والانتحار ، ومشكلات الزواج وعلى الأخص سوء التكيف الأسرى ، ففى الولايات المتحدة – مثلا – نجد عددًا كبيرًا من علماء الأجتماع أعضاء فى هيئات البحوث التى تجريها المؤسسات العقابية وأقسام الطب العقلى ، والمستشفيات العقلية ، والمراكز المعنية بمعالجة مدمنى الخمور . ومن خلال هذه البحوث التطبيقية والبحوث السوسيولوجية الأخرى ظهرت مجموعة من النظريات والمفهومات السيولوجية حققت فوائد جمة . ومن هذه المفهومات علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية . والثقافات الفرعية ، والجماعات ، والبناء الطبقى ونظرية الدور ، والتصورات الذاتية ، والحضرية .

المعايير الاجتماعية :

يهتم علماء الاجتماع اهتمامًا خاصًا بتحديد المعايير Norms السائدة فى المجتمع ، وكذلك مدى الفروق أو الاختلافات المتعلقة بالتسامح فى أنماط معينة من انتهاك المعايير ، ولا شك أن كل ضروب الانحراف عن المعايير الاجتماعية ، تلقى دائمًا معارضة المجتمع . فالاختراعات – مثلا – تمثل فى بعض الأحيان انتهاكًا للمعايير السائدة فى المجتمع ، ، مما قد يدفع المجتمع إلى معارضتها إما بالشدة أو التسامح أو الاعتدال .

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Marshall B. Clinard; Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behaviour The British Journal of Criminology, 1962, Vol. 3., pp. 110-129.

ونستطيع أن نعرف السلوك المنحرف – فى هذا المقال – بأنه انتهاك القواعد الذى يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام فى المجتمع (١٠ ، –) وهذا يعنى – ضمنا – أن المعايير التى تحدد السلوك المنحرف ليست هى بالضرورة نفسها فى الثقافات المختلفة ، كما أنها ليست ذاتها فى ثقافة معينة خلال فترات زمنية مختلفة ، فالجنسية المثلية ، والبغاء ، وتناول الخمور لا تشكل اليوم فى بعض المجتمعات سلوكًا منحرفًا ، وللتدليل على ذلك نجد أن بعض البلاد الاسكندنافية – مثلا – لديها تفسيرات مختلفة للمعايير الجنسية لا يقرها عدد من القوانين الجنائية الأمريكية ، ولهذا يمكن اعتبار الاتجاهات المتغيرة التى ظهرت فى الولايات المتحدة خلال الخمسين عامًا الماضية نحو تدخين الأحداث وصغار الراشدين الطباق ، دليلا على أن السلوك المنحرف يمكن أن يتغير أو يتعدل عبر الزمن ، فقد كان هناك – فى بادئ الأمر – اهتمام جماعى بمسألة التدخين بين صغار السن ، ومن ثم نصت القوانين على تحريمه ، بل دعمت هذا التجريم فيما بعد ، ذلك أن البعض كان يعتقد أن التدخين يرتبط بمشكلات اجتماعية مختلفة .

وعندما يدرس عالم الاجتماع السلوك المنحرف – فإنه يهتم أساسًا بالتعرف على المعايير التى تفصح عن نفسها ، وعلى هذا الأساس ، لا يمكن لأحد أن يذهب إلى أن هناك « نمطًا من الشخصية غير ممتثل بطبعه » Non-Conformist لأن ذلك يعتمد على القضية التى مؤداها أن الأفراد ينتهكون المعايير بغض النظر عن طبيعتها . ولهذا السبب أيضًا بدأ أغلب علماء الاجتماع يتشككون فى بعض الاصطلاحات الفضفاضة مثل « سوء التكيف الاجتماعى » ، و « اللا اجتماعية » و « الاضطراب العقلى » و « الشذوذ » و « المرض العقلى » و « الانحراف الجنسى » وحتى بعض الاصطلاحات الأساسية « كالجناح » . ويبدو أن التعريف الإجرائى لمعايير الجناح قد أصبح أكثر فائدة – من الناحية العملية – وذلك إذا ما قورن بحصر صور لا نهائية من السلوك المنحرف ، فتعريف الإدمان على الخمور يتضمن الانحراف عن معايير التناول العادى لها داخل ثقافة معينة ، وكذلك مدى اعتياد الفرد عليها ، ولا شك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمور الذى يستهلكه الفرد ، والهدف من تناولها ، والقيود الاجتماعية المفروضة على التناول وأخيرًا مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الإفراط فى تناولها ، وفيما يتعلق بالمعايير التى ينطوى عليها الاضطراب العقلى ، يمكن القول إننا نستطيع أن نحدد بدرجة معينة من الدقة – من هو المريض عقليًا ، ومن الذى تنتفى عنه هذه الصفة ، ومن الذى يستوجب العلاج ، ومن الذى لا يستوجبه . ومن هنا يمكن القول إن التعريف الإجرائى قد أضحى أكثر دقة وصلاحية من التعريف الغامض غير الدقيق « للصحة العقلية » (٤٤ –) .

ولقد كشفت الدراسات السيولوجية التى أجريت على صور أو أشكال عديدة من انتهاك القانون – وخاصة تلك التى تلقى معارضة قوية من جانب المجتمع – كشفت عن أن هناك فروقًا ملحوظة بين الرؤية الرسمية لها ومداها الحقيق وتختلف الرؤية الاجتماعية Social Visability هذه وفقًا لنمط السلوك المنحرف ، كما أنها تختلف وفقاً للنوع ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد . فهناك بعض الانحرافات كالخطف ، والقتل يمكن رؤيتها وكشفها بسهولة ، بينما يصعب أو يتعذر ذلك بالنسبة لانحرافات أخرى مثل الجنسية المثلية ، والعلاقات الجنسية التى تنشأ قبل الزواج ، وتناول الخمور إذا لم يكن فى مكان عام . وما يقال عن هذه الانحرافات ، يقال أيضًا بالنسبة لجرائم الخاصة * White Collar Crime كذلك كشفت الدراسات السيولوجية التى استعانت بعينات كبيرة نسبيًا ، عن أن انتهاك المعايير المختلفة يحدث بين جماعات لم يكن يعتقد الكثيرون أن بها عددًا كبيرًا من منتهكى المعايير ، ولقد أوضحت هذه الدراسات ، العملية التى من خلالها تتحول ضروب من السلوك المنحرف من النطاق غير الشرعى إلى النطاق الشرعى ، الذى بمقتضاه يصبح السلوك مقررًا رسميا .

الثقافات الفرعية والجماعات :

يولى عالم الاجتماع اهتمامًا خاصًا بتأثير الثقافة العامة Culture ، والثقافة الفرعية Sub-Culture والعلاقات بين الجماعات المختلفة على السلوك المنحرف (٣٤ ، –) ويشير اصطلاح الثقافة عمومًا إلى المستويات المعيارية فى السلوك . ومن ثم يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . أما اصطلاحا المجتمع والجماعات فيشيران إلى التفاعل

---

* حدد إدوين سذرلاند Sutherland جريمة الخاصة ، بأنها تلك التى يرتكبها شخص يتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية عالية ، وينتهك من خلالها القوانين التى سنت لتنظيم نشاطه المهنى . ولقد استبعد سذرلاند بذلك كل جرائم الخاصة التى لا تمت إلى النشاط المهنى كالقتل والزنا ، لأنها لا تختلف عن الجريمة التى يرتكبها فرد ينتمى إلى طبقة اجتماعية دنيا . ومن الملاحظ أن سذرلاند استخدم اصطلاح "White Collars" بمعنى ضيق إلى حد كبير . فالشائع فى التراث السوسيولوجى ، أن هذا الاصطلاح يغطى كل العاملين فى مهن غير يدوية ، فى مقابل اليدويين أو ما يطلق عليهم Black Coated والاصطلاح الأخير قريب من الاصطلاح الإنجليزى «Blue Collars» كما أنه مرادف للاصطلاح الألمانى Angestellite والكلمة الفرنسية Employe ومعنى ذلك كله أن سذرلاند قد قصر اصطلاحه على المستويات العليا من طبقة الـ«White Collar» ولهذا السبب آثرنا ترجمة اصطلاحه « بجرائم الخاصة » بدلا من « جرائم الياقة البيضاء » الذى قد يكون أوسع من المعنى الذى يقصده سذرلاند .

(المترجم)

والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع . ومن هنا أصبح على عالم الاجتماع أن يهتم بدراسة تأثير كل أنماط العلاقات التى تنشأ داخل الجماعات .

وإذا كانت الأسرة تلعب الدور الأكبر فى تشكيل الشخصية الإنسانية ، إلا أنها لا تعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التى قد ترتبط بالسلوك المنحرف ، سواء كان هذا الارتباط فى ضوء المعايير أم فى ضوء العلاقات الاجتماعية . وإلى جانب الأسرة تلعب بعض التنظيمات دورًا بارزًا فى تحديد السلوك المنحرف مثل الحى أو الجيرة ، والمدارس ، والعصابات ، والزمر ، والمهن ، والجماعات الدينية . فإدمان الخمور – مثلا – يعتبر نتاجًا لضروب من القلق أو لسمات معينة فى الشخصية ، قد ترجع إلى طبيعة التفاعل المبكر فى الأسرة أو لخبرات أخرى حدثت فى الطفولة ، ويبدو أن إدمان الخمور يؤدى إلى تغيرات معينة فى طبيعة العلاقات الشخصية بالآخرين ، وفى الاتجاهات نحو تناولها وفى الأوار الاجتماعية ، ولقد أيدت نتائج بعض الدراسات هذه القضية ، حيث أوضحت أن الجماعات التى ينتمى إليها الشخص ترتبط ارتباطًا واضحًا بإسرافه فى تناول الخمور ، وأن الإدمان عليها قد يكون – إلى حد كبير – نتاجًا للصعوبات والمشكلات التى تنجم عن الإسراف فيها (١٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧) كما أوضحت نتائج أخرى أن التناول الجماعى للخمور ، وكذلك العوامل الثقافية تلعب دورًا هامًا فى تشكيل الفرد الذى سيصبح مفرطًا أو مدمنًا ، ويبدو أيضًا أن هناك فروقًا ملحوظة فى مدى الإفراط فى تناول الخمور وفقًا لعادات تناول قرناء الفرد لها . وتكشف هذه الفروق عن نفسها إذا ما ربطنا بين حدوث الإدمان على الخمور من ناحية ، والنوع والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين من ناحية أخرى . ففى الولايات المتحدة – مثلا – نجد أن نسبة مدمنى الخمور بين اليهود والايطاليين ضئيلة بشكل ملحوظ (٣١ ، –) ، (٥١ ، –) .

وتتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة ، وجماعات مختلفة ، لكل منها – عادة – طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها ، التى لا تكتفى بتحديد السلوك السرى الشرعى ، وإنما ترسم – بالإضافة إلى ذلك – أهداف الحياة ذاتها ، والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة ، تلقن الشخص ، ما يجب عليه أن يفعله ، وما يمكن أن يقوم به وما يتحتم إنجازه وما لا يجب القيام به (١٦٠ –) ولقد ذهب كوهن Cohen (١٧ ، ٥٩) إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة . كذلك كشفت بعض نتائج البحوث السوسيولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة فى الأبنية المعيارية للثقافات الفرعية التى يمثلها أشخاص ينتمون إلى

جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومهن متباينة وجماعات دينية وعرقية عديدة ، وأحياء ومناطق متفرقة ، وغير متماثلة ، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة – إلى حد كبير – بين عصابات المراهقين ، والبغايا ، ومدمنى الخمور والمخدرات ، وممارسى الجنسية المثلية ، والمجرمين المحترفين ، بل إننا نستطيع أن نلحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة فى المؤسسات التى تعنى بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون (١٧ ، –) ، (٩٨ ، –) ، (٩٥ ، –) . وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تنطوى على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة ، إلا أن الأفراد لا يتوحدون إلا مع عدد قليل منها ، وهذا بدوره يعنى أموراً ثلاثة :

١ – أن الجماعات المختلفة التى ينطوى عليها الحديث تختلف اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بمعايير السلوك المقبول . وهذا أمر يمكن أن نلحظه أيضًا فى الثقافات العامة .

٢ – أنه لكى نفسر منطقيًا سلوك أعضاء الجماعات المنحرفة فى المجتمع ، يجب أن يتم ذلك بنفس الطريقة التى نحاول بها أن نفسر مثلا : تعلم الفرد فى مجتمعات الإسكيمو من خلال الثقافة كيف يصبح أحد رجالها .

٣ – وأخيرًا فحينما ندرس معايير أسرة معينة ، يتعين علينا أن نشير إلى الطبقة الاجتماعية والمهنية ، أو الثقافة الفرعية التى تنتمى إليها هذه الأسرة .

وقد يثير البعض تساؤلا مؤداه أن الاحتكاك الوثيق بالثقافات الفرعية المنحرفة لا يؤثر على جميع الافراد بدرجة واحدة ، ولكن البحوث السوسيولوجية ذهبت إلى أن تفسير ذلك يكمن فى حقيقتين هما :

أولا : أن الثقافة الفرعية ليست نسقًا مغلقًا على أعضائه . فالمناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى .

ثانيًا : أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحراف ولقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة ، إلى أن تصور الفرد لذاته على نحو « مثالى » قد يمارس عليه ضغطًا قويًا . وقد يلعب هذا التصور دوراً وقائيًا فى المناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية (٤٣ ، ٥٥٦ – ٥٧٠). والملاحظ أن الفرد لا يكتسب هذا التصور الذاتى من أسرته فقط ، بل أيضًا من المدرسة والجيرة أو الحى .

وهناك مفهوم آخر يمكن أن يفيدنا فى تفسير تباين السلوك ، وهو ما إذا كانت الجماعة التى تعتبر

الشخص عضوًا فيا تمثل بالنسبة له جماعة مرجعية أم لا*؛ ذلك أن العضوية فى جماعة ليس لها سوى معنى ضئيل بالنسبة للسلوك المنحرف ، إذا لم يتوحد الفرد مع هذه الجماعة (١٢ ، -) .

وباستطاعتنا أن نفيد من مفهوم الثقافة الفرعية على نحو آخر ، فبدلا من أن ننظر إلى المجتمع والحى والأسرة فى ضوء مفاهيم التفكك الاجتماعى ، يجب أن نضع فى اعتبارنا أهمية دراسة القيم المتصارعة . فوجود القمار ، وانتشار تناول الخمور ، وشيوع الحانات ، والحرية المفرطة فى العلاقات الجنسية ، فوت وايت Whyte فى دراسة له أن القواعد التى تنظم السلوك الجنسى فى حى متخلف Slum قد مثل هذه الأمور لا تشير بالضرورة إلى توافر ظروف « سيئة » أو « مفككة » . فلقد أوضح وليام تكون على درجة عالية من التنظيم والمعيارية فيا يتعلق بالعلاقات فيا قبل الزواج . (٤٣ ، ٢٤ - ٣٢) .

وقد تعرض الاستخدام الفضفاض لاصطلاح «التفكك» Disorganization للنقد المرير ذلك أن المجتمع الحديث يتألف فى الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمة . ويؤكد ذلك الطابع النظامى الذى يمكن أن نلحظه فى بعض الثقافات الفرعية التى تمثل السلوك المنحرف ، كتلك الخاصة بالعصابات الجانحة ، والجنسية المثلية ، والبغاء ، وجرائم الخاصة . ولقد أشار وليم فوت هوايت Whyte فى دراسة أخرى - وهى الدراسة التى أجراها على مجتمع الناصية Street Colner Society - أشار إلى أن المعايير والقيم التى تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم ، كما ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الثقافات الفرعية المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددها واختلافها فى وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها فى تفككه وضعفه (٦١ ، ١ - ٨) .

البناء الطبقى :

تختلف المجتمعات الحديثة - من الناحية الاجتماعية - فى وجوه عديدة . وليس هناك اختلافات فى السلوك أعظم من تلك التى نلحظها بين الطبقات الاجتماعية تلك التى تقوم على

---

* المقصود بالجماعة المرجعية Reference Group هى تلك التى يشتق منها الفرد أحكامه وقيمه . ولقد ظهر هذا المفهوم فى نطاق علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لإيمان كثير من العلماء الاجتماعيين بأن الفهم الكامل لكثير من ضروب السلوك الاجتماعى يتطلب التعرف على العمليات التى من خلالها يربط الأفراد أنفسهم بالجماعات . (المترجم)

** ولعل ذلك هو السبب فى أن أغلب الكتابات فى هذا المجال تميل إلى وصف ثقافة الجناح بأنها تلك التى تعتمد أساسًا على ضروب من النشاط ، يصبح إتيانها مطلبًا أساسيًا لإنجاز أدوار سائدة فيها . (المترجم)

أساس المهنة ، والدخل ، ومحل الإقامة وأسلوب الحياة .

ولما كانت المعايير الاجتماعية وضروب السلوك تختلف وفقًا للطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الاختلافات فى السلوك – فى هذه الحالة – قد تكون أعظمَ من تلك التى يمكن أن توجد فى سلوك أعضاء الطبقة الاجتماعية الواحدة . ومن الطبيعى أن هذه الاختلافات تكبر إذا ما قارناها بمثيلاتها فى المجتمعات الأخرى* .

ولقد أشار كنزى Kinsey وآخرون إلى أن هناك فروقًا طبقية واضحة فى السلوك الجنسى ، فى طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها ، كما أوضحت الدراسات التى أجراها جرين Green (٢٢ ، ٣١ – ٤١)ودافيز Davis (٩٩ ، –) وآخرون ، أن أساليب تربية الطفل فى الأسرة تختلف بين الطبقات الدنيا والوسطى . فالأسر الأخيرة أكثر ميلا إلى إستخدام العقاب البدنى فى تربية أطفالها ، كذلك أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك فروقًا طبقية واضحة فى المعايير ، والسلوك . وبناء الأسرة التى لديها أطفال فى سن المراهقة . (٢٥ ، –) .

ويعتبر التعديل الذى أجراه روبرت ميرتون Merton على مفهوم « الأنومى » Anomie عند دوركايم Durkheim ، بمثابة تقدم ملحوظ فى مجال الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف . فبمقتضى هذا التعديل تمكن من تفسير ضروب السلوك المنحرف فى ضوء البناء الطبقى ؛ حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة من هذا السلوك تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية وهناك – بالإضافة إلى ذلك – عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلى ارتفاع معدلات جناح الأحداث فى الطبقات الدنيا . (٣٩ ، –) . فقد ذكر

---

* وذلك إذا ما تمكنا من حل مشكلات القياس الطبقى التى يمكن أن تعترض كل من يحاول دراسة هذه الاختلافات ، خاصة إذا ما كان القياس يهدف للمقارنة الحضارية . (المترجم)

** استخدم دوركايم هذا الاصطلاح فى دراسته الشهيرة عن « الانتحار » ليشير إلى الحالة التى تمثل فراغًا أخلاقيًا Moral Vaccum حسب تعبيره – والتى تنطوى على انهيار فى النسق القيمى السائد فى المجتمع وعدم إحلاله بقواعد أخلاقية بديلة . وتبرز ظروف « الأنومى » حينما تصبح غايات الفعل متناقضة ، صعبة المنال ، خالية من الدلالة ، وهذه الظروف عبارة عن فقدان القدرة على التوجه مصحوبًا بإحساس الفراغ ، وتبلد الأحاسيس والمشاعر . والأنومى حتى الآن لا يزال يمثل تفككًا ، فرديًا ولكن قد تحدث انهيارات مفاجئة فى أوقات لم يكن يتوقع فيها ضغوطًا أو أزمات كالحرب ، والثورة ، والأزمات الحادة . انظر :

Durkheim, E., Suicide, trans, by Spaulding, J., and Simpson, G., Glencale Ill. The Free Press, 1951, pp. 241-276.

أما التعديل الذى أجراه ميرتون على هذا المفهوم – والذى يشير إليه الكاتب – فيتمثل فى دراسة المفهوم فى الظروف الطبيعية للمجتمعات . ولقد انتهى ميرتون فى هذا المجال إلى نتائج تخالف إلى حد كبير ما انتهى إليه دوركيم . (المترجم)

كلوارد Cloward وأوهلن Ohlin (١٦ ، –) أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شباب الطبقة الدنيا وما هو فى متناول أيديهم . فعندما يرغبون فى تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادى والتعليمى ، فإنهم يواجهون بالموانع التى تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الاهداف . فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر فى أهدافهم أو يتواضعوا فيها ، فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط ، بل وقد يؤدى ذلك إلى جنوحهم ، إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم . (١٤ ، ١٦٤ – ١٧٦) . ولقد خلص كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصابة الجانحة يعتبر نتاجًا لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة ، والحاجات المختلفة والإحباطات التى يواجهها الشاب الأمريكى الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا . ويذهب ميلر Miller (٣٨ ، ٥ – ١٩) إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن العصابة الجانحة تعتبر نتاجًا للمعايير التى تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا ، كما تشير بحوث أخرى إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبها عادة أحداث الطبقة الوسطى (٥٩ ، ٤٧٥ – ٥٧٩) ، وأن كثيرًا من الجرائم الجنسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطبقة الاجتماعية (٤٦ ، ٣٠٩ – ٣٣٤) ولقد سجلت بعض البحوث ارتفاعًا ملحوظًا فى معدلات الجرائم فى المناطق التى تسكنها الطبقة الدنيا ، وخاصة جرائم العنف كالقتل ، وتقدم البحوث تفسيرًا لذلك مستندًا إلى طبيعة الثقافة الفرعية التى تميز الطبقة الدنيا (٦ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥) ، (٦٣ ، –) .

وتكشف دراسات سذرلاند Sutherland وكلينارد Clinard* عن بعض النتائج الجديرة بالذكر ، وخاصة ما تعلق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى ، ففى هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبها أفرادها مثل السياسيين ، والموظفين الحكوميين ، ورجال الأعمال ، وقادة نقابات العمال ، والأطباء والمحامين (٥٤ ، –) ، (١٠ ، –) . كما أوضحت هاتان الدراستان استحالة الاعتماد على النظريات العامة التى تربط بين الجريمة ، والفقر ، والسكنى السيئة ، والذكاء المنخفض . كذلك ذهبت بحوث سوسيولوجية أخرى إلى أنه من العسير أن نقنع بالتفسير الذى تقدمه نظريتا الطب العقلى والتحليل النفسى لمعظم الجرائم ، خاصة عندما تتوافر شواهد تشير إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإجرامى تشيع فى كل الطبقات .

ويمكن القول إنه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقية أكثر من ميدان الأمراض العقلية . وذلك منذ الدراسة التى أجراها فارس Faris ودانم Dunham فى سنة ١٩٣٩ على

---

* وذلك لسببين : الأول أن نتائجها لا تتفق ولا تنسجم مع البيانات الحقيقية عن السلوك الإجرامى أما السبب الثانى فهو أن الحالات التى على أساسها أجريت هذه الدراسات حالات متحيزة . (المترجم)

المستشفيات العامة الخاصة بالمرضى العقليين فى مدينة شيكاغو* ثم أجرى بعد ذلك هولنجشيد Hollingshead وهو أحد علماء الاجتماع وردلش Redlich وهو أحد المتخصصين فى الأمراض العقلية (٢٦ ـ –) دراسة كشفت عن وجود فروق ملحوظة فى معدلات وطبيعة كل من العصاب والذهان وفقًا للطبقة الاجتماعية** (٤٠ ـ –) وتشير دراسات أخرى إلى أن معدلات الانتحار ترتبط ارتباطاً معنوياً بالمهنة والطبقة الاجتماعية من ذلك دراسة سالسبورى Sainsbury (٤٨ ـ –) التى كشفت عن معدلات الانتحار فى لندن***

* تعتبر هذه الدراسة فى الواقع امتدادًا للاتجاه الايكولوجى الذى ساد مدرسة شيكاغو فى عشرينات وثلاثينيات هذا القرن. ولقد حاول الباحثان فى هذه الدراسة أن يكشفا عن العلاقة بين الاضطرابات العقلية، وخاصة الفصام الذى يحدث فى مدينة من ناحية، وبين مناطق السكنى من ناحية أخرى، ثم بيناء الطبقة الاجتماعية بعد ذلك. ولقد كان واضحًا فى هذه الدراسة أن الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مهنية مختلفة يقطنون كذلك مناطق مختلفة. وتأسيسًا على ذلك كشف الباحثان عن أن ثمة علاقة بين دخول حالات الفصام إلى المستشفى وبين محل الإقامة فى مناطق التحول بالمدينة والمكانة الاقتصادية الدنيا بشيكاغو.
انظر:

Faris., R. and Dunham, H; Mental Disorders in Urban Areas, Chicago: University of Chicago Press, 1939.

(المترجم)

** يلاحظ أن الإجراءات التى تمت لقياس الطبقة الاجتماعية فى هذه الدراسة تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك التى اتبعت فى دراسة فارس ودانم. فقد اعتمد هولنجشيد فى دراسته على التصنيف الطبقى المستخدم فى دراسته لمدينة المتون Elmtown، حيث ميز بين خمسة مستويات طبقية. وعلى أساس هذه المستويات درس الباحثان اختلاف معدلات الأمراض العقلية وطبيعتها – انظر.

Hollingshead, A; Redlich, F., "Social Stratification and Psychiatic Disorders", American Sociological Review, 18, 1953, pp. 163-196.

(المترجم)

*** بالإضافة إلى هذه الدراسة، هناك دراسات أخرى قد تخدم هذه المناقشة بطريقة مباشرة، منها دراسة بورترفيلد Porterfield عن طبيعة العلاقة بين الانتحار والمكانة الاجتماعية ولقد أوضحت هذه الدراسة أن معدل الانتحار كان مرتفعًا فى المناطق التى يسكنها الأغنياء، إذا ما قورنت بالمناطق التى يقطنها ذوو الدخول الضئيلة – انظر.

Porterfield, A., Suicide and crime in the Social Structure of a Urban Setting; A.S.R. 17 1952, pp. 341-349.

ويناقض ما انتهى إليه بورترفيلد نتائج دراسة أخرى أجراها كالفزشميد Schmid وفان أرسدال Arsdal. حيث أوضحت أن معدلات الانتحار بين جماعات ذوى المهن الفنية العليا Professions كانت أكبر من معدلات الانتحار بين العمال اليدويين – انظر:

Schmid, C., Van Arsdal., M., Jr; Completed and Attempted Suicides, A Comparative Analysis', A.S.R. 20., 1955. PP. 273-283.

وقد تكون الدراسة التى أجراها بوول Powell من أكثر الدراسات التى يقصدها الكاتب فى إشارته فقد حاول الباحث أن يربط بين المهنة والمكانة والانتحار. ثم أوضح بعد ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين الانتحار و«الأنومى» Anomie. =

ولقد انتهت دراسات الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف إلى ضرورة الحاجة إلى إدراك أطباء الأمراض العقلية ، والمتخصصين فى علم النفس الإكلينيكى ، والإخصائيين الأجتماعيين لطبيعة الفروق الطبقية ، لأنهم باعتبارهم ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا يستطيعون أن يتفهموا طبيعة حياة الشخص الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، ومعنى ذلك أن علاج الجناح والجريمة يتطلب توافر متخصص قادر على تفهم حياة الطبقات المختلفة ، وقد يكون من الطريف أن نشير إلى تجربة أجريت فى ولاية نيوجرسى New Jersey فقد تشكلت هناك لجان أهلية تتألف من الجيران ، والأقارب والأصدقاء تشرف على الأحداث الخاضعين لنظام الاختبار القضائى Porbation بدلا من المسئولين على تنفيذ هذا النظام . ويشترط فى هذه اللجان أن تكون منتمية إلى نفس الطبقة التى ينتمى إليها الأحداث .

الدور والتصور الذاتى :

ينمو السلوك المنحرف – شأنه شأن أى ضرب من السلوك – من خلال عملية التفاعل الاجتماعى والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة للسلوك المنحرف الاستعانة بعدد من المفاهيم النظرية الهامة . نذكر منها الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الفرد ، وأنماط توقعات السلوك ، والاتجاهات (٢٩ ، –) ، (١٠ ، –) ، (٢ ، –) أما النشاطات التى يقوم بها الفرد فتعنى – عادة القيام بسلسلة من الأدوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التى ينتمى إليها . ويمكن القول إن التنوع والتعدد فى الأدوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية يعتبر عاملا أساسيًا فى تحديد الصور المختلفة من الانحراف ، ذلك أن السلوك الجانح (أو الإجرامى) يتضمن القيام بأدوار معينة . ومن الحقائق الواضحة الآن أن الأدوار – فى المجتمع الحضرى الحديث – قد بلغت درجة معينة من التعدد والتنوع والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها ، ولهذا نجد كثيرًا من الأشخاص لا يستطيعون الاستجابة للمواقف المختلفة بطريقة منسقة . وبالتالى قد يفقدون القدرة على الامتثال للمعايير الاجتماعية ، وينشأ عن ذلك

– وهذا ماكشفت عنه معدلات الانتحار بين المسنين التى أظهرت ارتفاعًا ملحوظًا فسره الباحث بفقدان المسنين لمكانتهم المهنية بسبب تقاعدهم . كذلك كشفت الدراسة عن أن المستويات المهنية تختلف اختلافًا ملحوظًا فيما يتعلق بمعدلات الانتحار وقدم وفقًا لذلك المعدلات السنوية للانتحار بالنسبة لكل ١٠٠،٠٠٠ شخص – انظر :

Powell, E. "Occupation, Status and Suicide: Toward a Redifinition of Anomie" A.S.R., 1958, pp. 131- 139.

بعض المشكلات التى تحدث تباينًا أو تفاوتًا ملحوظًا بين تقويم الفرد لدوره ، وتقويم الآخرين له . ولهذا يعتبر صراع الأدوار من المفاهيم الهامة التى تفيد كثيرًا فى تحليل بعض الظواهر مثل الاضطرابات العقلية ، ومشكلات المسنين .

ويعتبر مفهوم التصور الذاتى Self-Conception من المفاهيم الأساسية فى كل من التحليل السوسيولوجى للأدوار . والتصور الذاتى هو – ببساطة – الصورة التى فى أذهاننا عن « الذات » تلك التى نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها . ويبدو أن الخبرات الأسرية وحدها لاتلعب الدور الأكبر فى تشكيل التصور الذاتى ، ذلك أنه يخضع للتغير عبر الزمن . فالتصور الذاتى لدى المريض العقلى ، أو مدمن الخمور ، ليس نتاجًا لردود أفعال الأب والأم فقط ، بل كذلك الزوجة ، ومكان العمل ، والجيران ، والأقارب الآخرين والأصدقاء . ومن الممكن أن يكون التصور الذاتى عند بعض المنحرفين وليد الثقافات الفرعية التى ينتمون إليها ، فقد لوحظ أن تشخيص الفرد على أنه « جانح » ، أو « مجرم » ، أو « عصابى » ، أو « ذهانى » ، أو « مدمن خمور » ، أو « مخدرات » ، مثل هذا التشخيص قد يؤدى إلى آثار قد تؤثر على التصور الذاتى . كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة نسبيا (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها كنتيجة لعملية التشخيص هذه . وفى ضوء البحوث السوسيولوجية التى أجريت فى هذا الموضوع ، يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون أن يبذلوا جهودًا للكشف عن التصورات الذاتية الضارة . وقد تكتسب هذه الجهود مزيدًا من العمق والجدية إذا مادعمتها بعض الهيئات كالمحاكم ، والسجون والمستشفيات العقلية ، (٥٠ ، –) ، (٧ ، –) ، (٥٢ ، –) فإذا كان دور المحاكم والمؤسسات العقابية دورًا عقابيًا بحتًا كهيئات قائمة على العدالة ، أو إذا كانت المراكز المعنية بمعالجة المرضى العقليين تؤدى دورها كمجرد أماكن للحجز التحفظى ، إذا كان ذلك كذلك ، فإن العلاج الذى سيتكفل به الأخصائيون الاجتماعيون سيصبح عقيمًا ، فى الوقت الذى تصادر فيه الإحساسات الذاتية للمنحرف .

صور السلوك الإجرامى:

حاول علماء الاجتماع تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات العامة التى قسمته إلى جناح ، وإجرام ، ومرض عقلى ، وإدمان خمور ومخدرات . ويبدو أن تصنيف المجرمين قد ظهر نتيجة للاهتمام الملحوظ بدراسة الأعراض المرضية للسلوك ؛ ومن ثم ارتبطت هذه التصنيفات بمجموعة من المفاهيم منها الأدوار الاجتماعية ، والتصور الذاتى ، ومعايير المجرمين ،

وعدد الجرائم ، وسمات الشخصية ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى مفهومين أساسيين تدور حولها أغلب التصنيفات هما : الفرد ، وطبيعة النشاط الإجرامى . وبالإضافة إلى ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصًا مثل : المجرم المجنون ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم المعتاد ، والمجرم المحترف (٩ ، ١١٠ - ٢) (١٠ ، -) .

وعلى الرغم من ضآلة الجهود التى بذلت حتى الآن فى هذا الصدد ، إلا أن التمييز بين طبيعة الجانحين وأنماط الجرائم التى يرتكبونها قد أضحى من الأمور الهامة التى تمليها الاعتبارات العملية (٣٥ ، -) ، (١١ ، ٣١٦ - ٤١٧) . فالجانح الذى يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذى يشارك فى سرقة السيارات . ومن المحاولات التى بذلت فى هذا المجال تلك التى قام بها ريس Reiss الذى ربط فيها بين القوائم التى يتضمنها ٧٣٦ سجلا للأمراض العقلية ومجموعة من الارتباطات الاجتماعية ، ولقد مكنه ذلك من تصنيف المجرمين إلى ثلاثة أنماط .

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذى يستند إلى نوع السلوك ، والتصنيف الطبى العقلى الذى يرتكز على طبيعة سمات الشخصية والتكيف الشخصى . ويكمن هذا الفارق فى أن الأخيرة تفشل - غالبًا - فى التمييز بين المجرم الحقيقى وغير الحقيقى ، أو المجرم وغير المجرم . وهذا يرجع بالطبع إلى عدم توافر مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد خصائص أكبر عدد ممكن من الجانحين أو المجرمين .

ويهتم علماء الاجتماع كذلك - وخاصة الذين يعملون مع علماء آخرين ينتمون إلى ميادين أخرى - بتصنيف مدمنى الخمور والمخدرات وبعض صور صراع الأدوار التى تحدث بين المصابين بالاضطرابات العقلية والمسنين ، فقد أشارت البحوث التى أجريت على إدمان المخدرات إلى ضرورة تصنيف المدمنين . كما كشفت دراسة سوسيولوجية على مدمنى الأفيون ، عن أنهم يخضعون لعملية نفسية اجتماعية تختلف عن عملية الإدمان (٣٠ ، -) . كذلك يبدو أن تعاطى بعض أنواع المخدرات كالحشيش Mariguana والتى لاتتوافر فيها صفة الإدمان بالمعنى الدقيق - ينشأ عن عملية نفسية اجتماعية أخرى مختلفة (٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣) . وبالإضافة إلى ماسبق أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقلى فى بحوث معينة إلى الوصول إلى تصنيف للاضطرابات العقلية فى ضوء أنماط مختلفة ، لعل أبرزها التصنيف الذى قدمه دوركايم (٢٠ ، -) . كذلك مكنت البحوث المتعمقة التى أجراها علماء الاجتماع فى ميدان تكيف المسنين من تصنيف الأدوار ومشكلات المكانة التى يعانون منها . فصاحب المهنة الفنية العليا الذى تقاعد بسبب انتهاء مدة خدمته - مثلا - يعانى من مشكلات تختلف عن تلك التى يعانى منها العامل .

وتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تفيد فائدة محققة فى تطبيقاتها العملية من تصنيف المجرمين. فالأخصائى الاجتماعى – أو أى ممارس آخر – يستطيع أن يقدم للمنحرفين ضروبًا من العلاج، مستندًا فى ذلك إلى طبيعة التصنيف الذى نذهب إليه. ومعنى ذلك أن كلا من الأخصائى الاجتماعى، وطبيب الأمراض العقلية، والمتخصص فى علم النفس الإكلينيكى يستطيع أن يقدم تشخيصًا وعلاجًا لكل حالة على حدة وذلك حينما تتوفر لديه إجراءات علاجية عديدة يمكن تطبيقها (٤٨، ٢٢٣ – ٢٢٤). فهناك مثلا جانحون ومجرمون تتميز سماتهم الشخصية بالاضطراب الانفعالى، ولكنهم يمثلون فى الوقت ذاته سمات شخصية فريدة، حينئذ يجب أن يكون العلاج معنيًا بهذا الخط من السمات الشخصية، وقد تكون النظريات الطبية العقلية مفيدة فى هذا المجال، ولكن يبدو – على الرغم من ذلك – أن كل الجانحين والمجرمين أسوياء من الناحية السيكولوجية، وليسوا «مرضى انفعاليين». وإذن فالمشكلة الأساسية التى ينبغى علينا أن نخلصهم منها هى تغيير اتجاهاتهم، وهذا بدوره يتطلب مهارة فائقة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وكل المعنيين بتدبير الإجراءات والمواقف التى تمكنهم من تحقيق ذلك.

الحضرية :

يعتبر السلوك المنحرف – إلى حد كبير – نتاجًا لمجموعة القوى الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها المجتمع. ومن هذه القوى الحضرية Urbanism والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة وبأيدينا الآن تقرير بحث حديث يتناول العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والمجتمع المتحضر (٥٩، ١٥) يذكر فيه كاتباه أن.

«التغيرات الهائلة التى نجمت عن التصنيع فى العالم الغربى قد أخذت الآن تغزو المناطق المنعزلة من العالم. ولقد أصبح المجتمع الصناعى الحديث هو المسرح الأساسى لظهور مزيد من الدراما الإنسانية. والخدمة الاجتماعية الأمريكية بدورها تعتبر نتاجًا للأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع الأمريكى. فهى إذا كانت تسهم فى تشكيل المجتمع، إلا أنها تعكس طبيعة الكل أكثر مما تحدده، ولا يمكن فهمها بعيدًا عن مضمونها الاجتماعى. لذلك يمكن القول إنه كلما زادت معرفتنا بالروابط التى تربط بينها وبين المجتمع والثقافة، أتاحت لنا هذه المعرفة مزيدًا من الفرص لتطوير خدمات الرفاهية وإبراز مهنة الخدمة الاجتماعية».

ولقد أدى الانتشار السريع للحضرية كأسلوب فى الحياة فى العالم المعاصر إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات السلوك المنحرف (٤٧، –). ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوبًا فى الحياة يصاحبه

عادة مجموعة من الخصائص كالفردية ، والتغير الثقافى السريع ، والمادية المفرطة ، والصراع الثقافى ، بالإضافة إلى الضعف المستمر فى الاتصال المباشر الوثيق ، والانهيار فى وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanization ، الذى ينتج عن تركيز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لاترتبط دائما بالتحضر ، لأن هناك مناطق ريفية تتوافر فيها كثير من سمات وعلى العكس من ذلك قد نجد مناطق متحضرة ، ولكنها لاتنطوى إلا على عدد ضئيل من سمات الحضرية ، وبالإضافة إلى ذلك قد تفاوت المدن فى درجة توافر سمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية إلى إحداث تغيرات هائلة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم . فهناك الآن شخصان من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة أشخاص من كل خمسة بريطانيين يعيشون فى مناطق حضرية . ولقد أوضح ولنكسى Wilenski وليدو Ledeaux فى مؤلف لهما بعنوان « المجتمع الصناعى والرفاهية الاجتماعية » Industrial Society and Social Welfare أن المجتمع الصناعى الحضرى قد أصبح المصدر الأساسى للمشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الجنس البشرى . « فالتغيرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الأمريكى تشكل الأسباب الأساسية للمشكلات الاجتماعية ، تلك التى خلقت مزيدًا من الطلب على خدمات الرفاهية الاجتماعية (٥٩ ، ١٧) . ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية قد أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى ، مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية فى الأسرة . ولقد ذهب البعض إلى أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلى زيادة معدلات الطلاق فى المناطق الحضرية . كما ذهب بعض آخر من الباحثين إلى أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاغتراب ، نتيجة لفقدانهم مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهيبة ، وإن الإحساس بعدم الرضاء الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الأدوار التى يقومون بها ومدى الإنجازات التى يمكن أن تحققها هذه الأدوار ، وذلك بدوره ينعكس على بعض المشكلات العقلية التى يعانون منها .

ويبدو أن هناك اتفاقا كبيرًا بين علماء الاجتماع حول تأثير الحياة الحضرية على روابط النسق العائلى التقليدى . فلقد خضعت هذه الروابط لضعف تدريجى نتج عنه ظهور جماعات جديدة ترتكز أساسًا على العمر والمهنة ، وهذه الجماعات ساعدت بدورها على ظهور ثقافات المراهقين الفرعية ونحوها ، تلك الثقافات التى غالبا ماتختلف عن ثقافتى الأسرة والمدرسة . ومعنى ذلك أننا

نستطيع أن نجد تفسيرًا مقنعًا للجناح المعاصر نلحظه بين الشباب ، إذا مارجعنا إلى الآثار الناجمة عن الحضرية . وهذا مايفسر أيضًا ظهور صور عديدة من الجناح فى المجتمع الحضرى قد تأخذ شكل الإثارة ، ووسائل الحصول على المكانة بين جماعات الرفاق (٣٢ ، ٥٠ - ٥٦) ، (٤ ، -) .

وتشير الدراسات المعنية بتأثير الحراك على السلوك المنحرف إلى إحدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع الحضرى فقد كشفت الإحصاءات التى تقيس الاتجاهات المعاصرة للحراك عن أن العامل الأمريكى يميل إلى تغيير محل إقامته ثمانى مرات خلال حياته ، وأن اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تمامًا المجتمع الذى عاشوا فيه (٥ ، -) . ولاشك أن الحراك - حتى لو كان داخل المجتمع - يعنى غالبًا هجر الأقارب والجيران ، ومن ثم يواجه الأطفال والراشدون بمعايير وأدوار اجتماعية جديدة ، وهنا يتحتم التوفيق بينها وبين تلك التى ألفوها من قبل . ولقد كانت هذه الظروف سببًا فى أن أطلق روبن هيل Hill على الأسرة الحضرية « الأسرة الوحيدة » The Lonely Family .

ويبدو أن الأشخاص الذين يحققون حراكا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة ، فقد كشفت دراسة أجريت فى ولاية نيويورك New York على المتقدمين للمستشفيات العقلية عن أن معدلات الإصابة بالأمراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين (٣٣ ، -) . ولقد كانت الفروق بين الجماعتين أكثر من ١٠٠٪ ، بل كانت تتراوح فى بعض الأحيان فيا بين ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ . كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والفصاميين والمصابين بالهوس الإكتئابى Manic-depressive disorder كذلك أجرى جاكو Jacoe دراسة حديثة نسبيًا ، تناول فيها أسباب الاضطرابات العقلية فى ولاية تكساس Texas ، ولقد كشفت الدراسة عن وجود معدل عال من الاضطرابات العقلية بين المهاجرين الريفيين إلى المدن (٢٢٧ ، -) هذا وقد أشارت الدراسات التى أجريت على صور عديدة من السلوك المنحرف إلى أن هناك آثارًا اجتماعية ملحوظة لعمليتى التحضر والحضرية ، من ذلك - مثلا - أن معدلات الجناح وطبيعة كثير من الجرائم تختلف مباشرة وفقا لدرجة التحضر فى المجتمع . ومايقال عن ذلك يقال أيضًا بالنسبة لمعدلات إدمان الخمور والانتحار .

استنتاجات :

ظل علماء الاجتماع - حتى وقت قريب جدًا - يهتمون فقط بالتدريس وإجراء البحوث ،

دون اهتمام بممارسة العمل التطبيقى ، ومن ثم يصعب القول بأنهم « ممارسون » Practitioners وتشير اهتمامات علماء الاجتماع إلى أنهم لم ينافسوا منافسة ملحوظة أولئك الذين يعملون فى الميادين التطبيقية كالخدمة الاجتماعية ، والطب العقلى ، وعلم النفس الإكلينيكى ، بل انحصر دورهم فى تقديم نتائج بحوثهم ودراساتهم إلى المتخصصين الذين يمكنهم الإفادة منها . ولاشك أن معرفتنا بالسلوك الإنسانى قد تقدمت الآن ، ومن ثم يتحتم على الممارسين أن يهذبوا ويكيفوا دائمًا من برامجهم العملية طالما أن هذه المعرفة فى متناول أيديهم . ويتطلب ذلك منهم – بالطبع – التخلى على الأطر المرجعية الجامدة ، ولقد أسهمت التطبيقات العديدة للمعرفة السوسيولوجية والتى قام بها الأخصائيون الاجتماعيون وأطباء الأمراض العقلية والمتخصصون فى علم النفس الإكلينيكى فى ظهور اتجاهات جديدة فى دراسة السلوك المنحرف مما مكن هذا الإسهام من أختيار هذه الاتجاهات الجديدة فى ضوء مقارنتها بالإجراءات التقليدية ، وتحديد فعالية أى منها .

ولقد ميز أحد الكتاب (٢٣ ، ١٧) بين العالم الاجتماعى والممارس حينما قال : « إن الممارس يختلف عن العالم فى أنه لا ينتج المعرفة عن طريق إسهامه ، فى النظرية العلمية ، فنجاحه يعتمد على مقدار توفيقه فى الاستعانة بما توصل إليه العالم ، وإذن فالممارس ليس منتجًا للمعرفة العلمية ولكنه مستهلك لها .... وحينما يسهم فى النظرية العلمية فإنه يقوم حينئذ بدور العالم » .

وليس فى متناول أيدينا الآن سوى دليل ضعيف على أن الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين فى علم النفس الأكلينيكى وأطباء الأمراض العقلية يستخدمون الأطر المرجعية لعلم الاجتماع أو النتائج التى أسفرت عنها بحوث هذا العلم ، فالمجلات العلمية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية والطب العقلى لم تقدم لنا سوى إشارات متفرقة وساذجة لعلم الاجتماع ، بل إن معظم إشاراتها تدور حول ماورد فى كتب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . وهذا القول ينطبق أيضًا على الأخصائيين المشتغلين بخدمة الفرد والجماعة أكثر من المهتمين بتنسيق المجتمع . ومعنى ذلك أننا نتفق مع كاهن Kahn (٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤) ، وهو اخصائى اجتماعى حينما قال : « إن الإلمام بالخدمة الاجتماعية واستخداماتها يقتضى الإحاطة بعدد كبير جدًا من مفاهيم واصطلاحات الطب العقلى وعلم النفس ، إذا ماقورنت بعدد المفاهيم المستعارة من علم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية والفروع المرتبطة بهما » . (٣٧ ، –) .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدراسات الطبية العقلية التى تعتمد عليها الخدمة الاجتماعية ، إما أنها تتجاهل تجاهلا مؤسفًا الكتابات والبحوث السوسيولوجية ، أو أنها تتجاهلها نظرًا لعدم استقرارها . كما أن علماء الطب العقلى – باستثناء عدد قليل منهم – نادرًا مايختبرون

نظرياتهم عن طريق استخدام المناهج العلمية ، مثل العينات الممثلة والجماعات الضابطة (١٠ . ١٣٣ - ١٣٦) ، (٢٤ ، ٧٩ - ١١٢) ، (٤٩ ، ١٥٠ - ١٥٩) ، (١ ، ٣٨٧ - ٤٠٦) ، (٥٥ ، ٢٩٧ - ٣١٥) .

وتميل الدراسات الحديثة فى مجال الطب العقلى وعلم النفس ، وخاصة المعنية منها بدراسة السلوك المنحرف ، إلى إبراز أهمية التفاعل الأسرى ، وخاصة ماتعلق بتأثير الخبرات الأسرية المبكرة ، فالأحداث التى يمر بها الشخص فى سن الأربعين - مثلا - يمكن تفسيرها فى ضوء أحداث سن الرابعة . وكنتيجة لذلك ، اختفت تماماً النظرية التى كانت تفسر سلوك « الراشدين » ، بالرجوع إلى مفاهيم الوراثة . لتحل محلها النظرية التى ترتكز على التفاعل الأسرى المبكر . وعلى الرغم من أن الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة السلوك المنحرف يؤكد أهمية الأسرة ، إلا أنه لا يوافق هذه النظرية فى تأكيدها الواضح لفكرة النماذج الأبوية كمحددات للسلوك . ومن الملاحظ أن كثيرًا من العلماء لم يهتموا حتى الآن باختيار نظرية التفاعل الأسرى كأساس لدراسة السلوك المنحرف . ومع ذلك فإن علماء الاجتماع يستطيعون بما لديهم من اهتمامات نظرية واسعة أن يسهموا فى دراسة هذه القضية الهامة ، وذلك إذا ماأجروا دراسات تهدف إلى توضيح العلاقة بين الخبرات التى تحدث خارج نطاق الأسرة والتفاعل الاجتماعى فى حياة الراشدين من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . ولابد لهذه الدراسات كذلك من أن تدور حول العلاقة بين جماعات الرفاق والمدرسة والجيرة ، والمهن وكل صور التفاعل الاجتماعى خارج الأسرة من ناحية ، والجناح والجريمة والاضطرابات العقلية وإدمان الخمور والمخدرات والصور المختلفة من السلوك الإجرامى من ناحية أخرى .

ولقد أدى توسيع نطاق نظرية الدور فى الدراسات التى عنيت حياة الراشدين إلى التقليل من أهمية مواقف الحياة المبكرة . وخاصة تلك التى تحدث فى الأسرة . فقد كشفت الدراسة التى قام بها سذرلاند Sutherland عن اللص المحترف Professional Thief عن أن الأدوار الإجرامية يمكن أن تنمو من خلال الخبرات التى يكتسبها الفرد فى سن متقدمة نسبيا (١١ ، ٤١٦ - ٤١٧) .

ومن المؤسف حقًا أن النتائج التى خلصت إليها البحوث السوسيولوجية لاتلقى تطبيقًا عمليًا مباشرًا من جانب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية ، بل نجد مايشبه الأزدراء لأى اقتراح يشير إلى ضرورة الإفادة منها فى التطبيق . وقد يكون لذلك مايبرره ، فالأخصائى الاجتماعى ،

وطبيب الأمراض العقلية يجدان صعوبة بالغة فى الاستعانة بالبيانات السوسيولوجية لأنها قد تنطوى على وقائع تجريبية يصعب استيعابها .

ومع ذلك كله فهناك بعض الدلائل تشير إلى أن الهوة التى تفصل بين علم الاجتماع من ناحية . والطب العقلى . وعلم النفس الإكلينيكى والخدمة الاجتماعية من ناحية أخرى آخذة فى الضيق والانكماش (٤١ . ٦١) . فقد أخذ بعض علماء الاجتماع يتجهون اتجاها ملحوظًا نحو ميادين العلم التطبيقى . بل بدءوا يسهمون إسهامًا ملحوظًا فى حل عديد من مشكلات الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . كما أن هناك عددًا كبيرًا منهم يعملون الآن فى أقسام الطب العقلى فى أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك بدأت المؤلفات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية تستعين بكثير من البيانات السوسيولوجية (٥٣ . -) كما بدأ إعداد برامج عديدة فى الجامعات الأمريكية لتدريب على الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع . ونحن نأمل فى المستقبل مزيدًا من الارتباط والتعاون بين كل من علم الاجتماع والطب العقلى وعلم النفس الإكلينيكى فليس من شك فى أن كل هذه الإجراءات ستحقق فوائد جمة لكل منها .

المراجع

1. Bailey, P. (1956). "The Great Psychiatcric Revolution". Amer. J. Psychiat. 113, 387-406.
2. Becker, H.S. (1953). "Becoming a Mariguana User". Amer. J. Sociol. 59, 235-243.
3. Bernard, J. (1957). Social Problems at Midcentury. New York: Dryden Press.
4. Bloch, H.A., and Niederhoffer, A. (1958). The Garg: A Study in Adolescent Behaviour. New York: Philosophical Library.
5. Bogue, D. (1957). "Residential Mobility and Migration of Workers". In W. Hober (Ed.) Manpower in the United States New York: Drydsen Press.
6. Bullock, H.A. (1955). "Urban Homicide in Theory and Fact" Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 45, 565-575.
7. Clemmer, D. (1960) The Prison Community Revised edition. New York: Rinehart & Co.
8. Clinard, M.B. (1952). The Black Market: A Study of White Collar Crime. New York; Rinehart Co.
9. Clinard, M.B. (1955). "Research Frontiers in Criminology", Brit. J. Deling 7, 110-122.
10. Clinard, M.B. (1957). Sociology of Deviant Behaviour New York: Rinehart & Co.
11. Clinard, M.B. (1958). "Areas for Research in Deviant Behaviour". Sociology and Social Research 42, No.6, 416-427.
12. Clinard, M.B. (1959). "Criminological Research", in Merton et al. Sociology Today. New York: Basic Books.
13. Clinard, M.B. and Wade E. (1958). "Towards the Delineartion of Van dalism as a Sub-Type in Juvenile Delinquency". Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 48, 493-499.
14. Cloward, R.A. (1959). "Illegitimate Means, Anomie and Deviant Behaviour", Amer. Sociol. Rev. 24, 164 176.
15. Cloward, R.A. et al. (1960). Theoretical Studies in Social Organization of the Prison. New York: Social Science Research Council. Pamphlet 15.
16. Cloward, R.A., and Ohlin, L.E. (1960). Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs. Glencoe. III: Free Press.
17. Cohen, A.K. (1955). Delinquent Boys: The Culture of the Gang. Glencoe, III.: Free Press.
18. Cressey D. (Ed.) (1961). The Prison: Studies in Institution Organization and Change. New York: Rinehart & Co.
19. Davis, K. (1955). Mental Hygiene and the Social Structure", in A. Rose (ed.) Mental Health and Mental Disorder. New York: W.W. Norton & Co.
20. Durkheim, E. (1951). Suicide. Trans. J.A. Spaulding and G. Simpson. Glencoe, Ill: Free Press.
21. Faris, R.A., and Dunham, H.W. (1939). Mental Disorders in Urban Areas. Chicago: Univ. of Chicago Press.
22. Green, A.W. (1946). "The Middle-Class Male Child and Neurosis" Amer Sociol Review 11, 31 - 41.
23. Hakeem, M. (1958). "A Critique of the Psychiatric Approach" in J. Roucek, Juvenile Delinquency. New York: Philosophical Library.
25. Hollingshead, A.B., and Redlich, F. (1958). Social Class and Mental Illness New York: John Wiley & Sons.
26. Jaco, G.E. (1960). The Social Epidemiology of Mental Disorders. New York: Rusell Sage Foundation.
27. Kahn. A.J. (1957). "Sociology and Social Work: Challenge and Invitation". Social Problems 4, 223-234.

28. Lemert, E.H. (1951). Social Pathology. New York: McGraw Hill Book Col.
29. Lindesmith, A.R. (1947). Opiate Addiction. Bloomington: Univ. of Indiana Press.
30. Lolli. G., et al. (1958). Alcohol in Italian Culture Glencoe, Ill: Free Press.
31. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Italian Culture. Gelencoe, Ill: Free Press.
32. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Industrial Areas", Brit. J. Criminal. 1, 50-56.
33. Malzberg, B., and Lee, E.S. (1956). Migration and Mental Disease. New York: Social Science Research Council.
34. Mannheim, H. (1955). Group Problems in Crime and Punishment. London: Routledge and Kegan paul.
35. Martin, J.M. (1961). Juvenile Vandalism. Sprinfield: Charles C. Thomas.

36. Merton, R.K. (1957). Social Theory and Social Structure. Revised ed. Glencoe, Ill. : Free Press.
37. Miles A.P. (1956). A Theory of Social Work. New York: Harper Bros.
38. Miller, W.B. (1958). "Lower Class Strucutre as a Generating Milieu of Gang Delinquency", J. Soc. Issues 14, No. 3, 51-19.
39. Morris, T. (1957). The Criminal Area: A Study in Ecology London: Routledge and Kegan Paul.
40. Myers, J.K., and Roberts, B.H. (1959). Family and Class Dynamics in Mental Illness. New York: John Wiley & Sons.

41. Pollak, O (1951). "Relationship Between Social Science and Child Guidance Practice". Amer. Sociol. Rev. 16, p. 61.
42. Reckless, W.C. (1961). The Crime Problem. 3rd, edition New York: Apleton-Century Crofts.
43. Reckless, W.C., et al (1957), "Self Component in Patential Delinquency and Non Delinquency". Amer Sociol. Rev. 22, 566-570.
44. Redlich, F. (1957). "The Concept of Health in Psychiatry", in A.H. Leighton et al. (ed.) Explorations in Social Psychiatry. new York: Basic Books.
45. Reiss, A.J. (1952). "Social Correlates of Psychological Types of Delinquency". Amer. Sociol. Rev. 17, 710-718.
46. Reiss, A.J. (1960) "Sex Offenses: The Marginal Status of the Adoles cent". Law and Contemporary Problems 25, 309-334.

47. Rose, A. (1954). "The Problem of the Mass Society". In Theory and Methods in the Social Sciences. Minneapolis: Univ. of Minnesota Press.
48. Sainsbury, P. (1955). Suicide in London. London: Chapman & Hall.
49. Sewell, W.H. (1952). "Infant Training and the Personality of the Child". Amer, J. Social. 58, 150-159.
50. Shaw, C.R. (1958). The Jack Roller. Chicago: Univ. of Chicago Press.
51. Snyder, G.R. (1958). Alcohol and the Jews. Glencoe, Ill: Free Press.
52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1954). The Mental Hospital. New York: Basic Books.
53. Stein, H.D., and Cloward, R.A. (1958). Social Prespectives on Behaviour: A Reader in Social Science for Social Work and Related Professions. Glencoe, Ill. : Free press.
54. Sutherland, E.H. (1949). White Collar Crime. New York: Dryden Press.
55. Szasz, T.S. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". Archives of Neurology and Psychiatry 75, 297-312.
56. Wattenberg, W.W., and Balistrieri, J. (1952). "Autombile Theft: A "Favoured-Group, Delinquency". Amer J. Sociol. 57, 575-579.
57. Whytef W.F. (1943). "A Slum Sex Code". Amer. J. Sociol. 49, 24-32.
58. Whyte, W.F. (1943). Street Corner Society. Ahicago: Univ. of Chicago Press,

59. Wilensky, H. and Ledeaux, C.N. (1958), Industrial Society and Social Welfare. New York: Russell Sage Foundation.

60. Williams, R., Jr. (1954). American Society. New York: A.A. Konpf.

61. Williams, R. Jr. (1957). "Unity and Diversity in Modern America". Social Forces 36, 1-8.

62. Williams, W. (1957). "Class Differences in the Attitudes of Psychiatric Patients". Social Problems 4, 240-244.

63. Wolfgang, M.E. (1958). Patterns in Criminal Homicide. Philadelphia: Pennsylvania Press.

48. Sainsbury,
49. Sewell, W.H. (19...
150-159.
50. Shaw, C.R. (1958). The Jac.
51. Snyder, G.R. (1958). Alcohol an.
52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1.
53. Stein, H.D., and Cloward, R.A. (1958). Social ..
Science for Social Work and Related Profess.
54. Sutherland, E.H. (1949). White Collar Crime. New York: Dryden Press.
55. Szasz, T.S. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". Archives of Neurology and Psychiatry 75, 297-312.
56. Wattenberg, W.W., and Balistrieri, J. (1952). "Automobile Theft: A "Favoured-Group, Delinquency". Amer J. Sociol. 57, 575-579.
57. Whytef W.F. (1943). "A Slum Sex Code". Amer. J. Sociol. 49, 24-32.
58. Whyte, W.F. (1943). Street Corner Society. Ahicago: Univ. of Chicago Press,